
التقرير السنوي 2018

جوان 2019

كلمة المحافظ

كلمة المحافظ

اندرجت سنة 2018 في سياق السنوات الصعبة بالنسبة للاقتصاد التونسي، مع نمو يتطور ببطء أي بنسبة 2,5% مقابل 1,9% في العام السابق و1% فقط في سنة 2016، حيث أعاقته التطورات المتباينة لمختلف القطاعات المنتجة للإقتصاد. ولم يمكّن هذا النمو الذي لا يزال فاترا حتى الآن من الاستجابة لتطلعات التونسيين في مجال التشغيل ومن تخفيف حدة الاختلالات الاقتصادية الكلية التي تبعث على الانشغال وهو ما يمثل شرطا أساسيا لاسترجاع نمو سليم ومستدام وأكثر اندماجا.

وعلى الرغم من أن النشاط الاقتصادي قد كان ضعيفا في سنة 2018، فإنه اتسم بجودة أفضل مدفوعا بنمو بعض القطاعات المنتجة وخاصة القطاع الفلاحي الذي حقق أداء استثنائيا بفضل زراعة الزيتون وكذلك القطاع السياحي الذي أكد تعافيه. وفي المقابل، لم يكن أداء القطاعات الأخرى جيدا، على غرار القطاع الصناعي الذي تضرر بشدة من تباطؤ الأنشطة الاستخراجية، الأمر الذي لم يؤثر على ديناميكية النمو فحسب بل على الوضع الخارجي وتوازن الميزانية أيضا.

وعلى صعيد الطلب، أظهر تحليل مكونات إجمالي الناتج المحلي تطورا بطيئا لكافة البنود وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار، بصفته محركا حقيقيا للنمو وخلق الثروة والذي لا يزال في مستوى محدود حيث أنه لم يتجاوز نسبة 18,5% من إجمالي الناتج المحلي مع نسبة ادخار قدرها 9% في سنة 2018 مقابل 24,6% و21,4% على التوالي في سنة 2010. ومقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ينمّ هذان المؤشران على التراجع الذي تشهده البلاد التونسية في مجال الادخار وكذلك الاستثمار. وبالفعل سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سنة 2018 نسبتا استثمار وإدخار تناهز 30%.

ومن ناحية أخرى، فإن الاختلالات الاقتصادية الكلية تبعث على الانشغال بشكل متزايد، لاسيما بخصوص المدفوعات الخارجية. وبالفعل، سجل العجز الجاري رقما قياسيا جديدا حيث بلغ 11,1% من إجمالي الناتج المحلي في موفى سنة 2018. ولم يمكن التطور الايجابي للمقايض السياحية والسير الجيد لمداخل الشغل من تخفيف نطاق توسع العجز التجاري الذي لا يزال في مستويات تبعث على الانشغال. وفي ظل غياب نشاط استثمار متدعم وتنافسية مرتفعة، أصبح التدهور المتواصل للقطاع الخارجي هيكليا وذو صبغة دائمة.

ومن جهة أخرى، مكن توسع صافي دخول رؤوس الأموال الخارجية البلاد التونسية من استرجاع الفائض على مستوى الميزان العام للمدفوعات ومن الترفيع في مستوى الاحتياطيات من العملة الأجنبية بحساب الدينار. أما بخصوص نسبة التداين الخارجي متوسط وطويل الأجل قياسا بإجمالي الدخل الوطني المتاح، فقد ارتفعت بـ 9 نقاط مائوية ما بين سنتي 2017 و2018.

وتتلخص إشكاليات القطاع الخارجي في نقطتين اثنتين. يتعلق الأمر أولاً بعجز ميزان الطاقة الذي توسع بـ 53,2% في سنة 2018 مساهماً بذلك بما يزيد عن 60% في تفاقم العجز التجاري الجملي. ويعزى هذا التدهور إلى ارتفاع الأسعار الدولية وضعف مستوى الإنتاج الوطني من المحروقات مقابل تواصل ازدياد الطلب. ويتعلق الأمر ثانياً بالمستوى الضعيف لنشاط قطاع الفسفاط ومشتقاته الذي شكل نقصاً على مستوى المداخيل بالعملة الأجنبية.

وعلى غرار هذين القطاعين، فإن الفطور على مستوى الصادرات التي طال انتظار انتعاشها رغم انخفاض قيمة الدينار، يعكس مشكلة في العرض أصبحت هيكلية بالنظر إلى أنها ناجمة بالخصوص عن تراجع الاستثمار والإنتاجية. وبالفعل، بلغت إنتاجية مجموع العوامل 1,3% في المعدل خلال عشرية 2001 و2010 مسجلة بذلك تراجعاً بـ 0,2% في المعدل ما بين 2011 و2018.

وهناك اختلال آخر، لا يقل أهمية، يتعلق بالضغوط التضخمية التي لا تزال حادة. وبالفعل، بلغت نسبة التضخم 7,3% في المعدل في موفى سنة 2018 مقابل 5,3% في سنة 2017 حيث اتسمت بالإجراءات الجبائية لقانون المالية (لسنة 2018) وخاصة الترفيع بنقطة مائوية واحدة في الأداء على القيمة المضافة والتعديل نحو الارتفاع لأسعار المحروقات ومن جانب آخر كان لانخفاض الدينار تأثيراً، إذ أن سعر صرف العملة الوطنية قد تراجع في المعدل بـ 12,9% مقابل الأورو وبـ 8,6% إزاء الدولار. وأما على مستوى المالية العمومية فقد تم تسجيل تحسن على مستوى عجز الميزانية الذي تراجع من 6,1% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2017 إلى 4,8% في سنة 2018. ويظل العجز المذكور في مستوى مرتفع بالنظر إلى ضعف النمو الاقتصادي وهو ما يطرح جدياً مسألة استدامة العجز وبالتالي الدين العمومي الذي عرف تصاعداً منذ سنة 2011 ليبلغ 71,4% من إجمالي الناتج المحلي في موفى سنة 2018.

وعلى المستوى الجبائي، تم تسجيل تراجع في عجز الميزانية بفضل اتخاذ العديد من الإجراءات صلب قانون المالية لسنة 2018.

وتهدف هذه الإجراءات إلى تعبئة موارد جبائية جديدة وإلى تخصيص أفضل للنفقات العمومية. وتتواصل جهود السلطات من أجل تبديد الشكوك المتعلقة بالمناخ الجبائي على وجه الخصوص وبالأعمال، بشكل عام.

وسلّطت عودة الضغوط التضخمية وتفاقم العجز الجاري لميزان المدفوعات المزيد من الضغوط على الموجودات من العملة الأجنبية للبلاد وكذلك على سعر صرف الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية، ممّا دفع البنك المركزي الذي تتمثل مهمته في الحفاظ على استقرار الأسعار، إلى تشديد سياسته النقدية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم الترفيع في نسبة الفائدة الرئيسية في مناسبتين خلال شهري مارس وجوان 2018 على التوالي بـ 75 نقطة و100 نقطة أساسية لتبلغ 6,75% في موفى النصف الأول من سنة 2018. وقد أقرّ البنك المركزي،

بالنظر إلى الطابع المستمر للتضخم كما يتضح من مقاييس التضخم الأساسي، ترفيعا جديدا خلال شهر فيفري 2019 للارتقاء بنسبة الفائدة الرئيسية إلى مستوى 7,75٪. وأدت سلسلة الإجراءات التقييدية إلى تبيد التضخم من مصدر نقدي وساهمت في استقرار الوضعية الاقتصادية وهو شرط أساسي لتحقيق انتعاشة سليمة للاستثمار. وانضمت هذه القرارات للسياسة النقدية لإجراءات أخرى في مجال إدارة الاحتياطيات وسياسة الصرف، بما أتاح الحفاظ خلال النصف الأول من سنة 2019 على استقرار نسبي لقيمة الدينار وكبح انخفاضه الذي كان من الممكن أن يكون أكثر حدة.

وإدراكا منه بتأثير هذه التدابير على المدى المتوسط على النمو الاقتصادي الذي لا يزال ضعيفا، قام البنك المركزي بإعادة تخصيص التمويل الذي يوفره للبنوك وذلك من خلال إحداث وسيلة لإعادة التمويل على المدى الطويل في موفى سنة 2018، عن طريق طلبات العروض بأجل 6 أشهر المخصصة للاستثمار المنتج. وتجدر الإشارة إلى أن الحجم الجملي لإعادة التمويل قد تدعم بشكل ملحوظ في سنة 2018 حيث بلغ مستويات غير مسبوقه بل وتجاوز عتبة 16 مليار دينار.

وقصد الحد من مخاطر التحول وحماية البنوك من المخاطرة المفرطة، قام البنك المركزي الذي تتمثل إحدى مهامه الرئيسية في الحفاظ على الاستقرار المالي، بإرساء نسبة قروض/ودائع جديدة بمقتضى المنشور عدد 10 لسنة 2018 المؤرخ في غرة نوفمبر 2018 والذي ينص على أن البنوك لا يمكنها الإبقاء على هذه النسبة في مستوى يفوق 120٪. ومن شأن هذا الإجراء التقييدي ترشيد البنوك في مجال منح القروض وجعلها تسعى على نحو فعال إلى تحسين ودائع الحرفاء وبالتالي التقليل من لجوئها لإعادة التمويل لدى البنك المركزي. وفي جانب مواز، تمت إعادة توازن سياسة المقابلات عن طريق تفضيل مقابلات الدين الخاص بهدف ضمان مساهمة أفضل في تمويل الاقتصاد الحقيقي والحد من أثر المزامنة. وبالفعل، تدرج هذه الإجراءات في إطار عملية الإصلاحات الاحترافية المعتمدة منذ سنة 2012. وقد آتت العملية أكلها حيث أن القطاع المصرفي قد توصل إلى تحسين مؤشراتته للصلاية البنكية وقدرته على الصمود في وجه الصدمات، بما في ذلك البنوك العمومية التي تمت إعادة هيكلتها مؤخرا. وعلى الصعيد الاحترافي، سيواصل البنك المركزي التونسي في سنة 2019 مراقبة مخاطر السيولة عن كثب لتجنب أي انزلاق والحفاظ على التوازنات المالية للبنوك.

ومن هذا المنطلق، أعطت جهود الاستقرار التي بذلها كل من البنك المركزي التونسي والحكومة وخاصة على الصعيد المالي، دفعا جديدا للتعاون المالي مع صندوق النقد الدولي. وبالفعل، اتسمت سنة 2018 بالاستكمال الناجح لثلاث مراجعات (المراجعات الثانية والثالثة والرابعة) بعنوان قرض "تسهيل الصندوق الممدد"، ليصل بذلك مجموع المبالغ المسحوبة منذ بداية البرنامج إلى 1,4 مليار دولار من جملة مبلغ معتمد قدره 2,9 مليار دولار.

وفي ظل محيط متسم بالاضطرابات التي تعيشها الساحة الاقتصادية والمالية على المستوى الدولي والوطني كان على البنك المركزي أن يعتمد تنظيماً أكثر ملائمة. وشرع البنك في سنة 2018 في التفكير بشأن خطة استراتيجية أولى مدتها ثلاث سنوات خلال الفترة 2019-2021. وتهدف هذه الخطة إلى الارتقاء بالبنك إلى مصاف أفضل البنوك المركزية على الصعيد الدولي من خلال اعتماد أهداف ذكية أو "SMART" (أهداف محددة وقابلة للقياس ومتفق عليها وواقعية ومحددة زمنياً) وإعادة تنظيم حديثة تستجيب لأفضل الممارسات في هذا المجال. وعلى هذا الأساس، سيتمكن إطار الحوكمة الجديد للبنك المركزي من استغلال كفاءاته لمواجهة هذه البيئة المتغيرة التي لا تخلو من الفرص والمخاطر. وقد شهدت سنة 2018 المصادقة على التصورات والتي تدرجت بدورها إلى مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، يتعين تحقيقها خلال مدة هذه الخطة الأولى. ويتمثل التصور الاستراتيجي المتعلق بهذه المرحلة في جعل البنك "بنكاً مركزياً حديثاً واستباقياً وفعالاً في طليعة التحولات الاقتصادية والمالية". وسيتم تحقيق هذا التصور من خلال تسليط الضوء على القيم الأساسية الثلاث للبنك والمتمثلة في النزاهة والعدالة والشفافية.

ومن هذا المنظور الرائد، سيشرع البنك المركزي بالتعاون المشترك مع الحكومة في إجراء إصلاحات على مستوى القطاع المصرفي بغية مكافحة التحويل وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي هذا السياق، تم بذل مجهودات كبرى مع اللجنة التونسية للتحويلات المالية من أجل وضع نظام يتلائم والمعايير الدولية لمكافحة العمليات الغير شرعية. وترنو هذه الإصلاحات إلى الحد من التجارة الموازية ومن التعامل نقداً أيضاً. هذا وقد واصل البنك المركزي في سنة 2018 دعمه لتطوير أنظمة ووسائل الدفع. ويتجه هذا الجهد نحو تشجيع المبادرات الرامية إلى إضفاء المزيد من النجاعة والاستقرار على مستوى أسواق خدمات الدفع. وفي هذا الإطار، اعتمد البنك المركزي خياراً استراتيجياً لتحرير أنشطة الدفع. ومن هنا، تم خلق مؤسسة الدفع وهو هيكل مهني جديد يرمي إلى دعم الاندماج المالي وإضفاء المزيد من التنافس على السوق لتمكين المستهلك من خدمات دفع قريبة وبأسعار تنافسية. وتتنزل هذه الإجراءات في سياق استراتيجية مشتركة مع وزارة المالية تمتد ما بين 2018 و2022. وسيتم هذا التوجه على الدراسات التي أجريت مؤخراً من قبل المؤسسات الدولية والوطنية لتقدير مستوى الاندماج المالي في البلاد التونسية.

وتبعاً لهذا وضع البنك المركزي خلال سنة 2018 استراتيجية الحد من التعامل نقداً «Decashing» شملت الشركات الخاصة والمؤسسات العمومية على حدّ السواء قصد اكتساب عادات جديدة في مجال الدفع، تكون متسمة بمزيد من الشفافية.

وعلى هذا الأساس، أحدث البنك المركزي، بعد نجاح قمة إفريقيا بلوكشين، لجنة للتكنولوجيا المالية، ويعتزم أن يكون في طليعة هذه التغييرات. ومن بين المشاريع الفورية لهذه اللجنة نجد الموقع الإلكتروني ومختبر البنك المركزي التونسي والصندوق الرقابي التنظيمي (Sandbox). وفي هذا المجال يضطلع البنك المركزي من خلال لجنة التقنيات المالية بدور "الميسر". وعملياً يتمثل ذلك في حماية

مستعملي الخدمات المالية من مخاطر التطور التكنولوجي والممارسات الغير سليمة مع دعم الاستقرار المالي وتطوير نشاط التقنيات المالية الحديثة على المستوى الداخلي والخارجي من خلال التعاون الإقليمي والدولي.

ويشكل اعتماد هذه التغييرات الهيكلية جزءا لا يتجزأ من مناخ الأعمال حيث أنه يضع المؤسسة في قلب الاهتمامات. وفي هذا المستوى، فإن البنك المركزي يتموقع وفقا للمعايير الدولية ويتعاون مع المؤسسات الرائدة في مجال أفضل الممارسات. فعلاوة على التعاون المالي والفني مع صندوق النقد الدولي، يعمل البنك المركزي على وجه الخصوص مع كتابة الدولة للاقتصاد بسويسرا في إطار برنامج "المساعدة الثنائية وتطوير القدرات للبنوك المركزية" وكذلك مع البنك الدولي. ومن ناحية أخرى، كثف البنك المركزي تعاونه مع بنوك مركزية أخرى حيث قام بالخصوص بالتوقيع على اتفاقية تعاون فني مع بنك المغرب ومؤخرا مع بنك فرنسا.

وبالنظر إلى التطورات الأخيرة على الصعيد العالمي والمتسمة بتصاعد المخاطر والشكوك المرتبطة أساسا بضبابية آفاق التجارة العالمية وعدم التحكم في التغييرات المناخية وظهور صراعات إقليمية وأخيرا تصاعد عدم الرضى بل والغضب في صفوف شريحة الشباب والطبقة الوسطى والمهمشين.

وتؤثر هذه الوضعية على النمو على المستوى الدولي وخاصة على مستوى البلدان الشريكة لتونس كما تبرزه تقديرات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد التونسي الذي قد أثبت سابقا قدرته على مجابهة الأزمة المالية العالمية في سنة 2008 وخاصة الهجمات الإرهابية في سنة 2015، سيكون كذلك قادرا على التسريع في مسار الإصلاحات. وتظل هذه الإصلاحات ضرورية لاسترجاع نسق الاستثمار والتصدير والنمو ولإدماج مستديم للمؤسسات التونسية في سلسلة القيم الإقليمية والعالمية.

مروان العباسي

المحافظ

جوان 2019

الفهرس

كلمة المحافظ

	الجزء الأول : التقرير الاقتصادي
7	الباب الأول : المحيط الدولي
7	1-1 الطرف الاقتصادي
17	2-1 أسواق رؤوس الأموال
19	3-1 الأسواق الدولية للصرف والذهب
20	4-1 أسعار المواد الأساسية
29	الباب الثاني : المحيط الاقتصادي والمالي الوطني
29	1-2 لمحة عامة
33	2-2 التحليل القطاعي للنمو الاقتصادي
35	3-2 الطلب الجملي
38	4-2 هيكل الاستثمارات وتمويلها
40	5-2 سوق الشغل والأجور
45	6-2 المالية العمومية
53	7-2 التدابن الكلي
59	الباب الثالث : المدفوعات الخارجية
59	1-3 ميزان المدفوعات
82	2-3 الوضع الخارجي الجملي
92	3-3 تطور مؤشرات القدرة التنافسية
97	الباب الرابع : النقد والقرض والسياسة النقدية
97	1-4 النقد ومصادر الإحداثا النقدي
105	2-4 السياسة النقدية
121	3-4 السياسة النقدية والتضخم
138	4-4 توزيع القروض
151	الباب الخامس : نشاط واستغلال البنوك والمؤسسات المالية
152	1-5 البنوك المقيمة
157	2-5 مؤسسات الإيجار المالي
158	3-5 البنوك غير المقيمة
161	4-5 بنوك الأعمال
162	5-5 مؤسسات إدارة الديون
165	الباب السادس : السوق المالية
167	1-6 تمويل الدولة والاستثمار
169	2-6 سوق البورصة
173	3-6 نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

	الجزء الثاني : أنشطة البنك المركزي
177	الباب الأول : الخطة الاستراتيجية 2019-2021
177	1-1 منهج التخطيط الاستراتيجي
181	2-1 التواصل بشأن التخطيط الاستراتيجي
183	الباب الثاني : مبادرات البنك المركزي التونسي لتطوير التقنيات المالية الحديثة في تونس
183	1-2 سياسة البنك المركزي التونسي تجاه التقنيات المالية الحديثة
183	2-2. أبرز مبادرات البنك المركزي التونسي للنهوض بالتقنيات المالية الحديثة
187	الباب الثالث : دور البنك المركزي في مجال النهوض بالاندماج المالي وحماية مستهلكي الخدمات المصرفية
187	1-3. الاندماج المالي في تونس
188	2-3. نتائج المسح الوطني حول الاندماج المالي
190	3-3. حماية مستهلكي الخدمات المصرفية
193	الباب الرابع : أنظمة الدفع والتداول النقدي
193	1-4 أنظمة الدفع ووسائله
197	2-4 الإشراف على أنظمة ووسائل الدفع وتطويرها
202	3-4 التداول النقدي
209	الباب الخامس : التصرف في الاحتياطيات الدولية
209	1-5 تطور الاحتياطيات
210	2-5 أداء الاحتياطيات
211	3-5 تحليل المخاطر
213	الباب السادس : نشاط فروع البنك المركزي التونسي
213	1-6 العمليات بالدينار
215	2-6 العمليات بالعملات الأجنبية
217	3-6 العمليات اللامركزية
218	4-6 معالجة أجور موظفي الدولة
221	الباب السابع : التعاون الدولي
222	1-7 التعاون المالي مع المؤسسات النقدية
222	2-7 مشاركة وتمثيل البنك المركزي التونسي في الاجتماعات والمؤتمرات التي نظمتها المؤسسات النقدية الدولية والإقليمية
223	3-7 التعاون والمعونة الفنية
225	4-7 التظاهرات واللقاءات التي نظمها البنك المركزي التونسي
227	الباب الثامن : التنظيم وأنظمة المعلومات
227	1-8 إعداد خارطة العمليات وهيئة أنظمة المعلومات
228	2-8 الهيكل التنظيمي
229	3-8 إدارة المخاطر
229	4-8 التحول الرقمي للبنك
231	الباب التاسع : نشاط الرقابة

235	الباب العاشر : الموارد البشرية وتقرير العمل الاجتماعي
235	1-10 إدارة وتنمية المسار الوظيفي
239	2-10 سياسة الأجور
239	3-10 السياسة الاجتماعية
241	الباب الحادي عشر : تحليل الوضعية المالية والنتائج
241	1-11 تحليل الوضعية المالية
247	2-11 تحليل النتائج
255	الجزء الثالث : القوائم المالية للبنك المركزي التونسي

الجزء الأول

التقرير الاقتصادي

الباب الأول : المحيط الدولي

1-1. الظرف الاقتصادي الدولي

اتسم المحيط الاقتصادي الدولي في سنة 2018 بتجدد الشكوك المرتبطة بتصاعد التوترات التجارية والتهديدات الحمائية وكذلك بإحتداد مواطن الضعف في الاقتصاديات الصاعدة وتقلب الأسواق المالية.

وفي هذا السياق وعلى الرغم من تماسكه خلال النصف الأول من السنة بفضل السياسات النقدية التيسيرية وتحفيز الميزانية في الولايات المتحدة، كان النمو الاقتصادي معتدلا في أغلب الاقتصاديات المتقدمة خلال النصف الثاني من السنة.

كما عرفت أغلب البلدان الصاعدة تباطؤا طفيفا لنشاطها الاقتصادي نتيجة الضعف الذي اتسم به تطور التجارة العالمية وتطور الاستثمار فضلا عن تشديد الشروط المالية وهو ما زاد من حدة مواطن الضعف لبعض الاقتصاديات الصاعدة وخاصة الأرجنتين وتركيا.

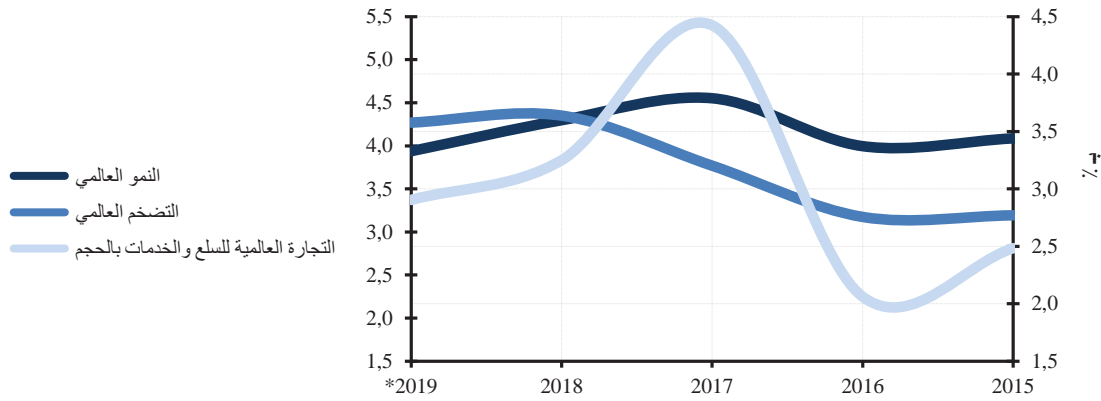
وعلى هذا الأساس، عرفت نسبة نمو الاقتصاد العالمي انخفاضا طفيفا قدره 0,2 نقطة مائوية بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ 3,6٪، لكن دون أن يعكس ذلك التفاوت في نسق النمو بين البلدان والمناطق أو التباين في النشاط بين نصفي السنة الأول والثاني. وفي ظل هذا النسق من النمو المعتدل نسبيا، ظلت نسبة البطالة في العالم تقريبا دون تغيير، أي 5٪ في سنة 2018 مقابل 5,1٪ في العام السابق. بيد أنه تم تسجيل تراجع في البلدان المتقدمة (5,1٪ مقابل 5,6٪) نتيجة الأداء الجيد لسوق الشغل في الولايات المتحدة وفي منطقة الأورو.

وفيما يتعلق بالتجارة العالمية، تطورت المبادلات الدولية للسلع والخدمات في سنة 2018 بنسق أقل سرعة من العام السابق، أي 3,8٪ مقابل 5,4٪ في سنة 2017. ويعزى هذا التباطؤ مباشرة إلى تدهور العلاقات التجارية الثنائية ما بين الولايات المتحدة والصين وبشكل غير مباشر إلى مناخ الشكوك الذي زاد هذا الخلاف في تفاقمه لتتقلص بالتالي مساهمة قطاع التجارة في النمو الاقتصادي العالمي.

ومن جانبها، شهدت أهم الأسواق المالية الدولية تراجعا لمؤشراتها وخاصة مع موفى السنة، على خلفية المخاوف المتزايدة المرتبطة بتصاعد التوترات التجارية والجيوسياسية مما أدى إلى احتداد النفور من المخاطرة لدى المستثمرين.

وفي أسواق الصرف الدولية، تدعم الدولار الأمريكي بفعل تحقيق الولايات المتحدة لنمو اقتصادي أفضل من ذلك المسجل في منطقة الأورو وكذلك بتوسع فارق نسبة الفائدة ما بين بنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي لتصبح التوظيفات المحررة بالدولار أكثر ربحية. وعلى هذا الأساس، بلغ سعر التكافؤ أورو/دولار في موفى سنة 2018 مستوى 1,1467 دولار، وهو ما يمثل ارتفاعا للدولار بحوالي 4,5٪ بالمقارنة مع نهاية العام السابق.

رسم بياني عدد 1-1 : تطور بعض مؤشرات الظرف الاقتصادي الدولي



* توقعات صندوق النقد الدولي (أفريل 2019)

* المصدر : الآفاق الاقتصادية لصندوق النقد الدولي (أفريل 2019)

1-1-1 النشاط الاقتصادي

تأثر النمو الاقتصادي بالتوترات التي اتسمت بها الساحة العالمية خلال سنة 2018 والتي زادت حدتها بالخصوص خلال النصف الثاني من نفس السنة. وبالفعل، فإن تصاعد التوترات التجارية ما بين الولايات المتحدة والصين واستمرار المفاوضات بشأن "البريكسيت" بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، من جهة، والتشديد الأقل تدرّجاً من المتوقع للسياسات النقدية لأهم البنوك المركزية بالتزامن مع هامش تحرك محدود لسياسة الميزانية في عديد البلدان المصنعة، من جهة أخرى، قد مثلت العوامل الرئيسية التي ساهمت في عودة حالة الشكوك وهو ما أدى إلى تباطؤ التجارة العالمية وإضعاف الطلب الداخلي في أغلب الاقتصاديات المصنعة.

وبالفعل، تطور النشاط الاقتصادي في البلدان المصنعة خلال سنة 2018 بنسق مختلف وفقاً للبلدان. وعلى هذا الأساس، تباين تسارع النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة المدعوم بالبرنامج الهام المسير للدورة

الاقتصادية لتحفيز الميزانية مع التباطؤ في الاقتصاديات المتقدمة الأخرى وخاصة اليابان ومنطقة الأورو. ومن هذا المنطلق، تراجع نسبة النمو في البلدان المتقدمة إلى 2,2٪ مقابل 2,4٪ في سنة 2017.

جدول عدد 1-1 : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في العالم

البطالة (ب. % من السكان النشيطين)			النمو الاقتصادي (بالقيمة الحقيقية وب. %)			المسمى
2019 ¹	2018	2017	2019 ¹	2018	2017	
5,0	5,0	5,1	3,3	3,6	3,8	العالم
5,0	5,1	5,6	1,8	2,2	2,4	البلدان المتقدمة
						منها :
3,8	3,9	4,4	2,3	2,9	2,2	الولايات المتحدة
2,9	2,9	2,9	1,0	0,8	1,9	اليابان
4,2	4,1	4,4	1,2	1,4	1,8	المملكة المتحدة
8,0	8,2	9,1	1,3	1,8	2,4	منطقة الأورو
						منها :
3,4	3,4	3,8	0,8	1,5	2,5	* ألمانيا
8,8	9,1	9,4	1,3	1,5	2,2	* فرنسا
10,7	10,6	11,3	0,1	0,9	1,6	* إيطاليا
..	4,4	4,5	4,8	البلدان الصاعدة والنامية ²
						منها :
3,8	3,8	3,9	6,3	6,6	6,8	* الصين
4,8	4,8	5,2	1,6	2,3	1,6	* روسيا
..	7,3	7,1	7,2	* الهند
11,4	12,3	12,8	2,1	1,1	1,1	* البرازيل
9,2	9,8	10,2	3,2	3,1	4,1	* المغرب
..	15,5	15,5	2,7	2,5	1,9	* تونس

المصادر : الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي (أفريل 2019) ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والمعهد الوطني للإحصاء.

¹ توقعات.
² وفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية، تراوحت نسبة البطالة خلال سنة 2019 في هذه المجموعة من البلدان بين حد أدنى قدره 3,6٪ في شرق آسيا والمحيط الهادئ ومستوى أقصى يساوي 11,8٪ في شمال إفريقيا.

ففي الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، مكنت السياسة التوسعية للميزانية المعتمدة منذ بداية سنة 2018 من تدعيم النشاط الاقتصادي على الرغم من تراجع الصادرات الأمريكية انطلاقا من النصف الثاني للسنة. وبالفعل، كان الطلب الداخلي متماسكا بفضل الديناميكية القوية لسوق الشغل ومناخ الاستثمار الملائم ولكن بالخصوص بفضل النفقات العمومية الهامة وهو ما مكن من تعزيز النمو الاقتصادي في هذا البلد ليبلغ 2,9٪ في سنة 2018 مقابل 2,2٪ في العام السابق.

وفي منطقة الأورو، استمرت السياسة النقدية التيسيرية في دعم الطلب الداخلي الذي مازال يمثل المحرك الرئيسي للنمو. وفي المقابل، فإن ضعف الطلب الخارجي يفسر المساهمة السالبة للصادرات الصافية في

النمو. وعلى هذا الأساس، تراجعت نسبة النمو الاقتصادي للمنطقة إلى 1,8% مقابل 2,4% في سنة 2017. وقد كان التباطؤ ملحوظا بشكل خاص في الاقتصاديات الرئيسية وخاصة في ألمانيا (1,5% مقابل 2,5%) تبعا لتباطؤ الصادرات وكذلك في إيطاليا (0,9% مقابل 1,6%) التي ازدادت حدة مواطن الضعف الاقتصادية لديها بفعل الشكوك المرتبطة بأزمة الدين العمومي.

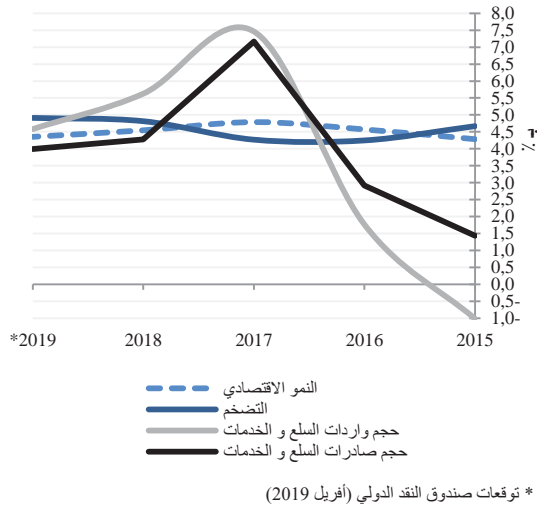
أما في اليابان وعلى الرغم من السياسة النقدية التوسعية، ظل النشاط الاقتصادي فاترا جراء تداعيات الكوارث الطبيعية وضعف الطلب الخارجي وخاصة الصيني. وعلى هذا الأساس، لم تبلغ نسبة النمو في هذا البلد سوى مستوى 0,8% مقابل 1,9% في سنة 2017.

وفيما يتعلق بالبلدان الصاعدة والنامية، فإن تشديد السياسات الاقتصادية قصد مجابهة خروج رؤوس الأموال المقترن بانخفاض سعر صرف عملاتها الوطنية مقابل الدولار الأمريكي والمستويات المرتفعة للتضخم قد أثرت جديا على النشاط الاقتصادي في العديد من هذه البلدان. وعلى هذا الأساس، تراجعت نسبة النمو في هذه المجموعة إلى 4,5% في سنة 2018 مقابل 4,8% في العام السابق.

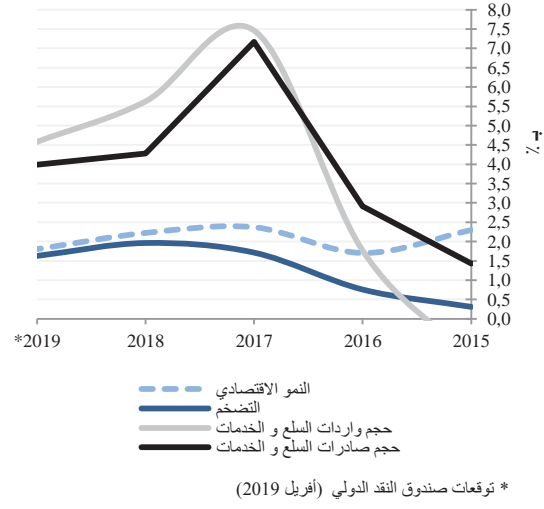
ففي الصين على وجه الخصوص أدى الخلاف التجاري مع الولايات المتحدة والذي تم الإعلان عنه منذ شهر جانفي 2018، بالتزامن مع القيود التنظيمية في قطاعات البناء وفي قطاع الوساطة المالية، إلى تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني في سنة 2018، أي 6,6% مقابل 6,8% في العام السابق. وفي الهند، من ناحية أخرى، مكن الطلب الداخلي الذي ما يزال متماسكا بفضل الإصلاحات الهيكلية المعتمدة في مرحلة سابقة من الحفاظ على النمو الاقتصادي في مستوى مرتفع، أي 7,1% مقابل 7,2% في سنة 2017.

ومن جانبها، عرفت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعض التباطؤ للنشاط الاقتصادي خلال سنة 2018 (1,4% مقابل 1,8% في العام السابق)، وذلك بسبب ضعف الطلب الخارجي في أهم البلدان الشريكة، فضلا عن التوترات الجيوسياسية في بعض بلدان المنطقة. وتراجع الاقتصادي الإيراني على وجه الخصوص بـ 1,5% بعد أن عرف نموا بـ 3,7% في سنة 2017 تبعا لتأثير العقوبات الأمريكية.

رسم بياني عدد 1-3 : تطور بعض مؤشرات الظرف الاقتصادي في البلدان الصاعدة والنامية



رسم بياني عدد 1-2 : تطور بعض مؤشرات الظرف الاقتصادي في البلدان المتقدمة



وبالنسبة لسنة 2019، من المنتظر أن تستمر عديد العوامل في تسليط ضغوط إضافية على النشاط الاقتصادي العالمي لاسيما الخلافات التجارية، فضلا عن عودة المخاوف المتعلقة بالدين الإيطالي وبتفاقية "البريكسيت" وذلك بالتزامن مع تشديد السياسات النقدية وتقلص هامش التحرك على مستوى الميزانية، مما سيؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في العديد من البلدان المتقدمة.

1-1-2 التجارة العالمية

على الرغم من التماسك الذي اتسمت به المبادلات التجارية خلال الأشهر الأولى من سنة 2018 أقل حجم التجارة العالمية السنة بتباطؤ ملحوظ. وبالفعل، فإن التوترات المتزايدة ما بين الولايات المتحدة والصين قد أثرت من جهة على العلاقات التجارية الثنائية ما بين هذين الطرفين الرئيسيين وأدت من جهة أخرى إلى اتخاذ إجراءات حمائية على نطاق عالمي. وقد أضر هذا المناخ من الشكوك، الذي تضخم بفعل التشديد المحتمل للشروط التجارية ما بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة جراء "البريكسيت"، بثقة المستثمرين.

وفي هذا السياق، سجل حجم التجارة العالمية للسلع والخدمات في سنة 2018 تباطؤا لنسق نموه، أي 3,8% مقابل 5,4% في العام السابق.

وتطورت على وجه الخصوص المبادلات العالمية للسلع بنسق أقل سرعة من العام السابق، أي 3,9% مقابل 5,6%. وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات الصينية قد عرفت من حيث الحجم تباطؤا ملحوظا خلال سنة

2018، أي 4٪ مقابل 9,1٪ في العام السابق، في حين أن صادرات الولايات المتحدة قد تطورت بنسق يقارب ما تم تسجيله في سنة 2017 (4٪ مقابل 3٪).

وباحتساب قيمتها بالدولار الأمريكي، بلغت الصادرات العالمية من السلع 19.082 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 9,4٪ مقابل 10,8٪ في العام السابق تبعا لتباطؤ حجم السلع المتبادلة.

وفيما يتعلق بنسب أسعار المبادلات، فقد كان تطورها إيجابيا بشكل أكبر في البلدان الصاعدة والنامية (1,1٪ مقابل نفس المقدار في سنة 2017) وذلك نتيجة ارتفاع الأسعار الدولية للمواد الأساسية، فيما تدهورت هذه النسب في البلدان المصنعة (-0,7٪ مقابل -0,1٪) حيث تضررت بازدياد أسعار الطاقة.

أما بالنسبة للخدمات، فقد تدعمت صادراتها العالمية بـ 7,8٪ في سنة 2018 مقابل 7,4٪ في العام السابق حيث بلغت 5.756 مليار دولار. ويعود هذا التطور بالخصوص إلى تواصل الديناميكية على مستوى نشاط السياحة العالمية الذي سجل ارتفاعا بـ 6٪ بالمقارنة مع سنة 2017 وبالتالي على مستوى النقل الجوي الدولي للمسافرين الذي عرف نموا بـ 6,4٪.

1-1-3 الاستثمارات الدولية

تواصل تراجع دفوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بل ازدادت حدته في سنة 2018 وخاصة في الاقتصاديات المتقدمة لتبلغ 1.188 مليار دولار، أي بانخفاض قدره 19٪ بالمقارنة مع السنة السابقة والتي انخفضت خلالها هذه الدفوقات بـ 16٪.

وفي الواقع، فإن نقص الربحية والتغيرات التي شهدتها سلاسل القيم العالمية وكذلك الإجراءات الضريبية والجمركية والتجارية الحمائية قد مثلت العوامل الرئيسية وراء هذا الانخفاض. وفي المقابل، يسرت هذه العوامل توزيعا جغرافيا أفضل لفائدة البلدان الصاعدة والنامية.

وبالفعل، كان التراجع ملحوظا في البلدان المصنعة (-40٪) حيث انخفضت دفوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أدنى مستوى لها منذ سنة 2004، مع تسجيل حجم قدره 451 مليار دولار وحصاة في المجموع العالمي بـ 38٪ مقابل 749 مليار دولار و51٪ على التوالي في سنة 2017.

وكان التراجع أكثر حدة في أوروبا حيث هبطت هذه الدفوقات بنسبة 73٪ لتقتصر على 100 مليار دولار في سنة 2018. وعلاوة على العوامل الخاصة بالاتحاد الأوروبي، لاسيما البريكسيت، فإن العديد من بلدان المنطقة قد تأثرت بترحيل أرباح الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات إلى وطنها قصد الاستفادة من الامتيازات الجبائية التي منحتها الإدارة في إطار خطتها للتحفيز. وقد كانت ألمانيا (-59٪) وفرنسا (-42٪) على وجه الخصوص الأكثر تضررا.

كما خسرت الولايات المتحدة، التي تعد البلد الأول في استقطاب مدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، 18٪ من المدفقات التي تراجعت إلى مستوى 226 مليار دولار.

وفي المقابل، كانت الاقتصاديات الصاعدة أكثر تماسكا حيث تمكنت من الحفاظ على جاذبيتها في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع زيادة المدفقات بـ 3٪ في سنة 2018 لتبلغ حجما قدره 694 مليار دولار. وقد شملت هذه الاستثمارات، بالأساس، الصناعات المعملية في بلدان جنوب شرق آسيا، فضلا عن صناعات الاستخراج والتكرير والقطاع التكنولوجي في إفريقيا. وحسب المناطق، عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاعا في البلدان النامية لآسيا (+5٪) وفي إفريقيا (+6٪). في حين سجلت انخفاضا في أمريكا اللاتينية والكارييب (-4٪) نتيجة بطء الانتعاشة الاقتصادية.

ففيما يتعلق بإفريقيا، استأثرت مصر وجنوب إفريقيا بحوالي 15 مليار دولار من جملة 40 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلقتها القارة في سنة 2018 والموجهة بالخصوص نحو قطاعات البناء والصناعات الغذائية والنفط والغاز وكذلك الطاقات المتجددة.

أما بالنسبة لعمليات دمج واقتناء المؤسسات على الصعيد العالمي، فقد تجاوزت في سنة 2018 المستويات القياسية المحققة خلال الثمانينات من القرن الماضي لتبلغ 4.016 مليار دولار، أي بزيادة بـ 19٪ بالمقارنة مع المستوى المسجل في سنة 2017.

وتعزى هذه الديناميكية في جزء كبير منها إلى العمليات المنجزة خلال النصف الأول من سنة 2018 (ارتفاع بحوالي الثلثين بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق). ويتعلق الأمر بالخصوص بالشركات الأمريكية التي أعادت استثمار الفائض من السيولة الذي حققته تبعا للامتيازات الجبائية المسندة من قبل الإدارة الأمريكية في مجال عقود دمج واقتناء المؤسسات. وخلال الفترة المتبقية من السنة، عرفت عمليات الدمج والاقترناء انخفاضا وخاصة خلال الربع الأخير من السنة نتيجة تصاعد التوترات التجارية ومناخ الشكوك في العديد من البلدان المصنعة.

وحسب قطاعات النشاط، احتل قطاع الطاقة المرتبة الأولى لعمليات الدمج والاقترناء مع مبلغ قدره 704,6 مليارات دولار (+46٪)، يليه قطاع التكنولوجيا العالية بحجم يساوي 507 مليارات دولار (+5,3٪). كما اتسمت سنة 2018 بارتقاء قطاع الصحة إلى المرتبة الثالثة (432,2 مليار دولار) وذلك بفضل عمليات دمج واقتناء المؤسسات العاملة بالأساس في قطاعي التكنولوجيات الطبية والتكنولوجيا الحيوية. ومن جانبها، احتل قطاعا الصناعة والمالية المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي مع مبالغ قدرها 421,3 مليار و381,7 مليار دولار.

ويظهر التوزيع الجغرافي تدعماً لهيمنة منطقة أمريكا الشمالية مع حصة قدرها 45,5% من الحجم العالمي (1.828,5 مليار دولار، منها 1.725,3 مليار دولار للولايات المتحدة). واحتلت القارة الأوروبية المرتبة الثانية بمبلغ قدره 1.006 مليارات دولار، يتركز بالخصوص في المملكة المتحدة (238,6 مليار دولار) وألمانيا (145,5 مليار) وإسبانيا (105,4 مليارات دولار).

وبالنسبة لسنة 2019، يعتقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تطور الاستثمارات الجنبية المباشرة سيكون ضعيفا نتيجة التباطؤ المنتظر للنشاط الاقتصادي العالمي والإجراءات الحمائية والتوترات التجارية.

1-1-4 السياسات النقدية

اختارت أهم البنوك المركزية تطبيع سياساتها النقدية في سنة 2018 وإن بوتيرة مختلفة وفقاً للسياق الاقتصادي وخاصة مدى صلابته الانتعاشية وديناميكية الأسعار الذين كانا في الولايات المتحدة أكثر ملاءمة من البلدان المصنعة الأخرى.

وعلى هذا الأساس، واصل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تشديد سياسته النقدية من خلال الترفيع بداية من شهر مارس في نسبته الرئيسية بـ 25 نقطة أساسية في أربع مناسبات خلال سنة 2018، للارتقاء بها إلى مجال 2,25% - 2,50% في موفى نفس السنة. وقد برر بنك الاحتياطي الفيدرالي هذا التشديد بتدعم النشاط الاقتصادي واستمرار خلق مواطن الشغل بوتيرة مطردة، من جهة، وبالنمو القوي لنفقات الأسر في حين أن التضخم (دون اعتبار التغذية والطاقة) يقارب المستوى المستهدف وقدره 2%، من جهة أخرى.

أما بالنسبة للبنك المركزي الأوروبي، فقد كان هامش تحركه محدوداً بفعل هشاشة النشاط الاقتصادي في منطقة الأورو منذ النصف الثاني من السنة ليقرر على هذا الأساس الإبقاء على نسبه الرئيسية دون تغيير (تقارب 0%)، إلى غاية موفى صائفة 2019، على أقل تقدير. وفي المقابل، أنهى البنك المركزي الأوروبي برنامج شراء الأصول في بداية شهر ديسمبر 2018 وذلك بعد أن قام بالتقليص في حجمه من 30 مليار إلى 15 مليار أورو شهرياً منذ شهر سبتمبر من نفس السنة. ويهدف هذا القرار إلى تعزيز النمو مع تأمين تطور متدعم للتضخم على المدى المتوسط ليقارب المستوى المستهدف من البنك المركزي الأوروبي وقدره 2%.

كما تعهد بنك اليابان في شهر جويلية 2018 بمواصلة سياسته النقدية التيسيرية مع الحفاظ على نسبة فائدة رئيسية سالبة في مستوى -0,1%. وأبقى بنك اليابان كذلك على برنامجه واسع النطاق للشراءات الرقاعية وقدره 80.000 مليار يان سنوياً وذلك قصد تحفيز النشاط الاقتصادي في ظل سياق متسم بمستويات تضخم أدنى من الهدف المرسوم وقدره 2% بالتزامن مع الانخفاض الحاد لمردود السندات الحكومية اليابانية.

وبالنسبة لسنة 2019، من المنتظر أن تظل السياسات النقدية للبنك المركزي الأوروبي ولبنك اليابان تيسيرية بالنظر إلى بقاء مستويات التضخم دون الأهداف المرسومة. أما بالنسبة لبنك الاحتياطي الفيدرالي، فمن المتوقع أن يقوم بالتخفيف في نسق تشديد سياسته النقدية نتيجة بالأساس للتباطؤ المنتظر للاقتصاد العالمي في ظل سياق متسم باحتداد الشكوك وتدهور مناخ الأعمال لدى العديد من شركائه الاقتصاديين.

1-1-5 المالية العمومية

شهد التوجه العام لسياسة الميزانية خلال سنة 2018 اختلافات ملحوظة ما بين البلدان المتقدمة . وعلى هذا الأساس، استقر عجز الميزانية إجمالاً في مستوى 2,5٪ من إجمالي الناتج المحلي، في المعدل.

وبالفعل، كانت وضعية المالية العمومية توسعية في الولايات المتحدة تبعاً لتمويل برنامج الدفع الاقتصادي للإدارة الأمريكية الذي دخل حيز التنفيذ منذ بداية السنة والمتضمن لعدد إجراءات الإعفاء والتخفيض في الأداءات المفروضة على الأسر والمؤسسات. وعلى هذا الأساس، بلغ عجز الميزانية الأمريكية أعلى مستوى له منذ سنة 2013، أي 4,7٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل 3,8٪ في العام السابق وهو ما يعكس ازدياد النفقات العمومية بنسق أكثر تسارعاً من المداخيل.

ومن جانبه، عرف عجز الميزانية في منطقة الأورو انخفاضاً طفيفاً (0,6٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل 1٪ في سنة 2017) تبعاً لتقلص حدته في بعض الاقتصاديات وخاصة في البرتغال (0,7٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل 3٪) وبدرجة أقل في فرنسا (2,6٪ مقابل 2,7٪)، بالتزامن مع تدعيم فائض الميزانية في ألمانيا (1,7٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل 1٪). وتجدر الإشارة إلى أنه منذ شهر سبتمبر 2018، أدى عدم مصادقة المفوضية الأوروبية على قانون المالية التوسعي لسنة 2019 في إيطاليا إلى مزيد تدهور مناخ الأعمال في المنطقة.

أما بالنسبة لعجز الحسابات العمومية في اليابان، فقد استقر في مستوى 3,2٪ من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2018 وهو ما يعكس ضعف دعم الميزانية المقدم للاقتصاد على الرغم من ازدياد النفقات الاجتماعية المرتبطة بتهرم السكان.

وفي البلدان الصاعدة والنامية، عرف مستوى عجز الميزانية انخفاضاً خلال سنة 2018 حيث تراجع إلى مستوى 3,9٪ من إجمالي الناتج المحلي في المعدل مقابل 4,2٪ في العام السابق وذلك بفضل تحسن المداخيل وخاصة لدى البلدان المصدرة للنفط.

جدول عدد 2-1 : تطور بعض المؤشرات المالية في العالم

المسمى	الحاصل الجاري (ب. % من إجمالي الناتج المحلي)			حاصل الميزانية (ب. % من إجمالي الناتج المحلي)			التضخم (تغير الأسعار عند الاستهلاك ب. %)		
	2019 ¹	2018	2017	2019 ¹	2018	2017	2019	2018	2017
البلدان المتقدمة	0,6	0,7	0,9	2,4-	2,1-	2,1-	1,6	2,0	1,7
منها :									
* الولايات المتحدة	3,0-	2,5-	2,3-	5,0-	4,7-	3,8-	2,1	2,4	2,1
* اليابان	3,5	3,5	4,0	2,8-	3,2-	3,2-	1,1	1,0	0,5
* المملكة المتحدة	4,2-	3,9-	3,3-	1,3-	1,4-	1,8-	1,8	2,5	2,7
* منطقة الأورو	2,9	3,0	3,2	1,0-	0,6-	1,0-	1,3	1,8	1,5
منها :									
* ألمانيا	7,1	7,4	8,0	1,1	1,7	1,0	1,3	1,9	1,7
* فرنسا	0,4-	0,7-	0,6-	3,3-	2,6-	2,7-	1,3	2,1	1,2
* إيطاليا	2,9	2,6	2,8	2,7-	2,1-	2,4-	0,8	1,2	1,3
البلدان الصاعدة والنامية	0,4-	0,1-	0,0	4,7-	3,9-	4,2-	4,9	4,8	4,3
منها :									
* الصين	0,4	0,4	1,4	-6,1	4,8-	3,9-	2,3	2,1	1,6
* روسيا	5,7	7,0	2,1	1,0	2,8	1,5-	5,0	2,9	3,7
* الهند	2,5-	2,5-	1,8-	6,9-	6,7-	7,0-	3,9	3,5	3,6
* البرازيل	1,7-	0,8-	0,4-	7,3-	6,8-	7,9-	3,6	3,7	3,4
* المغرب	4,1-	4,5-	3,6-	3,7-	3,7-	3,5-	1,4	1,9	0,8
* تونس	10,9-	11,2-	10,2-	3,9-	4,8-	6,1-	..	7,5	5,3

المصادر: الأفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي (أفريل 2019) ووزارة المالية.

¹ توقعات.

² بدون اعتبار التخصيص والهبات.

وبالنسبة لسنة 2019، يعتقد صندوق النقد الدولي أن سياسات الميزانية ستكون محايدة بدرجات متفاوتة في البلدان المصنعة باستثناء الولايات المتحدة التي ستسمح بحصول عجز بهدف تمويل برنامجها للتحفيز. وفي المقابل، من المتوقع أن يظل عجز الميزانية في البلدان الصاعدة والنامية في مستوى يقارب ذلك المسجل في سنة 2018 بالنظر إلى دعم الميزانية المقدم لبعض الاقتصاديات الصاعدة.

1-1-6 التضخم

عرف التضخم ارتفاعا طفيفا في الاقتصاديات المتقدمة ويرجع ذلك أساسا إلى تقلص طاقات الإنتاج غير المستعملة بالتزامن مع ازدياد أسعار الطاقة الذي ساد تقريبا طوال سنة 2018. أما بالنسبة للبلدان الصاعدة والنامية، فقد كان نسق تسارع الأسعار أكثر وضوحا.

وعلى هذا الأساس، بلغ التضخم في البلدان المتقدمة 2٪ في المعدل خلال سنة 2018 مقابل 1,7٪ في العام السابق، أي أعلى نسبة منذ حوالي عقد من الزمن. وارتفع التضخم في الولايات المتحدة على وجه الخصوص إلى مستوى 2,4٪ مقابل 2,1٪ في سنة 2017 نتيجة بالأساس لسياسة الميزانية التوسعية التي دعمت بشكل كبير الطلب الداخلي. وفي منطقة الأورو، فإن انتعاشة النشاط الاقتصادي التي رفعت الإنتاج

إلى مستوى يفوق إمكانياته فضلا عن انخفاض سعر صرف الأورو، قد مكنت الأسعار عند الاستهلاك من التطور بنسق أكثر سرعة (1,8% مقابل 1,5% في سنة 2017). أما بالنسبة لليابان، فقد شهد التضخم ارتفاعا ليبلغ 1% في سنة 2018 مقابل نسبة قدرها 0,5% في العام السابق نتيجة تواصل السياسة النقدية التيسيرية للغاية لبنك اليابان وازدياد أسعار الطاقة.

وفي البلدان الصاعدة والنامية، ارتفعت الأسعار عند الاستهلاك بـ 4,8% مقابل 4,3% في العام السابق، تبعا لارتفاع الأسعار الدولية للطاقة والمواد الغذائية المقترن بانخفاض سعر صرف العملات الوطنية للعديد من بلدان المنطقة.

واستنادا لتقديرات صندوق النقد الدولي، من المنتظر أن يعرف التضخم بعض الانفراج في البلدان المصنعة في سنة 2019 وذلك بسبب التباطؤ المتوقع للنشاط الاقتصادي فضلا عن انخفاض أسعار الطاقة. وفي المقابل، سيكون نسق ارتفاع الأسعار في البلدان الصاعدة والنامية أكثر تسارعا نتيجة بالخصوص لانخفاض السابق لسعر صرف عملات بعض بلدان المنطقة.

2-1. أسواق رؤوس الأموال

1-2-1 أسواق البورصة

بعد سنتين من الازدهار، شهدت أسواق الأسهم العالمية سنة 2018 نقطة تحول حاسمة حيث استعادت مجددا مسارا تنازليا. وقد ساهم كل من تطبيع السياسة النقدية لبنك الاحتياطي الفيدرالي وتباطؤ الاقتصاد العالمي والتوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة في عودة التقلبات الحادة. كما تراجع مؤشر MSCI العالمي بـ 9,5% خلال السنة.

وعلى الرغم من الأداء السلبي لسوق الأسهم العالمية، أظهرت أهم مؤشرات البورصات الأمريكية صلابة كبرى بالمقارنة مع المؤشرات الأوروبية والبريطانية، وذلك بفضل وضع حوافز جبائية هامة في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي وال ستريت، انحصرت خسائر مؤشري داو وجونس وستندارد آند بورز في مستوى 5,6% و 6,2% على التوالي، فيما تراجع مؤشر نازداك المركب بـ 3,9%.

غير أنه في أوروبا، عرف المؤشر الباريسي كاك 40 والمؤشر الألماني داكس أسوأ سنة لهما منذ عشر سنوات حيث سجلا خسائر قدرها 10,9% و 18,2% على التوالي.

وفي آسيا، شهدت أهم مؤشرات البورصة هبوطا حادا خاصة مؤشر بورصة شنغهاي (-24,6%) ومؤشر نيكاي الياباني (-12,1%) اللذان تضررا بشكل مباشر من التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة.

1-2-2 الأسواق الرقاعية

اتسمت الأسواق الرقاعية في سنة 2018 بشدة التقلب وذلك نتيجة تضافر عديد العوامل ومنها بالخصوص :

• تفاوت نسق النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة ؛

• التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين ؛

• المشاحنات السياسية في منطقة الأورو ؛

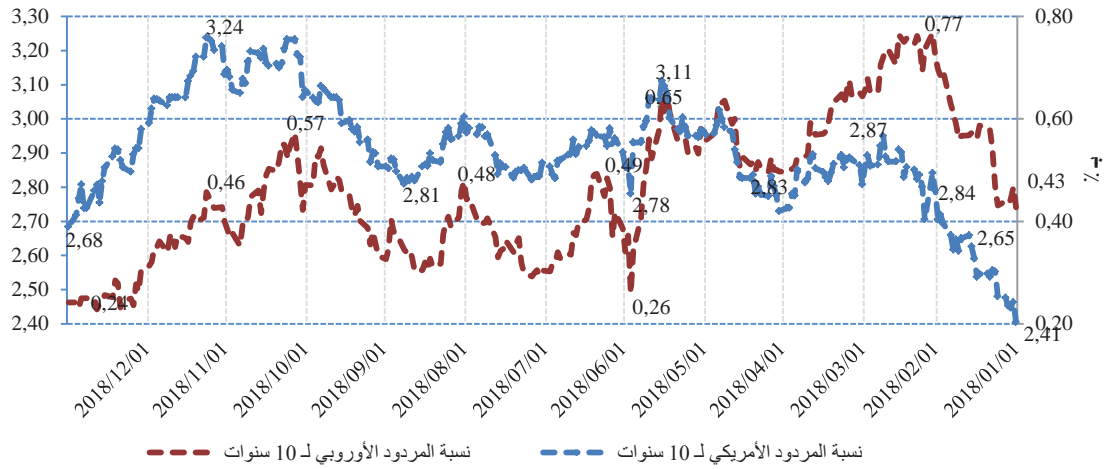
• احتداد الشكوك بشأن وضعية المالية العمومية في إيطاليا.

وعلى الرغم من مساره المتقلب، عرف المردود الأمريكي لـ 10 سنوات إجمالا منحنى تصاعدي إلى غاية شهر نوفمبر مع تجاوز لعتبة 3% في مناسبتين خلال شهر جوان (3,11%) وشهر نوفمبر (3,24%) وهو أعلى مستوى له منذ سنة 2011. وتعود انتعاشة المردود الأمريكي إلى الأداء الجيد لمجل المؤشرات الاقتصادية في الولايات المتحدة وخطاب بنك الاحتياطي الفيدرالي المتفائل بخصوص مواصلة التشديد النقدي. كما أن سياسة تحفيز الميزانية التي اعتمدها الرئيس ترامب وتداعياتها من حيث ازدياد عرض السندات الحكومية قد دعم ارتفاع المردود.

وانطلاقا من شهر نوفمبر، خسر المردود الأمريكي طويل المدى جزءا هاما من ارباحه المسجلة منذ بداية السنة وخاصة نسبة المردود لـ 10 سنوات التي تراجعت مجددا إلى ما دون 3% لتقل السنة في مستوى 2,68%. ويعزى انخفاض المردود الأمريكي طويل المدى إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية الأمريكية والخطاب الأكثر حذرا لبنك الاحتياطي الفيدرالي بشأن مواصلة سياسته الترفيعية في نسب الفائدة الموظفة على الأموال الفيدرالية.

وفي أوروبا، انخفض مردود السندات الحكومية لمنطقة الأورو إجمالا في سنة 2018، حيث أن عودة ظاهرة اللجوء إلى القيم الأكثر أمانا المرتبطة بتفاهم المخاطر السياسية والبريكسيت أسفرت عن تهافت المستثمرين على القيم الملاذ. كما ساهم ضعف التضخم في المنطقة في تراجع المردود. وانتقل مردود السندات الألمانية المرجعية لـ 10 سنوات خلال سنة 2018 من 0,43% إلى 0,24%.

رسم بياني عدد 4-1 : تطور نسبي المردود الأمريكي والأوروبي لـ 10 سنوات في عام 2018



3-1. الأسواق الدولية للصرف والذهب

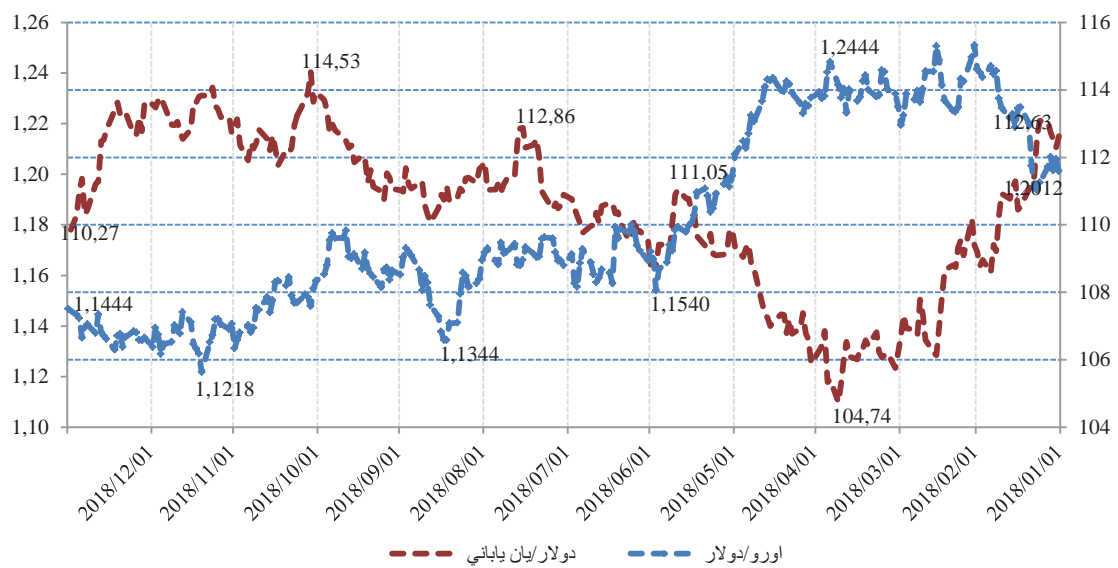
ارتفع الدولار في سنة 2018 مقابل أغلب العملات باستثناء اليان الياباني الذي بقي مدعوما هيكليا بمركزه كقيمة ملاذ وبفائض الميزان الجاري الياباني وبلا استقرار سياسي.

وعلى هذا الأساس، كسب الدولار الأمريكي قرابة 4,5% مقابل الأورو حيث انتقل سعر صرفه من 1,2005 دولار مقابل أورو واحد إلى 1,1467 دولار في موفى السنة، في حين أقل سعر التكافؤ دولار/يان السنة في مستوى 109,69 بعد أن استهلها في مستوى 112,63.

وإجمالا، استفاد الدولار من الفوارق الإيجابية للنمو ولنسب الفائدة بالمقارنة مع العملات الرئيسية الأخرى، وكذلك من التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين والتهديدات الحمائية التي نجمت عنها، وهو ما أدى إلى تقلب عملات عديد البلدان الصاعدة وارتفاع الدولار الذي اضطلع بدور العملة الملاذ.

ومن جانبه، تضرر الأورو من ريبة المستثمرين بشأن الدين الإيطالي والصعوبات الاقتصادية والمالية التي تعيشها، وهو ما دل عن هشاشة العديد من البنوك الأوروبية. كما أن تضائل إمكانية تخلي البنك المركزي الأوروبي عن سياسته للتيسير الكمي قد أدى بدوره إلى إضعاف الأورو.

رسم بياني عدد 1-5 : تطور سعر التكافؤ أورو/دولار أمريكي ودولار أمريكي/يان ياباني بالنسبة لسنة 2018



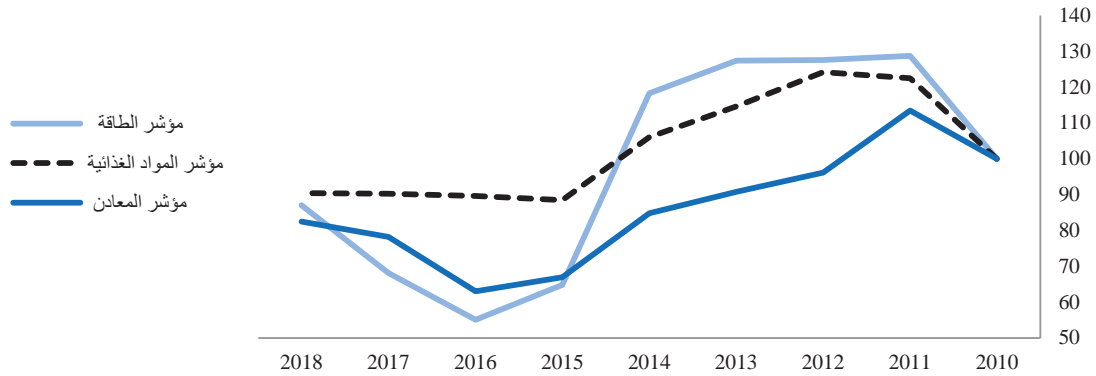
وفيما يتعلق بالذهب، فقد كان مساره مخالفا للتوقعات حيث أنه لم يستفد كثيرا من مركزه كقيمة ملاذ على الرغم من انخفاض أداء أسواق البورصة والتوترات التجارية. وبعد أن استهل السنة بحوالي 1.300 دولار أمريكي للأوقية، أقل الذهب السنة في مستوى 1.282 دولار ليسجل بالتالي انخفاضا طفيفا بحوالي 1,5%. ويعود شبه استقرار سعر الذهب بالأساس إلى تدعيم الدولار بالنظر إلى الترابط السلبي بين أسعار هاتين القيمتين.

4-1. أسعار المواد الأساسية

عرفت الأسعار الدولية لأغلب المواد الأساسية والتي اتسمت بازدياد مطرد خلال الأشهر الأولى من سنة 2018، بالنظر إلى ديناميكية النشاط الاقتصادي، بعض الانفراج خلال النصف الثاني من السنة قيد الدرس. وبالفعل، فإن عودة ظهور المخاوف والمرتبطة في جزء هام منها بتصاعد التوترات التجارية ما بين الصين والولايات المتحدة وبتشديد السياسات النقدية وبارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي قد أثرت جديا على الطلب العالمي.

وفي المجموع، عرفت أغلب مؤشرات أسعار المواد الأساسية التي يعدها البنك الدولي ازديادا خلال سنة 2018، وخاصة بالنسبة للطاقة مع ارتفاع بـ 27,8% مقابل 23,7% في سنة 2017 والمعادن وإن بنسق أقل سرعة من العام السابق (5,5% مقابل 24,2%). أما بخصوص مؤشر أسعار المواد الغذائية، فقد سجل ارتفاعا طفيفا (0,3% مقابل 0,6%) تبعا بالخصوص لانخفاض أسعار الزيوت. ومن جانبه، عرف مؤشر الأسمدة الكيماوية انتعاشة (11,1% مقابل -4,5%).

رسم بياني عدد 1-6: تطور مؤشر أسعار المواد الأساسية



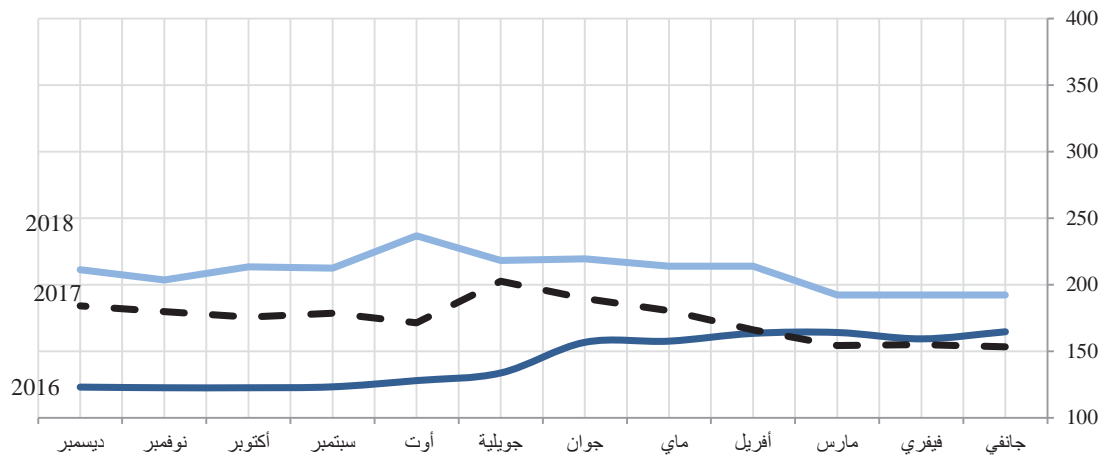
المصدر: أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

1-4-1 المواد الغذائية

عرفت الأسعار العالمية للمواد الغذائية تطورات متباينة خلال سنة 2018. وبالفعل، شهدت أسعار أهم الزيوت النباتية انخفاضا نتيجة لمخزوناتها الوفيرة وذلك بالتزامن مع تحسن مستويات المحاصيل بالنسبة لموسم 2018-2017، فيما سجلت أسعار الحبوب ارتفاعا تبعا للظروف المناخية غير الملائمة في البلدان المنتجة.

وعلى هذا الأساس واستنادا للتقديرات الأخيرة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، من المنتظر أن يتراجع الإنتاج العالمي من الحبوب خلال موسم 2019-2018 إلى 2.611 مليون طن أي بانخفاض بـ 1,8% مقارنة بالمستوى القياسي المحقق خلال الموسم السابق. وهكذا، يتوقع أن تتراجع المخزونات العالمية من الحبوب إلى 772 مليون طن عند إقبال الموسم الحالي، أي بانخفاض بـ 5,6% قياسا بالموسم المنقضي.

وفي ظل هذا السياق من تقلص العرض، بلغت الأسعار الدولية للقمح 210 دولارات للطن الواحد في المعدل خلال سنة 2018، أي بارتفاع هام بالمقارنة مع سنة 2017 (20,5% مقابل 4,5%) وذلك نتيجة التقلص المتوقع للإنتاج العالمي من القمح (728 مليون طن مقابل 760 مليون طن بالنسبة لموسم 2018-2017) تبعا للظروف المناخية غير الملائمة وخاصة الجفاف في الولايات المتحدة وكذلك ضعف العرض المتأتي من الاتحاد الأوروبي وروسيا وأستراليا. وتجدر الإشارة إلى أن تراجع آفاق العرض في أمريكا الجنوبية بالتزامن مع تشديد المتوفرات الروسية المخصصة للتصدير قد ساهما في تأجيج الضغوط المسلطة على الأسعار خلال النصف الثاني من السنة.



المصدر : أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

كما تدعمت الأسعار الدولية للأرز بالمستويات المرتفعة المسجلة خلال نصف السنة الأول لتقفل عام 2018 بمعدل ارتفاع قدره 5,5%. بيد أن هذا التطور لا ينبغي أن يحجب المسار التنازلي الذي عرفته أسعار الأرز بداية من شهر جويلية 2018 تبعا للمحاصيل الاستثنائية المحققة في جنوب شرق آسيا. وبالفعل، من المنتظر أن يبلغ الإنتاج العالمي من الأرز رقما قياسيا جديدا قدره 514 مليون طن بالنسبة لموسم 2018-2019، أي بارتفاع بـ 1,6% قياسا بما تم تسجيله في موسم 2017-2018. ويتوقع أن تتدعم المخزونات العالمية من الأرز بـ 2,8% لتبلغ 177,5 مليون طن.

ومن جانبه، عرف الإنتاج العالمي من الحبوب الثانوية انخفاضا بـ 23,4 مليون طن في سنة 2018 ليبلغ 1.369 مليون طن، تبعا للظروف المناخية غير الملائمة وخاصة في الأرجنتين واستبدال زراعة الذرة بالصوجا في البرازيل فضلا عن التقليل في المساحات المزروعة في جنوب إفريقيا. وعلى هذا الأساس، سلط تقلص الإنتاج أمام تدعيم الطلب الدولي بعض الضغوط على الأسعار العالمية لهذه المنتجات ليتم على وجه الخصوص تسجيل ارتفاع لأسعار الذرة بـ 6,4% في المعدل مقابل انخفاض بـ 2,9% في سنة 2017.

أما بخصوص الزيوت النباتية، فقد عرفت بالنسبة لأغلبها توجها نحو الانخفاض في سنة 2018 وخاصة زيت النخيل (-10,6%) وزيت الصوجا (-7,2%) وبدرجة أقل، زيت الفول السوداني (-1%) نتيجة لضعف الطلب العالمي لاسيما الأوروبي والمستوى المرتفع للمخزونات لدى أهم البلدان المنتجة بفضل المحاصيل الجيدة في الأرجنتين والهند والولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بزيت الزيتون، فقد سجل الإنتاج العالمي بعنوان الموسم الفلاحي 2017-2018 انتعاشة ملحوظة قدرها 29,4% مقابل انخفاض بـ 19,4% في الموسم السابق ليبلغ 3.314 ملايين طن مقابل

استهلاك عالمي بـ 3.009 ملايين طن أي بارتفاع بـ 10,4% قياسا بالموسم السابق. وتم تسجيل أكبر ارتفاع في تونس التي حققت إنتاجا بـ 280 ألف طن، أي بزيادة قدره 180%. بالمقارنة مع العام السابق. كما عرفت تركيا موسما جيدا مع إنتاج يساوي 263 ألف طن. وعلى هذا الأساس، فإن ازدياد الإنتاج العالمي من زيت الزيتون بنسق أعلى من الاستهلاك قد يسر بحلول نهاية الموسم انفراج الأسعار في أهم البلدان المنتجة باستثناء إيطاليا التي عرفت ارتفاعا للأسعار بـ 5% مقابل انخفاضها بـ 27% في إسبانيا وبـ 16% في اليونان.

وبالنسبة لموسم 2018-2019، يتوقع المجلس الدولي للزيتون تقلصا للإنتاج العالمي من زيت الزيتون بـ 5,5% وهو ما من شأنه أن يسلط ضغوطا على الأسعار نحو الارتفاع إذا ما واصل الاستهلاك الازدياد بنفس النسق المسجل في موسم 2017-2018.

ومن جانبها، واصلت الأسعار الدولية للقهوة في سنة 2018 تراجعها وبنسق أكثر حدة (-12% مقابل -8% في سنة 2017)، تبعا بالخصوص للمحصول القياسي في البرازيل التي تعتبر المنتج العالمي الأول وذلك بالتزامن مع انخفاض سعر صرف الريال البرازيلي.

كما عرفت الأسعار العالمية للسكر توجها نحو الانخفاض خلال النصف الثاني من سنة 2018 لتقف شهر ديسمبر بتراجع قدره 4,3% وهو ما يعكس وضعية الفائض في السوق الدولية للسكر.

جدول عدد 1-3 : معدل أسعار المواد الغذائية (بالدولار للطن)

المواد	سوق التسعير	معدلات الفترة			التغيرات بـ %		
		ديسمبر 2018	سنة 2018	الربع الأول 2019	الربع الأول 2018	الربع الأول 2017	الربع الأول 2018
القمح	موانئ خليج الولايات المتحدة	211	210	212	10,1	20,5	14,8
الذرة	موانئ خليج الولايات المتحدة	167	164	167	2,3	6,4	12,4
الأرز	تايلندا	404	421	408	5,6-	5,5	0,5-
الزيوت							
. زيت الصوجا	الموانئ الهولندية	728	789	757	11,0-	7,2-	16,1-
. زيت النخيل	ماليزيا	535	639	587	16,9-	10,6-	20,4-
. زيت الفول السوداني	أوروبا	1.435	1.446	1.373	4,2-	1,0-	5,0-
السكر	البرازيل	370	386	370	7,5-	4,6	4,3-
القهوة	نيويورك	2.800	2.925	2.798	7,1-	12,0-	7,6-
الشاي	سيريلنكا	3.180	3.610	3.293	19,1-	10,9-	22,6-

المصدر : أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

وبخصوص سنة 2019، تشير تقديرات البنك الدولي إلى ارتفاع طفيف لأسعار أغلب المواد الغذائية تبعا بالأساس لازدياد تكاليف المدخلات وخاصة الطاقة والأسمدة.

خلال الربع الأول من سنة 2019، شهدت الاسعار العالمية للمواد الغذائية اجمالا، انخفاضا مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة. و قد سجلت اسعار الزيوت النباتية انخفاضا حادا على غرار زيت النخيل (-9,16%) و زيت الصوجا (-11%) في حين واصلت أسعار معظم الحبوب الارتفاع باستثناء اسعار الأرز، التي عرفت انخفاضا حادا نتيجة الزيادة في المخزونات، خاصة في الهند والصين.

1-4-2 المواد الأولية الصناعية

أثر ارتفاع سعر صرف الدولار وتساعد التوترات التجارية على الطلب العالمي من المواد الأولية الصناعية وخاصة من قبل الصين لبيسر ذلك انخفاض الأسعار الدولية لأغلب هذه المواد بداية من النصف الثاني لسنة 2018. ومن هذا المنطلق وعلى مجمل السنة، عرفت الأسعار الدولية لأغلب المواد الأولية الصناعية تباطؤا ملحوظا وخاصة بالنسبة للقطن والمعادن باستثناء الرصاص، فيما واصلت أسعار الفسفاط تراجعها.

وعلى هذا الأساس، سجلت الأسعار العالمية للقطن ارتفاعا بـ 9,2% في المعدل في سنة 2018 مقابل 12,6% قبل سنة لتبلغ 2.013 دولار للطن الواحد. وتجدر الإشارة إلى أن أسعار القطن قد بلغت خلال شهر جوان من نفس السنة أعلى مستوى لها منذ سنة 2012 أي 2.150 دولار للطن الواحد تبعا لتقلص زراعته وخاصة في الولايات المتحدة لفائدة زراعات أخرى مثل الذرة والصوجا والقمح وذلك علاوة على تراجع المخزونات في البلدان الآسيوية لاسيما الصين. وفي المقابل، سجلت الأسعار خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2018 انخفاضا جراء تباطؤ النشاط الاقتصادي بالتزامن مع تراجع استخدام القطن وخاصة في الصين وتركيا وباكستان. ومن ناحية أخرى ووفقا لتوقعات اللجنة الاستشارية الدولية للقطن، من المنتظر أن ينخفض محصول الألياف خلال موسم 2018-2019 ليتراجع إلى 26,1 مليون طن أي أقل بـ 2% من موسم 2017-2018 لكن تأثير ذلك على الأسعار سيكون مرتبطا بتطور الطلب.

(بالدولار للطن)

جدول عدد 4-1 : معدل أسعار المواد الأولية الصناعية

المواد	سوق التسعير	معدلات الفترة			التغيرات بـ %	
		ديسمبر 2018	سنة 2018	الربع الأول 2019	2018	الربع الأول 2018
القطن	ليفربول	1.900	2.013	1.817	9,2	9,0-
المطاط الطبيعي	سنغافورة	1.437	1.565	1.656	21,6-	4,5-
النحاس	لندن	6.075	6.530	6.226	11,1-	10,5-
القصدير	لندن	19.260	20.145	21.038	1,1-	0,7-
الزنك	لندن	2.616	2.922	2.709	18,1-	20,7-
الرصاص	لندن	1.972	2.240	2.035	21,4-	19,2-
الفسفاط	الدار البيضاء	99	88	101	24,0	22,8

المصدر : أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

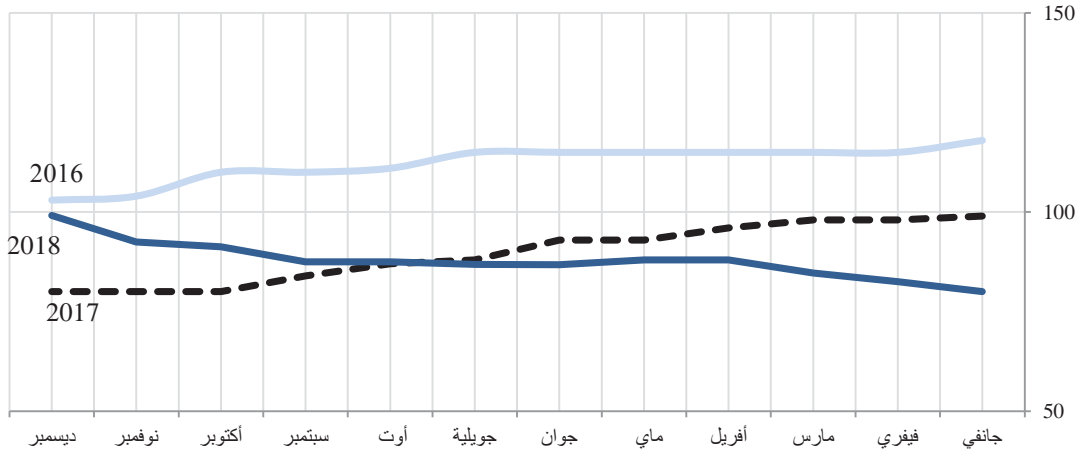
كما سجلت أسعار أغلب المعادن، تباطؤا ملحوظا بالمقارنة مع العام السابق تبعا بالخصوص لتقلص الطلب من قبل الصين التي تحتكم على قرابة نصف الطلب العالمي من المعادن وذلك نتيجة تباطؤ اقتصادها والتشريع البيئي الجديد في هذا البلد فضلا عن خلافاتها التجارية مع الولايات المتحدة. وبالفعل، شمل التباطؤ بالأساس القصدير (0,4% مقابل 11,9%) والزنك (1,1% مقابل 38,3%) والنحاس (5,8% مقابل 26,7% في سنة 2017).

وفي المقابل، عرفت الأسعار العالمية للرصاص مسارا تنازليا نتيجة ارتفاع إنتاجه العالمي بالتزامن مع تباطؤ النشاط في قطاعات البناء وقطاع السيارات.

أما بالنسبة للأسعار الدولية للفسفاط، فقد واصلت التراجع الذي بدأ منذ سنة 2016 قبل أن تنتعش بشكل طفيف خلال الربع الأخير من سنة 2018. وبالفعل، عرفت السوق العالمية عرضا مفرطا بفعل طاقات الإنتاج الجديدة المتأتية من المغرب التي تتحوز على ما يزيد عن 70% من الاحتياطات العالمية من الفسفاط ومن العربية السعودية مع اكتشاف احتياطات جديدة. وفي هذا السياق من وفرة العرض، تراجعت الأسعار العالمية للفسفاط بـ 2% في المعدل في سنة 2018، لكن هذا الانخفاض يظل أقل سرعة مما تم تسجيله في العام السابق (-20,1%).

(بالدولار للطن)

رسم بياني عدد 1-8 : التطور الشهري للأسعار العالمية للفسفاط



المصدر : أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

ومن المتوقع أن تعرف الأسعار العالمية للمعادن استقرارا في سنة 2019 وفقا لتقديرات البنك الدولي وذلك نتيجة التباطؤ المنتظر للاقتصاد العالمي والاحتداد المرجح للتوترات التجارية.

وخلال الربع الاول من سنة 2019، سجلت الأسعار الدولية للمواد الاولية الصناعية انخفاضا نسبيا باستثناء الفسفاط، الذي قطع مع المسار التنازلي المسجل منذ سنة 2017.

1-4-3 النفط الخام

اتسمت سوق النفط الدولية في سنة 2018 بالازدياد الملحوظ للأسعار على مدى العشرة أشهر الأولى من السنة لتبلغ مستويات مرتفعة بل وتصل إلى مستوى قياسي سنوي خلال شهر أكتوبر بحوالي 80 دولار لبرميل برنت و70 دولار للخفيف الأمريكي وذلك قبل أن تشرع خلال الشهرين الأخيرين من السنة في مرحلة انخفاض حاد جراء فتور الطلب العالمي المرتبط بتباطؤ النشاط الاقتصادي وتعمق الخلاف التجاري ما بين الولايات المتحدة والصين.

ويعود تصاعد أسعار النفط بالخصوص إلى اتفاقية الحد من إنتاج النفط من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" وحلفائها، لاسيما روسيا، فضلا عن الاضطرابات السياسية في بعض البلدان الأعضاء للمنظمة على غرار فينزويلا وليبيا ونيجيريا وكذلك استئناف العقوبات الأمريكية المسلطة على إيران.

وعلى هذا الأساس، ارتفع معدل سعر برميل برنت على كامل سنة 2018 بنسبة 30,7% ليبلغ 71,07 دولار، فيما ازداد سعر الخفيف الأمريكي بـ 27,3% ليصل إلى 64,82 دولار. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأسعار قد أقلت شهر ديسمبر من نفس السنة بانخفاض قدره 12,1% و15,5% على التوالي لتبلغ 56,46 دولار و48,95 دولار.

وفي هذا السياق وبهدف وقف هذا الهبوط للأسعار، قررت البلدان الأعضاء لمنظمة أوبك والبلدان غير الأعضاء (وخاصة روسيا) في بداية شهر ديسمبر، التخفيض في إنتاجها بـ 1,2 مليون برميل يوميا وذلك انطلاقا من شهر جانفي 2019. وعلى هذا الأساس، تشير تقديرات البنك الدولي إلى تدعيم أسعار النفط في سنة 2019 لتبلغ 74 دولار للبرميل، في ظل سياق متسم بالاستمرار المرجح للتقلبات نتيجة الشكوك القائمة حول تطور الطلب واحتداد التوترات التجارية.

(بالدولار للبرميل)

جدول عدد 1-5 : تطور معدل أسعار النفط الخام في السوق الدولية

التغيرات بـ %			الربع الأول 2019	الربع الأول 2018	2018	2017	2016	المواد
الربع الأول 2019	2018 2017	2017 2016						
5,5-	30,7	23,5	63,3	67,0	71,07	54,39	44,05	البرنت
12,7-	27,3	17,9	54,9	62,9	64,82	50,91	43,19	الخفيف الأمريكي

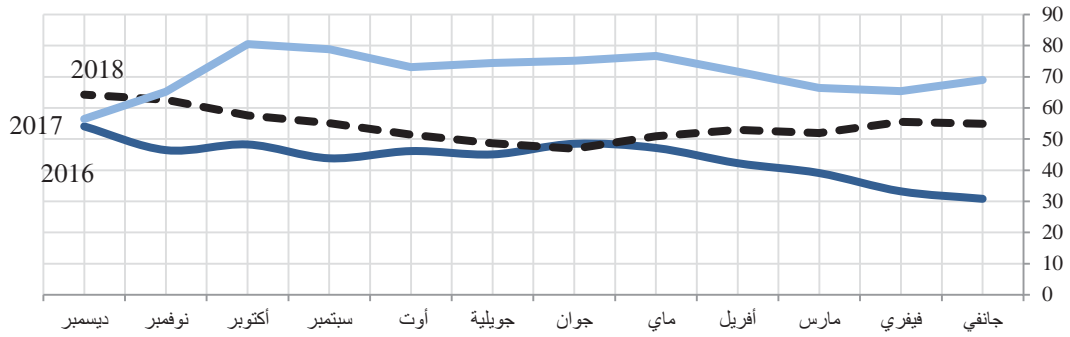
المصدر : أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

خلال الربع الاول من سنة 2019، حافظت اسعار النفط على مسارها التنازلي الذي عرفته خلال الاشهر الاخيرة لسنة 2018. وفعلا، بلغ سعر برميل برنت في المعدل 63,3 دولار مقابل 67 دولار خلال نفس الفترة من السنة الفارطة مسجلا بذلك انخفاضا يناهز 5٪.

ويعود هذا الانخفاض خاصة، الى الاعفاءات التي منحتها الولايات المتحدة الامريكية في نوفمبر 2018، الى ثمان بلدان وهي الصين والهند وتركيا واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وإيطاليا واليونان، والتي تسمح لهم بالتزود بالنفط الايراني بصفة مؤقتة، بالإضافة الى الزيادة الكبيرة في العرض من الولايات المتحدة الامريكية و دول ال "اوبك" وخاصة من المملكة العربية السعودية.

(بالدولار للبرميل)

رسم بياني عدد 9-1 : التطور الشهري للأسعار العالمية للبرنت



المصدر : أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

الباب الثاني : المحيط الاقتصادي والمالي الوطني

1-2. لمحة عامة

تأكدت في سنة 2018 انتعاشة الاقتصاد الوطني التي بدأت في سنة 2017، مع تحقيق نسبة نمو ارتفعت من 1,9% إلى 2,5% بين سنة وأخرى بدفع من الفلاحة والسياحة. بيد أن الضغوط المسلطة على التوازنات الجمالية قد ازدادت حدة، لاسيما على مستوى القطاع الخارجي والتضخم.

وبالفعل، استفاد النمو من محصول استثنائي لزيتون الزيت ومن تدعيم النشاط في الخدمات المسوقة وخاصة السياحة. ومع ذلك، لا يزال نمو القطاع الصناعي يعاني من ضياع فرص أرباح بسبب ضعف إنتاج المحروقات والفسفاط ومشتقاته وهما قطاعان رئيسيان مدرّان للعملة الأجنبية، فضلا عن تباطؤ النشاط الصناعي في منطقة الأورو بما أضر بصادرات أهم الصناعات المعملية للبلاد التونسية.

وعلى مستوى الطلب، تدعم النمو أساسا بالطلب الداخلي على الرغم من التطور الضعيف للاستهلاك العمومي بحساب الأسعار القارة (0,3% في سنتي 2017 و2018) ومن تباطؤ الاستهلاك الخاص (2,1% مقابل 2,4%) مع حصة من إجمالي الناتج المحلي تظل على قدر من الأهمية. أما بالنسبة لإجمالي تكوين رأس المال الثابت، فقد تدعم بحساب الأسعار الجارية (7,9% مقابل 4,4%) وبالأسعار القارة (2% مقابل 0,3%)، فيما واصلت نسبة الاستثمار الانخفاض حيث تراجع من 18,8% إلى 18,5% من إجمالي الناتج المحلي بين سنة وأخرى. وفي جانب مواز، فإن نسبة الادخار التي تظل ضعيفة بالمقارنة مع المعدلات التاريخية والمستويات المسجلة لدى البلدان المنافسة، قد عرفت شبه استقرار (9% من إجمالي الدخل الوطني المتاح مقابل 8,9% في سنة 2017) وهو ما أدى إلى توسع فجوة التمويل بين الاستثمار والادخار.

وفي جانب آخر، اتسم القطاع الخارجي بتفاقم عجز ميزان العمليات الجارية ليبلغ مستوى قياسيا قدره 11,1% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 10,2% في سنة 2017. ولم يعوض التطور الإيجابي للمقاييس السياحية (+46,3%) ولتحويلات التونسيين المقيمين بالخارج (+10,1%) سوى جزئيا توسع عجز الميزان التجاري الذي يعزى بالأساس لعجز ميزان الطاقة. وقد تفاقم هذا العجز بـ 53% نتيجة ارتفاع الأسعار الدولية للمحروقات بالتزامن مع تراجع الموارد الوطنية من الطاقة في مقابل تواصل المسار التصاعدي للطلب.

ونتيجة لذلك، واصل صافي الموجودات من العملة الأجنبية تراجعاً بحساب أيام التوريد (84 يوماً في نهاية سنة 2018 مقابل 93 يوماً قبل سنة)، على الرغم من ارتفاعه بحساب القيمة الإسمية. وهكذا، استمرت الضغوط المسلطة على سعر صرف الدينار الذي انخفض في المعدل خلال سنة 2018 بـ 12,9٪ مقابل الأورو وبـ 8,6٪ إزاء الدولار. وفي هذا السياق من ازدياد الحاجيات من التمويل، التي تضخمت بفعل أثر الصرف الهام، ارتفع قائم الدين العمومي لينتقل من 63,7٪ إلى 72,9٪ من إجمالي الدخل الوطني المتاح بين سنة وأخرى.

ومن جانبها، تحسنت وضعية المالية العمومية بفضل ارتفاع الموارد الذاتية نتيجة تحسن الاستخلاص الجبائي والإجراءات المضمنة صلب قانون المالية لسنة 2018 فضلاً عن التحكم النسبي في النفقات دون اعتبار تلك المتعلقة بالدعم والتي بلغت 4,6٪ من إجمالي الناتج المحلي تبعاً لارتفاع أسعار النفط. وعلى هذا الأساس، تراجع عجز الميزانية إلى مستوى 4,8٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل 6,1٪ في سنة 2017.

وبخصوص سوق الشغل، لم تكن إحداثيات الشغل كافية لامتصاص المستوى المرتفع للبطالة التي ظلت نسبتها الجمالية مستقرة في مستوى 15,5٪. ولا تزال نسبة بطالة خريجي التعليم العالي، على وجه الخصوص، تبعث على الانشغال على الرغم من تسجيل انخفاض طفيف (28,8٪ مقابل 29,9٪).

وفيما يتعلق بالتضخم، المحتسب انطلاقاً من تغير مؤشر أسعار الاستهلاك مع أساس 100 في سنة 2015، فقد بلغ 7,3٪ في المعدل في سنة 2018 مقابل 5,3٪ في سنة 2017. وقد اتسم هذا التسارع بالهزات المتعددة للعرض ومنها بالخصوص تلك المتعلقة بالإجراءات الضريبية على غرار الترفيع في نسبة الأداء على القيمة المضافة وتعديل أسعار المحروقات في محطات التوزيع نحو الترفيع تبعاً لتصاعد الأسعار الدولية للطاقة وذلك بالتزامن مع تأثير انخفاض سعر صرف الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية.

وفي جانب مواز، اتبعت حاجيات البنوك من السيولة مساراً تصاعدياً لترتفع إلى معدل قدره 16 مليار دينار في شهر ديسمبر 2018 مقابل أقل من 11 مليار دينار في نفس الشهر من سنة 2017 وهو ما يعكس تصاعد حاجيات الجهاز المصرفي من العملة الأجنبية نتيجة تفاقم العجز الجاري وبدرجة أقل، لجوء الخزينة إلى تعبئة موارد داخلية لتغطية عجز الميزانية.

وأمام هذه الوضعية التي قد تهدد استقرار الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، قام البنك المركزي التونسي بتشديد سياسته النقدية وذلك بالخصوص من خلال الترفيع في نسبة الفائدة الرئيسية في مناسبتين خلال شهري مارس وجوان 2018. وعلاوة على ذلك، اعتمد معهد الإصدار في شهر نوفمبر إجراء حذراً كلياً (النسبة بين القرض/الإيداع) سيساهم في التحكم في تطور القروض البنكية وبالتالي في الاستهلاك وقام في

شهر ديسمبر من نفس السنة بتفعيل عملية جديدة لإعادة التمويل على مدى 6 أشهر لتوجيه الأموال نحو الأنشطة المنتجة.

وبالنسبة لسنة 2019، اتسمت الأشهر الأولى باستمرار الضغوط التضخمية التي كانت وراء ترفيع جديد خلال شهر فيفري في نسبة الفائدة الرئيسية لتبلغ 7,75٪ وذلك بهدف تجنب انزلاق التضخم وتهيئة ظروف استقرار الاقتصاد واسترجاع نمو سليم ومستديم. وعلى هذا الأساس، من المتوقع تحقيق نسبة نمو قدرها 2,7٪ بالنسبة لهذه السنة. وذلك بالحفاظ على زخم النشاط السياحي ونمو الصناعات المعملية التصديرية وانتعاشة النشاط الاستخراجي وهو ما سيساهم في احتواء العجز الجاري في مستويات أكثر استدامة.

وفي جانب مواز، ستمكن جهود تدعيم الميزانية من مواصلة التحكم في عجز الميزانية والتداين العمومي اللذان سيتراجعان إلى 3,9٪ و70,9٪ من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي.

جدول عدد 1-2 : تطور أهم مؤشرات الاقتصاد التونسي (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %	المسمى						
	2019 2018	2018 2017	*2019	2018	2017	2016	
الحسابات الوطنية							
			2,7	2,5	1,9	1,1	- نمو إجمالي الناتج المحلي بأسعار السنة السابقة
			0,5	9,8	2,0	8,5-	* الفلاحة والصيد البحري
			3,3	1,8	1,9	2,2	* بدون اعتبار الفلاحة والصيد البحري
9,8	9,6	115.866	105.535	96.325	89.792		- إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية)
9,6	9,3	117.827	107.521	98.359	91.489		- إجمالي الدخل الوطني المتاح
8,4	8,2	10.089	9.308	8.602	8.093		- إجمالي الدخل الوطني المتاح للفرد (بالدينار)
9,6	9,2	107.292	97.854	89.628	82.885		- الاستهلاك الجملي
10,7	8,1	24.064	21.736	20.114	18.400		* الاستهلاك العمومي
9,3	9,5	83.228	76.118	69.514	64.485		* الاستهلاك الخاص
0,1	0,1-	91,1	91,0	91,1	90,6		- النزعة الوسيطة للاستهلاك (الاستهلاك / إجمالي الدخل الوطني المتاح) بـ % ¹
9,0	10,7	10.535	9.667	8.731	8.604		- إجمالي الادخار الوطني
0,1-	0,1	8,9	9,0	8,9	9,4		- نسبة الادخار الوطني (بـ % من إجمالي الدخل الوطني المتاح) ¹
9,5	7,9	21.417	19.566	18.139	17.366		- إجمالي تكوين رأس المال الثابت
0,0	0,3-	18,5	18,5	18,8	19,3		- نسبة الاستثمار (بـ % من إجمالي الناتج المحلي) ¹
الأسعار							
	7,3		117,1	109,1	103,6		- مؤشر أسعار الاستهلاك (أساس 100 في سنة 2015)
	7,2		116,4	108,5	102,7		- المواد الغذائية والمشروبات
	7,3		117,4	109,4	104,0		- المواد غير الغذائية والخدمات
التشغيل							
	36,3-		27,6	43,3	34,7		- إحدائات الشغل (بآلاف المواطنين)
	0,0		15,5	15,5	15,5		- نسبة البطالة (بـ %) ¹
المدفوعات الخارجية							
	0,5-		68,3	68,8	69,8		- نسبة تغطية الواردات بالصادرات (بـ %) ¹
	22,2		19.049	15.592	12.601		- عجز الميزان التجاري (بحساب التكلفة تأميناً وشحناً)
	46,3		4.141	2.831	2.373		- المقاييس السياحية
	10,1		5.035	4.574	3.912		- مداخيل الشغل
	1.852		11.722	9.870	7.935		- العجز الجاري ²
	0,9		11,1	10,2	8,8		- بـ % من إجمالي الناتج المحلي ¹
	3.507		13.375	9.868	6.793		- صافي دخول رؤوس الأموال ²
	1.655		1.653	-	1.142-		- حاصل الميزان العام للمدفوعات ²
	2,6-		11,6	14,2	10,9		- مُعامل خدمة الدين الخارجي (بـ % من المقاييس الجارية) ¹
	9,2		72,9	63,4	54,1		- نسبة التداين الخارجي (بـ % من إجمالي الدخل الوطني المتاح) ¹
المالية العمومية							
	0,0	1,2	23,2	23,2	22,0	20,8	- الضغط الجبائي (بـ % من إجمالي الناتج المحلي) ¹
	2,1	4,9	6.270	6.141	5.855	5.692	- نفقات التجهيز وإسناد القروض
	0,9-	1,3-	3,9	4,8	6,1	6,1	- عجز الميزانية بـ % من إجمالي الناتج المحلي ^{3/1}
المؤشرات النقدية ⁴							
	6,6	11,4		79.409	74.484	66.883	- المكونة (ن3)
	0,3	1,0		72,3	72,0	71,0	- نسبة سيولة الاقتصاد (المكونة ن3 / إجمالي الناتج المحلي بـ %) ¹
	1.729-	1.436-		4.114-	2.385-	949-	- صافي المستحقات على الخارج ²
	1.089	50-		13.974	12.885	12.935	منها : صافي الموجودات من العملة الأجنبية ²
	9-	19-		84	93	112	- بحساب أيام التوريد ⁵
	866	2.812		20.805	19.939	17.127	- صافي المستحقات على الدولة ²
	9,3	12,7		89.215	81.648	72.473	- المساعدات للاقتصاد

المصادر : البنك المركزي التونسي ووزارة المالية والمعهد الوطني للإحصاء

* توقعات.

¹ التغيرات بالنقاط المئوية.

² التغيرات بملايين الدنانير.

³ بدون اعتبار تسديد الدين ومداخيل التخصيص والهبات.

⁴ الجهاز المالي.

⁵ التغيرات بعدد الأيام.

2-2 التحليل القطاعي للنمو الاقتصادي

عرف النمو الاقتصادي تحسنا حيث استفاد من الموسم الفلاحي الجيد ونمو الخدمات ليرتفع من 1,9% في سنة 2017 إلى 2,5% في سنة 2018. أما بالنسبة للنشاط الصناعي، فلا يزال متأثرا بانخفاض إنتاج المحروقات والمناجم والفسفاط ومشتقاته.

وبالفعل، سجلت القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري نموا بـ 9,8% يرتبط أساسا بالارتفاع الاستثنائي لإنتاج الزيتون الذي بلغ 1,6 مليون طن خلال موسم 2017-2018، أي ما يعادل 325 ألف طن من زيت الزيتون مقابل 100 ألف طن في الموسم السابق. وقد عوض هذا الارتفاع انخفاض الإنتاج الوطني من الحبوب الذي اقتصر على 13,7 مليون قنطار مقابل 16,1 مليون بالنسبة لموسم 2016-2017. وفي المجموع، ساهم القطاع بواقع 0,9 نقطة مئوية في النمو الاقتصادي مقابل 0,2 نقطة في سنة 2017.

ومن جانبها، واصلت الصناعات المعملية تطورها الضعيف (0,6% مقابل 0,5% في سنة 2017) والذي يعود بالأساس إلى تراجع إنتاج مشتقات الفسفاط. وفي المقابل، عرفت بعض الأنشطة المعملية سيرا جيدا وخاصة الصناعات الغذائية (+1,4%) بفضل الارتفاع الهام لإنتاج الزيتون وبدرجة أقل، صناعات النسيج والملابس والجلود (+1,2%) والصناعات الميكانيكية والكهربائية (+1,6%) وذلك على الرغم من بعض التباطؤ الذي يعكس ضعف الطلب الصادر عن منطقة الأورو.

أما بخصوص القيمة المضافة للصناعات غير المعملية، فقد واصلت مسارها التنازلي وإن بنسق أقل حدة من سنة 2017، أي -1,2% مقابل -3,4%. وشمل هذا التطور بالخصوص القيمة المضافة لفرع المحروقات (-2,9% مقابل -12,3%) تبعا لانخفاض إنتاج الغاز الطبيعي إلى مستوى 1.763 كيلو طن بما يعادله من النفط مقابل 1.850 كيلو طن في سنة 2017 و2.728 كيلو طن في سنة 2010 وشبه ركود إنتاج الفسفاط الخام الذي بلغ 1.824 ألف طن، أي حوالي نصف مستواه لسنة 2010. ويعود هذا التراجع بالأساس إلى النفاذ الطبيعي لاحتياطيات الحقول النفطية والأعطاب الفنية على مستوى الآبار. كما تراجعت القيمة المضافة لقطاع المناجم الذي تضرر من الاضطرابات الاجتماعية على مستوى مواقع الإنتاج بـ 12,9%. وعلى هذا الأساس، تقلص إنتاج الفسفاط بـ 15,6% بعد أن عرف بعض التحسن في سنتي

2016 و2017 ليتراجع إلى 3,3 ملايين طن، أي أقل من مستوى 8,1 ملايين طن الذي تم تسجيله في سنة 2010.

وبالتوازي مع هذه التطورات، سجل **المؤشر العام للإنتاج الصناعي** تراجعاً بـ 0,5% في سنة 2018 مقابل -0,9% في العام السابق. ويعود هذا المسار إلى انخفاض الإنتاج في قطاع الصناعات الميكانيكية (-8,6%) وفي استخراج مواد الطاقة (-2,7%) واستخراج مواد من غير الطاقة (-13,1%).

وفيما يتعلق **بالخدمات المسوقة**، فقد واصلت النمو حيث أنها استفادت من التحسن الملحوظ لقطاع النقل والمقاهي والمطاعم وبالتالي لقطاع النقل أي 8,9% و 3,6% على التوالي. كما دعم تطور الخدمات المالية (5,2%) وكذلك الاتصالات (2,1%) النمو في القطاع الثالث الذي ازدادت قيمته المضافة بـ 3,2% مقابل 4,5% في سنة 2017 وهو ما يوافق مساهمة في النمو قدرها 1,3 نقطة مئوية مقابل 1,8 نقطة قبل سنة.

وعلى مستوى القطاع السياحي، ارتفعت المقايض بالعملة الأجنبية بـ 46,3% (29,4% دون اعتبار أثر الصرف) لتتجاوز 4,1 مليارات دينار بما يؤكد الانتعاشة التي بدأت في سنة 2017 وذلك نتيجة تدعيم النشاط الذي شمل 6,9 ملايين سائح مقابل 5,7 ملايين في سنة 2017 وعدد البيئات الذي ارتفع من 22 مليون وحدة إلى 27 مليون بين سنة وأخرى. ويعود هذا التحسن على وجه الخصوص إلى عودة الأسواق الأوروبية التقليدية التي عرفت هبوطاً منذ سنة 2015. وعلى هذا الأساس، استأنف السياح الأوروبيين بـ 16,8 مليون بيئة مقابل 11,4 مليون في سنة 2017 حيث ينتظر أن يستعيدوا تدريجياً المستويات المسجلة في سنة 2010، أي 29,4 مليون بيئة.

وبخصوص **الخدمات غير المسوقة** والتي عرفت نسب نمو استثنائية بداية من سنة 2011، فقد ازدادت بنسق معتدل للسنة الثانية تباعاً أي 0,3% مقابل 0,7% في سنة 2017. وبدأت حصتها من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية والتي بلغت 15,6% في سنة 2010 تستقر حيث تراجعت من 19,6% إلى 19,3% بين سنة وأخرى.

جدول عدد 2-2 : تطور القيمة المضافة حسب قطاع النشاط بالقيمة الحقيقية والمساهمة في النمو الاقتصادي

المساهمة في النمو الاقتصادي (بالنقاط المئوية)			نمو القيمة المضافة (%)			المسمى
*2019	2018	2017	*2019	2018	2017	
0,1	0,9	0,2	0,5	9,8	2,0	الزراعة والصيد البحري
0,7	0,0	0,2-	3,1	0,0	1,0-	الصناعة
0,3	0,1	0,1	2,2	0,6	0,5	الصناعات المعملية
						منها :
0,1	0,1	0,0	2,5	4,1	0,9	- الصناعات الفلاحية والغذائية
0,0	0,0	0,1-	1,2	1,5-	5,4-	- صناعات مواد البناء والخزف والبلور
0,1	0,1	0,2	2,9	1,6	3,6	- الصناعات الميكانيكية والكهربائية
0,1	0,0	0,0	3,0	1,2	0,3	- صناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية
0,0	0,1-	0,0	2,7-	8,4-	2,2-	- الصناعات الكيماوية
0,4	0,1-	0,3-	6,0	1,2-	3,4-	الصناعات غير المعملية
						منها :
0,0	0,1-	0,1	10,0	12,9-	10,3	- المناجم
0,2	0,1-	0,3-	5,3	2,9-	12,3-	- النفط والغاز الطبيعي
1,6	1,3	1,8	3,8	3,2	4,5	الخدمات المسوقة
						منها :
0,3	0,1	0,1	2,8	1,0	1,0	- التجارة
0,3	0,3	0,5	4,8	3,6	7,1	- النقل
0,1	0,1	0,0	2,5	2,1	1,1	- الاتصالات
0,3	0,4	0,3	7,8	8,9	8,3	- السياحة
0,1	0,2	0,6	3,8	5,2	14,0	- المؤسسات المالية
0,1	0,1	0,1	0,4	0,3	0,7	الخدمات غير المسوقة
2,7	2,5	1,9	2,7	2,5	1,9	إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق

المصادر : المعهد الوطني للإحصاء ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

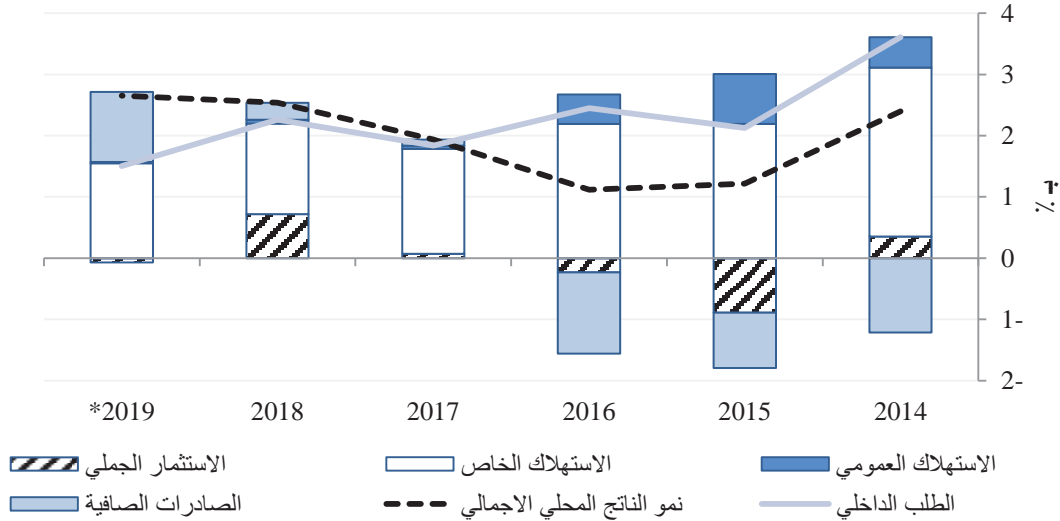
* توقعات.

وتشير التقديرات بالنسبة لسنة 2019 إلى نمو اقتصادي قدره 2,7٪ وذلك على أساس تحسن أغلب القطاعات باستثناء قطاع الزراعة والصيد البحري. وسيتم تعويض التباطؤ المنتظر لنمو القطاع الأولي نتيجة موسم فلاحى أقل جودة بشكل ملموس من سنة 2018 عن طريق تواصل نمو الخدمات المسوقة وانتعاش القطاع الصناعي وخاصة المحروقات والمناجم والفسفاط ومشتقاته.

2-3 الطلب الجملى

كان النمو الاقتصادي المسجل في سنة 2018 مدفوعا بشكل خاص بالطلب الداخلى الذي ازداد بـ 2٪ بحساب الأسعار القارة مقابل 1,7٪ في العام السابق لترتفع مساهمته في النمو من 1,8 نقطة مئوية إلى 2,3 نقاط بين سنة وأخرى. ويعود هذا التطور إلى نمو الاستثمار وارتفاع الاستهلاك على الرغم من بعض التباطؤ. أما بالنسبة لمساهمة الطلب الخارجى في النمو، فقد بلغت 0,3 نقطة مئوية مقابل 0,1 نقطة في سنة 2017 وهو ما يعكس الازدياد، سواء على مستوى صادرات السلع والخدمات من حيث الحجم أو الواردات، بدرجة أقل.

رسم بياني عدد 1-2 : مساهمة مختلف مكونات الطلب الجملي في النمو الاقتصادي



* توقعات. المصدر : حسابات أعضاها البنك المركزي التونسي على أساس بيانات وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.

1-3-2 الطلب الداخلي

يظهر تحليل الطلب الداخلي حسب المكونات في سنة 2018 تواصل تباطؤ الاستهلاك النهائي الوطني الذي ازداد بـ 1,7% بحساب الأسعار القارة مقابل 1,9% في سنة 2017 ومعدل قدره 3,8% ما بين سنتي 2011 و2016 لتراجع مساهمته في النمو إلى 1,5 نقطة مئوية مقابل 1,8 نقطة ومعدل قدره 3,2 نقاط، على التوالي. وبحساب الأسعار الجارية، ازداد الاستهلاك بـ 9,2% لتظل النزعة الوسطية للاستهلاك في مستوى مرتفع، أي 91% من إجمالي الدخل الوطني المتاح مقابل 91,1% في سنة 2017.

وعرف الاستهلاك الخاص، الذي يمثل حوالي 78% من الاستهلاك الجملي ازديادا ضعيفا بحساب الأسعار القارة للسنة الثانية تباعا، أي 2,1% مقابل 2,4% في سنة 2017، في حين أنه ارتفع بـ 9,5% مقابل 7,8% بحساب الأسعار الجارية. ويعود هذا التطور إلى فتور النشاط الاقتصادي واستمرار البطالة في مستويات مرتفعة، بالتزامن مع الارتفاع المطرد لمستويات الأسعار عند الاستهلاك.

أما بالنسبة للاستهلاك العمومي فقد واصل تباطؤه بحساب الأسعار الجارية (8,1% مقابل 9,3% في سنة 2017) كما عرف ازديادا ضعيفا بحساب الأسعار القارة (0,3% في سنة 2018 أي نفس النسبة المسجلة في العام السابق) وهو ما يعكس ترشيد النفقات العمومية وخاصة تلك المتعلقة بالتصرف والتي ارتفعت بـ 10,5% مقابل 16,4% في سنة 2017. وازداد التأجير العمومي الذي يمثل 62,4% من النفقات المذكورة و14% من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3% مقابل 9% في سنة 2017، في حين عرفت نفقات الدعم نموا ملحوظا قدره 40,3% بحصة تساوي 20,7% من نفقات التصرف و4,6% من إجمالي الناتج المحلي.

وفيما يتعلق بإجمالي تكوين رأس المال الثابت، فقد عرف نموا بـ 7,9٪ بحساب الأسعار الجارية مقابل 4,4٪ في سنة 2017. وباعتبار تغير المخزونات، ارتفع الاستثمار بـ 15,6٪ مقابل 12,5٪ في العام السابق. وبحساب الأسعار القارة، عرف إجمالي تكوين رأس المال الثابت تحسنا طفيفا (2٪ مقابل 0,3٪ في سنة 2017). بيد أن نسبة الاستثمار قد واصلت الانخفاض لتتراجع من 18,8٪ إلى 18,5٪ من إجمالي الناتج المحلي، بين سنة وأخرى.

وتعكس وضعية الاستثمار بالخصوص الديناميكية الضعيفة للاستثمار الخاص على الرغم من تحسن المناخ الأمني والاستعادة التدريجية للثقة تجاه الاقتصاد الوطني مثلما يدل عليه نمو مدفوعات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 28,6٪ في سنة 2018 مقابل 12,1٪ في سنة 2017 وهو ما يمثل 2,6٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل 3,4٪ في سنة 2010. وفي جانب آخر، عرفت نفقات التجهيز للدولة نموا ضعيفا قدره 3,7٪ لتبلغ 5,6٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل 5,9٪ من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2017 و6,8٪ في سنة 2010.

2-3-2 الطلب الخارجي

تسارعت صادرات السلع والخدمات، سواء بحساب الأسعار الجارية (20,4٪ مقابل 17,4٪ في سنة 2017) أو بالأسعار القارة (5,7٪ مقابل 4,6٪). ويعود هذا التطور بالخصوص إلى نمو مبيعات كل من قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية الذي استفاد من المحصول الجيد لزيتون الزيت وقطاع الصناعات المعملية، فضلا عن تحسن مداخل الخدمات نتيجة انتعاشة القطاع السياحي والنقل الجوي. بيد أن الصادرات من حيث الحجم قد تعرضت لتأثير انخفاض إنتاج الطاقة والفسفاط ومشتقاته وتراجع مبيعات الصناعات الميكانيكية والكهربائية تبعا لتباطؤ الطلب الصادر عن منطقة الأورو.

أما بالنسبة لواردات السلع والخدمات، فقد عرفت نموا قدره 19,5٪ بحساب الأسعار الجارية و4٪ بالأسعار القارة مقابل 18,7٪ و3,5٪ على التوالي في سنة 2017. ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى ازدياد واردات قطاع الطاقة تبعا للتأثير المتزامن لتصاعد الأسعار الدولية للمحروقات وانخفاض سعر صرف الدينار والازدياد المطرد للطلب على الطاقة مقابل التراجع المتواصل للإنتاج الوطني.

جدول عدد 2-3 : تطور الموارد والاستعمالات بأسعار السنة السابقة (ب.%)

المسمى	2016	2017	2018	*2019
إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق	1,1	1,9	2,5	2,7
واردات السلع والخدمات	2,8	3,5	4,0	1,7-
مجموع الموارد = مجموع الاستعمالات	1,7	2,5	3,0	1,0
الاستهلاك النهائي	2,9	1,9	1,7	1,7
- العمومي	2,5	0,3	0,3	0,1
- الخاص	3,1	2,4	2,1	2,2
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	1,1	0,3	2,0	3,7
الطلب الداخلي	2,2	1,7	2,0	1,3
صادرات السلع والخدمات	0,2	4,6	5,7	0,2

المصدر : وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

* توقعات.

وبالنسبة لسنة 2019، يتوقع الميزان الاقتصادي تحسنا للنمو الاقتصادي على أساس ارتفاع طفيف لنسبة الاستثمار ودعم جهود التصدير بالتوازي مع الحدّ من نمو الواردات واستقرار الاستهلاك، سواء العمومي أو الخاص.

4-2. هيكل الاستثمارات وتمويلها

1-4-2 هيكل الاستثمارات

عرف إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال سنة 2018 ازديادا قدره 7,9% بحساب الأسعار الجارية مقابل 4,4% في العام السابق ليبلغ 19.566 مليون دينار. ويعود هذا التطور إلى نمو الاستثمارات في جميع القطاعات، باستثناء التجهيزات الجماعية، وخاصة الصناعات غير المعملية (33,1% مقابل 1,2% في سنة 2017) والفلاحة والصيد البحري (22,9% مقابل -1,4%) والصناعات المعملية (8,6% مقابل 14,5%) وبدرجة أقل الخدمات (4,9% مقابل 3,2%).

ونتيجة لذلك، تدعمت الحصة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت الجملي بالنسبة للصناعات غير المعملية (18,7% مقابل 15,2%) وخاصة الطاقة والبناء والهندسة المدنية وكذلك بالنسبة للفلاحة والصيد البحري (7,8% مقابل 6,9%). وفي المقابل، انخفضت حصة الاستثمارات لكل من التجهيزات الجماعية بـ 3,2 نقاط مائوية لتتراجع إلى 13,3% والخدمات بـ 1,3 نقطة مائوية لتبلغ 48,5% وهو ما يعكس الانخفاض في فرع التجارة وخدمات متفرقة وفي فرع النزول والمقاهي والمطاعم. أما بخصوص مساهمة الصناعات المعملية في مجموع الاستثمارات، فقد ظلت شبه مستقرة في مستوى 11,7%.

جدول عدد 2-4 : تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب فروع النشاط (بالأسعار الجارية)

المسمى	القيمة بملايين الديناريين			التغيرات بـ %		الهيكل بـ %	
	2017	2018	*2019	2018 2017	*2019 2018	2018	*2019
الزراعة والصيد البحري	1.245	1.530	1.700	22,9	11,1	6,9	7,9
الصناعة	4.855	5.946	6.732	22,5	13,2	26,8	31,4
- الصناعات غير المعملية	2.754	3.665	4.200	33,1	14,6	15,2	19,6
- الصناعات المعملية	2.101	2.281	2.532	8,6	11,0	11,6	11,8
الخدمات المسوقة	9.038	9.480	10.185	4,9	7,4	49,8	47,6
التجهيزات الجماعية	3.001	2.610	2.800	13,0-	7,3	16,5	12,9
المجموع	18.139	19.566	21.417	7,9	9,5	100	100,0

* توقعات. المصدر : وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

2-4-2 تمويل الاستثمارات

سجل الادخار الوطني ارتفاعا بـ 10,7% في سنة 2018 مقابل 1,5% في العام السابق وهو ما رفع في نسبة الادخار إلى 9% من إجمالي الدخل الوطني المتاح مقابل نسبة استثمار تساوي 18,5% من إجمالي الناتج المحلي. وعلى هذا الأساس، توسعت فجوة التمويل بين الاستثمار والادخار لتبلغ 9,4% من إجمالي الناتج المحلي و11,1% باعتبار تغير المخزونات.

جدول عدد 2-5 : التمويل الداخلي للاستثمارات (بملايين الديناريين ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2016	2017	2018	*2019	التغيرات بـ %	
	2016	2017	2018	*2019	2018 2017	*2019 2018
إجمالي تكوين رأس المال الثابت الجملي	17.367	18.139	19.566	21.417	7,9	9,5
(بـ % من إجمالي الناتج المحلي)	19,3	18,8	18,5	18,5		
التغير في قيمة المخزونات	827-	463	1.944	1.698		
مجموع حاجيات التمويل (إجمالي تكوين رأس المال الثابت + التغير في قيمة المخزونات)	16.540	18.601	21.510	23.115	15,6	7,5
الادخار الوطني	8.604	8.731	9.667	10.535	10,7	9,0
- بـ % من إجمالي الدخل الوطني المتاح	9,4	8,9	9,0	8,9		
نسبة التمويل الداخلي						
- الادخار الوطني / إجمالي تكوين رأس المال الثابت (بـ %)	49,5	48,1	49,4	49,2		
- الادخار الوطني / مجموع حاجيات التمويل (بـ %)	52,0	46,9	44,9	45,6		

* توقعات. المصدر : وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

ويعكس تطور الادخار في سنة 2018 تحسن النمو الاقتصادي مقابل بعض الانخفاض على مستوى الإسهام الصافي للقطاع الخارجي. وبالفعل، تقلص فائض ميزان مداخل العوامل والتحويلات الجارية الذي يمثل حوالي 22% من الادخار الوطني بنسبة 4,7% نتيجة ارتفاع النفقات، سواء لتحويلات مداخل

الاستثمارات الأجنبية أو لفوائد الدين وذلك على الرغم من نمو تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج بـ 10,1% لتبلغ حوالي 5 مليارات دينار.

وفيما يتعلق بادخار الدولة، أدى تدعيم المالية العمومية في سنة 2018 إلى تحسن فائض الموارد الذاتية والهبات للدولة قياسا بالنفقات الجارية وفوائد الدين. وبلغ هذا الفائض 1.464 ملايين دينار مقابل حوالي 200 مليون دينار في سنة 2017 وهو ما يوافق نسبة تغطية نفقات التجهيز قد ارتفعت من 3,5% إلى 24,6% بين سنة وأخرى.

وفي جانب آخر، عرفت نسبة التمويل الداخلي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت تحسنا طفيفا (4,49% مقابل 48,1% في سنة 2017)، فيما تراجعت تلك المتعلقة بالاستثمار بما في ذلك تغير المخزونات من 46,9% إلى 44,9% بين سنة وأخرى. وعلى هذا الأساس، تمت تغطية حاجيات تمويل الاقتصاد من خلال اللجوء إلى التداين الخارجي فضلا عن تحسن ميزان الاستثمارات الأجنبية.

وبالنسبة لسنة 2019، من المتوقع أن يعرف إجمالي تكوين رأس المال الثابت نموا خاصة في قطاعات الكهرباء والغاز والنقل وفي الصناعات المعملية. بيد أن نسب الاستثمار والادخار بالإضافة إلى نسبة التمويل الداخلي ستبقى ضعيفة وقريبة من تلك المسجلة خلال سنة 2018.

2-5. سوق الشغل والأجور

لم يمكّن ضعف النمو الاقتصادي واستمرار الاختلالات الاقتصادية الكلية والتأخير الحاصل على مستوى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، خلال سنة 2018، من رفع التحدي الرئيسي الذي تواجه تونس منذ عديد السنوات والمتمثل في امتصاص البطالة المرتفعة بشكل هيكلي. وبالفعل، تبلغ نسبة البطالة 15,5% منذ سنة 2016 وهو ما يوافق 645 ألف طالب شغل. وتشمل هذه النسبة بشكل متزايد خريجي التعليم العالي حيث أنهم يمثلون الفئة الأكثر ضعفا مع نسبة بطالة قدرها 28,8% في سنة 2018. وتواجه الإناث صعوبات أكثر من الذكور للاندماج في سوق الشغل، مع نسبة بطالة قدرها 22,9% مقابل 12,5% للذكور.

وفي جانب آخر، لا يزال عدم التوافق بين تكوين طالبي الشغل وحاجيات المؤسسات الاقتصادية يمثل العامل الرئيسي لاستمرار البطالة وذلك علاوة عن ضعف صافي إحداثيات الشغل الذي لم يتجاوز 27,6 ألف موطن شغل حيث أنها لا تمثل سوى 4,3% من العدد الجملي لطالبي الشغل.

وعلى هذا الأساس وبالنظر إلى المستوى المرتفع للبطالة، تم تفعيل نوعين اثنين من البرامج النشيطة لسوق الشغل من قبل الحكومة منذ عديد السنوات بهدف إيجاد حل لهذا الإشكال. وقد تم تخصيص البرنامج الأول للتكوين وإدماج طالبي الشغل في الحياة المهنية، في حين يهدف البرنامج الثاني إلى النهوض بالعمل المستقل. وتتسم هذه البرامج المختلفة بتنوع كبير على مستوى الأدوات التي ترمي بالأساس إلى التقليل في نسبة بطالة الشباب (تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة) حيث أنها بلغت 33,4% في سنة 2018.

بيد أن استمرار ارتفاع نسبة البطالة يتطلب إصلاحات أعمق لسوق الشغل وخاصة تحسين مناخ الأعمال ووضع إطار قانوني تحفيزي بالنسبة للمبادرة الخاصة، يقوم بتبسيط الإجراءات والتدابير وتشجيع الانتقال من القطاع الموازي نحو القطاع المنظم، علاوة عن تحسين البنية الأساسية الصناعية واللوجستية وهو ما من شأنه أن يقلص من التفاوتات بين المناطق. كما أنه من الضروري مزيد التركيز على تحسين جودة التربية والمنظومة التعليمية.

وإجمالاً، يتعين على السياسات النشيطة للتشغيل أن تستهدف على وجه الخصوص الخريجين من الشباب والإناث وبعض المناطق المحرومة التي بلغت فيها نسبة البطالة مستويات تبعث على الانشغال. وفي هذا السياق، من المنتظر إطلاق استراتيجية وطنية جديدة للتشغيل بتاريخ 30 جوان 2019 حيث أنها ستغطي الفترة 2020-2030 وتهدف إلى الملاءمة بين خريجي كل من التعليم العالي والتكوين المهني وتطور حاجيات سوق الشغل وذلك من خلال جملة من البرامج وآليات المرافقة والميزانيات التي يشكل دفع المبادرة الخاصة أولوية بالنسبة إليها.

2-5-1 سوق الشغل

يعاني الاقتصاد التونسي منذ سنة 2010 من مسألة جدية تتعلق بقدرته على خلق مواطن شغل بالنظر إلى النسق المعتدل للنمو الاقتصادي. وبالفعل، تراجعت إحداثيات الشغل السنوية من قرابة 70 ألف مواطن شغل في المعدل سنوياً خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000 و2010 إلى حوالي 29 ألف مواطن شغل سنوياً ما بين سنتي 2011 و2018. وعلى هذا الأساس ورغم انتعاشة النشاط الاقتصادي في سنة 2018 مع تحقيق نسبة نمو قدرها 2,5% مقابل 1,9% في العام السابق، عرف صافي إحداثيات الشغل تباطؤاً ملحوظاً ليترجع من حوالي 43 ألف مواطن شغل في سنة 2017 إلى قرابة 28 ألف مواطن شغل في السنة الموالية. وحسب قطاعات النشاط، ازدادت حدة خسائر مواطن الشغل في القطاع الفلاحي (-14,2 ألف مواطن شغل مقابل -12,2 ألف في سنة 2017)، حيث يبدو أن نشاط هذا القطاع موجه بشكل متزايد نحو الزراعات التي تتطلب يد عاملة أقل كثافة. أما بالنسبة للصناعات المعملية، فقد اقتصر صافي إحداثيات الشغل على 8,7 آلاف مواطن شغل (مقابل 19 ألف في العام السابق)، ليعرف تباطؤاً نتيجة بالخصوص لفقدان مواطن شغل في قطاع الصناعات الغذائية (-1,7 ألف مواطن شغل مقابل 3,7 آلاف) وتقلصها في قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية (4 آلاف مقابل 6,4 آلاف) وذلك على الرغم من تدعيمها في قطاع صناعات النسيج والملابس والجلود (9,1 آلاف مواطن شغل مقابل 4,5 آلاف). كما شهد نمو التشغيل في الصناعات غير المعملية انخفاضاً (8,8 آلاف مواطن شغل مقابل 17,1 ألف)، مع تركيز كبير في قطاع البناء والأشغال العمومية (8,9 آلاف مقابل 20,7 ألف). وفيما يتعلق بقطاع الخدمات، فقد تراجعت إحداثيات الشغل إلى مستوى 10,7 آلاف مواطن شغل مقابل 32,1 ألف في سنة 2017، تبعاً بالأساس لفقدان مواطن شغل في

قطاع التجارة (-7,8 آلاف مقابل 5,6 آلاف) وفي الخدمات الإدارية (-5,6 آلاف مقابل 2,9 ألف)، في حين تعززت إحدائات الشغل الإحدائات في القطاع السياحي (17,3 ألف موطن شغل مقابل 15,5 ألف).

جدول عدد 6-2 : إحدائات الشغل (بالآلاف)

المسمى	2015	2016	2017	2018
الفلاحة والصيد البحري	11,6-	0,9	12,2-	14,2-
المناجم والطاقة	6,5-	4,8	3,6-	0,1-
البناء والهندسة المدنية	2,4	13,5	20,7	8,9
الصناعات المعملية	1,6-	7,0-	19,0	8,7
النقل والمواصلات	10,6-	0,5	0,9-	4,4
السياحة	21,5-	8,7	15,5	17,3
خدمات مسوقة أخرى	40,1	13,2	1,9	8,2
الإدارة	2,4-	0,1	2,9	5,6-
المجموع	11,7-	34,7	43,3	27,6

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

وعلى صعيد آخر، تواصلت في سنة 2018 التفاوتات بين المناطق التي اتسم بها توزيع البطالة. وبالفعل، استمرت منطقتنا الشمال الشرقي والوسط الشرقي في تسجيل أدنى نسب للبطالة (9,7% و10% على التوالي)، فيما عرفت منطقتنا الجنوب الشرقي والجنوب الغربي أعلى نسب للبطالة (23,9% و26,3% على التوالي). وحسب الجنس، استقرت في سنة 2018 نسبة بطالة كل من الذكور والإناث في مستواها المسجل في العام السابق (12,5% و22,9% على التوالي). وتبدو التفاوتات أكثر وضوحا على مستوى خريجي التعليم العالي، اللذين انخفضت نسبة البطالة لديهم إجمالا (28,8% مقابل 29,9% في سنة 2017)، لكنها بلغت 38,8% بالنسبة للإناث و17,2% للذكور.

جدول عدد 2-7 : المؤشرات الرئيسية للتشغيل

(بالآلاف ما عدا إشارة مغايرة)

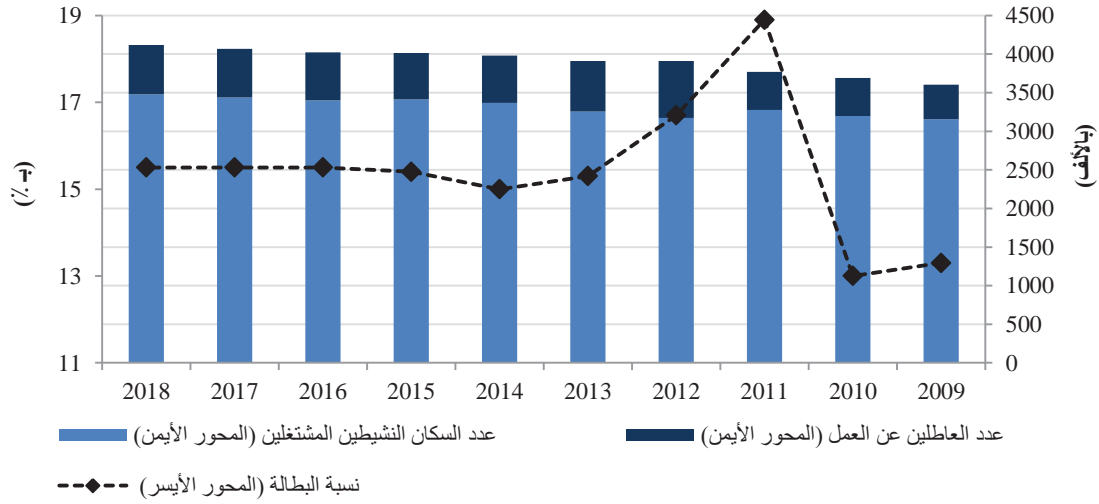
المسمى	2015	2016	2017	2018	التغيرات بـ %	
					2017 2016	2018 2017
- السكان في سن النشاط، أي 15 عاما فما فوق	8.530	8.639	8.745	8.834	1,2	1,0
- مجموع السكان النشيطين	4.021	4.069	4.119	4.153	1,2	0,8
- النسبة الجمالية للنشاط (بـ %)	47,1	47,1	47,1	47,0		
- السكان النشيطون المشتغلون	3.402	3.437	3.480	3.508	1,3	0,8
- نسبة التشغيل (بـ %)	39,9	39,8	39,8	39,7		
- إحدائات الشغل	11,7-	34,7	43,3	27,6	24,8	36,3-
- عدد العاطلين عن العمل ¹	619	633	639	645	0,9	0,9
- النسبة الجمالية للبطالة (بـ %) ¹	15,4	15,5	15,5	15,5		
منها : نسبة بطالة خريجي التعليم العالي (بـ %) ¹	31,2	31,6	29,9	28,8		

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

¹ حسب مقاييس مكتب العمل الدولي

وفيما يتعلق بالتطورات الديموغرافية خلال سنة 2018، فقد ازداد عدد السكان في سن النشاط (15 عاما فما فوق) بنسبة 1٪، أي بانخفاض طفيف بالمقارنة مع العام السابق ليلبلغ 8,8 ملايين شخص. ومن جانبها، عرفت كل من النسبة الجمالية للنشاط ونسبة التشغيل خلال نفس السنة شبه استقرار وذلك في مستوى 47٪ و39,7٪ على التوالي. ومن ناحية أخرى، ارتفع عدد العاطلين عن العمل الذي بلغ 645 ألف تقريبا بنفس النسق المسجل لدى مجموع السكان النشيطين، فيما شهد عدد العاطلين عن العمل من خريجي التعليم العالي انخفاضا (261,1 ألف مقابل 264,1 ألف)، لاسيما لدى حاملي شهادة تقني سامي أو ما يعادلها (53,7 ألف مقابل 58,7 ألف) وشهادة الإجازة في العلوم الصحيحة (75,2 ألف مقابل 82,9 ألف)، فيما سجل العاطلون عن العمل الحاملون لشهادات أخرى (الطب والصيدلة والهندسة والماجستير) ارتفاعا (49,2 ألف مقابل 42 ألف).

رسم بياني عدد 2-2 : تطور بعض مؤشرات سوق الشغل



2-5-2 الأجر

بههدف المحافظة على المقدرة الشرائية للأجراء، تم الشروع في مفاوضات بين الحكومة وشركائها الاجتماعيين في سنة 2018 والتي أسفرت عن ترفيعات في الأجر القانونية في القطاعين الخاص والعمومي. وعلى هذا الأساس، تم الترفيع في الأجر الأدنى المهني المشترك المضمون بنسبة 6٪ بنظام 48 ساعة في الأسبوع و5,8٪ لنظام 40 ساعة، ليبلغ على التوالي 378,560 دينار و323,439 دينار شهريا.

كما تم الترفيع في الأجر الأدنى الفلاحي المضمون بـ 824 مليم ليبلغ 14,560 دينار في اليوم. وعلاوة على ذلك، سينتفع العمال الفلاحيون المتخصصون والعمال الأكفاء بمنحة قدرها 776 مليم و1.460 مليم، على التوالي.

وفي جانب آخر، تم إبرام اتفاقيتين للترفيع في الأجر خلال شهر سبتمبر وأكتوبر 2018 في القطاعين الخاص والعمومي على التوالي واتفاقية أخرى في شهر فيفري 2019 بالنسبة للوظيفة العمومية.

ففيما يتعلق بالقطاع الخاص، يتمثل الاتفاق في ترفيع بنسبة 6,5٪ يتم تطبيقه بداية من شهر ماي 2018 وترفيع ثان بنفس المقدار بداية من شهر ماي 2019.

وبخصوص القطاع العمومي، أسفرت المفاوضات عن ترفيع في الأجر يتراوح بين 65 و90 دينار، وفقا للفئات، مع أثر رجعي بداية من شهر ماي 2018 وترفيع بنفس المقدار بداية من غرة جانفي لسنتي 2019 و2020.

أما بالنسبة لأعوان الوظيفة العمومية، سينتفع الموظفون المنتمون لفئتي 1أ و2أ بترفيع على ثلاثة أقساط، يبلغ أولها 90 دينار بداية من شهر ديسمبر 2018 والثاني 40 دينار في شهر جويلية 2019 والثالث 50 دينار في

شهر جانفي 2020، أي بمجموع قدره 180 دينار وذلك بهدف تجنب تسليط ضغوط على المالية العمومية. كما سيتم تطبيق ترفيع بـ 80 دينار على فئة الموظفين أ3 بداية من شهر ديسمبر 2018 وبـ 40 دينار في شهر جويلية 2019 وبـ 50 دينار في شهر جانفي 2020، أي 170 دينار في المجموع. وفيما يتعلق بفتي الموظفين ب و ج، فتبلغ الزيادة 75 دينار بداية من شهر ديسمبر 2018 و35 دينار في شهر جويلية 2019 و45 دينار في شهر جانفي 2020، أي 155 دينار في المجموع. وبخصوص فئة العملة في الوظيفة العمومية، فإنهم سينتفعون بترفيح قدره 70 دينار بداية من شهر ديسمبر 2018 و30 دينار في شهر جويلية 2019 و35 دينار في شهر جانفي 2020، أي 135 دينار في المجموع.

جدول عدد 2-8 : تطور الأجور الدنيا القانونية (بالدينانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	ماي 2014	نوفمبر 2015	جوان 2017	أوت 2018	التغيرات بـ %	
					أوت 2018 جوان 2017	جوان 2017 نوفمبر 2015
الأجر الأدنى المهني المشترك المضمون						
- أجر الساعة بالمليمان						
. نظام 48 ساعة في الأسبوع	1.538	1.625	1.717	1.820	5,7	6,0
. نظام 40 ساعة في الأسبوع	1.584	1.671	1.763	1.866	5,5	5,8
- الأجر الأدنى الشهري						
. نظام 48 ساعة في الأسبوع	319,904	338,000	357,136	378,560	5,7	6,0
. نظام 40 ساعة في الأسبوع	274,559	289,639	305,586	323,439	5,5	5,8
الأجر الأدنى الفلاحي المضمون ليوم عمل	12,304	13,000	13,736	14.560	5,7	6,0

المصدر : الرائد الرسمي للجمهورية التونسية

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه تم الإعلان عن ترفيع في الأجر الأدنى المهني المشترك المضمون والأجر الفلاحي المضمون بنسبة 6,5% بداية من شهر ماي 2019 وذلك بمناسبة اليوم العالمي للشغل لسنة 2019. ومن المنتظر أن ينعكس هذا الترفيع كذلك على جريات التقاعد للقطاع الخاص، التابع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعمال الحضائر.

2-6. المالية العمومية¹

اتسمت إدارة المالية العمومية في سنة 2018 بتواصل إصلاحات تطهير الميزانية وهو ما يمكن من تعبئة موارد جبائية جديدة وتوجيه النفقات العمومية بشكل أفضل. وبالفعل، تهدف الإجراءات المعتمدة في إطار قانون المالية لسنة 2018 بالأساس إلى إعادة توازن تركيبة ميزانية الدولة من خلال تحسين نجاعة المنظومة الجبائية واستخلاص الموارد الذاتية للدولة وتكثيف التصدي للاقتصاد الموازي والتهرب

¹ المصدر : وزارة المالية.

الضريبي فضلا عن ترشيد النفقات الجارية وخاصة تلك المتعلقة بالتأجير وبمنظومة الدعم. ويجدر التذكير أن هذه الإجراءات تندرج في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الكبرى 2016-2020 الذي تتمثل أهدافه على وجه الخصوص في التخفيض في عجز الميزانية وكتلة الأجور قياسا بإجمالي الناتج المحلي. وعلى هذا الأساس، أسفرت سنة 2018 عن انخفاض ملحوظ لعجز الميزانية الذي بلغ 4,8% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 6,1% في العام السابق.

2-6-1 موارد ميزانية الدولة

واصلت الموارد الجمالية لميزانية الدولة في سنة 2018 الازدياد بنسق هام، أي 10,1% أو 3.454 مليون دينار قياسا بالمستوى المحقق في العام السابق لتبلغ 37.746 مليون دينار. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى السير الجيد للمقاييس الجبائية وغير الجبائية وذلك على الرغم من تراجع موارد الاقتراض والخزينة. ونتيجة لذلك، اتسمت تركيبة الموارد بهيمنة الموارد الذاتية مع حصة قدرها 74% من المجموع في سنة 2018 مقابل 69,7% في العام السابق وهو ما مكن من تقليص اللجوء إلى الاقتراض الذي تراجعت مساهمته بـ 4,8% بما يتماشى مع هدف التخفيض في نسبة التداين لتبلغ مستوى قابل للاستمرار.

جدول عدد 9-2 : توازن ميزانية الدولة

(بملايين الدينار ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %	التغيرات بـ %		**2019	*2018	2017	المسمى
	2019 2018	2018 2017				
9,9	17,0	30.719,0	27.942,3	23.891,4	الموارد الذاتية والهبات	
10,5	15,7	27.080,0	24.503,3	21.186,5	- المقابيض الجبائية	
5,8	27,1	3.639,0	3.439,0	2.704,9	- المقابيض غير الجبائية	
3,5	5,7-	10.142,0	9.803,5	10.400,1	موارد الاقتراض والخزينة	
8,3	10,1	40.861,0	37.745,8	34.291,5	مجموع الموارد	
6,4	10,4	34.691,0	32.619,2	29.546,2	النفقات دون أصل الدين	
6,8	10,5	25.284,0	23.680,0	21.432,0	- التصرف	
12,1	23,8	3.137,0	2.798,2	2.259,6	- فوائد الدين	
2,1	4,9	6.270,0	6.141,0	5.854,6	- التجهيز وصافي قروض الخزينة	
20,4	8,0	6.170,0	5.126,6	4.745,3	تسديد الدين	
8,3	10,1	40.861,0	37.745,8	34.291,5	مجموع النفقات	
		1.375,0-	2.252,0-	3.727,1-	حاصل أولي (بدون التخصيص والهبات)	
		1,2-	2,1-	3,8-	بـ % من إجمالي الناتج المحلي	
		4.512,0-	5.050,2-	5.986,7-	عجز الميزانية (بدون التخصيص والهبات)	
		3,9-	4,8-	6,1-	بـ % من إجمالي الناتج المحلي	

* معطيات وقتية

** توقعات

2-6-1-1 الموارد الذاتية والهبات

عرفت المقابيض الجبائية ارتفاعا بـ 15,7% في سنة 2018 لتبلغ 24.503 ملايين دينار. ويعود هذا المسار التصاعدي بالأساس إلى ازدياد الأداءات المباشرة (9,5%) نتيجة إحداث إجراءات ضريبية جديدة على غرار المساهمة الاجتماعية التضامنية المخصصة لتمويل الصناديق الاجتماعية.

بيد أن هذا الارتفاع قد قابله تجديد العمل بآلية "الخصم من الضريبة" المطبقة منذ سنة 2017 بعنوان جميع الزيادات في الأجور في الوظيفة العمومية، من جهة، وعدم تجديد العمل بالمساهمة الظرفية الاستثنائية، من جهة أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء الذي تم إرساؤه في الأصل في سنة 2017 ما يزال ساري المفعول بالنسبة للبنوك وشركات التأمين وكذلك المؤسسات المالية باستثناء مؤسسات الدفع.

وفي جانب آخر، سجلت الضرائب والأداءات غير المباشرة ارتفاعا (3,22%) تبعا بالخصوص لنمو المعاليم الديوانية نتيجة ازدياد الواردات ولتحسن مردود الأداء على القيمة المضافة الناجم عن الترفيع في

مختلف النسب المتعلقة بهذا الأداء بنقطة مائوية واحدة. وعلى هذا الأساس، بلغ الضغط الجبائي مستوى 23,1٪.

جدول عدد 10-2 : الموارد الذاتية والهبات (بملايين الدينaires ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %		2019	2018	2017	المسمى
2019 2018	2018 2017				
10,5	15,7	27.080,0	24.503,3	21.186,5	المقاييس الجبائية
10,8	5,9	10.047,0	9.065,2	8.560,0	- الأداءات المباشرة
10,1	2,5	7.003,0	6.359,1	6.204,7	* الضريبة على الدخل
12,5	14,9	3.044,0	2.706,1	2.355,3	* الضريبة على الشركات
10,3	22,3	17.033,0	15.438,1	12.626,5	- الضرائب والأداءات غير المباشرة
					منها :
11,8	21,9	8.303,0	7.424,8	6.092,0	* الأداء على القيمة المضافة
12,2	14,9	3.214,0	2.863,6	2.492,9	* معلوم الاستهلاك
5,8	27,1	3.639,0	3.439,0	2.704,9	المقاييس غير الجبائية
					منها :
14,9-	9,1	515,0	605,4	555,1	- مداخيل عبور أنبوب الغاز
39,2	141,2	879,0	631,5	261,8	- مداخيل المساهمات
44,7	12,5	540,0	373,3	331,9	- التخصيص والهبات ومدخيل الأملاك المصادرة
9,9	17,0	30.719,0	27.942,3	23.891,4	موارد ذاتية وهبات

المصدر : وزارة المالية

أما بالنسبة للمقاييس غير الجبائية، فقد عرفت في سنة 2018 تسارعا ملحوظا لتطورها، أي 27,1٪ مقابل 6,4٪ في العام السابق. وقد تيسر هذا النمو بفضل ازدياد مداخيل المساهمات التي تطورت بنسق أسرع بكثير من العام السابق، أي 141٪. تبعا للإدراج بالميزانية لأرباح البنك المركزي التونسي في المقام الأول تاليها تلك المتعلقة بالمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية. وبالنسبة لسنة 2019، تشير التقديرات إلى ازدياد المقاييس غير الجبائية بـ 5,8٪ نتيجة بالخصوص لتحسن المداخيل المتأتية من المساهمات والهبات والمداخيل النفطية وذلك على الرغم من التقلص المرتقب للمداخيل بعنوان الأتاوة على مرور أنبوب الغاز الرابط بين الجزائر وإيطاليا، عبر التراب التونسي.

2-1-6-2 موارد الاقتراض

كان لتحسن عجز الميزانية انعكاس إيجابي على اللجوء لموارد الاقتراض والذي انخفض بـ 5,7٪ ليلعب 9.804 ملايين دينار مقابل 10.400 مليون دينار في العام السابق. وينطبق نفس الاستنتاج على القروض الخارجية التي انخفضت بـ 15,3٪ خلال سنة 2018 لتتراجع من 8.338 مليون دينار إلى 7.063 مليون دينار بين سنة وأخرى. وفي المقابل، توجهت الخزينة نحو تكثيف اللجوء إلى موارد الاقتراض الداخلية بواقع 25٪ مقابل تراجع التمويل الخارجي بـ 15,3٪.

وبالفعل، بلغ اللجوء إلى السحوبات من موارد خارجية 6.233,4 مليون دينار، منها 1.685,8 مليون دينار تمت تعبئتها في السوق المالية الدولية. ويوافق المبلغ المتبقي، أي 4.547,6 مليون دينار، مختلف البرامج متعددة الأطراف لدعم الميزانية والمبرمة سواء مع صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للتداين في السوق الداخلية، فقد تكون من رقاخ الخزينة القابلة للتنظير بواقع 69٪ من الحجم الجملي للقروض الداخلية.

جدول عدد 11-2 : موارد الاقتراض والخزينة (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	التغيرات بـ %		2019	2018	2017
	2019 2018	2018 2017			
- الاقتراض الداخلي	3,4-	25,0	2.350,0	2.433,1	1.946,8
• رقاخ الخزينة لـ 52 أسبوعا	275,9	70,2-	100	26,6	89,2
• رقاخ الخزينة القابلة للتنظير وغير القابلة للتنظير	34,7	10,1-	2.250,0	1.670,2	1.857,6
• قروض أخرى			0,0	736,3	0,0
- الاقتراض الخارجي	10,3	15,3-	7.792,0	7.063,4	8.337,6
• سحوبات على القروض لفائدة الميزانية		16,1-	0,0	6.233,4	7.433,6
• قروض خارجية موظفة	19,3-	4,8	568,9	705,0	673,0
• قروض خارجية معاد إقراضها للمؤسسات العمومية	4,0-	45,9-	120,0	125,0	231,0
موارد الاقتراض	6,8	7,7-	10.142,0	9.496,5	10.284,4
موارد الخزينة		165,3	0,0	307,0	115,7
المجموع	3,5	5,7-	10.142,0	9.803,5	10.400,1

المصدر : وزارة المالية

2-6-2 نفقات ميزانية الدولة

عرفت النفقات الجمالية للإدارة المركزية في سنة 2018 تباطؤا حيث تراجعت من 17٪ في سنة 2017 إلى 10,1٪ لتبلغ 37.746 مليون دينار وهو مستوى يظل رغم ذلك أعلى بكثير من ذلك المنصوص عليه في قانون المالية الأولي.

ويعود هذا التطور بالأساس إلى الارتفاع الملحوظ لخدمة الدين والترفيعات في المرتبات والأجور في الوظيفة العمومية، فضلا عن الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي المتخذة لفائدة العائلات المعوزة وكذلك في مجال الدعم وخاصة بالنسبة للمواد الاستهلاكية الأساسية والمحروقات.

1-2-6-2 النفقات دون اعتبار خدمة الدين

سجلت النفقات دون اعتبار خدمة الدين تباطؤا في سنة 2018، أي 9,3٪ مقابل 13,2٪ في العام السابق لتبلغ 29.821 مليون دينار.

جدول عدد 2-12 : النفقات دون اعتبار خدمة الدين (بملايين الديناري ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2017	2018	2019	التغيرات بـ %	
				2018 2017	2019 2018
نفقات التصرف	21.432,0	23.680,0	25.284,0	10,5	6,8
منها :					
المرتبات والأجور	14.352,0	14.776,0	16.516,0	3,0	11,8
الدعم	3.492,2	4.900,0	4.350,0	40,3	11,2-
- المواد الأساسية	1.494,0	1.750,0	1.800,0	17,1	2,9
- المحروقات	1.550,0	2.700,0	2.100,0	74,2	22,2-
- النقل	448,2	450,0	450,0	0,4	0,0
نفقات التجهيز	5.729,6	5.943,0	6.150,0	3,7	3,5
منها :					
الاستثمارات المباشرة	2.570,3	2.792,0	2.563,0	8,6	8,2-
التمويل العمومي	1.826,8	1.717,0	1.967,0	6,0-	14,6
قروض صافية للخزينة	125,0	198,0	120,0	58,4	39,4-
المجموع	27.286,6	29.821,0	31.554,0	9,3	5,8

المصدر : وزارة المالية

ففيما يتعلق **بنفقات التصرف**، فقد ارتفعت بـ 10,5% في سنة 2018 لتبلغ 23.680 مليون دينار. ويعود هذا التطور إلى ازدياد المرتبات والأجور، حيث أنها تعرضت للتأثير المتزامن لتجديد العمل بألية "الخصم من الضريبة" بعنوان جميع الزيادات في الأجور التي سيقع صرفها في سنة 2018 وإحداث برنامج الإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية، مثلما ينص عليه القانون عدد 51 لسنة 2017 المؤرخ في 28 جوان 2017 وذلك بالنسبة لأعوان الوظيفة العمومية الذين يبلغون السن القانونية للتقاعد خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2018 إلى 31 ديسمبر 2020. كما أن ارتفاع نفقات الدعم قد ساهم بدوره في ازدياد النفقات المذكورة.

وبالفعل، ارتفعت كتلة الأجور المتعلقة بالإدارة بـ 3% في سنة 2018 لتبلغ 14.776 مليون دينار، أي 14% من إجمالي الناتج المحلي وهو مستوى يظل مرتفعا ولا يمكن من توجيه النفقات نحو الاستثمار والتقليص من التداين.

وبخصوص نفقات الدعم التي تحتل المرتبة الثانية في مجال استعمال موارد الميزانية، فقد واصلت الازدياد بنسق مطرد وخاصة بالنسبة للمحروقات لتبلغ 4.900 مليون دينار. وارتفعت النفقات بعنوان دعم المواد الأساسية والنقل بـ 17,1% و 0,4% على التوالي.

وفي جانب آخر وعلى الرغم من تواصل إصلاح دعم الطاقة الذي يركز حول عديد المحاور (تعديل الأسعار والتحكم في الكلفة...)، فإن نفقات دعم المحروقات قد عرفت ارتفاعا ملحوظا قدره 74,2%.

وفي هذا السياق، من الضروري اعتماد مقاربة استراتيجية تمكن من إرساء برنامج لترشيد نفقات الدعم قصد استهداف الفئات المعنية بشكل أفضل وتحرير موارد ميزانية يمكن استخدامها للترفيح في الاستثمارات العمومية قصد دعم النمو وإحداثيات الشغل.

وبالنسبة لسنة 2019، تشير التوقعات إلى تباطؤ نفقات التصرف، أي 6,8٪ حيث ستستمر تركيبها بتواصل ارتفاع كتلة الأجور والتي ستعرف تخفيفاً رغم ذلك بفضل تراجع نفقات الدعم وخاصة تلك المتعلقة بالمحروقات.

وفيما يتعلق **بنفقات التجهيز**، فقد مثلت 15,7٪ من النفقات الجملية في سنة 2018 و 27,6٪ من الاستثمار الجملي، حيث سجلت على هذا الأساس ارتفاعاً بـ 3,7٪ لتبلغ 5.943 مليون دينار. والجدير بالذكر أن نسبة إنجاز هذه النفقات قد كانت أعلى بـ 0,8 نقطة مئوية بالمقارنة مع توقعات قانون المالية التكميلي لسنة 2018. وللإشارة، فإن النفقات المسجلة في إطار ميزانية الدولة قد هيمنت عليها النفقات الاجتماعية (43,8٪) ونفقات الخدمات العمومية (33,5٪) والنفقات في المجال الاقتصادي (23٪).

وبخصوص سنة 2019، من المنتظر أن يبلغ الحجم المخصص لنفقات التجهيز 6.150 مليون دينار أو حوالي 27٪ من الاستثمار، أي بارتفاع بـ 3,5٪ بالمقارنة مع المبلغ المسجل في العام السابق.

2-2-6-2 خدمة الدين

سجلت النفقات المخصصة لخدمة الدين تباطؤاً في سنة 2018، أي 13,1٪ مقابل 34,7٪ قبل سنة، لتشمل مبلغاً قدره 7.924,8 مليون دينار، أي 21٪ من ميزانية الدولة. ويعكس هذا التطور النمو الملحوظ لخدمة الدين الداخلي والذي خفّ جزئياً بفعل تراجع تسديدات الدين الخارجي.

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 2-13 : خدمة الدين

التغيرات بـ %		2019	2018	2017	المسمى
2019 2018	2018 2017				
14,4-	42,5	2.908,0	3.396,7	2.384,4	الدين الداخلي
30,3-	66,6	1.310,0	1.880,5	1.128,8	الأصل
5,4	20,8	1.598,0	1.516,2	1.255,6	الفوائد
41,3	2,0-	6.399,0	4.528,1	4.620,5	الدين الخارجي
49,7	10,2-	4.860,0	3.246,1	3.616,5	الأصل
20,0	27,7	1.539,0	1.282,0	1.004,0	الفوائد
17,4	13,1	9.307,0	7.924,8	7.004,9	المجموع
20,4	8,0	6.170,0	5.126,6	4.745,3	الأصل
12,1	23,8	3.137,0	2.798,2	2.259,6	الفوائد

المصدر : وزارة المالية

وبالنسبة لسنة 2019، من المنتظر أن تعرف خدمة الدين ارتفاعا بـ 17,4٪ لتبلغ 9.307 ملايين دينار، مع تراجع النفقات المتعلقة بالدين الداخلي.

2-6-3 تمويل عجز الميزانية وتطور قائم الدين العمومي

ممكن تدعم الموارد الذاتية للدولة في سنة 2018، بالتزامن مع التحكم في النفقات، من تقليص عجز الميزانية الذي تراجع مستواه دون اعتبار التخصيص والهبات من 6,1٪ إلى 4,8٪ من إجمالي الناتج المحلي بين سنة وأخرى. وتم تأمين تمويل هذا العجز بقروض، سواء داخلية (2.433,1 مليون دينار) أو خارجية (3.817,3 مليون دينار)، وكذلك بتعبئة موارد الخزينة ومداخيل الخوصصة والهبات.

جدول عدد 14-2 : تمويل عجز الميزانية (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %		2019	2018	2017	المسمى
2019 2018	2018 2017				
21,0	-7,9	1.040,0	859,6	933,7	التمويل الداخلي الصافي
3,4-	25,0	2.350,0	2.433,1	1.946,8	قروض داخلية (+)
30,3-	66,6	1.310,0-	1.880,5-	1.128,8-	تسديدات (-)
	165,3	0,0	307,0	115,7	موارد الخزينة (+)
23,2-	19,1-	2.932,0	3.817,3	4.721,1	التمويل الخارجي الصافي
10,3	15,3-	7.792,0	7.063,4	8.337,6	قروض خارجية (+)
49,7	10,2-	4.860,0-	3.246,1-	3.616,5-	تسديدات (-)
44,7	12,5	540,0	373,3	331,9	تخصيص وهبات ومداخيل الأملاك المصادرة

المصدر : وزارة المالية

واستمرت نسبة التداين العمومي في مسارها التصاعدي حيث ارتفعت بـ 6,5 نقاط مئوية لتبلغ 76,7٪ مقابل 70,2٪ في سنة 2017. ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى انخفاض سعر صرف الدينار مقابل عملات أهم الأطراف المقرضة.

وتظهر تركيبة الدين العمومي تدعم حصة الدين الداخلي التي ارتفعت من 69٪ إلى 74٪ بين سنة وأخرى. وحسب الأطراف المقرضة، تأتي هذا الدين بواقع 36,6٪ من السوق المالية الدولية و50,4٪ من التعاون متعدد الأطراف و13٪ من التعاون ثنائي الأطراف. وحسب العملات الأجنبية، ما تزال تركيبة قائم الدين متسمة بغلبة الأورو (52,1٪) يليه الدولار (30,8٪) واليان الياباني (11,2٪).

2019		2018		2017		المسمى
ب % من المجموع	بملايين الدينائر	ب % من المجموع	بملايين الدينائر	ب % من المجموع	بملايين الدينائر	
28,3	23.490,0	26	21.131,7	31	20.997,3	الدين الداخلي
	20,1		19,9		21,7	ب % من إجمالي الناتج المحلي
71,7	59.400,0	74	60.213,5	69	46.832,7	الدين الخارجي
	50,8		56,8		48,5	ب % من إجمالي الناتج المحلي
100	82.890,0	100	81.345,2	100	67.830,0	المجموع
	70,9		76,7		70,2	ب % من إجمالي الناتج المحلي

المصدر : وزارة المالية

وبالنسبة لسنة 2019، تشير التقديرات إلى عجز ميزانية دون اعتبار التخصيص والهبات قدره 3,9٪.

2-7. التداين الكلي

في ظل بيئة وطنية متسمة بالانتعاشة المتواضعة للنشاط الاقتصادي والجهود المبذولة من قبل الدولة للتقليص في عجز ميزانيتها، سجل التداين الكلي¹ في سنة 2018 تباطؤا لنسق نموه. بيد أن مستواه يظل في مسار مرتفع نسبيا، تبعا بالأساس لازدياد أسعار الطاقة وانخفاض سعر صرف الدينار التونسي مقابل أهم العملات الأجنبية وتفاقم العجز الجاري.

وكنتيجة طبيعية لهذه التطورات، فإن تعبئة الموارد سواء الداخلية أو الخارجية لتأمين تمويل الاقتصاد قد تأثرت بذلك مثلما يدل عليه تباطؤ نسق نمو التداين الكلي الذي تراجعت نسبته من 17,8٪ في سنة 2017 إلى 13,8٪ في سنة 2018. وقد نتج هذا التباطؤ أساسا عن قفول كل من التداين الداخلي (7,7٪ في سنة 2018 مقابل 13,1٪ في سنة 2017) وبدرجة أقل، التداين الخارجي (24,8٪ خلال السنة قيد الدرس مقابل 27,5٪ في العام السابق).

كما شمل هذا التراجع، على حد السواء، تداين الدولة وتداين العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية، حيث تراجع نسق التطور لكليهما من 23,7٪ و13,9٪ في سنة 2017 إلى 18,7٪ و10,2٪ على التوالي في سنة 2018.

¹ يشمل التداين الكلي، بصفته مكونة واسعة للتمويل، جميع القروض (قروض تقليدية أو إصدارات في الأسواق النقدية و/أو الرقاعية) المتحصل عليها من قبل العناصر الاقتصادية غير المالية المقيمة، بما في ذلك الدولة، سواء لدى مقيمين أو غير مقيمين، باستثناء التمويلات عبر إصدار سندات رأس المال أو تعزيز الأموال الذاتية.

جدول عدد 2-16 : تطور التداين الكلي

(بملايين الدينار ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	التغيرات (ب %)			2018	2017	2016
	2018 2017	2017 2016	2016 2015			
التداين الداخلي	7,7	13,1	11,0	108.980	101.158	89.430
- الدولة	3,0	14,0	15,8	24.155	23.441	20.557
- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية	9,1	12,8	9,6	84.825	77.717	68.873
▪ من الجهاز المالي	8,2	13,6	11,3	105.533	97.566	85.887
- الدولة	4,3	16,4	18,6	20.805	19.939	17.127
- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية	9,1	12,9	9,6	84.728	77.627	68.760
▪ من أسواق رؤوس الأموال	4,0-	1,4	3,4	3.447	3.592	3.543
- الدولة	4,3-	2,1	3,3	3.350	3.502	3.430
- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية	7,8	20,4-	5,6	97	90	113
* السوق النقدية	0,0	34,8-	9,5	15	15	23
- الدولة	-	-	-	0	0	0
- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية	0,0	34,8-	9,5	15	15	23
* السوق الرقاعية	4,0-	1,6	3,3	3.432	3.577	3.520
- الدولة	4,3-	2,1	3,3	3.350	3.502	3.430
- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية	9,3	16,7-	4,7	82	75	90
التداين الخارجي	24,8	27,5	19,9	69.486	55.671	43.678
- الدولة *	27,3	29,8	20,2	54.341	42.702	32.905
- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية	16,8	20,4	19,1	15.145	12.969	10.773
التداين الكلي	13,8	17,8	13,8	178.466	156.829	133.108
- الدولة **	18,7	23,7	18,5	78.496	66.143	53.462
- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية	10,2	13,9	10,8	99.970	90.686	79.646

المصادر : البنك المركزي التونسي وهيئة السوق المالية ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.

(*) التداين الخارجي للدولة بما في ذلك الائتانات في رفاع الخزينة من قبل غير المقيمين.

(**) المخزونات في موفى الفترة بما في ذلك موارد الدولة المودعة في حساباتها لدى البنك المركزي التونسي والمستخدم من قبل الخزينة.

وفي جانب آخر، ما انفكت حصة التداين المتأتي من مصدر خارجي في التداين الكلي تزداد حيث ارتفعت من 29% في سنة 2011 إلى 35,5% في سنة 2017 و39% في سنة 2018 وذلك على حساب التمويل في الأسواق الداخلية الذي أصبح أكثر ندرة تبعا بالخصوص لنقص السيولة وصغر حجم السوق المالية. وشمل هذا الارتفاع على مستوى التداين الخارجي بالأساس الدولة بصفقتها العنصر الاقتصادي غير المالي الأكثر أهمية في تعبئة الموارد.

2-7-1 التداين الداخلي

نتج تباطؤ التداين الداخلي لمجموع العناصر الاقتصادية في سنة 2018 (7,7% مقابل 13,1% في سنة 2017) عن التأثير المتزامن لتباطؤ التمويل المتحصل عليه لدى الجهاز المالي (8,2% مقابل 13,6%) والذي يستأثر بما يزيد عن 97% من مجموع التمويلات وتراجع ذلك المحصل في أسواق رؤوس الأموال

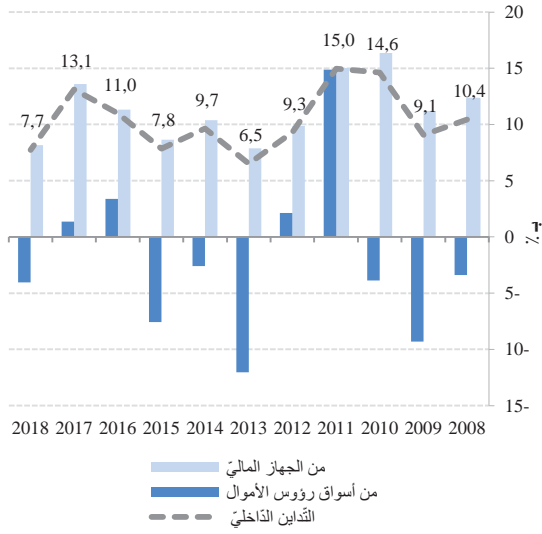
(-4% مقابل +1,4%) حيث أنه يظل هامشياً للغاية بالنظر إلى متطلبات وشروط النفاذ التي تعتبر صارمة جدا في هذه السوق.

وبالفعل، تطور التداين الداخلي للعناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية لدى الجهاز المالي بوتيرة أقل تدعماً خلال الفترة قيد الدرس، أي 9,1% مقابل 12,9% بعنوان سنة 2017 وذلك بالأساس جراء تباطؤ نسبة ازدياد محفظة الإسقاط لدى البنوك. علماً وأنه لولا ازدياد قائم المستحقات المجمدة وكذلك الحسابات الجارية المدينة، لكان هذا التباطؤ أكثر أهمية.

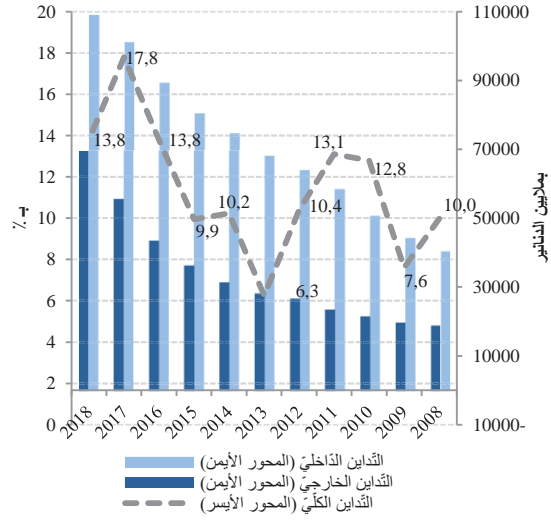
أما بالنسبة للجوء العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية لأسواق رؤوس الأموال، فقد عرف انتعاشة طفيفة خلال سنة 2018 (+7,8% مقابل -20,4% في سنة 2017)، تبعا من جهة للحجم المتواضع والمتناقص للتمويلات ما بين المؤسسات في السوق النقدية ومن جهة أخرى للانتعاشة الطفيفة على مستوى اللجوء للتمويل في السوق الرقاعية (+9,3% مقابل -16,7%) حيث تم إصدار قرضين فقط في هذه السوق بمبلغ قدره 35 مليون دينار وتم إقفالهما في مستوى 21,45 مليون دينار.

وفي جانب آخر، فإن التداين الداخلي للدولة سواء لدى الجهاز المالي أو في أسواق رؤوس الأموال قد عرف كذلك تراجعاً في سنة 2018 بالمقارنة مع نسبة ازدياده المسجلة في العام السابق (3% مقابل 14%). وذلك نتيجة التأثير المتزامن للتباطؤ الحاد لتداين الدولة لدى الجهاز المصرفي (4,3% مقابل 16,4%) وانخفاض لجوئها للسوق المالية (-4,3% مقابل +2,1%). وبالفعل وعلى الرغم من أن الدولة قد كثفت في سنة 2018 من إصداراتها لرقاع الخزينة قياساً بتلك المنجزة قبل سنة (3.186 مليون دينار مقابل 1.952 مليون دينار)، فإن التسديدات بهذا العنوان خلال نفس الفترة قد كانت مرتفعة نسبياً (2.844 مليون دينار مقابل 813 مليون دينار في سنة 2017) وهو ما نجم عنه اكتتابات صافية موجبة قدرها 342 مليون دينار و1.139 مليون دينار على التوالي.

رسم بياني عدد 2-4 : تطور التداين الداخلي حسب مصدر التمويل



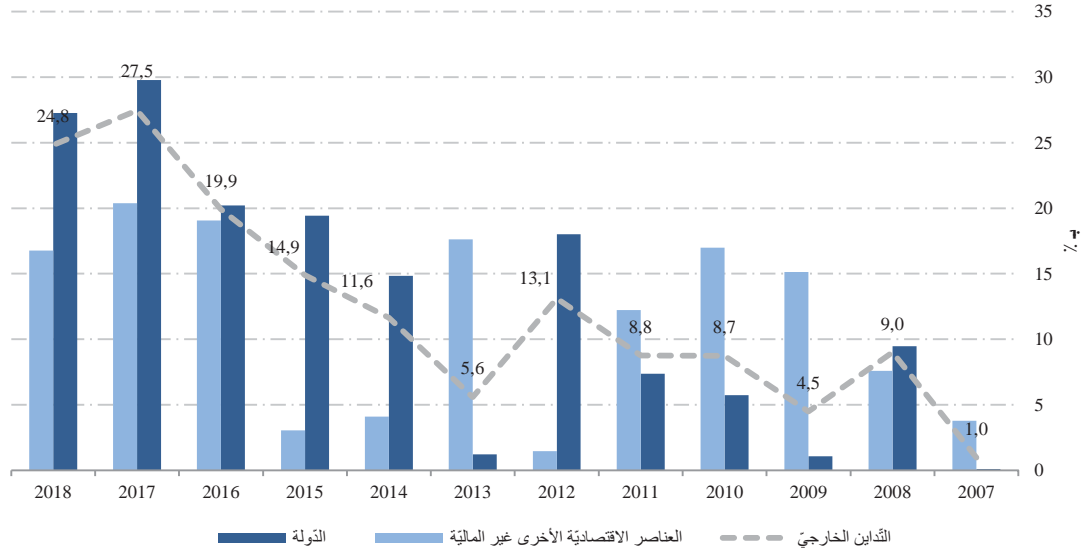
رسم بياني عدد 2-3 : تطور التداين الكلي حسب صيغة التمويل



2-7-2 التداين الخارجي

عرف التداين الخارجي في سنة 2018 تباطؤاً طفيفاً لنسباً ازدياده (24,8% مقابل 27,5% قبل سنة) وهو ما يعكس ذلك المتعلق بالدولة (27,3% مقابل 29,8%) وبنسبة أكبر، التداين الخارجي للعناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية (16,8% مقابل 20,4% في السنة المنقضية) الذي لم يكن تأثيره على قدر كبير من الأهمية بالنظر إلى أنه لا يمثل سوى قرابة 22% من مجموع هذه النوعية من التداين مقابل 78% لفائدة الدولة. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أهمية حجم الموارد الخارجية المعبأة في سنة 2018 وخاصة عن طريق تحصيل القرض الرقاعي المبرم في السوق المالية الدولية خلال شهر أكتوبر 2018 والقروض المسندة من قبل كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الإفريقي للتنمية وصندوق النقد العربي وأساط قرض صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقية تسهيل القرض الممدد، فإن التسديدات بعنوان خدمة الدين الخارجي كانت ذات تأثير أكبر (9.000 مليون مقابل 6.700 مليون دينار في العام السابق).

رسم بياني عدد 2-5 : تطور التداين الخارجي حسب العناصر الاقتصادية



وعلى الرغم من أن الدولة قد منحت للأجانب و/أو غير المقيمين إمكانية الاكتتاب بنسبة قصوى قدرها 20% من المبلغ الجملي للإصدارات نصف السنوية لرقاع الخزينة القابلة للتنظيم، يبدو أن هذه النوعية من التوظيف لم تجذب المستثمرين المذكورين مثلما يدل عليه تواضع المبالغ المكتتبه في السابق وغيابهم عن هذه السوق خلال سنة 2018.

وفيما يتعلق بالتداين الخارجي للعناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية، فقد ازداد خلال الفترة قيد الدرس بنسق أقل تدعما من ذلك المسجل في سنة 2017، أي 16,8% مقابل 20,4% في العام السابق. ودون اعتبار الدولة، تتمثل العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية التي لجأت إلى التمويل الخارجي، بالأساس، في "الشركة التونسية للكهرباء والغاز" و"المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية".

2-7-3 أهم مؤشرات التمويل

واصلت نسبة التداين الكلي قياسا بإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية في سنة 2018 مسارها التصاعدي حيث ارتفعت بـ 6,3 نقاط مائوية لتبلغ 169,1% مقابل 162,8% في سنة 2017. ويعكس هذا التطور ازدياد نسبة التداين الخارجي التي انتقلت من 57,8% إلى 65,8% بين سنة وأخرى. وفي المقابل، عرفت نسبة التداين الداخلي انخفاضا حيث تراجعت خلال نفس الفترة من 105% إلى 103,3%.

وارتفعت نسبة التداين الخارجي قياسا بإجمالي الدخل الوطني المتاح، من خلال بلوغها 64,4% في موفى سنة 2018، بـ 8 نقاط مائوية حيث نتج ذلك عن تطور التداين الخارجي بنسق أكثر سرعة بكثير من إجمالي الدخل الوطني المتاح بحساب الأسعار الجارية.

ومع ذلك، يظل مستوى هذه النسبة في نطاق قابل للاستمرار وهو ما يتيح للدولة هامشا للتحرك عند الاقتضاء قصد اللجوء للتداين الخارجي لتمويل عجز الميزانية بعنوان سنة 2019.

(بالنسبة المئوية ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 17-2 : تطور أهم مؤشرات التمويل

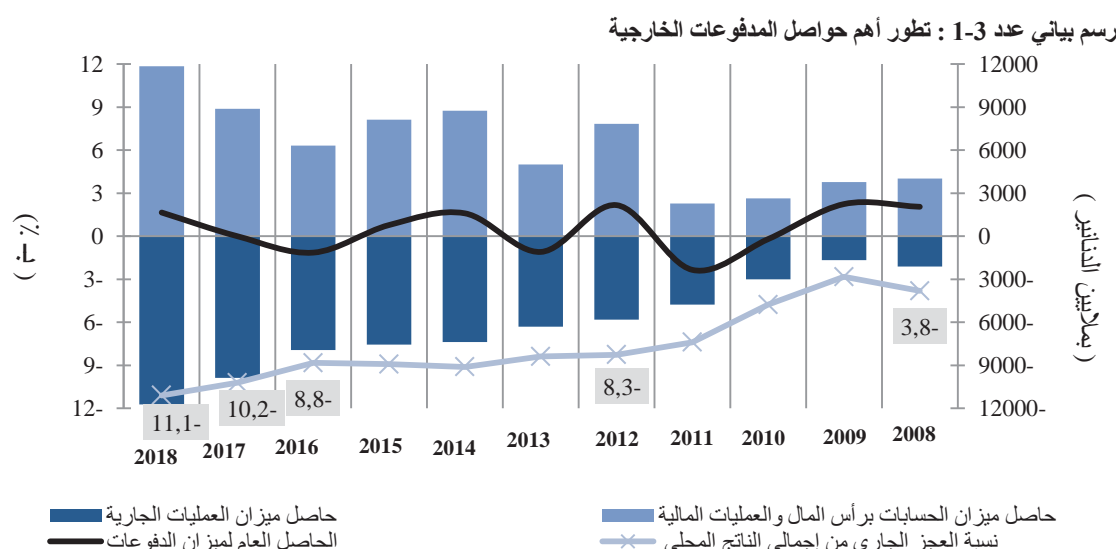
2017	2017	2016	المسمى
169,1	162,8	148,2	التداين الكلي / إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية
74,4	68,7	59,5	* الدولة
94,7	94,1	88,7	* العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
103,3	105,0	99,6	التداين الداخلي / إجمالي الناتج المحلي
22,9	24,3	22,9	* الدولة
80,4	80,7	76,7	* العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
65,8	57,8	48,6	التداين الخارجي / إجمالي الناتج المحلي
51,5	44,3	36,6	* الدولة
14,3	13,5	12,0	* العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
22,2	23,2	23,0	التداين الداخلي للدولة / التداين الداخلي
77,8	76,8	77,0	التداين الداخلي للعناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية / التداين الداخلي
64,6	56,6	47,7	التداين الخارجي / إجمالي الدخل الوطني المتاح
105.535	96.325	89.792	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (بملايين الدينات)
107.521	98.359	91.489	إجمالي الدخل الوطني المتاح بالأسعار الجارية (بملايين الدينات)

الباب الثالث : المدفوعات الخارجية

3-1. ميزان المدفوعات

على الرغم من بؤادر انفراج الدوامة السلبية التي ضربت بعض أنشطة الاقتصاد، فإن القطاع الخارجي قد استمر في سنة 2018 في كونه مصدرا حقيقيا للانشغال. وبالفعل، لم يكن التحسن الهش للنمو الاقتصادي المدفوع خاصة بالأداء الجيد لقطاعي الفلاحة والسياحة كافيا لمعالجة الاختلالات التي تبعث على القلق للمدفوعات الجارية، حيث أن حاصلها ما انفك يتدهور على مدى السنوات الأخيرة. ومثل ضعف الاستثمار والتصاعد الهائل لفاتورة الطاقة السببين الرئيسيين وراء ركود نسق نمو الصادرات وارتفاع الواردات.

ونتيجة لذلك، بلغ العجز الجاري في سنة 2018 مستوى مرتفعا تاريخيا قدره 11,7 مليار دينار أي 11,1٪ من إجمالي الناتج المحلي، ويعزى ذلك إلى تدهور حاصل الميزان التجاري الذي تفاقم بقرابة 22٪ على مدى سنة واحدة، حيث سجل عجزا غير مسبوق بـ 19 مليار دينار. وبدون اعتبار تراجع عجز الميزان الغذائي بفضل الارتفاع الدوري لصادرات زيت الزيتون، يعزى الاختلال التجاري بالأساس إلى توسع عجز ميزان الطاقة حيث بلغت مساهمته في العجز ما يزيد عن 60٪ وذلك على خلفية ارتفاع الأسعار العالمية لمواد الطاقة وتضاؤل الإنتاج المحلي من النفط الخام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تراجع إنتاج الفسفاط الناجم عن استمرار الاضطرابات على مستوى مواقع الإنتاج والنقل قد أدى إلى المزيد من الخسائر في الأرباح بالنسبة لصادرات هذا القطاع. بيد أن انزلاق الحاصل التجاري قد تمت تغطيته لكن بشكل متواضع من خلال تدعيم المقايض السياحية التي استعادت في الوقت نفسه سالف مستواها لتبلغ ذروتها بأكثر من 4,1 مليارات دينار وهو ما يعتبر مؤشرا لا يمكن إنكاره لانتعاشة مستدامة بالنسبة لقطاع تضرر لفترة طويلة تبعا للهجمات الإرهابية التي شهدتها البلاد بعد الثورة. ومن جانبه، مكن تدعيم تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج مع تحقيق مداخيل بأكثر من 5 مليارات دينار في سنة 2018، من تخفيف الضغوط المسلطة على المدفوعات الجارية.



وعلى صعيد آخر، مكن تدعيم صافي دخول رؤوس الأموال الذي بلغ 11,8 مليار دينار في سنة 2018 أي بارتفاع قدره 33,4% بالمقارنة مع سنة 2017، من تغطية عجز الميزان الجاري إلى حد كبير وذلك بسبب الارتفاع الملحوظ لفائض ميزان أموال القروض والاقتراضات ودفوعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ونتيجة لذلك، انتقل الحاصل العام لميزان المدفوعات نحو مجال موجب في سنة 2018، مع فائض صاف قدره 1.653 مليون دينار وهو ما مكن من تعزيز مستوى الموجودات من العملة الأجنبية لتبلغ 13.974 مليون دينار أي ما يعادل 84 يوما من التوريد.

(بملايين الدينائر ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 1-3 : أهم حواصل ميزان المدفوعات الخارجية

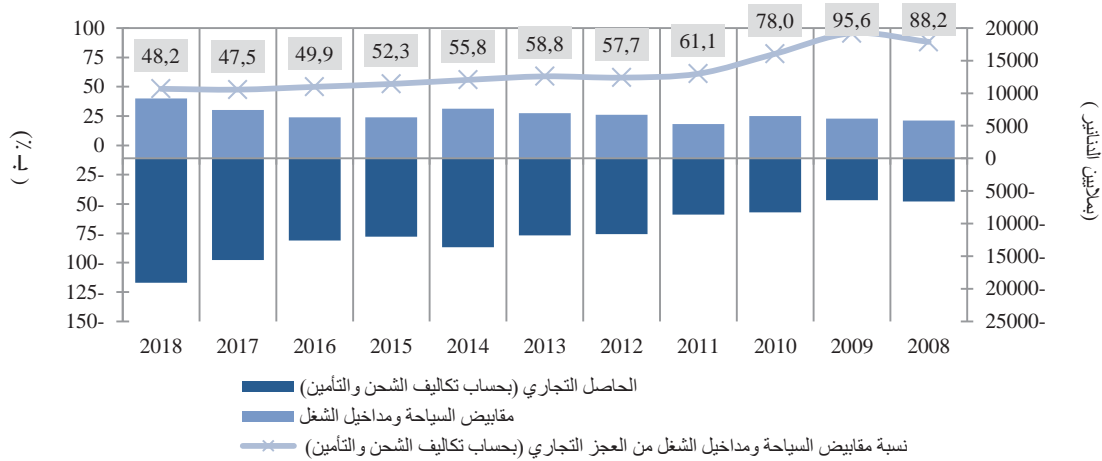
المسمى	2014	2015	2016	2017	2018
المدفوعات الجارية	7.369-	7.552-	7.935-	9.870-	11.722-
العجز الجاري/إجمالي الناتج المحلي (%)	9,1-	8,9-	8,8-	10,2-	11,1-
السلع (بدون تكاليف الشحن)	11.324-	9.867-	10.323-	12.841-	15.747-
الخدمات	2.448	594	687	739	1.897
مداخل العوامل والتحويلات الجارية	1.507	1.721	1.701	2.232	2.128
العمليات برأس المال والعمليات المالية	8.739	8.132	6.329	8.880	11.847
العمليات برأس المال	510	441	204	445	340
الاستثمارات الأجنبية	1.862	2.203	1.215	1.807	2.509
الاستثمارات الأخرى	6.367	5.488	4.910	6.628	8.998
عمليات التعديل (صافي الدفوعات)	225	202	464	988	1.528
الحاصل العام لميزان المدفوعات	1.595	782	1.142-	2-	1.653
صافي الموجودات من العملة الأجنبية	13.097	14.102	12.935	12.885	13.974
بحساب أيام التوريد	112	128	112	93	84

1-1-3 الميزان الجاري

أسفر ميزان المدفوعات الجارية خلال سنة 2018 عن عجز بلغ 11.722 مليون دينار أي 11,1٪ من إجمالي الناتج المحلي (مقابل -9.870 مليون دينار و10,2٪ على التوالي في العام السابق). وتعزى هذه النتيجة إلى توسع العجز التجاري (بدون احتساب تكاليف الشحن) بـ 2.906 ملايين دينار أو 22,6٪ ليبلغ قرابة 15,8 مليار دينار في سنة 2018. وفيما يتعلق بميزان الخدمات، فقد أسفر عن فائض عرف تحسنا ملحوظا ليبلغ 1.897 مليون دينار في سنة 2018 مقابل 739 مليون دينار في العام السابق. أما بالنسبة لفائض ميزان مداخل العوامل والتحويلات الجارية، فقد تقلص بـ 104 ملايين دينار ليبلغ 2.128 مليون دينار في سنة 2018.

وفي جانب آخر، ارتفعت نسبة تغطية العجز التجاري بالمقاييس السياحية ومداخل الشغل بشكل طفيف لتبلغ 48,2٪ في سنة 2018 (مقابل 47,5٪ في سنة 2017)، أي أقل بكثير من المستوى المسجل في سنة 2010 و قدره 78٪. ويعود هذا التراجع بالأساس إلى الارتفاع المطرد للواردات خلال السنوات الأخيرة.

رسم بياني عدد 2-3 : تطور نسبة تغطية العجز التجاري (فوب/كاف) بالمقاييس السياحية وتحويلات التونسيين العاملين بالخارج

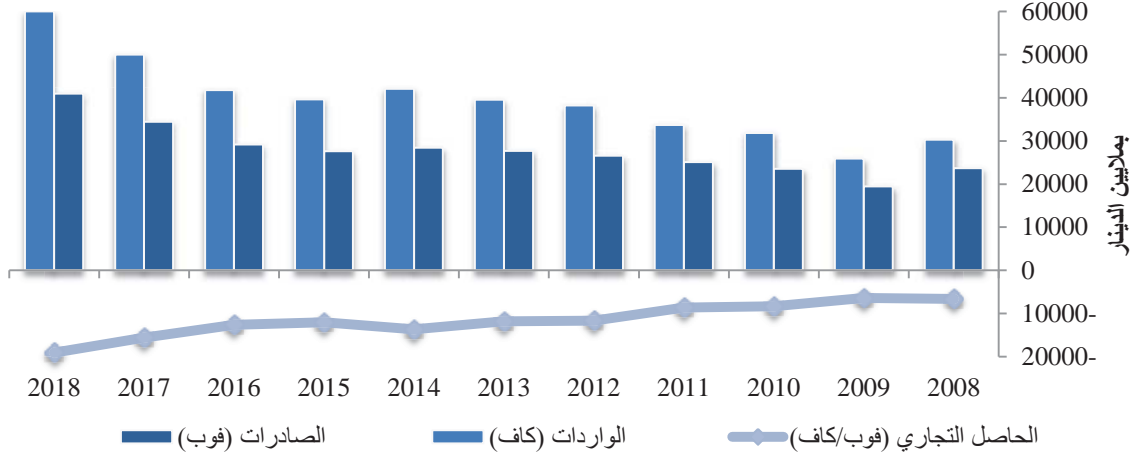


وبالنسبة لكامل سنة 2019، تشير تقديرات البنك المركزي التونسي إلى أنه من المنتظر أن يشهد العجز الجاري انخفاضا مقارنة بسنة 2018 (-10,3٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل -11,1٪ في سنة 2018). وستندعم هذه الوضعية بفضل نمو صادرات السلع والخدمات بنسق أكثر تدعما من نمو الواردات (+11,1٪ و+8,8٪ على التوالي). ومن المتوقع أن يواصل القطاع السياحي، على وجه الخصوص، تسجيل أداء جيد لمؤشراته، لاسيما على مستوى المقاييس التي ينتظر أن ترتفع بأكثر من 25٪. وفي جانب آخر، يتوقع أن تتبع مداخل الشغل نفس المسار لتزداد بنسق أكثر تدعما بالمقارنة مع سنة 2018 (+11,1٪). وفيما يتعلق بالتمويل الخارجي، فمن المنتظر أن يعرف مزيدا من التحسن في سنة 2019 بالعلاقة مع تكثف السحوبات من أموال الاقتراض متوسط وطويل الأجل التي سيفوق مستواها 12 مليار دينار. وتبعا لهذه التطورات، يتوقع أن يبلغ صافي الموجودات من العملة الأجنبية مستوى يزيد عن ثلاثة أشهر من التوريد.

1-1-1-3 الميزان التجاري

عرف الميزان التجاري مزيدا من التدهور خلال سنة 2018 ليفرز على هذا الأساس عجزا (فوب/كاف) تقاوم بـ 3.457 مليون دينار أو 22,2٪ ليبلغ 19 مليار دينار أو 17,9٪ من إجمالي الناتج المحلي وهو مستوى قياسي لم يسبق له مثيل من قبل. ويعود هذا التوسع إلى نمو الواردات بنسق أعلى من الصادرات (+20٪ و+19,1٪ على التوالي). ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة التغطية بـ 0,5 نقطة مئوية لتتراجع إلى مستوى 68,3٪.

رسم بياني عدد 3-3 : تطور المبادلات التجارية (2018-2008)



(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

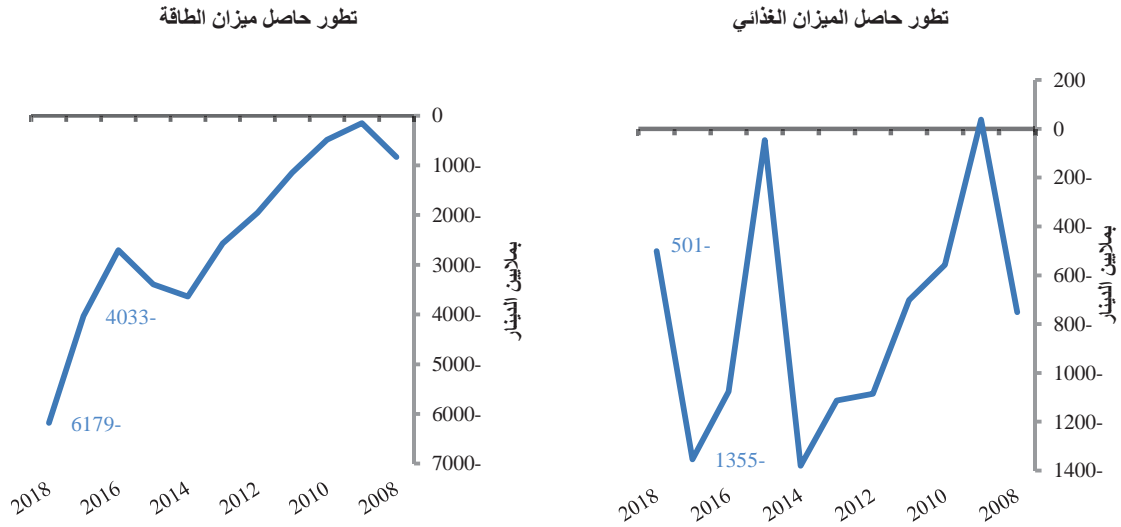
جدول عدد 2-3 : أهم مؤشرات التجارة الخارجية

المسمى	2018	2017	2016	2015	2014
الصادرات (فوب)	40.986,2	34.426,6	29.145,6	27.607,2	28.406,7
التغيرات بـ ٪	19,1	18,1	5,6	2,8-	2,5
الواردات (كاف)	60.035,2	50.018,7	41.746,8	39.609,7	42.042,6
التغيرات بـ ٪	20,0	19,8	5,4	5,8-	6,4
العجز التجاري (فوب/كاف)	19.049,0	15.592,1	12.601,2	12.002,5	13.635,9
بـ٪ من إجمالي الناتج المحلي	17,9	16,1	14,0	14,2	16,9
* نسبة التغطية (بـ٪)	68,3	68,8	69,8	69,7	67,6
* نسبة الانفتاح (بـ٪)	95,6	87,7	79,0	79,4	87,2
* نسبة جهود التصدير (بـ٪)	38,8	35,7	32,5	32,6	35,2
* نسبة التغطية (بـ٪)	56,8	51,9	46,5	46,8	52,0
* نسبة النفاذ (بـ٪)	48,1	44,7	40,8	41,0	44,5

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

وفي جانب آخر، اتسم تطور الميزان التجاري في سنة 2018 على وجه الخصوص بتخفيف عجز الميزان الغذائي الذي تقلص بـ 854 مليون دينار بالمقارنة مع سنة 2017 ليتراجع إلى مستوى -501 مليون دينار بفضل الارتفاع الظرفي لصادرات زيت الزيتون والتمور، فيما واصلت الواردات الازدياد لكن بنسق أبطأ من سنة 2017. أما بالنسبة لعجز ميزان الطاقة، فقد تدهور بشكل ملحوظ ليرتفع بين سنة وأخرى من 4 مليارات دينار إلى 6,2 مليارات دينار، أي بتوسع قدره 2.146 مليون دينار أو 53,2% ليساهم على هذا الأساس بواقع 62% في تدهور العجز التجاري الجملي. وتعود هذه الوضعية إلى التأثير المزامن لارتفاع أسعار مواد الطاقة في الأسواق الدولية (+30,7%¹) وكذلك إلى المستوى المحدود للإنتاج الوطني من النفط الخام في سنة 2018 (38.400 برميل في اليوم فقط مقابل 80.000 برميل في اليوم في سنة 2010²).

رسم بياني عدد 3-4 : تطور حاصل الميزان الغذائي وميزان الطاقة



وعلى مستوى التوزيع الجغرافي، تأتي عجز الميزان التجاري الجملي للبلاد التونسية بالأساس من العجز المسجل مع الصين (-5.422 مليون دينار) وإيطاليا (-2.890 مليون دينار) وتركيا (-2.307 ملايين دينار). ومن ناحية أخرى، تم تسجيل فائض تجاري بشكل رئيسي مع فرنسا (+3.456 مليون دينار) وليبيا (+1.174 مليون دينار).

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للصادرات في سنة 2018، فإنه يظهر السير الجيد لمبيعات قطاعات الصناعات المعملية (+17%) تبعا بالخصوص لانخفاض سعر صرف الدينار وخاصة مقابل الأورو ليمثل بالتالي عاملا للقدرة التنافسية. كما استمرت مبيعات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية في الارتفاع الذي

¹ بلغ معدل سعر برميل برنت 71,1 دولار أمريكي في سنة 2018 مقابل 54,4 دولار في سنة 2017.
² وفقا للمعطيات المتوفرة لدى مرصد الطاقة.

بدأ منذ سنة 2017. وفي المقابل، شهدت صادرات قطاع المناجم والفسفاط ومشتقاته تراجعاً من جديد لكنه لا يزال ضئيلاً.

وبخصوص قطاع الصناعات المعملية، فقد واصلت على وجه الخصوص صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية مسارها التصاعدي في سنة 2018 (+14,1%)، فيما شهدت بحساب الحجم انخفاضا بـ 0,4%. ومن ناحية أخرى، اتبعت صادرات قطاع النسيج والملابس والجلود نفس المنحى لترتفع بـ 18,6% بالمقارنة مع سنة 2017. وسجلت كذلك مبيعات قطاع الصناعات المعملية الأخرى، التي اتسمت خلال السنوات الأخيرة بتنوع أكبر للمنتوجات المصدرة، تسارعا (+26,4% مقابل +15,1% في العام السابق)، وذلك أساسا بالتوازي مع الأداء الجيد لمبيعات كل من صناعات البلاستيك (+24,3%) والورق والورق المقوى (+19,5%).

وفي جانب مواز، ارتفعت مبيعات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية بـ 45,2% تبعا لارتفاع صادرات كل من زيت الزيتون (2,1 مليار دينار مقابل 1 مليار دينار في سنة 2017) والتمور (+33,5%) ومنتجات الصيد البحري (+29,8%).

ومن ناحية أخرى، استفادت صادرات قطاع الطاقة من ارتفاع أسعار مواد الطاقة في الأسواق الدولية لتسجل على هذا الأساس زيادة بـ 13,7% بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك على الرغم من تراجع الكميات المصدرة (-19% بالنسبة للنفط الخام و-32,8% للمواد المكررة).

أما بالنسبة لمبيعات قطاع المناجم والفسفاط ومشتقاته الذي لا يزال نشاطه متواضعا جراء التوترات الاجتماعية على مستوى مواقع الإنتاج والنقل، فقد شهدت انخفاضا بـ 2,7% تبعا بالأساس لتقلص صادرات ثاني فسفاط الأمونيا (-32,9%).

وعلى مستوى الواردات، عرفت كافة مجموعات المواد ارتفاعا بنسق متدعم.

وسجلت على وجه الخصوص مشتريات مواد الطاقة زيادة (+39,9%) نتيجة ارتفاع المشتريات من المواد المكررة (+47,5%) ومن الغاز الطبيعي (+41,4%)، فيما عرفت الواردات من النفط الخام استقرارا على الرغم من انخفاض الكميات الموردة (-37,8%).

كما عرفت واردات المواد الغذائية ازديادا ملحوظا (+15,7%) نتيجة بالخصوص لارتفاع مشتريات مواد الحبوب (قمح وشعير) بـ 30,2% لتبلغ مستوى قياسيا قدره 1,7 مليار دينار. أما بالنسبة لواردات السكر والزيوت النباتية، فقد سجلت انخفاضا بـ 10,4% و6,6% على التوالي.

وفي جانب مواز، عرفت مشتريات المواد الأولية ونصف المصنعة نموا بـ 22,5% بالمقارنة مع سنة 2017، نتيجة ارتفاع واردات الصناعات المعملية التي ازدادت صادراتها بشكل ملحوظ. ومن جانبها،

المدفوعات الخارجية

تسارعت واردات مواد التجهيز (+15,6% مقابل +9,7% قبل سنة)، تبعا بالخصوص لزيادة المقتنيات من الآلات الكهربائية والميكانيكية (+19,7%).

أما بالنسبة لمشتريات المواد الاستهلاكية التي استمرت في الارتفاع في سنة 2018، فقد ازدادت بـ 12,5% لتبلغ 14,3 مليار دينار. وشمل هذا التطور، على وجه الخصوص، منتوجات النسيج والملابس (+14,3%) والأجهزة الكهربائية والميكانيكية المعدة للاستهلاك (+16,6%) والمواد الصيدلانية (+16,3%)، فيما تراجعت واردات السيارات الخاصة بـ 2,3%.

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 3-3 : تطور المبادلات التجارية حسب النظام

التغيرات بـ %	2018	2017	2016	2015	2014	المسمى	
							2018
19,1	18,1	40.986,2	34.426,6	29.145,6	27.607,2	28.406,7	الصادرات (بدون تكاليف الشحن والتأمين)
27,8	13,3	11.137,0	8.715,4	7.689,1	8.773,1	9.586,8	النظام العام
16,1	19,8	29.849,2	25.711,2	21.456,5	18.834,1	18.819,9	النظام الموجه كليا للتصدير
20,0	19,8	60.035,2	50.018,7	41.746,8	39.609,7	42.042,6	الواردات (باحساب تكاليف الشحن والتأمين)
19,0	19,7	40.333,4	33.905,7	28.325,5	27.794,3	30.029,0	النظام العام
22,3	20,1	19.701,9	16.113,0	13.421,3	11.815,4	12.013,6	النظام الموجه كليا للتصدير
3.456,9-	2.990,9-	19.049,0-	15.592,1-	12.601,2-	12.002,5-	13.635,9-	الحاصل التجاري (فوب/كاف)
4.006,1-	4.553,9-	29.196,4-	25.190,3-	20.636,4-	19.021,2-	20.442,2-	النظام العام*
549,1	1.563,0	10.147,3	9.598,2	8.035,2	7.018,7	6.806,3	النظام الموجه كليا للتصدير*

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

* التغيرات بملايين الدنانير.

ويظهر تحليل المبادلات التجارية حسب الأنظمة تواصل تدهور الميزان التجاري في إطار النظام العام حيث توسع عجزه بـ 4 مليارات دينار ليلبلغ 29 مليار دينار وذلك على الرغم من الارتفاع الملحوظ للصادرات (+27,8%) بالمقارنة مع الواردات (+19%). وشمل ازدياد الصادرات في إطار هذا النظام بالخصوص قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية (+57,6%) وبدرجة أقل قطاع الصناعات المعملية الأخرى (+25,6%). وعلى مستوى النظام الموجه كليا للتصدير، ارتفعت الواردات بنسق أكثر تدعما من الصادرات أي 22,3% و 16,1% على التوالي. بيد أن الفائض التجاري قد تعزز بـ 549 مليون دينار وذلك نتيجة الأداء الجيد للصناعات المعملية التي ارتفعت مبيعاتها بـ 16,3%.

جدول عدد 3-4 : تطور المبادلات التجارية خلال سنة 2018 (بملايين الدينار ما عدا إشارة مغيرة)

المجموع	صناعات أخرى مختلفة	صناعات ميكانيكية وكهربائية	نسيج وملابس وجلود	مناجم وفسفاط ومشتقاته	طاقة وزيوت تشحيم	فلاحة وصناعات غذائية	القطاع المبادلات التجارية
40.986,2	4.705,1	18.196,5	8.972,3	1.373,6	2.328,5	5.410,1	الصادرات بالأسعار الجارية
19,1	26,4	14,1	18,6	2,7-	13,7	45,2	التغيرات بـ % ¹
3,8	4,9	0,4-	2,6	14,2-	17,3-	42,1	التغيرات بـ % ²
60.035,2	11.298,1	25.614,3	7.102,1	1.038,3	8.507,9	6.474,6	الواردات بالأسعار الجارية
20,0	20,3	17,6	15,7	23,6	39,9	11,9	التغيرات بـ % ¹
1,1	3,6	0,1	1,0	6,5-	1,0	0,4	التغيرات بـ % ²
19.049,0-	6.593,0-	7.417,8-	1.870,2	335,3	6.179,4-	1.064,5-	الحاصل التجاري بالأسعار الجارية

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

¹ التغيرات بالأسعار الجارية² التغيرات بالأسعار القارة المحتسبة وفقا لمؤشرات الأسعار للسنة الأساس 2010.

وبحساب الأسعار القارة، عرفت المبادلات التجارية ارتفاعا بالنسبة للصادرات والواردات قدره 3,8٪ و 1,1٪ على التوالي. وفي جانب آخر، أدى ارتفاع الأسعار عند التوريد بنسق أكثر تسارعا من الأسعار عند التصدير (+18,7٪ و +14,7٪ على التوالي) إلى تدهور نسبة أسعار المبادلات بـ 3,4٪ بالمقارنة مع سنة 2017. وقد شمل هذا التطور على وجه الخصوص تلك المتعلقة بالمناجم والفسفاط ومشتقاته (-14,2٪) وبالفلاحة والصناعات الغذائية (-8,4٪).

جدول عدد 3-5 : تطور مؤشري أسعار الصادرات والواردات حسب القطاع

المجموع	صناعات أخرى مختلفة	صناعات ميكانيكية وكهربائية	نسيج وملابس وجلود	مناجم وفسفاط ومشتقاته	طاقة وزيوت تشحيم	فلاحة وصناعات غذائية	القطاع مؤشر الأسعار*
							مؤشر الأسعار عند التصدير
118,6	114,6	123,5	124,2	90,1	103,7	115,8	2017
136,1	138,0	141,4	143,5	102,1	142,7	118,4	2018
14,7	20,4	14,5	15,6	13,4	37,5	2,2	التطور بـ % (17/18)
							مؤشر الأسعار عند التوريد
116,1	119,1	118,1	123,5	103,6	102,4	113,1	2017
137,8	138,2	138,8	141,5	137,0	141,8	126,2	2018
18,7	16,1	17,5	14,5	32,2	38,6	11,5	التطور بـ % (17/18)
							نسب أسعار المبادلات
102,2	96,2	104,6	100,5	86,9	101,3	102,4	2017
98,8	99,8	101,9	101,5	74,6	100,6	93,8	2018
3,4-	3,7	2,6-	0,9	14,2-	0,7-	8,4-	التطور بـ % (17/18)

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

* تحتسب مؤشرات الأسعار وفقا للسنة الأساس 2015.

وعلى صعيد آخر، تعرّض عجز المبادلات التجارية في سنة 2018 للتأثير السلبي لعامل الصرف والسعر والذي خف رغم ذلك بفضل عامل الحجم الذي كان تأثيره موجبا.

ففيما يتعلق بتأثير الصرف السلبي الناجم عن انخفاض سعر صرف الدينار التونسي مقابل أهم العملات الأجنبية (الأورو والدولار الأمريكي)¹، فقد تم تقييمه بـ 1.655 مليون دينار. وبالفعل، فإن فاتورة الواردات التي تضخمت بـ 6.508 ملايين دينار، قد شملت بالأساس مواد قطاعات الصناعات المعملية (+5.043 مليون دينار) ومواد الطاقة (+758 مليون دينار). وبالنسبة للصادرات، كان تأثير الصرف إيجابيا بما قيمته 4.853 مليون دينار، بدفع خاصة من قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية (+2.263 مليون دينار) وقطاع النسيج والملابس والجلود (+1.153 مليون دينار). وكذلك قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية (+573 مليون دينار).

وبخصوص تأثير السعر، فقد أثر بدوره سلبيا على تطور التجارة الخارجية في سنة 2018 بما قيمته 2.539 مليون دينار. وضخّم ارتفاع الأسعار الدولية بشكل ملحوظ في فاتورة المشتريات (+3.094 مليون دينار)، لاسيما مواد الطاقة (+1.662 مليون دينار) وبدرجة أقل، مواد الصناعات الميكانيكية والكهربائية (+937 مليون دينار). وبالنسبة للصادرات، لم يكن تأثير السعر إيجابيا سوى بـ 555 مليون دينار والذي شمل أغلب القطاعات باستثناء قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية حيث أنه تأثر سلبيا بارتفاع الأسعار (-449 مليون دينار).

أما بالنسبة للتأثير الصافي الإيجابي للكميات، فقد تم تقييمه بـ 738 مليون دينار وهي نتيجة تعود للنمو الهام من حيث الكميات لمبيعات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية والتي بلغت 1.560 مليون دينار، فيما ازداد حجم الواردات نقدا بـ 414 مليون دينار فقط.

2-1-1-3 ميزان الخدمات

أسفر ميزان الخدمات عن فائض قد تحسن بشكل كبير ليبلغ 1.897 مليون دينار في سنة 2018 مقابل 739 مليون دينار في العام السابق. ويعود هذا التطور بالأساس إلى الازدياد الملحوظ لفائض ميزان الأسفار (+1.088 مليون دينار)، الذي استفاد من تدعيم المقاييس التي درها النشاط السياحي في سنة 2018. وفي جانب آخر، أفرز ميزان النقل عجزا تقلص بشكل طفيف (-3,5%) حيث تأثر أساسا بتدعيم المقاييس بعنوان تذاكر السفر. وفي المقابل، أسفر ميزان الخدمات الأخرى عن فائض عرف تراجعاً بـ 10,7% بالمقارنة مع مستواه المسجل في العام السابق.

¹ -12,9% و-8,6% على التوالي بحساب التغير السنوي للمعدل السنوي لسعر الصرف ما بين البنوك.

ففيما يتعلق بميزان الأسفار، فقد سجل فائضه تحسنا ملحوظا في سنة 2018 ليبلغ 2.321 مليون دينار مقابل 1.233 مليون في سنة 2017. وبالفعل، تطورت المقاييس بهذا العنوان بنسق متدعم (+46%) فيما لم ترتفع النفقات المتعلقة به سوى بـ 18,9%.

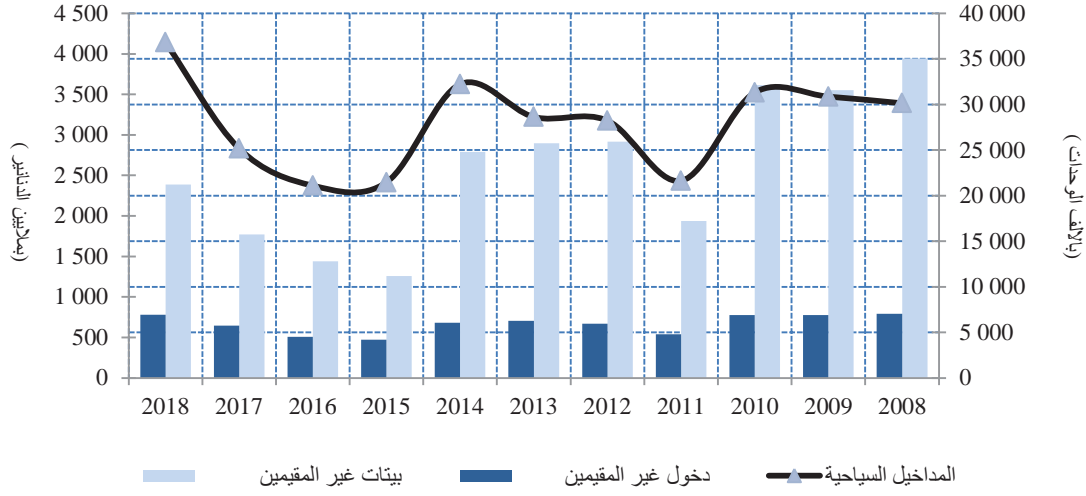
وعلى صعيد المقاييس، سجلت تلك التي درها النشاط السياحي وهو المكونة الرئيسية بعنوان الأسفار، زيادة ملحوظة (+46,3%) لتبلغ 4.141 مليون دينار في سنة 2018. وبدون اعتبار تأثير الصرف، تكون هذه التدفقات قد ارتفعت بـ 29,3%. وبالفعل، مثل انخفاض سعر صرف الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية عاملا على قدر من الأهمية بالنسبة للقدرة التنافسية لهذا القطاع.

وبخصوص وفود غير المقيمين، فقد ارتفعت بشكل ملموسا (+20,5%) لتبلغ ما يزيد عن 6,9 ملايين شخص في موفى 2018، منهم 62,3% من بلدان مغربية. وبالفعل، تطورت وفود المغاربة بـ 11% في سنة 2018 حيث شملت على وجه الخصوص الجزائريين (+9,2%) والليبيين (+14%). ومن جانبها، عرفت وفود الأوروبيين نموا هاما (+42%) تبعا للتحسن الملحوظ للوضع الأمني ورفع قيود السفر نحو الوجهة التونسية من قبل بعض البلدان الشريكة ذات الوزن الهام. وقد شملت هذه الانتعاشة تقريبا كافة الأسواق وخاصة الأسواق التقليدية¹ (+47,9%) وكذلك السوق الروسية التي ما تزال تحافظ على مركزها (+16,1%).

ومن جانبها، عرفت بيانات غير المقيمين تحسنا بـ 34,9% بالمقارنة مع مستواها المسجل قبل سنة لتبلغ 21,2 مليون وحدة في سنة 2018. وقد ارتفعت بيانات الأوروبيين، التي تمثل قرابة 80% من البيانات الجمالية، بنسق أكثر تسارعا (+46,3% في سنة 2018 مقابل +19,5% في سنة 2017). وتطورت على وجه الخصوص تلك المتعلقة بالأسواق التقليدية المتسمة بطاقة إنفاقية كبرى، بقرابة الثلثين في سنة 2018. وبخصوص السوق المغربية، فإن بياناتها لم ترتفع سوى بـ 2,1% في سنة 2018 بالمقارنة مع مستواها المسجل في العام السابق.

¹ يتعلق الأمر بالبلدان الأربعة التالية : فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة.

رسم بياني عدد 3-5 : تطور أهم المؤشرات السياحية



وفيما يتعلق بالمقاييس بعنوان العلاج الطبي، فقد تدعمت بقرابة النصف لتبلغ 283 مليون دينار في سنة 2018 مقابل 192 مليون دينار في العام السابق. وقد تيسرت هذه النتيجة أساسا بفضل ازدياد عدد المرضى القادمين من البلدان المجاورة ومن البلدان الأوروبية وكذلك من غرب إفريقيا. ويعتبر هذا النوع من الزوار أن البلاد التونسية تمثل وجهة ذات مزايا مقارنة هامة وهو ما يجعل آفاق التصدير لهذه الخدمات واعدة للغاية ومن شأن ديناميكيته أن ترتقي بتونس إلى مصاف منصة إقليمية مرجعية في هذا المجال. وتتوفرها على خدمات طبية متطورة وكفاءات مشهود لها على الصعيد الدولي وخدمات طبية تنافسية، فإن السياحة الطبية التونسية بصدد اكتساب مكانة أفضل واستقطاب حفاء جدد.

أما بالنسبة للنفقات المتعلقة بالأسفار، فقد واصلت مسارها التصاعدي (+18,9%) لتبلغ 2.288 مليون دينار وذلك بالأساس نتيجة ازدياد النفقات المتعلقة بالسياحة (+24,1%) لتبلغ 1.374 مليون دينار، أي 60% من مجموع النفقات بعنوان الأسفار. وفيما يخص النفقات المتعلقة بالدراسة والتريصات وتلك المتعلقة بالأسفار المنجزة في إطار مهني، فقد ارتفعت بـ 6,8% و 14,6% على التوالي لتبلغ 384 مليون دينار و 262 مليون دينار. كما ازدادت النفقات المتعلقة "بالحج والعمرة" بـ 17% لتبلغ 242 مليون دينار في سنة 2018.

وبخصوص ميزان النقل، فقد تقلص عجزه بشكل طفيف ليبلغ 871 مليون دينار في سنة 2018 مقابل 919 مليون دينار في العام السابق. ويعود هذا التطور إلى نمو المقاييس بهذا العنوان (+27,9%) بنسق أكثر تدعما من النفقات (+18,6%).

ففيما يتعلق بالمقاييس، فقد استمرت في مسارها التصاعدي لترتفع من 2.363 مليون دينار في سنة 2017 إلى 3.023 مليون دينار في سنة 2018 تبعا للأداء الجيد للنشاط السياحي. وتدعمت على وجه الخصوص المقاييس المتعلقة بتذاكر السفر التي تمثل ما يزيد عن نصف مقاييس النقل، بـ 32,9% لتبلغ 1.533 مليون

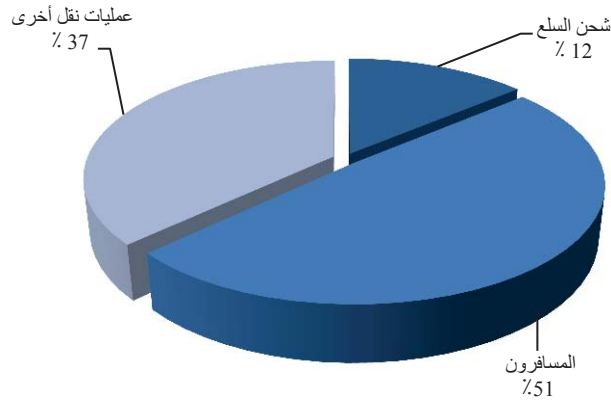
دينار وذلك بالتوازي مع ازدياد وفود غير المقيمين وخاصة المتأثين من أوروبا. وفي جانب مواز، ارتفعت المقاييس بعنوان الشحن بـ 16,1٪ لتبلغ 382 مليون دينار في سنة 2018. وبخصوص أتاوة الغاز المحصلة من قبل الدولة التونسية بعنوان مرور أنبوبي الغاز العابرين للقارات والرابطين بين الجزائر وإيطاليا، فقد واصلت منحها التصاعدي المسجل منذ سنة 2016 لتبلغ 535 مليون دينار مقابل 437 مليون دينار في العام السابق.

جدول عدد 6-3 : تطور أتاوة الغاز

السنة	نقدا		عينا		المجموع بملايين الدنانير
	بملايين الدنانير	بـ % من المجموع	بملايين الدنانير	بـ % من المجموع	
2012	164	21,9	586	78,1	750
2013	87	18,2	391	81,8	478
2014	28	11,9	208	88,1	236
2015	36	19,9	145	80,1	181
2016	150	43,9	192	56,1	342
2017	92	21,1	345	78,9	437
2018	76	14,2	459	85,8	535

المصادر : البنك المركزي التونسي والشركة التونسية لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية

رسم بياني عدد 6-3 : المداخل بعنوان النقل في سنة 2018



وبالنسبة للنفقات بعنوان النقل، فقد عرفت ازديادا بـ 18,6٪ لتبلغ 3.895 مليون دينار في سنة 2018. ويعود هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع النفقات بعنوان الشحن بـ 20٪ لتبلغ 2.972 مليون دينار وذلك بالتوازي مع النمو المطرد للواردات. وبخصوص الدفعات بعنوان تذاكر السفر، فقد سجلت بدورها ارتفاعا بـ 29,8٪ لتبلغ 238 مليون دينار في سنة 2018.

أما بالنسبة لميزان الخدمات الأخرى، فقد تقلص فائضه بـ 76 مليون دينار ليترجع إلى 630 مليون دينار وهو تطور يعكس ازدياد المقاييض بنسق أقل تسارعا من النفقات، أي 6,7% و 13,8% على التوالي.

ففيما يتعلق بالمقاييض، فقد تم على وجه الخصوص تسجيل تدعيم تلك المتعلقة بالأشغال الكبرى والخدمات الفنية (+9,8%) لتبلغ 748 مليون دينار في سنة 2018، علما وأن الجزء الأهم من الخدمات المسداة بهذا العنوان موجه بالأساس نحو البلدان الإفريقية. وفي هذا الإطار، تقلصت الخدمات لفائدة ليبيا بشكل ملحوظ جراء تدهور الوضع الأمني منذ الثورة.

ومن جانبها، ارتفعت المقاييض المتعلقة بالمصاريف التجارية والتجارة الدولية بـ 8,6% لتبلغ 434 مليون دينار في سنة 2018. وفي المقابل، تم تسجيل انخفاض للدفوعات المحصلة بعنوان خدمات الاتصال بـ 13,7% لنتراجع إلى 496 مليون دينار في سنة 2018.

أما الدفوعات بعنوان الخدمات المعلوماتية والمعلومات، فقد تدعمت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة لتبلغ 223 مليون دينار في سنة 2018، أي بازدياد بـ 34,2% بالمقارنة مع سنة 2017. وبالفعل، مازالت صناعة التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات تمثل قطاعا واعدة بالنسبة للبلاد التونسية بالنظر إلى المزايا العديدة التي تتوفر لتونس في هذا المجال وخاصة اليد العاملة ذات المؤهلات العالية والطلب الخارجي متزايد الأهمية على هذا النوع من الخدمات.

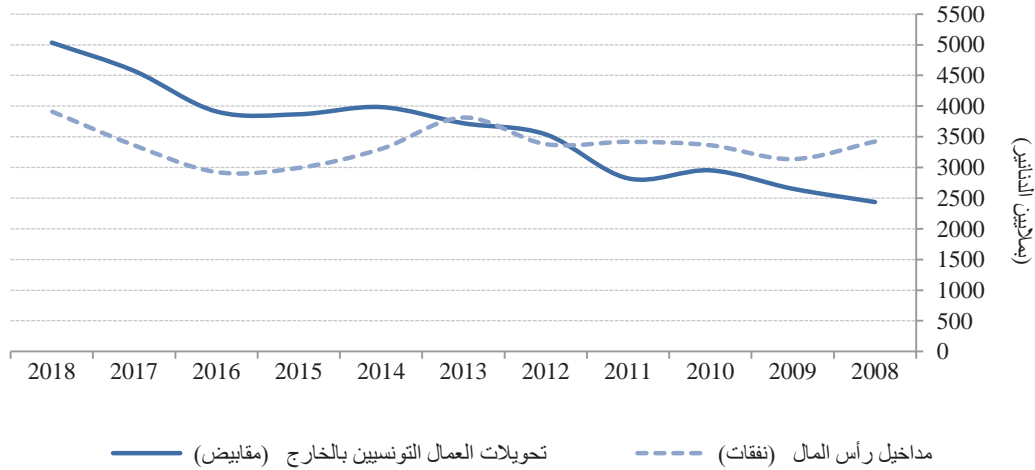
وبخصوص الدفوعات المحصلة بعنوان منح وأقساط التأمين وتلك المتعلقة بالخدمات المالية، فقد سجلت ارتفاعا بـ 15,8% و 9,9% على التوالي لتبلغ 175 مليون دينار و 176 مليون دينار في سنة 2018. وبالنسبة للمقاييض بعنوان مصاريف المكاتب الإدارية، فقد عرفت ارتفاعا طفيفا لتبلغ 112 مليون دينار في سنة 2018 مقابل 100 مليون دينار في العام السابق.

وفيما يتعلق بالنفقات المرتبطة بالخدمات الأخرى، فقد واصلت مسارها التصاعدي (+13,8%) لتبلغ 1.959 مليون دينار في سنة 2018. وارتفعت على وجه الخصوص النفقات بعنوان الأشغال الكبرى والخدمات الفنية بـ 18,1% لتبلغ 670 مليون دينار في سنة 2018 بالتوازي مع إنجاز مشاريع استثمارية عمومية. وبالنسبة للنفقات بعنوان منح وأقساط التأمين وتلك المتعلقة بالمصاريف التجارية والتجارة الدولية، فقد عرفت ارتفاعا طفيفا لتبلغ 459 مليون دينار و 227 مليون دينار على التوالي مقابل 443 مليون دينار و 203 ملايين دينار في العام السابق. أما النفقات المرصودة في إطار الخدمات المالية وتلك بعنوان خدمات الاتصال، فقد ارتفعت على التوالي إلى مستوى 194 مليون دينار و 162 مليون دينار في سنة 2018 مقابل 158 مليون دينار و 119 مليون دينار قبل سنة.

3-1-1-3 ميزان مداخل العوامل والتحويلات الجارية

عرف فائض ميزان مداخل العوامل والتحويلات الجارية تراجعاً بـ 4,7% ليبلغ 2.128 مليون دينار في سنة 2018. ويعزى هذا التطور إلى ازدياد النفقات بهذا العنوان بنسق أكثر تدعماً من المقايض (+16,3% و+8,1% على التوالي).

رسم بياني عدد 7-3 : تطور أهم بنود ميزان مداخل العوامل والتحويلات الجارية



ومن ناحية المقايض، تدعمت الدفوعات المحصلة بعنوان مداخل الشغل بـ 10,1% بالمقارنة مع مستواها المسجل في العام السابق لتبلغ 5.035 مليون دينار في سنة 2018 وهو ما يمثل 4,8% من إجمالي الناتج المحلي. ويعود هذا التطور إلى ارتفاع التحويلات نقداً، فيما عرفت الإسهامات العينية انخفاضاً في سنة 2018. ومن ناحية أخرى، عرف عدد الجالية التونسية في الخارج مزيداً من التدعم ليقف فوق 1,4 مليون شخص في موفى سنة 2018، منهم حوالي 88% من المقيمين بأوروبا.

فبخصوص الدفوعات نقداً، فقد ارتفعت بـ 14,7% (مقابل +19,1% قبل سنة) لتبلغ 4.121 مليون دينار في سنة 2018، حيث تضخم هذا المستوى بفعل تأثير الصرف الناجم بالخصوص عن انخفاض سعر صرف الدينار التونسي مقابل الأورو والدولار الأمريكي¹. وبدون اعتبار تأثير الصرف، فإن مداخل الشغل نقداً تكون في الواقع قد ارتفعت بـ 1,4% فقط. وفي جانب آخر، تدعمت حصتها في مجموع مداخل الشغل في سنة 2018 لتمثل 81,8% (مقابل 78,6% في العام السابق).

¹ بحساب المعدلات السنوية، انخفض الدينار التونسي مقابل الأورو والدولار الأمريكي بـ 12,9% و 8,6% على التوالي.

وعرفت **الإسهامات العينية** انخفاضا بـ 6,8% لتراجع إلى 914 مليون دينار في سنة 2018 حيث تأثرت بالإجراءات التنظيمية المنصوص عليها صلب الأمر عدد 236 المؤرخ في 13 مارس 2018 والمنظم لبيع السيارات في إطار نظام التوريد الوقتي¹. ومن شأن هذا الإجراء دفع التحويلات المالية بشكل متزايد.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أنه تم توجيه العديد من الأنشطة الإعلامية لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج لتعريفهم بالمنتجات المصرفية والمالية الجديدة وكذلك لتعزيز فرص الاستثمار المتاحة في تونس، استنادا إلى أفضل الممارسات الدولية في مجال تعبئة الادخار لدى الجالية المقيمة بالخارج.

جدول عدد 3-7 : مداخيل الشغل حسب صيغة التحويل

تحويلات عينية		تحويلات نقدية		المجموع		السنوات
بـ٪ من المجموع	بملايين الدنانير	بـ٪ من المجموع	بملايين الدنانير	التغيرات بـ ٪	بملايين الدنانير	
25,6	905	74,4	2.634	25,4	3.539	2012
26,9	1.002	73,1	2.719	5,2	3.721	2013
27,3	1.088	72,7	2.896	7,1	3.984	2014
26,0	1.004	74,0	2.863	2,9-	3.867	2015
22,9	895	77,1	3.017	1,2	3.912	2016
21,4	981	78,6	3.593	16,9	4.574	2017
18,2	914	81,8	4.121	10,1	5.035	2018

وفيما يتعلق بالمقاييس بعنوان **التحويلات الجارية**، فقد انخفضت بـ 5% لتراجع إلى 766 مليون دينار في سنة 2018. وبالفعل، تم تعويض انخفاض التحويلات لفائدة القطاع العمومي (-16,5%) جزئيا من خلال ازدياد تلك المتعلقة بالقطاع الخاص (+7,8%).

ومن ناحية النفقات، تم على وجه الخصوص تسجيل ازدياد للتحويلات بعنوان مداخيل رأس المال الأجنبي وقدره 16,4% لتبلغ 3.912 مليون دينار في سنة 2018 تبعا بالأساس للتأثير المتزامن لتدعم الدفعات بعنوان تحويلات مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وارتفاع النفقات المرصودة بعنوان فوائد الدين متوسط وطويل الأجل.

وبخصوص **مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، فقد ارتفعت بـ 13,5% لتبلغ 2.089 مليون دينار في سنة 2018 لتمثل على هذا الأساس ما يزيد عن نصف النفقات الجمالية بعنوان مداخيل رأس المال. ويعود هذا التطور أساسا إلى ارتفاع تحويلات مداخيل الاستثمارات المنجزة من قبل الشركات العاملة في مجال

¹ ينص الفصل الأول من الأمر عدد 236 المؤرخ في 13 مارس 2018 على أن السيارات المستفيدة من الإعفاء الجزئي من المعاليم والأداءات الجمركية المستوجبة سيتم تسجيلها بالسلسلة المنجمية في إطار نظام التوريد الوقتي "ن-ت" مع التنصيص وجوبا بشهادة التسجيل على منع التفويت فيها لمدة سنة ابتداء من تاريخ دفع المعاليم والأداءات.

الطاقة (+26,1%) لتبلغ 899 مليون دينار في سنة 2018 نتيجة بالخصوص لزيادة أسعار مواد الطاقة في الأسواق الدولية. كما أن تحويلات مداخيل الاستثمارات الأجنبية المنجزة في القطاعات الأخرى وخاصة الصناعية والاتصالات، قد ارتفعت بـ 5,5% لتبلغ 1.190 مليون دينار في سنة 2018.

وفي جانب مواز، سجلت النفقات المرصودة لتسديد فوائد الدين متوسط وطويل الأجل ارتفاعا بـ 17,9% لتبلغ 1.537 مليون دينار في سنة 2018، أي 39,3% من النفقات الجملية بعنوان مداخيل رأس المال. وبلغت النفقات المنجزة من قبل الإدارة والسلطة النقدية والتي مثلت 81,6% من مجموع الدفعات بهذا العنوان 1.254 مليون دينار. وشمل المبلغ المتبقي، أي 283 مليون دينار، تسديدات المؤسسات.

3-1-2 ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية

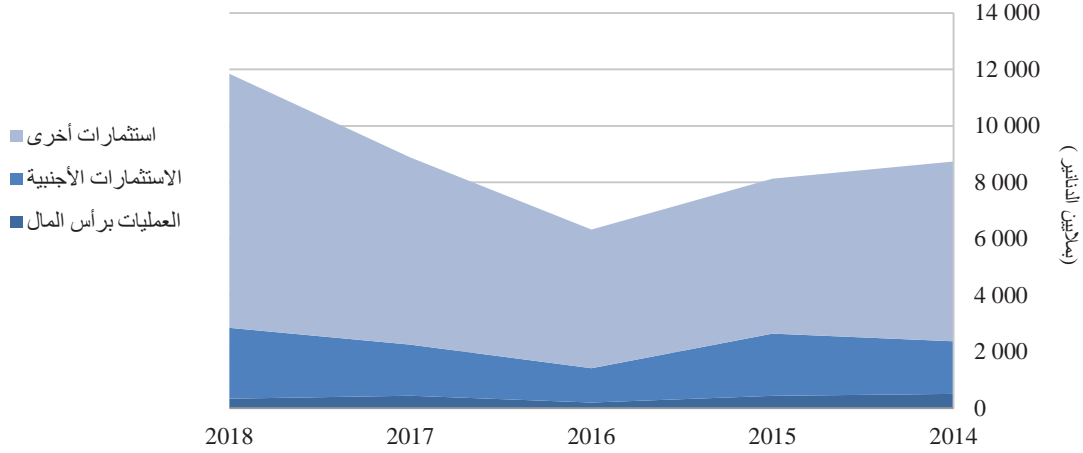
استمر ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية في التوسع في سنة 2018، حيث أسفر عن فائض بقرابة 11,8 مليار دينار مقابل 8,9 مليارات دينار قبل سنة وذلك بفضل الدعم الملحوظ لحاصل القروض والاقتراضات والتعهدات الأخرى الذي ارتفع بين سنة وأخرى من 6,6 مليارات دينار إلى 9 مليارات دينار.

جدول عدد 3-8 : تطور أهم حواصل ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية (بملايين الدنانير)

المسمى	2014	2015	2016	2017	2018
عمليات برأس المال	510	441	204	445	340
استثمارات أجنبية (استثمارات أجنبية مباشرة + استثمارات في محافظ السندات)	1.862	2.203	1.215	1.808	2.509
استثمارات أخرى ¹	6.367	5.488	4.910	6.628	8.998
حاصل العمليات برأس المال والعمليات المالية	8.739	8.132	6.329	8.881	11.847

¹ المقصود بذلك العمليات المالية المتعلقة بأموال القروض والاقتراضات متوسطة وطويلة الأجل وبالإيداعات طويلة الأجل لدى البنك المركزي التونسي وبالموجودات والتعهدات قصيرة الأجل وكذلك بمخصصات حقوق السحب الخاصة.

رسم بياني عدد 3-8 : تطور الدفوعات الصافية لرؤوس الأموال الخارجية حسب صنف التمويل



وبعد أن بلغ 445 مليون دينار في سنة 2017، تراجع فائض ميزان العمليات برأس المال إلى مستوى 340 مليون دينار في سنة 2018. وشمل الجزء الأهم من الدفوعات المحصلة بعنوان العمليات برأس المال الهبات الممنوحة من قبل المفوضية الأوروبية وذلك بمبلغ قدره 222 مليون دينار.

وفي المقابل، تدعم فائض ميزان الاستثمارات الأجنبية في سنة 2018 للسنة الثانية تباعا حيث ارتفع بقرابة 39٪ ليبلغ 2.509 ملايين دينار مقابل 1.808 ملايين دينار في سنة 2017 وذلك أساسا بدفع من ازدياد الدفوعات المحصلة بعنوان الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

(بملايين الديناريين)

جدول عدد 3-9 : المقابض بعنوان الاستثمارات الأجنبية (التعهدات)

القطاع	2014	2015	2016	2017	2018
الطاقة	892	970	796	810	910
الصناعات المعملية	454	566	802	975	1.129
السياحة والعقارات	52	86	107	130	134
الاتصالات	83	98	103	76	103
القطاع المالي	226	156	5	84	386
قطاعات أخرى	99	91	88	57	80
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	1.806	1.967	1.901	2.132	2.742
الاستثمارات في محافظ السندات	161	401	88	116	124
المجموع	1.967	2.368	1.989	2.248	2.866

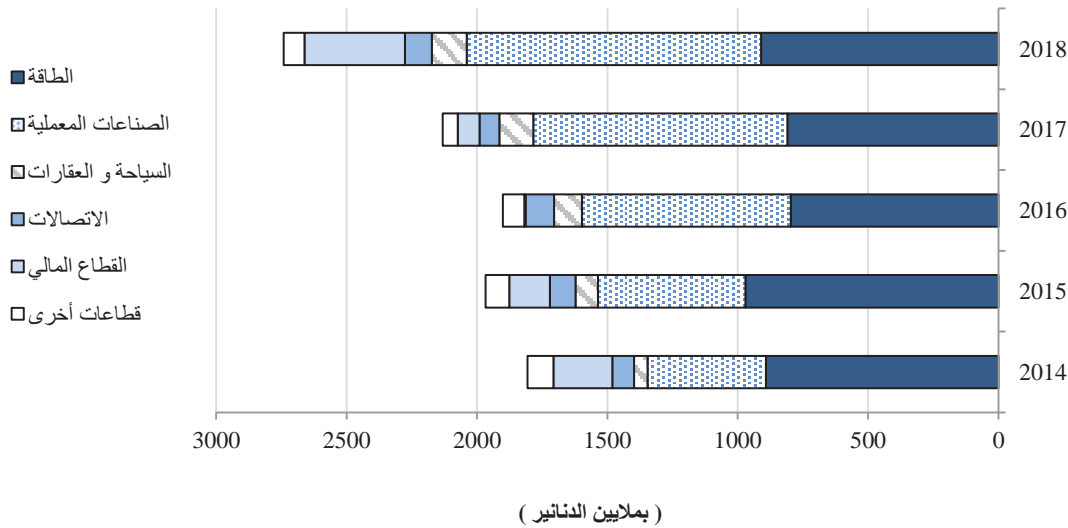
وبالفعل، تدعمت دفوعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة تونس، بـ 28,6٪ في سنة 2018 لتبلغ 2.742 مليون دينار، حيث مثلت على هذا الأساس حصة قدرها 23,4٪ من مجموع التمويلات الخارجية متوسطة وطويلة الأجل (مقابل 16,1٪ في سنة 2017). وفي هذا الإطار، تم الشروع في الإصلاحات

ومنها بالخصوص إصدار القانون الجديد المتعلق بالاستثمارات¹ واتخاذ تدابير لتحسين مناخ الأعمال. وبالفعل، فإن تصحيح تصنيف تونس في تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" في سنة 2019 من شأنه أي يؤدي إلى استعادة ثقة المستثمرين تجاه السوق التونسية.

وفي جانب آخر، أدت دفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة دون اعتبار قطاع الطاقة إلى إنجاز 565 عملية استثمار شملت 455 مشروع للتوسعة و110 مشاريع إنشاء بقيمة قدرها 1.733 مليون دينار و99 مليون دينار على التوالي. وقد مكنت هذه الدفقات من إحداث 11.469 موطن شغل جديد في سنة 2018.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات، فيبرز في سنة 2018 نموا ملحوظا لتلك الموجهة للقطاع المالي ولقطاع الاتصالات وارتفاعا أقل أهمية للاستثمارات لفائدة قطاعي الطاقة والصناعات المعملية وكذلك ازديادا طفيفا للاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة لقطاع السياحة والعقارات.

رسم بياني عدد 3-9: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب قطاع النشاط



وبعد الارتفاع الطفيف المسجل في سنة 2017، استمرت الدفقات لفائدة قطاع الطاقة في مسارها التصاعدي حيث ازدادت بـ 12,3% لتبلغ 910 ملايين دينار في سنة 2018. ورغم ذلك، تراجعت حصتها بين سنة وأخرى من 38% إلى 33,2%.

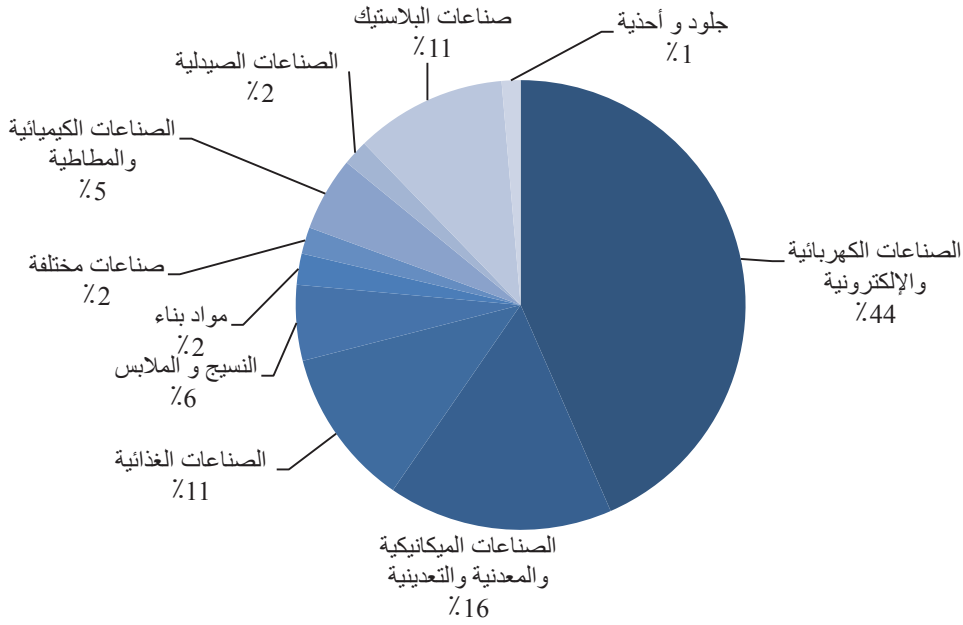
وفيما يتعلق بدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة قطاع الصناعات المعملية، فقد ازدادت بـ 15,9% لتبلغ 1.129 مليون دينار في سنة 2018 وهو ما يمثل 41,2% من مجموع الدفقات المعبأة في هذا الإطار. وشملت هذه الاستثمارات إحداث 62 مشروعا جديدا بمبلغ قدره 35 مليون دينار. وتعلقت

¹ القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 والمتعلق بقانون الاستثمار.

المدفوعات الخارجية

عمليات التوسعة من جانبها بـ 421 مشروعا وذلك بمبلغ قدره 1.095 مليون دينار. وشمل ازدياد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي بالأساس قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والتعدينية (183 مليون دينار مقابل 125 مليون دينار في سنة 2017) وقطاع الصناعات الغذائية (129 مليون دينار مقابل 45 مليون دينار في سنة 2017) وكذلك قطاع صناعات البلاستيك (123 مليون دينار مقابل 48 مليون دينار في سنة 2017). بيد أن مدفوعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة قطاعات الصناعات الكهربائية والإلكترونية التي تسأثر بالحصة الأكبر من المدفوعات المحصلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة دون اعتبار الطاقة وكذلك تلك الموجهة لقطاع مواد البناء قد سجلت انخفاضا لتتراجع من 531 مليون دينار و106 ملايين دينار على التوالي في سنة 2017 إلى 491 مليون دينار و25 مليون دينار في سنة 2018.

رسم بياني عدد 3-10 : توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة الصناعات المعملية حسب فرع النشاط



وبخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة قطاع الخدمات، فقد تضاعفت تقريبا في سنة 2018 لترتفع بين سنة وأخرى من 321 مليون دينار إلى 626 مليون دينار وذلك أساسا بدفع من الاستثمارات المنجزة في القطاع المالي.

وبالفعل، ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل ملحوظ بين سنة وأخرى، لتزداد من 84 مليون دينار إلى 386 مليون دينار في سنة 2018 تبعا لتقويت الدولة التونسية في 69,15% من رأس مال بنك الزيتونة إلى المجموعة القطرية "ماجدة" بمبلغ قدره 370 مليون دينار.

وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة قطاعي السياحة والعقارات، فقد استقرت تقريبا في مستوى 134 مليون دينار في سنة 2018. أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة قطاع الاتصالات والتي تتمثل في إسهامات في شكل مواد تجهيز، فقد ازدادت بـ 36٪ لتبلغ 103 ملايين دينار.

أما من جانب النفقات بعنوان الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد انخفضت بقرابة 11,9٪ في سنة 2018 لتتراجع إلى 172 مليون دينار مقابل 195 مليون دينار قبل سنة.

وفيما يخص عجز ميزان الاستثمارات في محافظ السندات، فقد تقلص بـ 30٪ ليتراجع إلى 108 ملايين دينار في سنة 2018 وذلك بالأساس نتيجة انخفاض نفقات الاستثمار من 271 مليون دينار في سنة 2017 إلى 232 مليون دينار في سنة 2018. وفي المقابل، ارتفعت المقايض بشكل طفيف لتزداد من 116 مليون دينار في سنة 2017 إلى 124 مليون دينار في سنة 2018. وفي جانب آخر، أقل نشاط البورصة سنة 2018 بشكل إيجابي حيث سجل مؤشر تونداكس ارتفاعا بـ 15,76٪ ليساهم بالتالي في الحفاظ على ديناميكية السندات المتداولة من قبل الأجانب في تسعيرة بورصة تونس للأوراق المالية.

أما بالنسبة لميزان الاستثمارات الأخرى، فقد استمر فائضه في التوسع في سنة 2018 ليرتفع بين سنة وأخرى من 6.628 مليون دينار إلى 8.998 مليون دينار.

(بملايين الدنانير)

جدول عدد 3-10 : توزيع السحوبات وإطفاء الدين متوسط وطويل الأجل حسب نوع التعاون

الدفوعات الصافية			إطفاء الدين			السحوبات			المسمى
2018	2017	2016	2018	2017	2016	2018	2017	2016	
3.660	5.390	1.987	5.151	5.568	3.372	8.811	10.958	5.359	المجموع
3.149	4.775	1.938	1.876	3.012	1.382	5.025	7.787	3.320	الإدارة
278	-91	-183	1.681	859	836	1.959	768	653	السلطات النقدية
233	706	232	1.594	1.697	1.154	1.827	2.403	1.386	المؤسسات

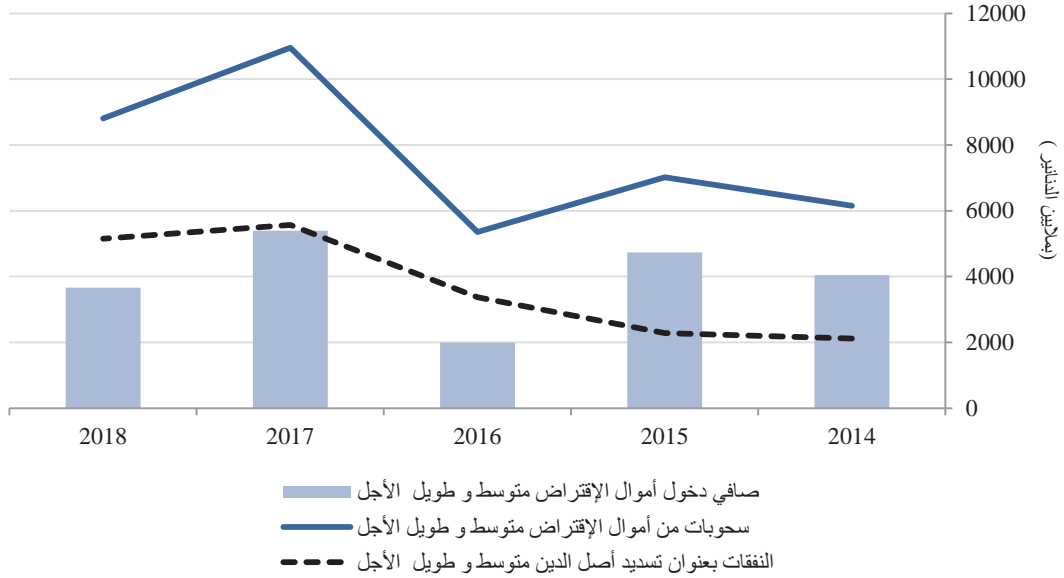
وعرفت السحوبات من أموال الاقتراض متوسط وطويل الأجل، التي تمثل المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي متوسط وطويل الأجل، انخفاضا في سنة 2018 لتتراجع إلى مستوى 8.811 مليون دينار بعد أن بلغت ذروة قدرها 10.958 مليون دينار في سنة 2017. وانخفضت الأموال المعبأة لفائدة الإدارة والتي تم تحصيل الجزء الأهم منها لدى مؤسسات إنمائية ثنائية الأطراف في إطار برنامج دعم الميزانية، إلى

5.025 مليون دينار في سنة 2018 بعد أن بلغت 7.887 مليون دينار في سنة 2017. ويتعلق الأمر أساسا بالقرض المسند من قبل البنك الدولي بقيمة 412 مليون أورو (1.342 مليون دينار) والمبلغ المسند من قبل البنك الإفريقي للتنمية وقدره 122 مليون أورو (358 مليون دينار) والقرض الممنوح من قبل صندوق النقد العربي بقيمة 120 مليون دولار (288 مليون دينار) والقرض المبرم مع بنك الائتمان الألماني لإعادة الإعمار بـ 100 مليون أورو (298 مليون دينار). وفي جانب مواز، تم إصدار قرض رقاعي في السوق المالية الدولية بمبلغ قدره 500 مليون أورو (1.634 مليون دينار) وذلك في إطار برنامج دعم الميزانية.

وفيما يتعلق بالسحوبات لفائدة السلطة النقدية (البنك المركزي التونسي)، فقد تسارعت في سنة 2018 لترتفع بين سنة وأخرى من 768 مليون دينار إلى 1.959 مليون دينار وهو ما يوافق تعبئة القسط الثالث والرابع والخامس من القرض الممنوح في إطار اتفاقية "التسهيل الممدد للقرض" المبرمة مع صندوق النقد الدولي وذلك بمبالغ متتالية قدرها 208 ملايين أورو (614 مليون دينار) في شهر مارس 2018 و249 مليون دولار (651 مليون دينار) في شهر جويلية 2018 و247 مليون دولار (693 مليون دينار) خلال شهر أكتوبر 2018. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التسهيل يتنزل في إطار دعم برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية لتونس. ويشمل هذا البرنامج حجما جمليا قدره 2,9 مليار دولار أمريكي يتم تحصيله على تسعة أقساط ويمتد على أربع سنوات. وتم تحديد مدة التسديد بعشر سنوات، منها أربع سنوات ونصف كمدة إعفاء لكل سحب يتم إنجازه مع نسبة فائدة متغيرة ومتربطة بنسبة السوق لصندوق النقد الدولي.

أما بالنسبة للسحوبات لفائدة المؤسسات، فقد انخفضت بقرابة 24٪ لتبلغ 1.827 مليون دينار حيث مثلت على هذا الأساس 20,7٪ من مجموع السحوبات متوسطة وطويلة الأجل مقابل 21,9٪ قبل سنة.

رسم بياني عدد 3-11 : تطور أموال الإقتراض متوسط وطويل الأجل



ومن جانب النفقات، تراجعت تسديدات أصل الدين متوسط وطويل الأجل إلى مستوى 5.151 مليون دينار في سنة 2018، أي بانخفاض قدره 7,5٪ بالمقارنة مع العام السابق. وعلى هذا الأساس، تقلصت الدفعات المنجزة من قبل الإدارة لتتراجع من 3.012 مليون دينار في سنة 2017 إلى 1.876 مليون دينار في سنة 2018. ومن جانبها، انخفضت تسديدات الدين متوسط وطويل الأجل المنجزة من قبل المؤسسات بـ 6,1٪ في سنة 2018 لتبلغ 1.594 مليون دينار. وفي المقابل، تضاعفت الدفعات المنجزة من قبل السلطة النقدية في سنة 2018 بالمقارنة مع العام السابق لتبلغ 1.681 مليون دينار، منها 1.356 مليون دينار بعنوان تسديد أصل قرض "الاستعداد الائتماني" المبرم مع صندوق النقد الدولي.

المدفوعات الخارجية

جدول عدد 3-11 : تطور المقايض والنققات بعنوان المدفوعات الجارية (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %		2018	2017	2016	2015	
2018 2017	2017 2016					
1.851,6-	1.935,2-	11.722,2-	9.870,6-	7.935,4-	7.551,7-	الحاصل الجاري *
19,3	17,6	57.767,1	48.431,6	41.199,1	39.228,9	المقايض
19,2	18,7	69.489,3	58.302,2	49.134,5	46.780,6	النققات
2.906,0-	2.517,7-	15.747,1-	12.841,1-	10.323,4-	9.866,6-	الحاصل التجاري (بدون تكاليف الشحن) *
19,1	18,1	40.986,2	34.426,6	29.145,6	27.607,2	الصادرات (بدون تكاليف الشحن)
20,0	19,8	56.733,3	47.267,7	39.469,0	37.473,8	الواردات (بدون تكاليف الشحن)
1.158,6	51,1	1.897,2	738,6	687,5	594,4	حاصل الخدمات *
27,9	13,3	10.637,8	8.320,5	7.345,8	6.812,4	المقايض
15,3	13,9	8.740,6	7.581,9	6.658,3	6.218,0	النققات
48,3	184,5-	871,1-	919,4-	734,9-	-964,0	حاصل النقل *
27,9	16,0	3.023,4	2.363,3	2.036,8	1.728,1	المقايض
18,6	18,4	3.894,5	3.282,7	2.771,7	2.692,1	النققات
1.088,5	185,7	2.321,0	1.232,5	1.046,8	1.344,3	حاصل الأسفار *
46,0	18,9	4.608,6	3.156,8	2.655,2	2.708,7	المقايض
18,9	19,6	2.287,6	1.924,3	1.608,4	1.364,4	النققات
97,6	6,2-	182,7-	280,3-	274,1-	269,4-	حاصل العمليات الحكومية *
11,6	3,7-	416,8	373,5	388,0	333,4	المقايض
8,3-	1,3-	599,5	653,8	662,1	602,8	النققات
75,8-	56,1	630,0	705,8	649,7	483,5	حاصل الخدمات الأخرى *
6,7	7,1	2.589,0	2.426,9	2.265,8	2.042,2	المقايض
13,8	6,5	1.959,0	1.721,1	1.616,1	1.558,7	النققات
104,2-	531,4	2.127,7	2.231,9	1.700,5	1.720,5	حاصل عائدات العوامل والتحويلات الجارية *
8,1	20,7	6.143,1	5.684,5	4.707,7	4.809,3	المقايض
16,3	14,8	4.015,4	3.452,6	3.007,2	3.088,8	النققات

* التغيرات بملايين الدنانير.

جدول عدد 3-12 : تطور المقاييض والنفقات بعنوان العمليات برأس المال والعمليات المالية (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %		2018	2017	2016	2015	
2018 2017	2017 2016					
2.966,5	2.551,8	11.847,1	8.880,6	6.328,8	8.131,5	حاصل العمليات برأس المال والعمليات المالية*
9,4	56,0	18.004,1	16.450,7	10.544,5	10.988,5	المقاييض
18,7-	79,6	6.157,0	7.570,1	4.215,7	2.857,0	النفقات
104,9-	241,2	339,8	444,7	203,5	440,7	حاصل العمليات برأس المال*
21,1-	111,8	383,3	485,9	229,4	456,1	المقاييض
5,6	59,1	43,5	41,2	25,9	15,4	النفقات
3.071,4	2.310,6	11.507,3	8.435,9	6.125,3	7.690,8	حاصل العمليات المالية*
10,4	54,8	17.620,8	15.964,8	10.315,1	10.532,4	المقاييض
18,8-	79,7	6.113,5	7.528,9	4.189,8	2.841,6	النفقات
702,0	592,3	2.509,5	1.807,5	1.215,2	2.203,3	• حاصل الاستثمارات الأجنبية*
28,2	11,8	2.913,7	2.273,4	2.032,8	2.405,4	المقاييض
13,2-	43,0-	404,2	465,9	817,6	202,1	النفقات
2.369,4	1.718,3	8.997,8	6.628,4	4.910,1	5.487,5	• حاصل الاستثمارات الأخرى*
7,4	65,3	14.707,1	13.691,4	8.282,3	8.127,0	المقاييض
19,2-	109,4	5.709,3	7.063,0	3.372,2	2.639,5	النفقات
540,3	523,1	1.528,1	987,8	464,7	201,8	عمليات تعديلية (صافي الدفوعات)*
1.655,2	1.139,7	1.653,0	2,2-	-1.141,9	781,6	الحاصل العام*

* التغيرات بملايين الدنانير.

3-2. الوضع الخارجي الجملي

أسفر الوضع الخارجي الجملي لتونس في موفى سنة 2018 عن تعهدات صافية تجاه الخارج قدرها 170.189 مليون دينار مقابل 142.221 مليون دينار في نهاية سنة 2017، ليستمر بالتالي في منحاه التصاعدي سنة بعد الأخرى. ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى ازدياد إجمالي التعهدات بنسق أكثر تسارعا من إجمالي الموجودات، أي 18,9% و 12,7% على التوالي بالمقارنة مع موفى سنة 2017.

(بملايين الدينانير)

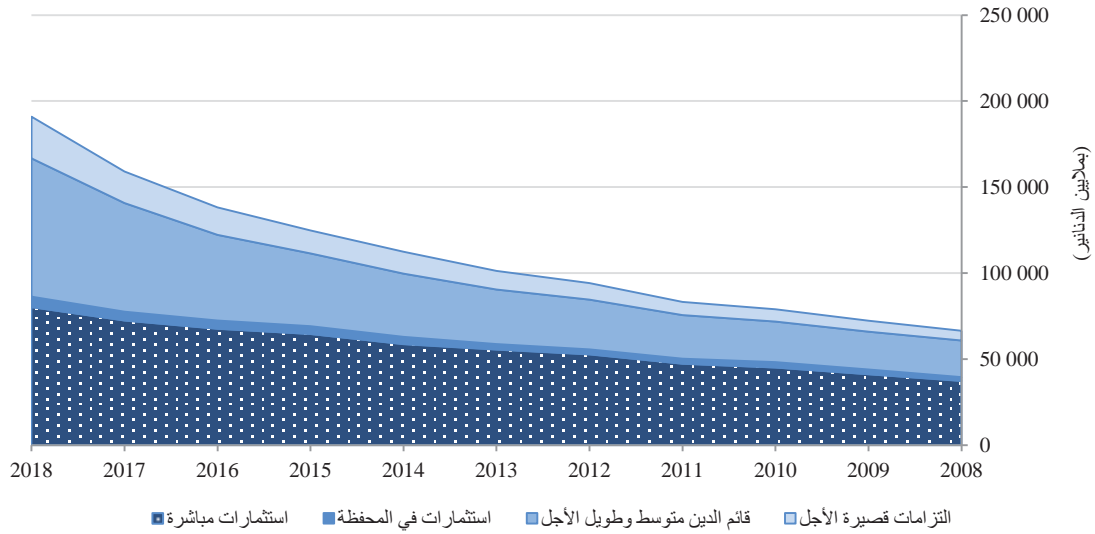
جدول عدد 3-13 : الوضع الخارجي الجملي للبلاد التونسية

2018	2017	2016	2015	المسمى
78.835,2-	71.223,0-	66.608,1-	63.970,5-	صافي الاستثمارات المباشرة
1.357,9	1.235,2	1.079,4	592,1	- الموجودات
80.193,1-	72.458,2-	67.687,5-	64.562,6-	- التعهدات
5.956,1-	4.969,0-	4.598,9-	4.443,3-	صافي الاستثمارات في محافظ السندات
133,6	124,7	120,0	117,6	- الموجودات
6.089,7-	5.093,7-	4.718,9-	4.560,9-	- التعهدات
100.944,5-	79.923,5-	65.360,9-	54.636,6-	صافي الاستثمارات الأخرى
104.642,3-	83.062,7-	68.345,1-	57.912,9-	- التعهدات
80.408,5-	64.725,5-	52.374,4-	44.573,6-	- التعهدات متوسطة وطويلة الأجل
78.525,3-	63.159,6-	49.801,7-	42.303,1-	القروض ¹
55.052,7-	43.133,4-	33.181,8-	27.608,6-	الإدارة
4.794,8-	4.047,1-	3.662,4-	3.693,8-	السلطات النقدية
3.367,6-	2.650,3-	2.085,5-	1.831,3-	القطاع المالي
15.310,2-	13.328,8-	10.872,0-	9.169,4-	القطاعات الأخرى
749,2-	613,6-	1.727,7-	1.509,6-	أرصدة نقدية وإيداعات
749,2-	613,6-	1.727,7-	1.509,6-	السلطات النقدية
1.134,0-	952,3-	845,0-	760,9-	التعهدات الأخرى متوسطة وطويلة الأجل
24.233,8-	18.337,2-	15.970,7-	13.339,3-	- التعهدات قصيرة الأجل
13.782,1-	11.342,1-	9.836,8-	8.888,7-	أرصدة نقدية وإيداعات
636,9-	169,2-	212,5-	170,7-	السلطات النقدية
0,0	0,0	0,0	0,0	الإدارة
13.145,2-	11.172,9-	9.624,3-	8.718,0-	القطاع المالي
0,0	0,0	0,0	0,0	القطاعات الأخرى
10.451,7-	6.995,1-	5.948,8-	4.450,6-	القروض التجارية
10.451,7-	6.995,1-	5.948,8-	4.450,6-	القطاعات الأخرى
0,0	0,0	185,1-	0,0	التعهدات الأخرى قصيرة الأجل
3.697,8	3.139,2	2.984,2	3.276,3	- الموجودات
0,0	0,0	0,0	0,0	- الموجودات متوسطة وطويلة الأجل
3.697,8	3.139,2	2.984,2	3.276,3	- الموجودات قصيرة الأجل
2.175,6	1.806,9	1.945,5	2.002,0	أرصدة نقدية وإيداعات
2.175,6	1.806,9	1.945,5	2.002,0	القطاع المالي
1.522,2	1.332,3	1.038,7	1.274,3	القروض التجارية
1.522,2	1.332,3	1.038,7	1.274,3	القطاعات الأخرى
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات الأخرى قصيرة الأجل
15.547,2	13.894,2	13.896,4	15.038,3	موجودات الاحتياطي
512,9	424,4	356,5	285,6	- الذهب النقدي ²
85,1	77,3	76,1	349,3	- حقوق السحب الخاصة
423,9	400,6	345,9	153,1	- وضعية الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
14.525,3	12.991,9	13.117,9	14.250,3	- عملات أجنبية
170.188,6-	142.221,3-	122.671,5-	108.012,1-	المجموع

¹ باعتبار الفوائد المستحقة والتي لم يحل أجل استحقاقها بعد.

² تمت إعادة تقييم رصيد الذهب وفقا لسعر الإقفال للجلسة الصباحية لبورصة لندن.

رسم بياني عدد 3-12 : هيكل مخزون إجمالي تعهدات البلاد التونسية



1-2-3 التعهدات

1-1-2-3 الاستثمارات الأجنبية

بلغ مخزون إجمالي التعهدات بعنوان الاستثمارات الأجنبية الذي يمثل 45,2% من مجموع التعهدات، 86.283 مليون دينار في موفى سنة 2018 أي بارتفاع بـ 11,3% مقابل 77.552 مليون دينار و 7,1% على التوالي في موفى سنة 2017. ويعزى الارتفاع المسجل بين نهاية سنة وأخرى إلى التأثير المتزامن لزيادة كل من مخزون الاستثمارات المباشرة والاستثمارات في محافظ السندات.

ففيما يتعلق بمخزون إجمالي التعهدات في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، فقد ارتفع بـ 10,7% في نهاية سنة 2018 ليبلغ 80.193 مليون دينار. ويعكس هذا التطور على وجه الخصوص وقع تأثير الحجم في ظل تدعم الدفوقات المحصلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 28,6% والذي تزامن مع إعادة التقييم الناجمة عن تأثيري الصرف والسعر.

وفي جانب مواز، أسفر إجمالي التعهدات في شكل استثمارات في محافظ السندات عن ارتفاع بـ 19,6% بين نهاية سنة أخرى ليبلغ 6.090 مليون دينار، تبعا لزيادة مؤشر البورصة تونداكس بـ 15,76% في موفى سنة 2018 وتدعم حصة الأجانب في رسملة البورصة لترتفع من 23,31% إلى 24,85% بين سنة وأخرى.

3-2-1-2 استثمارات أخرى

عرف مخزون إجمالي التعهدات بعنوان الاستثمارات الأخرى في موفى سنة 2018 ارتفاعا بـ 26٪ ليبلغ 104.642 مليون دينار. وتعزى هذه النتيجة إلى ازدياد مخزون التعهدات متوسطة وطويلة الأجل وخاصة قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل والذي تزامن مع ارتفاع إجمالي التعهدات قصيرة الأجل.

وارتفع قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل الذي يمثل 75٪ من مجموع إجمالي التعهدات بعنوان الاستثمارات الأخرى، بـ 24,3٪ ليبلغ 78.525 مليون دينار في نهاية سنة 2018. ويعود هذا التطور بالأساس إلى الدفوعات الصافية الموجبة التي أسفر عنها ميزان أموال الاقتراض متوسط وطويل الأجل وقدرها 3.660 مليون دينار وإلى الوقع الإيجابي لتأثير الصرف الناجم عن انخفاض سعر صرف الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية، حيث ساهم ذلك بين نهاية سنة وأخرى بواقع 16٪ في تضخم قائم الدين متوسط وطويل الأجل¹.

ويظهر توزيع قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل حسب القطاع المؤسسي ارتفاعا بـ 27,6٪ لذلك المتعلق بالإدارة ليبلغ 55.053 مليون دينار في نهاية سنة 2018، حيث يستأثر هذا القطاع لوحده بما يزيد عن 70٪ من مخزون تعهدات الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل. كما عرف مخزون الدين متوسط وطويل الأجل للسلطة النقدية ارتفاعا بـ 18,5٪ ليبلغ 4.795 مليون دينار، تبعا لتعزيز السحوبات لفائدة السلطة النقدية. وفي جانب مواز، ازداد قائم دين المؤسسات (المالية وغير المالية) بـ 16,9٪ ليبلغ 18.678 مليون دينار في موفى سنة 2018.

أما بخصوص نسبة التداين الخارجي متوسط وطويل الأجل بحساب النسبة المئوية من إجمالي الناتج الوطني المتاح، فقد استمرت في الازدياد بنفس النسق المسجل في سنة 2017 لتبلغ 72,9٪ في موفى سنة 2018. وقد نتج هذا المسار عن الوقع المترتب عن تأثير الحجم والسعر.

¹ انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الأورو والدولار الأمريكي في موفى سنة 2018 بـ 14٪ و 17٪ على التوالي بالمقارنة مع نهاية سنة 2017.

جدول عدد 14-3 : أهم مؤشرات الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2014	2015	2016	2017	2018
قائم الدين متوسط وطويل الأجل *	36.512	42.009	49.460	62.625	78.370
نسبة التداين متوسط وطويل الأجل (ب.٪ من إجمالي الدخل الوطني المتاح)	44,4	48,7	54,1	63,7	72,9
سحوبات من أموال الاقتراض متوسط وطويل الأجل	6.156	7.020	5.359	10.958	8.811
خدمة الدين متوسط وطويل الأجل	2.979	3.243	4.477	6.872	6.688
الأصل	2.114	2.283	3.372	5.568	5.151
الفوائد	865	960	1.105	1.304	1.537
مُعامل خدمة الدين (ب.٪)**	7,1	8,3	10,9	14,2	11,6

* قائم الدين بدون احتساب الفوائد المستحقة والتي لم يحل أجل استحقاقها بعد.

** يتم احتسابه بالرجوع إلى المقاييس الجارية.

وبالنسبة للتعهدات قصيرة الأجل، فقد ارتفعت بـ 32,2٪ في موفى سنة 2018 لتبلغ 24.234 مليون دينار وهو ما يمثل 12,7٪ من مجموع إجمالي التعهدات. وشمل هذا الارتفاع على وجه الخصوص التعهدات بعنوان القروض التجارية التي سجلت زيادة ملحوظة (+49,4٪) بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ 10.452 مليون دينار، بالتوازي مع نسق ازدياد الواردات المنجزة في إطار النظام العام. كما ارتفعت التعهدات المالية قصيرة الأجل في شكل أرصدة نقدية وإيداعات بـ 21,5٪ تبعاً بالأساس لتدعم إيداعات غير المقيمين بـ 20,7٪.

جدول عدد 15-3 : تطور التعهدات والموجودات قصيرة الأجل (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2015	2016	2017	2018	التغيرات بـ ٪ 2017/2018
تعهدات قصيرة الأجل	13.339-	15.971-	18.337-	24.234-	32,2
* أرصدة نقدية وإيداعات	8.889-	9.837-	11.342-	13.782-	21,5
منها : إيداعات غير المقيمين	6.739-	7.494-	8.954-	10.809-	20,7
مراسلون مصرفيون خارج البلاد التونسية	1.979-	2.131-	2.219-	2.336-	5,3
* قروض تجارية	4.450-	5.949-	6.995-	10.452-	49,4
موجودات قصيرة الأجل	3.276	2.984	3.139	3.698	17,8
* أرصدة نقدية وإيداعات	2.002	1.945	1.807	2.176	20,4
منها : مراسلون مصرفيون	1.365	1.246	1.094	1.439	31,5
* قروض تجارية	1.274	1.039	1.332	1.522	14,3
صافي التعهدات	10.063-	12.987-	15.198-	20.536-	35,1
موجودات الاحتياطي	15.038	13.896	13.894	15.547	11,9
صافي التعهدات / موجودات الاحتياطي (ب.٪) *	66,9-	93,5-	109,4-	132,1-	22,7-

* التغيرات بالنقاط المئوية.

3-2-2 الموجودات

سجل إجمالي الموجودات في موفى سنة 2018 ارتفاعا بـ 12,7% ليبلغ 20.737 مليون دينار، تبعا بالأساس لزيادة موجودات الاحتياطي التي تمثل المكونة الرئيسية بحصة قدرها 75% من مجموع الموجودات. وبالفعل، ارتفع مستوى موجودات الاحتياطي من 13.894 مليون دينار إلى 15.547 مليون دينار (+11,9%) في موفى سنة 2018.

وفيما يتعلق بالموجودات من العملة الأجنبية، فقد ارتفعت بـ 11,8% لتبلغ 14.525 مليون دينار في نهاية سنة 2018. أما بالنسبة للمكونات الأخرى، فقد سجلت وضعية الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة ارتفاعا بـ 5,8% و 10,1% على التوالي لتبلغ 424 مليون دينار و 85 مليون دينار. وفي جانب مواز، ازدادت الاحتياطيات من الذهب النقدي بـ 89 مليون دينار لتبلغ 513 مليون دينار.

وبالنسبة لمستوى صافي الموجودات من العملة الأجنبية، فقد بلغ 13.974 مليون دينار و 84 يوما من التوريد في موفى سنة 2018 مقابل 12.885 مليون دينار و 93 يوما في نهاية سنة 2017.

أما الموجودات قصيرة الأجل، فقد عرفت ارتفاعا بـ 17,8% بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية سنة 2017 لتبلغ 3.698 مليون دينار. ويعود هذا الارتفاع إلى تدعيم الموجودات المالية قصيرة الأجل، بين نهاية سنة وأخرى، في شكل أرصدة نقدية وإيداعات (+20,4%) وموجودات تجارية (+14,3%).

المدفوعات الخارجية التونسية : تطور المقابض الجارية ودخول رؤوس الأموال (الطبعة الخامسة) (بملايين الدنانير)

2018	2017	2016	2015	
57.767,1	48.431,6	41.199,1	39.228,9	أ - المقابض الجارية
40.986,2	34.426,6	29.145,6	27.607,2	صادرات السلع (بدون تكاليف الشحن)
10.637,8	8.320,5	7.345,8	6.812,4	الخدمات
3.023,4	2.363,3	2.036,8	1.728,1	النقل
381,5	328,6	283,4	259,4	شحن السلع
1.532,6	1.153,1	1.000,6	956,7	المسافرون
1.109,3	881,6	752,8	512,0	عمليات نقل أخرى
534,8	437,3	341,7	180,6	منها : الأتوة على الغاز
4.608,6	3.156,8	2.655,2	2.708,7	الأسفار
4.141,2	2.831,0	2.373,4	2.414,7	السياحة
106,2	71,2	61,6	68,4	الأسفار المهنية والرسمية
56,3	49,2	36,2	34,5	الدراسات والتربصات
283,0	191,5	172,3	178,5	العلاج الطبي
21,9	13,9	11,7	12,6	مصاريف أخرى للإقامة
416,8	373,5	388,0	333,4	العمليات الحكومية
0,0	0,0	0,0	0,0	الحكومة التونسية
416,8	373,5	388,0	333,4	الحكومات الأجنبية
2.589,0	2.426,9	2.265,8	2.042,2	خدمات أخرى
174,8	151,0	130,3	104,0	منح وأقساط التأمين
112,2	99,5	96,6	107,4	مصاريف المكاتب الإدارية
434,4	399,9	366,8	350,5	مصاريف تجارية والتجارة الدولية
747,7	680,7	649,8	597,1	الأشغال الكبرى والخدمات الفنية
495,6	574,3	588,3	524,8	خدمات اتصال
175,6	159,8	134,9	126,5	خدمات مالية
222,5	165,8	118,1	95,7	خدمات معلوماتية ومعلومات
62,8	50,2	48,9	42,7	أتوات ومعالم الرخص
29,5	23,5	21,5	23,1	خدمات شخصية وثقافية
133,9	122,2	110,6	70,4	خدمات مختلفة
5.376,7	4.878,0	4.202,0	4.177,9	مداخليل العوامل
341,6	304,5	289,9	310,8	مداخليل رأس المال
244,4	218,1	202,6	222,5	فوائد على القروض والتوظيفات
24,5	17,9	17,4	10,1	عائدات الأسهم والمرابيح
72,7	68,5	69,9	78,2	عائدات الاستثمارات المباشرة
5.035,1	4.573,5	3.912,1	3.867,1	مداخليل الشغل
3.990,9	3.734,2	3.216,6	3.241,9	التوفير من الأجور
1.044,2	839,3	695,5	625,2	مداخليل الشغل الأخرى
766,4	806,5	505,7	631,4	تحويلات جارية
412,9	383,0	318,4	283,9	القطاع الخاص التونسي
353,5	423,5	187,3	347,5	القطاع العمومي التونسي

المدفوعات الخارجية

(بملايين الديناري)

2018	2017	2016	2015	
18.004,1	16.450,7	10.544,5	10.988,5	ب - العمليات برأس المال والعمليات المالية
383,3	485,9	229,4	456,1	العمليات برأس المال
17.620,8	15.964,8	10.315,1	10.532,4	العمليات المالية
2.789,6	2.157,2	1.945,0	2.004,4	الاستثمارات المباشرة
47,6	25,7	43,6	37,4	الموجودات
2.742,0	2.131,5	1.901,4	1.967,0	التعهدات
2.732,2	2.122,3	1.893,3	1.959,7	المساهمات
9,8	9,2	8,1	7,3	غيرها
124,1	116,2	87,8	401,0	الاستثمارات في المحفظة
0,0	0,0	0,0	0,0	القطاع العمومي
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات
0,0	0,0	0,0	0,0	التعهدات
124,1	116,2	87,8	401,0	القطاع الخاص
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات
124,1	116,2	87,8	401,0	التعهدات
14.707,1	13.691,4	8.282,3	8.127,0	استثمارات أخرى
14.707,1	13.552,8	7.990,2	7.943,7	التعهدات
8.810,5	10.957,9	5.358,8	7.215,2	التعهدات متوسطة وطويلة الأجل
8.810,5	10.957,9	5.358,8	7.019,5	اقتراضات وقروض تجارية
5.025,1	7.786,8	3.319,8	4.885,1	الإدارات العمومية
1.958,5	767,7	652,6	637,5	السلطات النقدية
744,5	742,4	174,2	298,2	القطاع المالي
1.082,4	1.661,0	1.212,2	1.198,7	قطاعات أخرى
0,0	0,0	0,0	195,7	أرصدة نقدية وإيداعات
0,0	0,0	0,0	0,0	الإدارات العمومية
0,0	0,0	0,0	195,7	السلطات النقدية
0,0	0,0	0,0	0,0	تعهدات أخرى متوسطة وطويلة الأجل
5.896,6	2.594,9	2.631,4	728,5	التعهدات قصيرة الأجل
2.440,0	1.548,6	948,1	728,5	أرصدة نقدية وإيداعات
0,0	0,0	0,0	0,0	الإدارات العمومية
467,7	0,0	41,8	48,0	السلطات النقدية
1.972,3	1.548,6	906,3	680,5	القطاع المالي
0,0	0,0	0,0	0,0	قطاعات أخرى
3.456,6	1.046,3	1.498,2	0,0	قروض تجارية
3.456,6	1.046,3	1.498,2	0,0	قطاعات أخرى
0,0	0,0	185,1	0,0	تعهدات أخرى قصيرة الأجل
0,0	138,6	292,1	183,3	الموجودات
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات متوسطة وطويلة الأجل
0,0	138,6	292,1	183,3	الموجودات قصيرة الأجل
0,0	138,6	56,5	0,0	أرصدة نقدية وإيداعات
0,0	138,6	56,5	0,0	القطاع المالي
0,0	0,0	235,6	183,3	قروض تجارية
0,0	0,0	235,6	183,3	قطاعات أخرى
1.528,1	987,8	464,7	201,8	ج- عمليات تعديل (دفوفات صافية)
77.299,3	65.870,1	52.208,3	50.419,2	المجموع العام

المدفوعات الخارجية التونسية : تطور النفقات الجارية وخروج رؤوس الأموال (الطبعة الخامسة)

(بملايين الدنانير)

2018	2017	2016	2015	
69.489,3	58.302,2	49.134,5	46.780,6	أ - النفقات الجارية
56.733,3	47.267,7	39.469,0	37.473,8	واردات السلع (بدون تكاليف الشحن)
8.740,6	7.581,9	6.658,3	6.218,0	الخدمات
3.894,5	3.282,7	2.771,7	2.692,1	النقل
2.971,7	2.475,9	2.067,4	1.962,9	شحن السلع
238,1	183,5	158,0	138,5	المسافرون
684,7	623,3	546,3	590,7	عمليات نقل أخرى
2.287,6	1.924,3	1.608,4	1.364,4	الأسفار
1.374,3	1.107,1	941,8	768,8	السياحة
262,0	228,7	196,5	166,1	الأسفار المهنية والرسمية
383,9	359,4	262,3	238,1	الدراسات والتريصات
21,8	19,3	16,7	17,5	العلاج الطبي
245,6	209,8	191,1	173,9	مصاريف أخرى للإقامة
599,5	653,8	662,1	602,8	العمليات الحكومية
599,5	653,8	662,1	602,8	الحكومة التونسية
60,0	86,1	2,6	45,7	المساعدات الفنية
539,5	567,7	659,5	557,1	غيرها
0,0	0,0	0,0	0,0	الحكومات الأجنبية
1.959,0	1.721,1	1.616,1	1.558,7	خدمات أخرى
459,4	443,3	417,7	408,4	منح وأقساط التأمين
13,0	9,5	9,1	11,1	مصاريف المكاتب الإدارية
227,0	203,3	191,5	183,5	مصاريف تجارية والتجارة الدولية
670,2	567,4	554,0	546,2	أشغال كبرى وخدمات فنية
161,6	118,6	115,3	106,6	خدمات اتصال
193,7	158,2	133,7	126,7	خدمات مالية
89,3	88,8	83,0	75,2	خدمات معلوماتية ومعلومات
46,9	40,1	37,6	41,1	أتاوات ومعالم الرخص
34,6	39,5	29,1	16,5	خدمات شخصية وثقافية
63,3	52,4	45,1	43,4	خدمات مختلفة
3.983,5	3.433,0	2.983,5	3.045,0	مداخل العوامل
3.912,1	3.362,2	2.924,6	2.993,1	مداخل رأس المال
1.537,3	1.304,3	1.104,7	959,6	فوائد على قروض متوسطة وطويلة الأجل
170,4	144,3	103,6	95,2	فوائد على قروض قصيرة الأجل
115,4	73,1	64,3	54,6	عائدات الأسهم والمرابيح
2.089,0	1.840,5	1.652,0	1.883,7	عائدات الاستثمارات المباشرة
71,4	70,8	58,9	51,9	مداخل الشغل
48,1	42,7	32,0	28,3	التوفير من الأجور
23,3	28,1	26,9	23,6	مداخل الشغل الأخرى
31,9	19,6	23,7	43,8	تحويلات جارية
31,9	19,6	23,6	43,6	القطاع الخاص التونسي
0,0	0,0	0,1	0,2	القطاع العمومي التونسي

المدفوعات الخارجية

(بملايين الديناري)

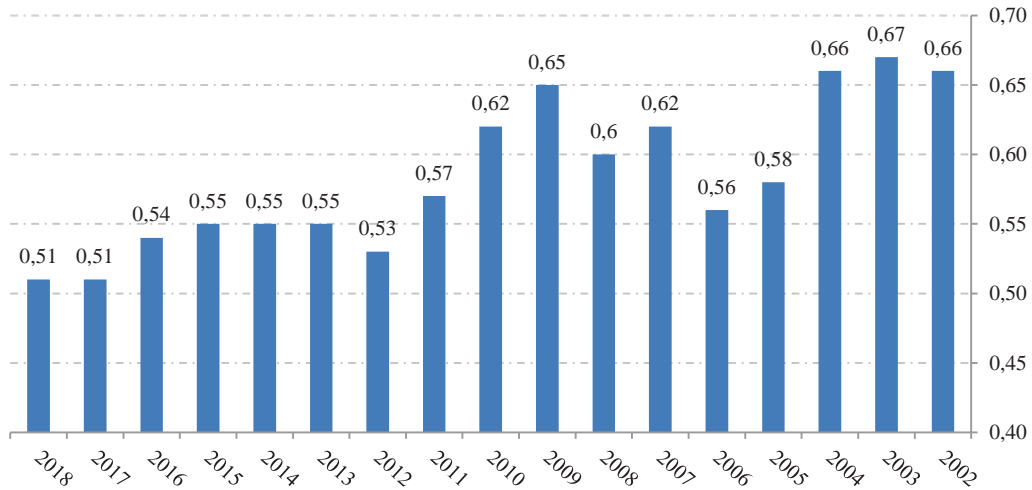
2018	2017	2016	2015	
6.157,0	7.570,1	4.215,7	2.857,0	ب - عمليات برأس المال والعمليات المالية
43,5	41,2	25,9	15,4	العمليات برأس المال
6.113,5	7.528,9	4.189,8	2.841,6	العمليات المالية
172,0	195,2	607,7	100,6	الاستثمارات المباشرة
90,0	138,8	518,8	60,9	الموجودات
82,0	56,4	88,9	39,7	التعهدات
48,4	37,6	63,4	32,2	المساهمات
33,6	18,8	25,5	7,5	غيرها
232,2	270,7	209,9	101,5	الاستثمارات في المحفظة
0,0	0,0	0,0	0,0	القطاع العمومي
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات
0,0	0,0	0,0	0,0	التعهدات
232,2	270,7	209,9	101,5	القطاع الخاص
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات
232,2	270,7	209,9	101,5	التعهدات
5.709,3	7.063,0	3.372,2	2.639,5	استثمارات أخرى
5.150,7	6.769,4	3.372,2	2.402,2	التعهدات
5.150,7	6.726,1	3.372,2	2.282,8	التعهدات متوسطة وطويلة الأجل
5.150,7	5.567,7	3.372,2	2.282,8	اقتراضات وقروض تجارية
1.876,0	3.012,2	1.382,0	1.176,2	الإدارات العمومية
1.681,3	858,4	836,2	152,5	السلطات النقدية
656,3	579,5	285,0	275,7	القطاع المالي
937,1	1.117,6	869,0	678,4	قطاعات أخرى
0,0	1.158,4	0,0	0,0	تعهدات أخرى متوسطة وطويلة الأجل
0,0	43,3	0,0	119,4	تعهدات قصيرة الأجل
0,0	43,3	0,0	0,0	أرصدة نقدية وإيداعات
0,0	0,0	0,0	0,0	الإدارات العمومية
0,0	43,3	0,0	0,0	السلطات النقدية
0,0	0,0	0,0	0,0	القطاع المالي
0,0	0,0	0,0	0,0	قطاعات أخرى
0,0	0,0	0,0	119,4	القروض التجارية
0,0	0,0	0,0	119,4	قطاعات أخرى
0,0	0,0	0,0	0,0	تعهدات أخرى قصيرة الأجل
558,6	293,6	0,0	237,3	الموجودات
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات متوسطة وطويلة الأجل
558,6	293,6	0,0	237,3	الموجودات قصيرة الأجل
368,7	0,0	0,0	237,3	أرصدة نقدية وإيداعات
368,7	0,0	0,0	237,3	السلطات النقدية
189,9	293,6	0,0	0,0	القروض التجارية
189,9	293,6	0,0	0,0	قطاعات أخرى
0,0	0,0	0,0	0,0	ج - عمليات التعديل (دفوعات صافية)
75.646,3	65.872,3	53.350,2	49.637,6	المجموع العام
1.653,0	2,2-	1.141,9-	781,6	الحاصل

3-3. تطور مؤشرات القدرة التنافسية

1-3-3 تطور حصة السوق من الصادرات

بلغت حصة السوق لصادرات البلاد التونسية نحو الاتحاد الأوروبي¹، في سنة 2018 وللعام الثاني على التوالي مستوى 0,51% مقابل معدل قدره 0,55% ما بين سنتي 2011 و2016 و0,62% في سنة 2010. وعرفت صادرات تونس بحساب قيمتها بالأورو نحو هذه المنطقة الجغرافية² انتعاشة (9,3% مقابل 0,8% في سنة 2017) على الرغم من تباطؤ الواردات الجمالية للاتحاد الأوروبي (6,6% مقابل 8,7%). بيد أن تطور صادراتنا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2011 و2018 قد انحصر في مستوى 6,5% حيث لم يتمكن من مسايرة نسق نمو الواردات الأوروبية التي ارتفعت بـ 29,3% خلال نفس الفترة.

رسم بياني عدد 13-3 : تطور الحصة من السوق لتونس في سوق الاتحاد الأوروبي (ب.%)



المصادر : أوروبستات وحسابات أعدها البنك المركزي

وحسب مجموعات المواد³ تحسنت الحصة من السوق "للمواد الأساسية" حيث ارتفعت من 0,49% إلى 0,73% بين سنة وأخرى وذلك بالخصوص نتيجة نمو صادرات زيت الزيتون التي تضاعفت وزيادة تبعا للحصول الاستثنائي. كما عرفت الحصص من السوق تدعما طفيفا بالنسبة لـ "مواد مصنعة أخرى" (0,86% في سنة 2018 مقابل 0,83%) حيث استفادت من ارتفاع صادرات النسيج والملابس والجلود

¹ يتم احتساب الحصة من السوق لبلد ما مع الاتحاد الأوروبي من خلال النسبة بين صادرات هذا البلد نحو هذه المنطقة والواردات من خارج الاتحاد الأوروبي.

² حسابات أعدها البنك المركزي التونسي وفقا لمعطيات أوروبستات.

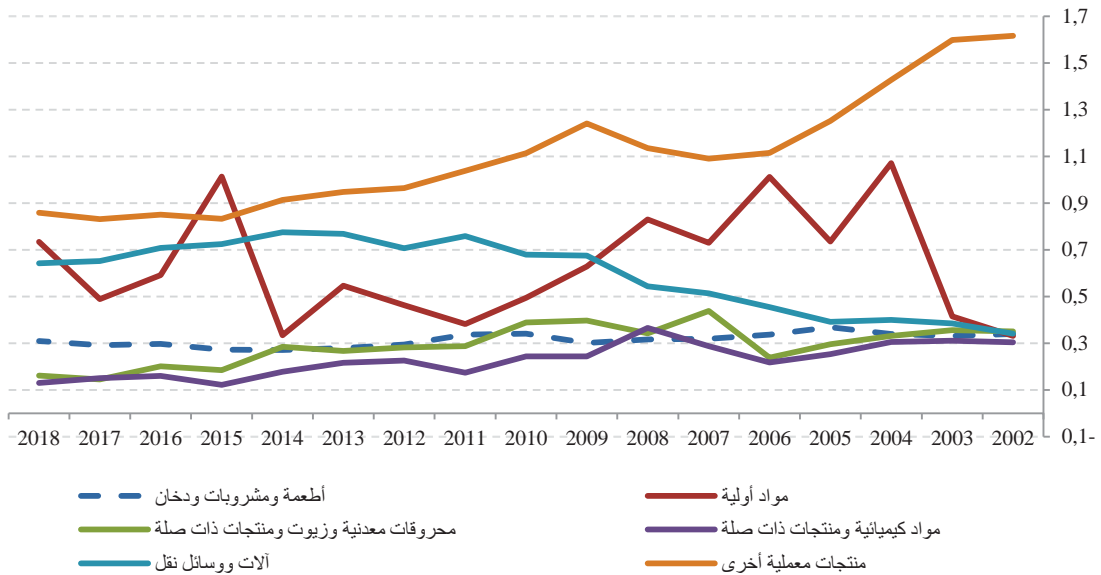
³ وفقا للتصنيف الموحد للتجارة الدولية الذي وضعته الأمم المتحدة.

والأحذية وكذلك بالنسبة لـ "محروقات معدنية وزيوت التشحيم والمنتجات ذات الصلة" (0,16٪ مقابل 0,14٪) وذلك على الرغم من انخفاض الكميات المصدرة من النفط الخام والمكرر.

وفي المقابل، سجلت الحصص من السوق انخفاضا طفيفا بالنسبة لـ "مواد كيميائية والمنتجات ذات الصلة" (0,13٪ مقابل 0,15٪) حيث تضررت من تقلص إنتاج الفسفاط ومشتقاته وكذلك بالنسبة لـ "آلات ومعدات النقل" (0,64٪ مقابل 0,65٪). وتجدر الإشارة إلى أن الحصص من السوق للصادرات التونسية قد عرفت مسارا تنازليا منذ سنة 2011 في أغلب القطاعات باستثناء قطاع الإنتاج الفلاحي والصناعات الغذائية الذي يظل مرتبنا بالمعوقات المناخية وكذلك قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية الذي أظهر تماسكا نسبيا على الرغم من التقلص الطفيف للصادرات بحساب الحجم في سنة 2018. وفي الواقع، لا يزال هذا القطاع الأخير يمثل القطاع المصدر الأول بحصة قدرها 44,4٪ من الصادرات الجمالية في سنة 2018، يليه قطاع النسيج والملابس والجلود والأحذية بحصة تساوي 21,9٪.

ويفسر تخصص تونس في هذه الصناعات وهي بالأساس غير مقيمة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، هيمنة السوق الأوروبية التي استأثرت بـ 73,4٪ من صادرات تونس في سنة 2018 ومنها 57,2٪ من المبيعات الموجهة نحو فرنسا وألمانيا وإيطاليا. وتظل المناطق الجغرافية الأخرى غير مستغلة على الوجه الأكمل وخاصة القارة الإفريقية التي لا تمثل سوى 10,5٪ من الصادرات التونسية ومنها 7,4٪ يتم توجيهها نحو ليبيا والجزائر والمغرب.

رسم بياني عدد 3-14 تطور الحصص من السوق للصادرات التونسية حسب مجموعة المواد (ب.٪)



وفيما يتعلق بالبلدان المنافسة لتونس في السوق الأوروبية، تظل الصين المصدر الأول نحو هذه السوق على الرغم من التراجع الطفيف لحصتها في سنة 2018. وتجدر الإشارة إلى أن المنافسة ما انفكت تحتد وخاصة مع بلدان أخرى ذات التخصص المشابه لتخصص تونس، لاسيما المغرب وبنغلاديش وتركيا وبعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

وحسنت المغرب على وجه الخصوص حصتها من السوق في الفترة الممتدة بين سنتي 2010 و2018 لاسيما حصتها من "آلات ومعدات النقل" التي ارتفعت من 0,3% إلى 1,1% وحافظت على حصتها من "مواد كيميائية والمنتجات ذات الصلة" و"مواد مصنعة أخرى" وبالأساس مشتقات الفسفاط ومنتجات النسيج والملابس، علاوة على أهمية إنتاجها الفلاحي.

جدول 3-16 : تطور الحصة من سوق السلع بالنسبة لتونس وأهم البلدان المنافسة لها في الاتحاد الأوروبي (ب.%)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
19,93	20,21	20,62	20,33	17,90	16,60	16,24	17,06	18,54	17,41	15,71	16,12	14,31	13,60	12,58	الصين
3,84	3,76	3,90	3,57	3,22	3,00	2,71	2,82	2,81	2,95	2,92	3,27	3,06	3,06	3,20	تركيا
2,31	2,38	2,30	2,29	2,20	2,18	2,09	2,31	2,19	2,06	1,87	1,84	1,65	1,62	1,60	الهند
0,90	0,91	0,96	0,89	0,73	0,65	0,55	0,52	0,46	0,47	0,35	0,35	0,39	0,35	0,42	بنغلاديش
0,81	0,81	0,81	0,72	0,65	0,60	0,52	0,51	0,51	0,53	0,54	0,56	0,53	0,77	0,64	المغرب
0,51	0,51	0,54	0,55	0,55	0,55	0,53	0,57	0,62	0,65	0,60	0,62	0,56	0,58	0,66	تونس
0,43	0,44	0,39	0,42	0,51	0,47	0,47	0,56	0,47	0,50	0,52	0,49	0,56	0,44	0,41	مصر

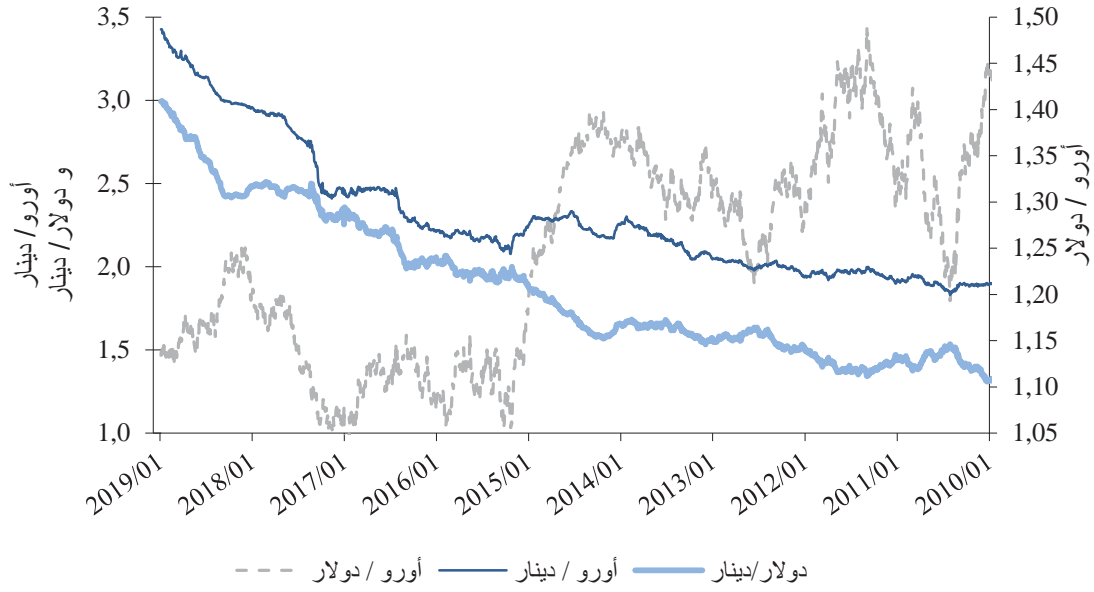
المصدر : أوروبستات وحسابات أعدها البنك المركزي التونسي

3-3-2 تطور سعر صرف الدينار

عرف سعر صرف الدينار في موفى سنة 2018 وبالمقارنة مع قيمته المسجلة في نهاية السنة السابقة انخفاضا ب 17% مقابل الدولار الأمريكي وب 14% إزاء الأورو. ويعود انخفاض سعر صرف العملة الوطنية بالأساس إلى الضغوط المسلطة على التوازنات الخارجية وخاصة توسع العجز الجاري الذي بلغ مستوى قياسيا خلال سنة 2018. وفي جانب آخر، بعكس الانخفاض المتسارع للدينار مقابل الدولار بداية من شهر ماي تطور العملة الأمريكية تجاه الأورو في السوق الدولية للصرف والتي أفضلت السنة بارتفاع قدره 4,5%.

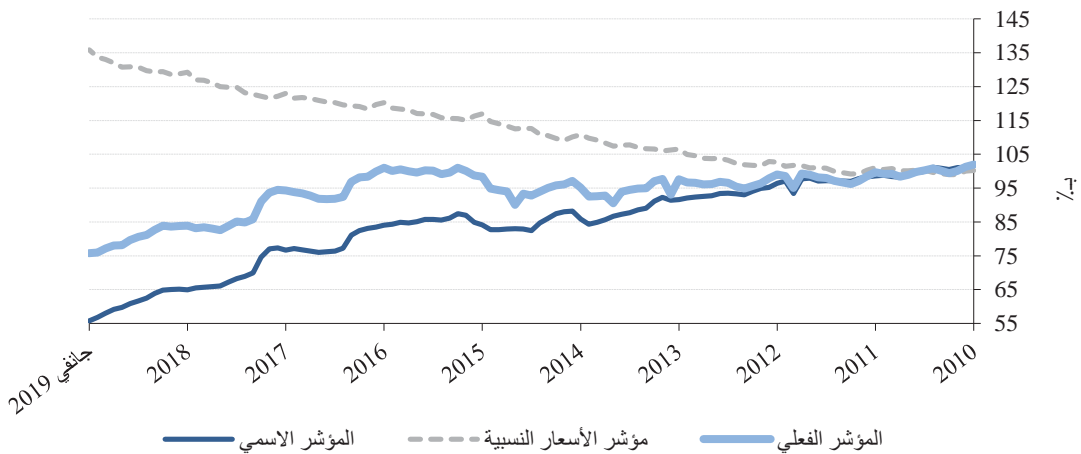
وبحساب المعدلات السنوية، انخفض الدينار ب 12,9% مقابل الأورو وب 8,6% تجاه الدولار الأمريكي.

رسم بياني عدد 3-15 : تطور مقارن لأسعار الصرف



وعلى هذا الأساس ونتيجة لانخفاض سعر صرف الدينار مقابل أهم عملات البلدان الشريكة والمنافسة، تراجع سعر الصرف الفعلي الإسمي بـ 13,3% في شهر ديسمبر 2018 بالمقارنة مع نفس الشهر من العام السابق. أما سعر الصرف الفعلي، فقد انخفض بـ 8,7% خلال نفس الفترة وهو ما يعكس الفارق في التضخم الذي ناهز 5,5 نقاط مائوية مع منطقة الأورو والولايات المتحدة.

رسم بياني عدد 3-16 : تطور مؤشرات سعر صرف الدينار (أساس 100 في سنة 2010)



الباب الرابع : النقد والقرض

والسياسة النقدية

1-4. النقد ومصادر الإحداث النقدي

بعد أن تطورت بنسبة مرتفعة بشكل استثنائي وقدرها 11,4% في سنة 2017، استعادت الكتلة النقدية (ن3) نسقتها الاعتيادي في موفى سنة 2018 لتزداد بـ 6,6%. ويعكس هذا التباطؤ بالأساس ذلك المسجل سواء على مستوى كل من صافي المستحقات على الدولة أو المساعدات للاقتصاد، فيما واصل صافي المستحقات على الخارج تطوره في نطاق سالب والذي بدأ منذ شهر أبريل 2016 .

1-1-4 مكونات النقد

سجلت نسبة ازدياد الكتلة النقدية (ن3) بحساب المعدلات في سنة 2018 تسارعا لنسقتها (10,1% مقابل 8,8% في سنة 2017). وعلى هذا الأساس، أدى تحسن النشاط الاقتصادي المتمثل في إجمالي الناتج المحلي بحساب الأسعار الجارية (9,6% في سنة 2018 مقابل 7,3% في سنة 2017) مقارنة بالمعدل السنوي للكتلة النقدية (ن3) إلى تقلص الفارق بين هذين المؤشرين دون أن يكون لذلك تأثير ملحوظ على سرعة التداول النقدي التي لم يطرأ عليها أي تغيير تقريبا حيث انتقلت من 1,389 في سنة 2017 إلى 1,382 في سنة 2018. وفيما يتعلق بنسبة سيولة الاقتصاد والتي تمثل العلاقة العكسية لهذه الأخيرة لهذا الأخير وعلى الرغم من أنها لم تشهد تغييرا يذكر ما بين سنتي 2017 و2018، فإنها استمرت في بلوغ مستويات أعلى حيث ارتفعت من 65% في سنة 2010 إلى 70,5% في سنة 2013 و72,3% في سنة 2018 وهو ما يعكس سيولة متزايدة للنشاط الاقتصادي بالمقارنة مع كتلة النقد المتداولة. وفي هذا السياق، انخفضت حصة الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول من إجمالي الناتج المحلي بحساب الأسعار الجارية بـ 0,4% لتتراجع إلى 11,8% في موفى سنة 2018. وينبغي النظر في جميع هذه التطورات بالتوازي مع مستوى معدل نسبة التضخم الذي أقلل سنة 2018 في أعلى مستوى له يتم تسجيله خلال العشر سنوات الأخيرة، أي 7,3% مقابل 5,3% في سنة 2017.

جدول عدد 4-1 : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية

المسمى	2018	2017	2016	2015	2014
معدل الكتلة النقدية (ن 3) (بملايين الدنانير)	76.341	69.358	63.741	59.799	56.959
نسبة نمو معدل الكتلة النقدية ن 3 (ب٪)	10,1	8,8	6,6	5,0	7,7
إجمالي الناتج المحلي بحساب الأسعار الجارية (بملايين الدنانير)	105.535	96.325	89.792	84.689	80.816
نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي بحساب الأسعار الجارية (ب٪)	9,6	7,3	6,0	4,7	7,5
معدل نسبة التضخم (ب٪)	7,3	5,3	3,7	4,9	4,9
سرعة التداول النقدي	1,382	1,389	1,409	1,416	1,419

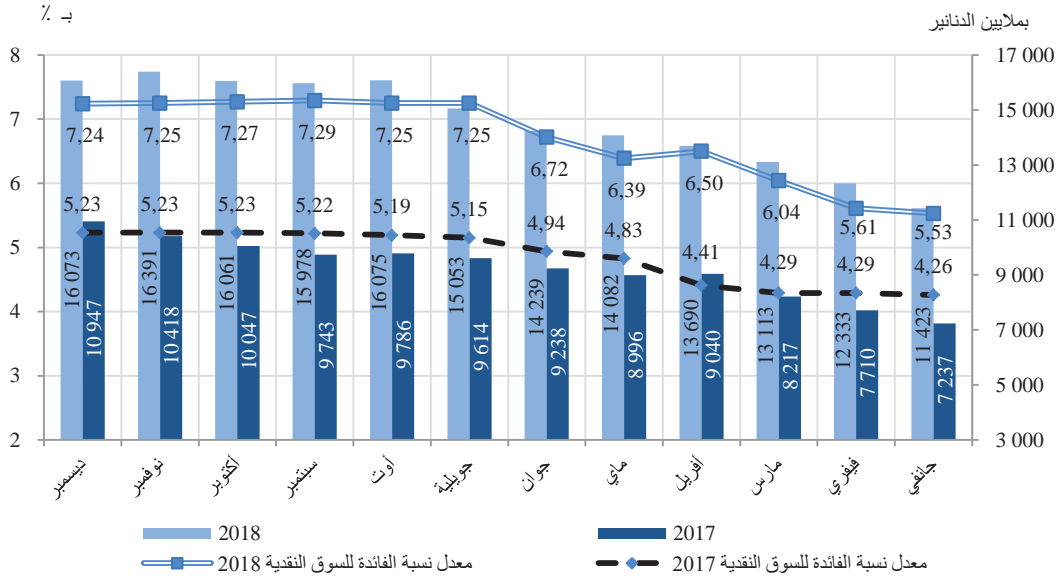
وعلى غرار السنة المنقضية، فإن مستوى الحجم الجملي لإعادة تمويل البنوك لدى البنك المركزي التونسي والذي يدل على الضغط المسلط على السيولة المصرفية السائد في السوق النقدية قد عرف مسارا تصاعديا منذ سنة 2011. وبالفعل، سجل دعم معهد الإصدار من السيولة للقطاع المصرفي مستوى قياسيا ليبلغ ذروة قدرها 16.725 مليون دينار بعنوان العشرة أيام الأولى من شهر ديسمبر 2018 ليقلل السنة في مستوى 15.805 ملايين دينار مقابل 10.962 مليون دينار في موفى سنة 2017. وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي التونسي قد أطلق منذ شهر نوفمبر 2018 أداة جديدة لإعادة التمويل على مدى أطول عن طريق طلب عروض لمدة 6 أشهر¹ مخصص لإعادة تمويل البنوك التي تمنح قروضا متوسطة وطويلة الأجل قصد تمويل مشاريع استثمارية في القطاعات المنتجة.

وتجدر الإشارة إلى أن الضغوط المسلطة على السيولة المصرفية والتي أصبحت هيكلية تعكس بالخصوص الطلب من العملات الأجنبية غير القابل للتقليص قصد تمويل مختلف الواردات التي ساهمت في تفاقم العجز الجاري (-11,2٪ من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2018 مقابل -10,2٪ في سنة 2017).

وفي نفس هذا السياق وبهدف التصدي للضغوط التضخمية، اتخذ البنك المركزي إجراءات تصحيحية عن طريق الأداة المفضلة لديه والمتمثلة في نسبة الفائدة الرئيسية حيث قام بالترفيغ فيها ب 75 و 100 نقطة أساسية على التوالي في شهري مارس وجوان 2018. وفي جانب آخر وبغرض تعبئة موارد طويلة الأجل والتشجيع على الادخار، تقرر الترفيع في نسبة الفائدة الدنيا على الادخار ب 100 نقطة أساسية في شهر جانفي 2018 لتبلغ 5٪.

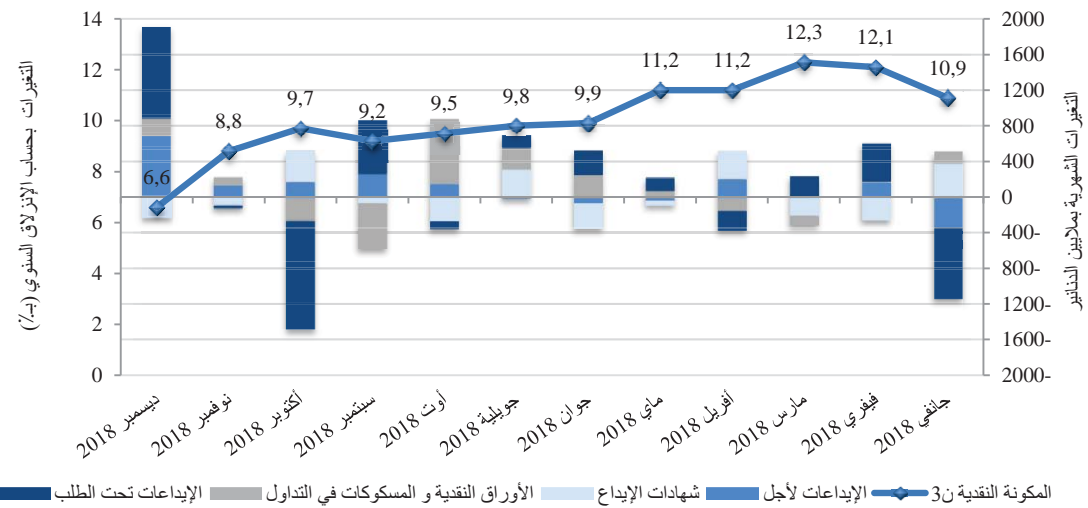
¹ مذكرة إعلام بتاريخ 15 نوفمبر 2018 تتعلق بتطبيق أحكام المنشور إلى البنوك عدد 2 لسنة 2017 المؤرخ في 10 مارس 2017.

رسم بياني عدد 1-4 : تطور نسبة الفائدة في السوق النقدية والحجم الجملي لمعدل إعادة التمويل



وبالنظر إلى الظرف الاقتصادي المتقلب، تأثر هيكل المكونات النقدية بشدة وهو ما أدى إلى عمليات إعادة ترتيب صلب الكتلة النقدية (ن3). وبالفعل، يعزى تباطؤ نسق نمو المكونة النقدية بمفهومها الواسع (ن3) خلال سنة 2018 بالخصوص إلى التباطؤ الحاد لنسق ازدياد كل من النقد الكتابي (2,4% مقابل 18,1%) والنقد اليدوي (5,6% مقابل 14,7%) والذي لم يتم تعويضه سوى جزئياً بفعل التسارع الطفيف للمتغيرات شبه النقدية (9,9% مقابل 8%).

رسم بياني عدد 2-4 : تطور أهم مكونات الكتلة النقدية (ن3)



ولم ترتفع الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول، التي تمثل المكونة الرئيسية للنقد اليديوي، سوى بـ 6,1٪ أو 721 مليون دينار في سنة 2018 مقابل 15٪ أو 1.534 مليون دينار في سنة 2017، لتتقل السنة قيد الدرس في مستوى 12.453 مليون دينار. ويعكس هذا التباطؤ بالخصوص كلا من بواخر تداعيات استراتيجية الحد من التعامل نقدا التي اعتمدها البنك المركزي التونسي في أواخر سنة 2017 بالتنسيق مع مختلف المتدخلين في منظومة الدفع والاستعادة النسبية للثقة من قبل العناصر الاقتصادية تجاه الاقتصاد الوطني، فضلا عن تأثير الترفيع في نسبة الفائدة الدنيا على الادخار في شهر جانفي 2018.

وعلى هذا الأساس، فإن التغييرات في خلال السنة لهذه المكونة النقدية قد اتسمت بشدة وقع تأثيراتها الموسمية كما يتضح من خلال الانخفاض الهام المسجل في شهر سبتمبر 2018 (-507 ملايين دينار) تبعا لاسترجاع القطاع البنكي للسيولة والذي تتم ملاحظته عادة على إثر السحوبات المكثفة من قبل الأسر والمنجزة في هذا الصدد خلال أشهر جوان (+254 مليون دينار) وجويلية (+250 مليون دينار) وأوت (+719 مليون دينار) وذلك عقب نفقاتها الاستثنائية بعنوان شهر رمضان والموسم الصيفي والصرف اليديوي والاحتفالات الدينية، على التوالي.

جدول عدد 2-4 : تطور موارد الجهاز المالي ومقابلاتها (أرقام موفى الفترة)

المسمى	بملايين الدنانير		التغيرات بـ % ما عدا إشارة مغايرة	
	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018
الكتلة النقدية (ن3)	74.484	79.409	11,4	6,6
منها : الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول	11.732	12.453	15,0	6,1
الإيداعات تحت الطلب لدى البنوك	17.622	18.111	15,5	2,8
الإيداعات لأجل ونواتج مالية أخرى	11.523	12.889	5,2	11,9
شهادات الإيداع	3.464	3.408	6,4-	1,6-
حسابات الادخار ¹	23.217	25.840	11,0	11,3
موارد أخرى	24.718	26.497	13,6	7,2
مجموع الموارد = مجموع المقابلات	99.202	105.906	11,9	6,8
صافي المستحقات على الخارج ²	2.385-	4.114-	1.436-	1.729-
منه : صافي الموجودات من العملة الأجنبية ²	12.885	13.974	50-	1.089
(عدد أيام التوريد) ³	(93)	(84)	(19-)	(9-)
صافي المستحقات على الدولة ²	19.939	20.805	2.812	866
منه : رقاغ الخزينة والقروض الوطني ²	9.289	8.858	588	431-
الحساب الجاري للخزينة ²	466	668	257	202
المساعدات للاقتصاد	81.648	89.215	12,7	9,3
منها : القروض للاقتصاد	77.642	84.743	12,9	9,1

¹ يشمل هذا البند الحسابات الخاصة للادخار وحسابات الادخار السكني وحسابات الادخار بغرض بعث المشاريع وحسابات الادخار بغرض الاستثمار وحسابات الادخار الأخرى والادخار لدى مركز الادخار البريدي.
² التغيرات بملايين الدنانير بالنسبة لهذه المكونات.
³ التغيرات بحساب الأيام.

أما بخصوص **النقد الكتابي**، فقد عرف في سنة 2018 تباطؤًا حادًا حيث تراجعت نسبة نموه من 1,18٪ في موفى سنة 2017 إلى 2,4٪ في العام الموالي. واتسم هذا التطور بتباطؤ قائم الإيداعات تحت الطلب، سواء لدى البنوك (2,8٪ أو 489 مليون دينار مقابل 15,5٪ أو 2.363 مليون دينار) أو لدى مركز الصكوك البريدية (1,3٪ أو 26 مليون دينار مقابل 51,8٪ أو 673 مليون دينار). وفي جانب آخر، تم تسجيل تطورات متذبذبة طوال سنة 2018 وخاصة الارتفاع الهام في أشهر فيفري (+439 مليون دينار) وسبتمبر (+606 ملايين دينار) وديسمبر (+1.022 مليون دينار) تبعا بالأساس للإيداعات المنجزة من قبل المؤسسات العمومية والشركات الخاصة والوحدات الفردية. بيد أنه وقع تسجيل انخفاض في أشهر جانفي (-806 ملايين دينار) وأفريل (-219 مليون دينار) وأكتوبر (-1.220 مليون دينار) نتيجة بالأساس للسحوبات المنجزة من قبل الشركات الخاصة.

ومن جانبها، تدعمت **الإيداعات شبه النقدية** في سنة 2018 (9,9٪ أو 3.962 مليون دينار مقابل 8٪ أو 2.970 مليون دينار) تبعا بالأساس للأداء الجيد المسجل سواء على مستوى **الإيداعات لأجل والنواتج المالية أخرى** (11,9٪ أو 1.366 مليون دينار مقابل 5,2٪ أو 566 مليون دينار) أو **إيداعات الادخار لدى مركز الادخار البريدي** (14,4٪ أو 740 مليون دينار مقابل 14٪ أو 630 مليون دينار) وكذلك الإيداعات في **الحسابات الخاصة للادخار لدى البنوك** (10,9٪ أو 1.749 مليون دينار مقابل 11,2٪ أو 1.627 مليون دينار). وفي المقابل، اتبع قائم **شهادات الإيداع** منذ بداية سنة 2018 مسارًا شبه تنازلي والذي كانت حدة انخفاضه أقل أهمية من ذلك المسجل قبل سنة (-1,6٪ أو -56 مليون دينار مقابل -6,4٪ أو -237 مليون دينار في سنة 2017). ويعكس هذا التراجع بالأساس عدم تجديد السندات التي حل أجل خلاصها والمكتتب فيها أوليا بأجال قصيرة نسبيًا من قبل المؤسسات العمومية خاصة منها صناديق الضمان الاجتماعي وذلك بالنظر إلى شح السيولة في السوق النقدية والمزايدات التي تمارسها بعض البنوك في الساحة.

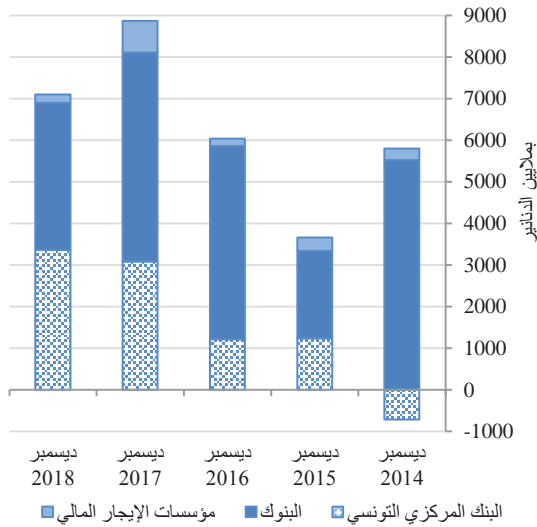
4-1-2 مصادر الأحداث النقدي

ساهمت المساعدات للاقتصاد بصفتها المقابل الرئيسي للكتلة النقدية (ن3) بشكل ملحوظ في نمو هذه المكونة بمقدار 10,2٪، يليها صافي المستحقات على الدولة بنسبة 1,2٪، فيما واصل صافي المستحقات على الخارج مساره التنازلي.

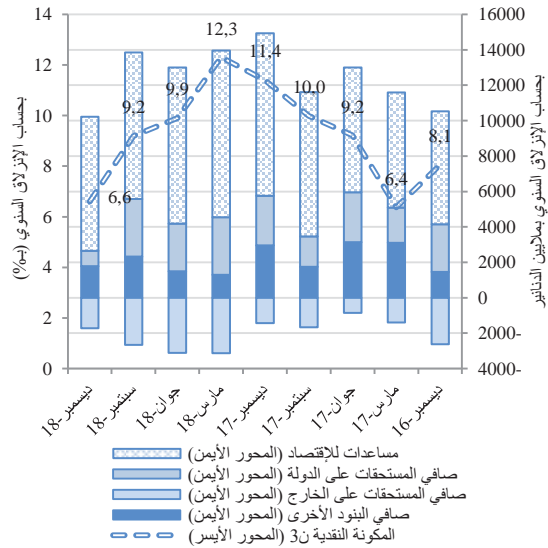
وفيما يتعلق بمساعدات الجهاز المالي للاقتصاد، فقد عرفت خلال سنة 2018 تباطؤا ملحوظا لنسق ازديادها بالمقارنة مع ما سجل خلال سنة 2017 حيث ارتفعت بـ 9,3% أو 7.567 مليون دينار مقابل 12,7% أو 9.175 مليون دينار قبل سنة وذلك على الرغم من تحسن النشاط الاقتصادي بحساب القيمة الإسمية (9,6% في سنة 2018 مقابل 7,3% في سنة 2017).

وبالفعل، تأثرت هذه المكونة بشدة خلال الفترة قيد الدرس من تداعيات تشديد الشروط النقدية وخاصة الترفيع في مناسبتين في نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي بعنوان سنة 2018 قصد التحكم في الضغوط التضخمية. وقد أدت هذه الوضعية إلى تشديد شروط نفاذ العناصر الاقتصادية للقروض البنكية و/أو صعوبات في الإيفاء بالتعهدات التعاقدية في الآجال المضبوطة وهو ما ترتب عنه ازدياد كل من المستحقات المجمدة (1.349 مليون دينار مقابل 512 مليون دينار) والحسابات الجارية المدينة (1.058 مليون دينار مقابل 770 مليون دينار) وذلك بالتزامن مع تباطؤ نسق نمو قائم التمويلات في شكل محفظة الإسقاط لدى البنوك (4.354 مليون دينار مقابل 6.388 مليون دينار).

رسم بياني عدد 4-4 : تطور تركيبة القروض حسب المؤسسات المالية



رسم بياني عدد 3-4 : مساهمة المقابلات في نمو المكونة (ن3) *



* (ن3) = صافي المستحقات على الخارج + صافي المستحقات على الدولة + المساعدات للاقتصاد - صافي البنود الأخرى.

وفي جانب آخر، يؤكد هيكل القروض حسب المؤسسات المالية، من جهة، تصاعد حاجيات البنوك من موارد البنك المركزي والتي ارتفعت حصتها في الزيادة من قائم القروض خلال سنة 2018 من 34,8% في سنة 2017 إلى 47,3% في سنة 2018 ومن جهة أخرى، التأثيرات المنتظرة لانتقال الترفيعات المتتالية

في نسبة الفائدة الرئيسية على تطور القروض الممنوحة سواء من قبل البنوك (3.536 مليون دينار مقابل 5.021 مليون دينار) أو من مؤسسات القرض الأخرى (203 مليون دينار مقابل 761 مليون دينار).

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن ازدياد القروض الجديدة الصافية من التسديدات والممنوحة للمهنيين¹ في سنة 2018 (+6.030 مليون دينار) قد استفاد منه كافة قطاعات الاقتصاد بدرجات مختلفة وخاصة الخدمات (+2.955 مليون دينار) والصناعة (+2.980 مليون دينار). وسجلت القروض الممنوحة من قبل مؤسسات القرض للأفراد والتي تأثرت بشدة بتصاعد أسعار العقارات وتفاقم تداين الأسر تبعا للترفيغ في نسبة الفائدة الرئيسية، تباطؤا حادا بعنوان سنة 2018 حيث ارتفعت بـ 1.185 مليون دينار مقابل 2.154 مليون دينار قبل سنة.

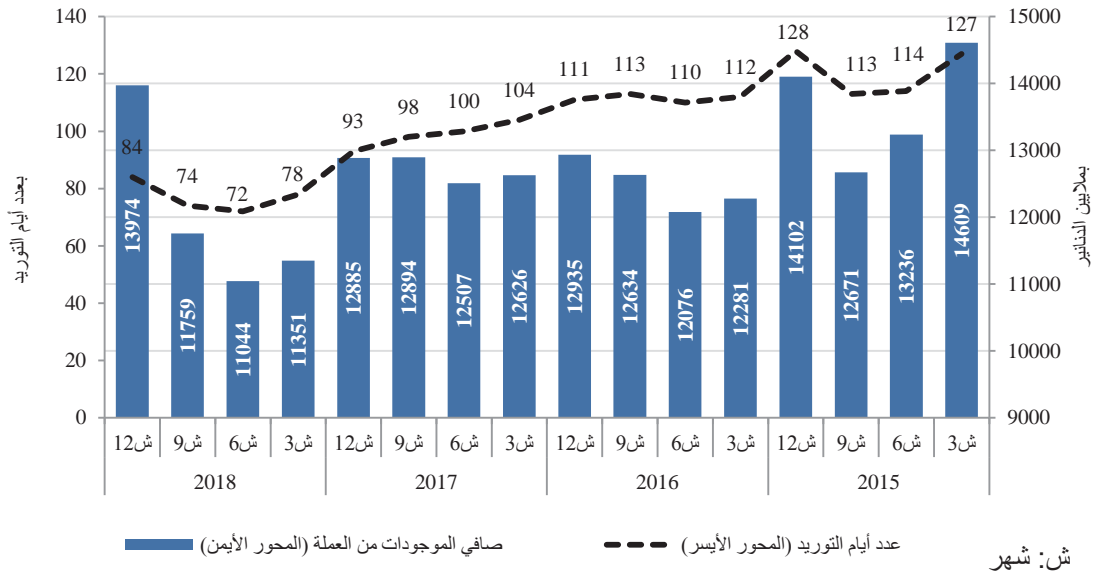
أما بخصوص صافي المستحقات على الخارج، فقد واصل في سنة 2018 مساره التنازلي وبنسق مشابه لذلك المسجل قبل سنة (-1.729 مليون دينار في سنة 2018 مقابل -1.436 مليون دينار في سنة 2017). ومع بقائها في نطاق سالب منذ سنة 2016، سجلت هذه المستحقات عتبة دنيا قياسية قدرها -6.036 مليون دينار في شهر جويلية 2018 وهو ما يعكس بالتأكيد ضخامة التعهدات الخارجية للجهاز المالي في علاقة بالخصوص مع خدمة الدين الخارجي بعنوان السنة قيد الدرس ولكن أيضا مع المستوى الثابت والمرتفع بشكل استثنائي للعجز التجاري.

بيد أن تعبئة موارد خارجية وخاصة بعنوان القرض الممنوح من قبل البنك الدولي (412 مليون أورو) والقرض الرقاعي المصدر في السوق المالية الدولية في إطار برنامج دعم الميزانية (500 مليون أورو) وتحصيل أقساط قروض صندوق النقد الدولي في إطار تسهيل الصندوق الممدد وذلك بمبالغ متتالية قدرها (208 ملايين أورو) و(249 مليون أورو) و(247 مليون أورو)، قد خففت جزئيا من ضخامة التراجع المذكور.

وعلى هذا الأساس، أقل صافي الموجودات من العملة الأجنبية السنة قيد الدرس في مستوى 13.974 مليون دينار أي ما يعادل 84 يوما من التوريد مقابل 12.885 مليون دينار و93 يوما على التوالي في موفى سنة 2017.

¹ المصدر : مركزية المخاطر بالبنك المركزي التونسي.

رسم بياني عدد 4-5: تطور صافي الموجودات من العملات الأجنبية



وفيما يتعلق بصافي تداين الدولة تجاه الجهاز المالي، فقد سجل في موفى سنة 2018 تباطؤا حادا لنسق نموه بالمقارنة مع العام السابق (3,4% أو 866 مليون دينار مقابل 16,4% أو 2.812 مليون دينار) وذلك نتيجة للأثر المتزامن لازدياد قائم رفاع الخزينة المشتراة بشكل بات من قبل البنك المركزي في إطار عمليات السوق المفتوحة (678 مليون دينار مقابل 177 مليون دينار) وفي مقابل إيداعات الادخار لدى مركز الادخار البريدي (740 مليون دينار مقابل 631 مليون دينار) ولانخفاض قائم رفاع الخزينة في محفظة سندات البنوك (-251 مليون دينار مقابل +769 مليون دينار)، فضلا عن الأثر التقييدي المسلط من قبل ازدياد الحساب الجاري للخزينة (202 مليون دينار مقابل 257 مليون دينار). وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأخير قد تطور خلال السنة قيد الدرس بطريقة متذبذبة مع تسجيل مستوى قياسي قدره 1.218 مليون دينار في شهر مارس 2018 تبعا بالخصوص لتحصيل مقاييض جبائية هامة وأرباح بعض المؤسسات العمومية.

وفي جانب آخر، نشير إلى أن الحجم الجملي لإصدارات رفاع الخزينة في سنة 2018 قد كان أعلى بشكل ملحوظ من الحجم المعبأ في السنة المنقضية، أي 3.186 مليون دينار مقابل 1.952 مليون دينار في سنة 2017. وفي جانب مواز، كانت التسديدات بهذا العنوان خلال السنة قيد الدرس أكثر أهمية (2.844 مليون دينار مقابل 813 مليون دينار في سنة 2017) وهو ما ترتب عنه اكتتابات صافية موجبة قدرها 342 مليون دينار مقابل 1.139 مليون دينار قبل سنة.

4-2. السياسة النقدية¹

واجه الاقتصاد الوطني في سنة 2018 سياقاً دولياً متسماً بتفاقم وضعية عدم الاستقرار على صعيد المحيط الجيوسياسي وتساعد النزعة الحمائية وتقلب أسواق المواد الأولية والأسواق المالية وذلك بالإضافة إلى تطبيع السياسة النقدية في أهم البلدان المتقدمة وخاصة مع مواصلة بنك الاحتياطي الفيدرالي لدورة التشديد النقدي وشرع البنك المركزي الأوروبي في مسار التقليل التدريجي لمشترياته من السندات لكن دون أن يضع حداً للمستوى العالي من دعمه النقدي.

وعلى المستوى الوطني، اتسمت سنة 2018 بتعزيز النمو الاقتصادي وإن بشكل تدريجي وذلك بفضل المردود الطيب للقطاع الفلاحي وتدعم أداء القطاع السياحي وهو ما مكن من تحقيق نمو ذو جودة أفضل بالمقارنة مع السنوات السابقة. بيد أن استمرار الصعوبات في القطاعات الاستخراجية وضعف الطلب الخارجي الموجه نحو البلاد التونسية قد أديا إلى أن لا تكون للقطاعات المصدرة والتي كانت مدرة للعمالات الأجنبية في السابق، نفس المساهمة في النمو، بما ينطوي ذلك من جملة التداعيات على الوضع الخارجي للبلاد وعلى توازنها على مستوى الميزانية. وبالفعل، فإن تفاقم العجز الجاري لميزان المدفوعات (1,11٪ من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2018) والذي يعكس بالأساس التدهور غير المسبوق للعجز التجاري، بالتزامن مع عجز ميزانية الدولة الذي بات يناهز الـ 5٪ من إجمالي الناتج المحلي، قد استمر في التأثير على مخزون العملة الأجنبية وعلى سعر صرف الدينار والسيولة المصرفية، ناهيك عن التداعيات على مؤشرات الدين.

وبخصوص التضخم، فإن الضغوط على الأسعار المسجلة في سنة 2017 قد تواصلت طوال سنة 2018 مع تدعيمها. وبلغت نسبة التضخم 7,5٪ في المعدل بحساب الانزلاق السنوي مقابل 5,3٪ في العام السابق. وفي الواقع، تمت ملاحظة هذا الانزلاق منذ بداية السنة حيث أن نسبة التضخم قد تجاوزت بسرعة عتبة 7٪ خلال شهر مارس لتبلغ ذروة قدرها 7,8٪ في شهر جوان وهي أعلى نسبة لها على مدار أكثر من عقدين من الزمن.

وتحسباً لهذا الارتفاع في التضخم، قام البنك المركزي الذي تتمثل مهمته الأساسية في الحفاظ على استقرار الأسعار، بتشديد سياسته النقدية من خلال الترفيع في نسبة الفائدة الرئيسية بـ 75 نقطة أساسية في شهر مارس ثم بـ 100 نقطة أساسية في شهر جوان وذلك للتأثير على الاستباقات التضخمية حيث يعتبر البنك أن الطابع الاستمراري للتضخم مضر للغاية بالانتعاش الاقتصادي. وبالفعل، لا يؤدي التضخم إلى تآكل القدرة الشرائية للمستهلك فحسب بل ادخاره كذلك فضلاً عن عرقلة لقرارات الاستثمار.

وفي جانب مواز، عمل البنك المركزي على إرساء مزيد من التناسق على أدوات تدخله في السوق النقدية من خلال التقليل في قائم عمليات مفاضة الصرف المستعملة لأغراض السياسة النقدية (والتي كان يتعين في الأصل استخدامها باعتبارها عمليات عرضية لتوفير السيولة). كما قام البنك المركزي بداية من تاريخ

¹ بالنسبة لهذا الباب، تم احتساب أرقام التضخم والنمو باعتبار سنة 2010 كسنة أساسية.

5 ديسمبر 2018 بإدراج عملية جديدة لإعادة التمويل على مدى 6 أشهر مخصصة للبنوك التي تمنح قروضا متوسطة وطويلة الأجل لتمويل مشاريع استثمارية في القطاعات المنتجة. ومن ناحية أخرى، وبهدف مزيد توجيه البنوك نحو تمويل القطاعات المنتجة ودعم النمو وترشيد اللجوء إلى إعادة التمويل، اعتمد البنك المركزي توزيعا جديدا لمقابلات إعادة التمويل وذلك من خلال اشتراط نسبة ثابتة قدرها 40% في شكل سندات عمومية قابلة للتداول و60% من المستحقات على القطاع الخاص.

وعلى الصعيد الاحترازي وبهدف ضمان ملاءمة أفضل بين الموارد والاستعمالات بما يتيح تحكما أفضل في مخاطر تحول الآجال، أحدث البنك المركزي نسبة "القروض / الودائع". ولهذا الغرض ووفقا للمنشور عدد 10 لسنة 2018 المؤرخ في غرة نوفمبر 2018، يتعين على البنوك التي تبلغ لديها نسبة "القروض / الودائع" مستوى يفوق 120% في نهاية ثلاثي محدد اتخاذ الإجراءات الضرورية للتقليص في النسبة المذكورة بنقطتين مائويتين في موفى الثلاثي التالي إلى غاية الرجوع بها إلى المستوى المطلوب.

وبالنسبة لسنة 2019، من المتوقع أن تظل آفاق النشاط الاقتصادي معتدلة، حيث سيمثل تصاعد الشكوك حول النشاط في منطقة الأورو وهي الشريك التجاري الرئيسي لتونس واستمرار مواطن الضعف الداخلية، عقبات رئيسية أمام النمو في سنة 2019.

أما بالنسبة للتضخم، فإن استمرار الأسعار عند الاستهلاك في مستويات مرتفعة، مدعومة بالضغط المسلطة على الأسعار العالمية للمواد الأساسية والطاقة وكذلك تأثيرات انخفاض سعر صرف الدينار والترفيعات في الأجور مع تداعياتها على كلفة الإنتاج، تمثل جملة من العوامل التي تبرر قرار البنك المركزي بالترفيح في نسبته الرئيسية بـ 100 نقطة أساسية خلال شهر فيفري 2019 لتبلغ 7,75%. ومن شأن هذا الإجراء الاستباقي، المصاحب باتصال موجه، أن يساهم في ترسيخ توقعات الأعوان الاقتصاديين بشكل أفضل وأن يخفف تدريجيا في الضغوط المسلطة على الأسعار عند الاستهلاك خلال الفترة القادمة.

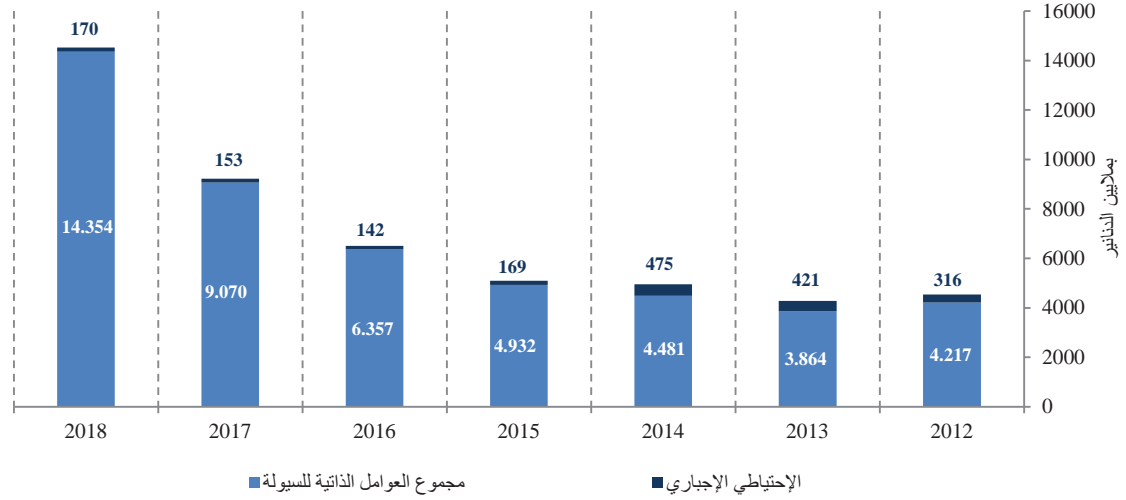
4-2-1 إدارة السيولة

تأثرت السيولة المصرفية في سنة 2018 بالظرف الاقتصادي الصعب الذي ساهم إلى حد كبير في احتداد حاجيات البنوك من السيولة حيث اتسمت بالتأثيرات التقييدية المسلطة من جهة من قبل الموجودات من العملة الأجنبية نظرا لتفاقم العجز الجاري ومن جهة أخرى، من التمويل الهام لعجز الميزانية في السوق الداخلية.

ويظهر تحليل السيولة خلال سنة 2018 أن معدل حاجيات البنوك من السيولة¹ قد سجل زيادة ملحوظة قدرها 57% مقابل ارتفاع بـ 42% في سنة 2017 وبـ 27% في سنة 2016. وبالفعل، بلغت هذه الحاجيات من السيولة 14.524 مليون دينار في سنة 2018 مقابل 9.223 مليون دينار قبل سنة (راجع الرسم البياني عدد 4-6).

¹ حاجيات البنوك من السيولة = تأثيرات العوامل الذاتية + الاحتياطي الإجباري.

رسم بياني عدد 4-6 : تطوّر حاجيات البنوك من السيولة (معدلات يومية بملايين الدنانير)

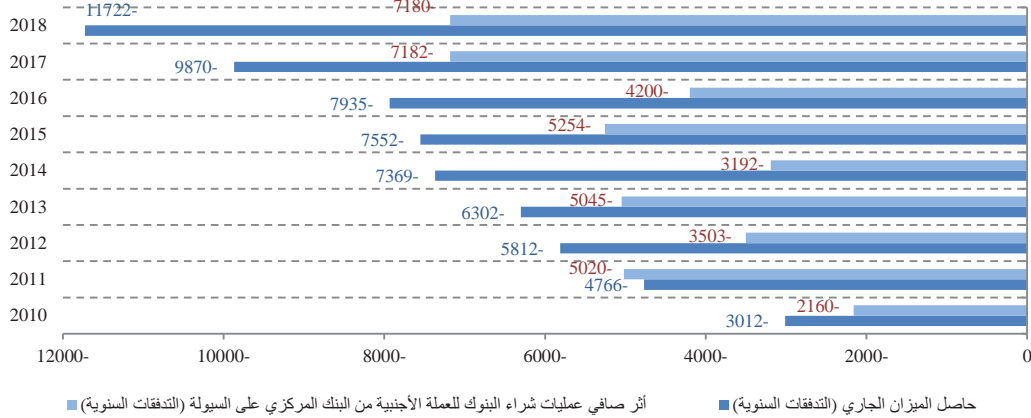


المصدر: البنك المركزي التونسي

آخر البيانات : سنة 2018

وقد نتج هذا التطور بالأساس عن أهمية المشتريات الصافية من العملة الأجنبية في سوق الصرف من قبل البنوك لدى البنك المركزي. وسلطت هذه المشتريات التي بلغت بحساب القيمة الصافية 7.180 مليون دينار، أي تقريبا نفس المبلغ المسجل في سنة 2017، أثرا تقييديا بنفس المقدار على السيولة المصرفية. وتم استخدام هذه العمليات بالخصوص لتمويل الميزان الجاري الذي تقاوم عجزه بـ 1.852 مليون دينار بالمقارنة مع سنة 2017 ليلبلغ 11.722 مليون دينار¹ في سنة 2018 (راجع الرسم البياني عدد 4-7).

رسم بياني عدد 4-7 : حاصل الميزان الجاري وتأثيره على السيولة المصرفية (بملايين الدنانير)



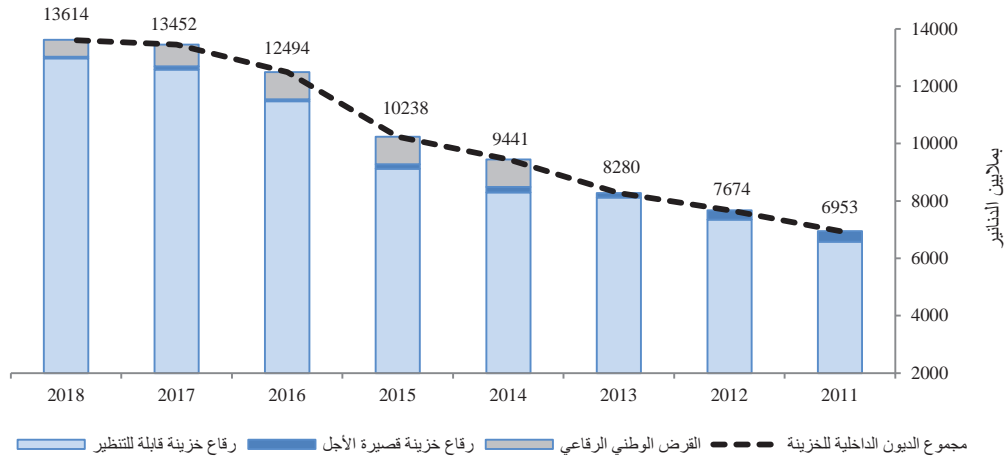
المصدر: البنك المركزي التونسي

آخر البيانات : سنة 2018

¹ أرقام وقتية.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم تنفيذ برنامج تعبئة الموارد وخاصة الخارجية في الوقت المناسب قد أدى إلى تسليط ضغوط على السيولة النقدية للدولة. وبالفعل، ورغم أن ارتفاع قائم إصدارات الخزينة لم يبلغ سوى 162 مليون دينار بالمقارنة مع سنة 2017، فإن تعهدات الخزينة تجاه الاقتصاد ظلت في مستويات مرتفعة للغاية، أي 13.614 مليون دينار في موفى سنة 2018 (راجع الرسم البياني عدد 4-8).

رسم بياني عدد 4-8 : تطور قائم إصدارات الخزينة (بملايين الدنانير)

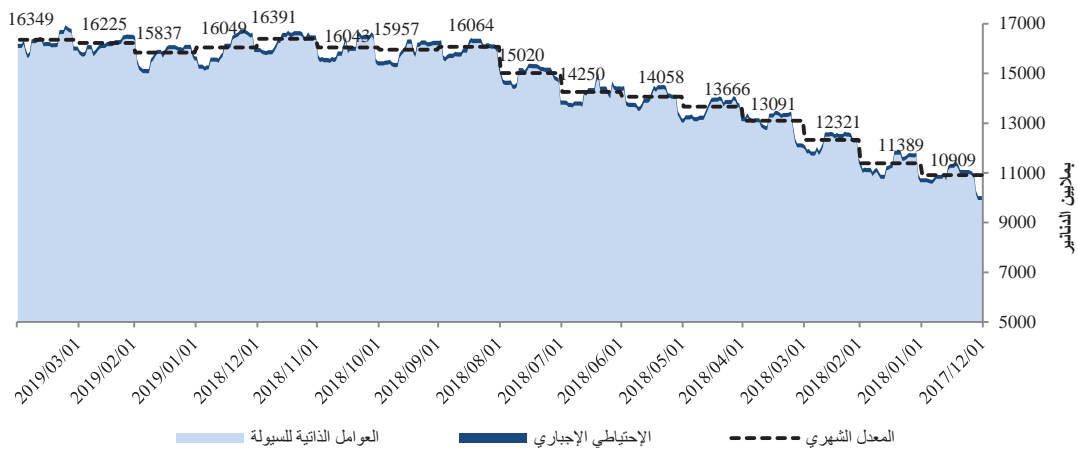


المصدر: التونسية للمقاصة

آخر البيانات : سنة 2018

ويظهر تحليل السيولة خلال السنة أن حاجيات البنوك من السيولة قد عرفت ارتفاعا شبه متواصل على مدى كامل سنة 2018 (راجع الرسم البياني عدد 4-9).

رسم بياني عدد 4-9 : التطور اليومي لحاجيات البنوك من السيولة في سنة 2018 والثلاثي الأول من سنة 2019 (بملايين الدنانير)



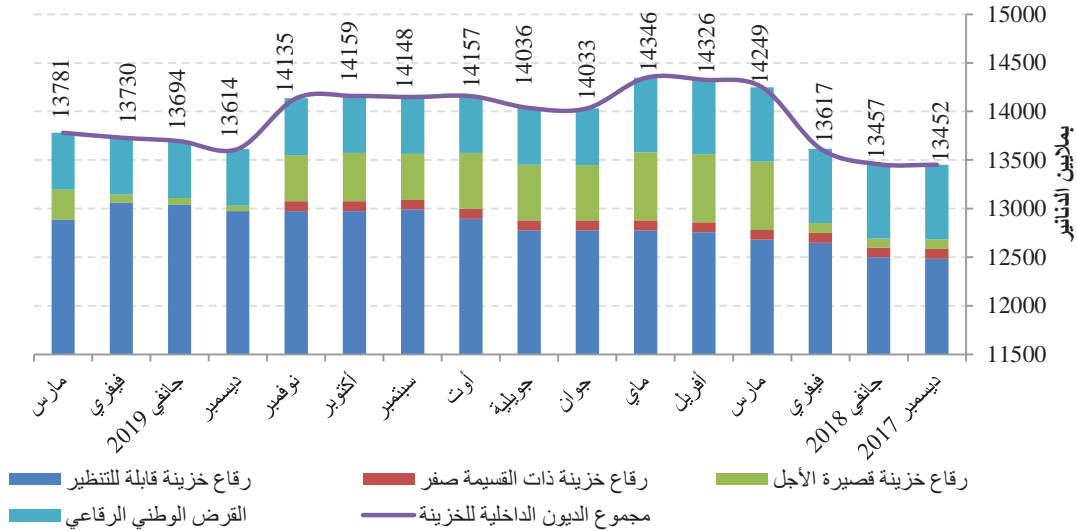
المصدر: البنك المركزي التونسي

آخر البيانات : مارس 2019

وبالفعل وخلال الفترة الممتدة ما بين شهري جانفي وأوت 2018، ازدادت حاجيات البنوك من 11.389 مليون دينار إلى 16.064 مليون دينار، أي بارتفاع بأكثر من 41٪، متأثرة بتطور العوامل الذاتية للسيولة. وبلغت المشتريات الصافية من العملة الأجنبية لدى البنك المركزي حجما جمليا قدره 5.004 ملايين دينار مقابل 4.568 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2017. وفي الوقت نفسه، لجأت الخزينة بشكل مكثف إلى التمويلات الداخلية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن تعهدات الخزينة تجاه الاقتصاد قد ظلت في مستويات مرتفعة للغاية (تتراوح بين حد أدى قدره 13.457 مليون دينار في شهر جانفي ومستوى أقصى يساوي 14.346 مليون دينار في شهر ماي 2018)، نظرا لتدعمها بفعل الاكتتابات المتكررة للبنوك في إصدارات رفاع الخزينة قصيرة الأجل (بأجل 3 أشهر) خلال شهري مارس وجوان 2018 بمبالغ متتالية قدرها 600 مليون دينار و475 مليون دينار (راجع الرسم البياني عدد 4-10).

رسم بياني عدد 4-10 : التطور الشهري لقائم رفاع الخزينة (بملايين الدنانير)



المصدر: التونسية للمقاصة

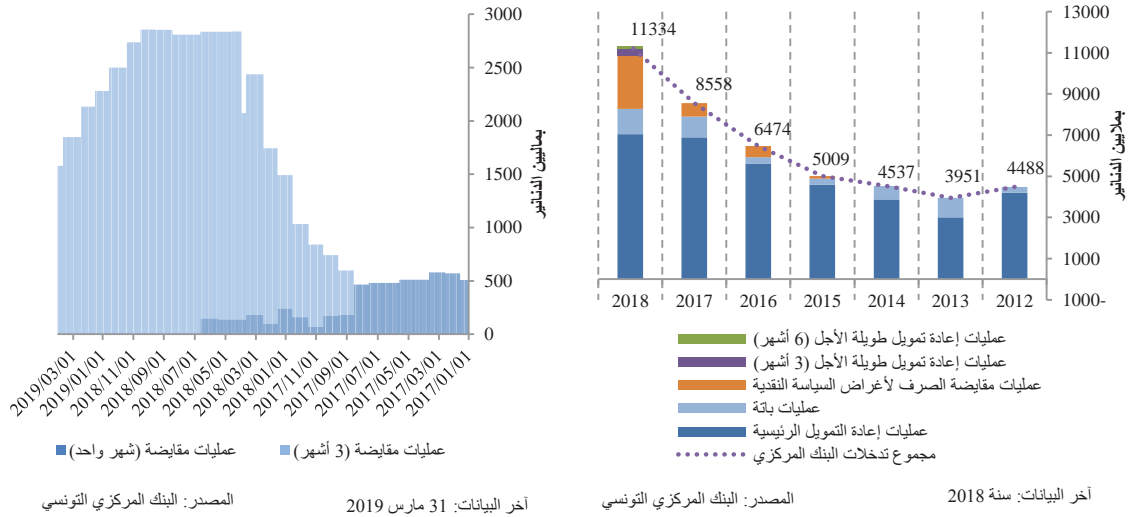
آخر البيانات : مارس 2019

وعلاوة على ذلك، ازدادت حدة التأثيرات التقيدية المذكورة آنفا بفعل التأثير الموسمي للسحوبات المكثفة من النقد اليدوي قبيل عيد الإضحى (ما يزيد عن 360 مليون دينار) وهو أعلى مبلغ يتم تسجيله خلال السنة.

وخلال الفترة الممتدة ما بين شهري سبتمبر وديسمبر 2018 والتي يمكن وصفها كمرحلة استقرار، بلغت حاجيات البنوك حوالي 16 مليار دينار في المعدل. وقد تيسرت هذه الوضعية بفعل الإرجاع المكثف للأوراق النقدية إلى الجهاز المصرفي عقب عيد الإضحى مباشرة وتسديد الخزينة في شهر ديسمبر 2018 لرفاع الخزينة قصيرة الأجل (بأجل 3 أشهر) التي اكتتبت فيها البنوك في شهر سبتمبر بقيمة إسمية قدرها

380 مليون دينار دون تجديد آجال الاستحقاق، فضلا عن تراجع المشتريات الصافية من العملة الأجنبية من قبل البنوك في شهر ديسمبر والذي اتسم بالإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي¹. واستجابة لاحتداد حاجيات البنوك من السيولة، تدعمت تدخلات البنك المركزي التونسي² في سنة 2018 لتبلغ 11.334 مليون دينار في المعدل مقابل 8.558 مليون دينار في سنة 2017 (راجع الرسم البياني عدد 4-11). ولم يشمل هذا الازدياد التدخلات في شكل عمليات طلبات العروض لمدة 7 أيام التي لم يطرأ أي تغيير تقريبا على مقدارها بالمقارنة مع العام السابق، أي حوالي 7.000 مليون دينار لتمثل على هذا الأساس قرابة 62٪ من التدخلات المذكورة خلال السنة قيد الدرس.

رسم بياني عدد 4-11: التطورات السنوية لتدخلات البنك المركزي في السوق النقدية (بملايين الدنانير) / رسم بياني عدد 4-12: تطور قائم عمليات مقايضة الصرف (بملايين الدنانير)



وتضاعفت عمليات مقايضة الصرف (لأغراض السياسة النقدية) أربع مرات تقريبا في سنة 2018 حيث ارتفعت من 648 مليون دينار في المعدل إلى 2.574 مليون دينار علما وأنه منذ تاريخ 20 جوان 2018، توقف البنك المركزي عن عرض عمليات مقايضة الصرف بأجل شهر واحد (راجع الرسم البياني عدد 4-12).

¹ وخاصة الدخول حيز التنفيذ لنسبة القروض / الودائع بمقتضى المنشور إلى البنوك عدد 10 لسنة 2018 المؤرخ في غرة نوفمبر 2018 وتشديد السياسة النقدية.
² تدخلات البنك المركزي = عمليات السياسة النقدية المنجزة بمبادرة من البنك المركزي والمتمثلة حاليا في العمليات الرئيسية لإعادة التمويل وعمليات إعادة تمويل طويلة الأجل (3 و6 أشهر) والعمليات الباتة وعمليات مقايضة الصرف لأغراض السياسة النقدية.

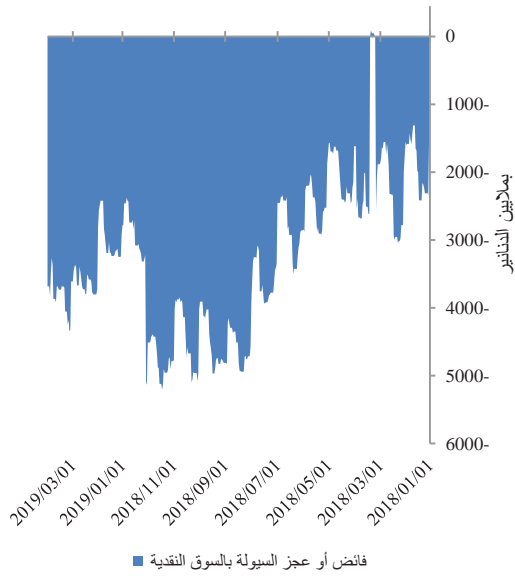
جدول عدد 4-3 : تطور أهم مؤشرات السوق النقدية						(معدلات البيانات بملايين الدينارين)
2019 - 1 ث	2018 - 1 ث	2018	2017	2016	2015	
7.000	7.194	7.049	6.890	5.617	4.590	عمليات رئيسية لإعادة التمويل
1.739	900	1.234	1.020	304	300	عمليات باتة
1.977	2.029	2.574	648	553	119	عمليات مقايضة الصرف لأغراض السياسة النقدية
0	154	336	-	-	-	عمليات إعادة تمويل على مدى أطول (3 أشهر)
1.943	0	141	-	-	-	عمليات إعادة تمويل على مدى أطول (6 أشهر)
12.659	10.277	11.334	8.558	6.474	5.009	تدخل البنك المركزي
15.970	12.100	14.354	9.070	6.357	4.932	العوامل الذاتية للسيولة
168	167	170	153	142	168	الاحتياطي الإجباري
16.138	12.267	14.524	9.223	6.499	5.100	حاجيات البنوك
3.479-	1.990-	3.190-	665-	25-	91-	الفائض (+) والحاجيات (-) في السوق النقدية
0	4	1	10	56	52	تسهيل الإيداع لمدة 24 ساعة
3.500	2.016	3.209	700	102	157	تسهيل القرض الهامشي لمدة 24 ساعة
21	23	18	25	21	14	الفائض من الاحتياطيات

ونظرا لوضعية شح السيولة، قام البنك المركزي في سنة 2018 بإعادة صياغة طرق تدخله بهدف تزويد البنوك بتمويلات أكثر ملاءمة مع الطبيعة الهيكلية لحاجياتها من السيولة. ففي بادئ الأمر، فعّل البنك المركزي مجددا عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل 3 أشهر والتي بلغت 336 مليون دينار في المعدل خلال السنة قيد الدرس. ثم مع حلول موفى السنة، قام بإدراج العمليات بأجل 6 أشهر بمبلغ قدره 1.943 مليون دينار. وقد هدفت هذه العمليات إلى تشجيع تمويل مشاريع استثمارية جديدة، الممنوح بشروط أكثر ملاءمة نسبيا. ومكن إدراج العمليات بأجل 6 أشهر من تقليص لجوء البنوك إلى تسهيلات القرض لمدة 24 ساعة.

كما لجأ البنك المركزي في سنة 2018 إلى عمليات الشراء البات لرقاع الخزينة. وبلغت تدخلاته 1.234 مليون دينار في المعدل، أي بارتفاع قدره 214 مليون دينار بالمقارنة مع سنة 2017. وفي ضوء ما سبق، بلغت تدخلات البنك المركزي 11.334 مليون دينار في المعدل لكنها لم تكن كافية لتغطية معدل حاجيات البنوك وقدره 14.524 مليون دينار وهو ما أبقى طوال السنة على عجز مستمر من السيولة في السوق النقدية¹ يناهز 3.190 مليون دينار في المعدل حيث حاولت البنوك تغطيته من خلال اللجوء إلى تسهيلات القرض الهامشي التي ما انفك حجمها يزداد ليبلغ 3.209 ملايين دينار في المعدل في سنة 2018.

¹ الفائض أو العجز بالسوق النقدية = تدخلات البنك المركزي - حاجيات البنوك من السيولة.

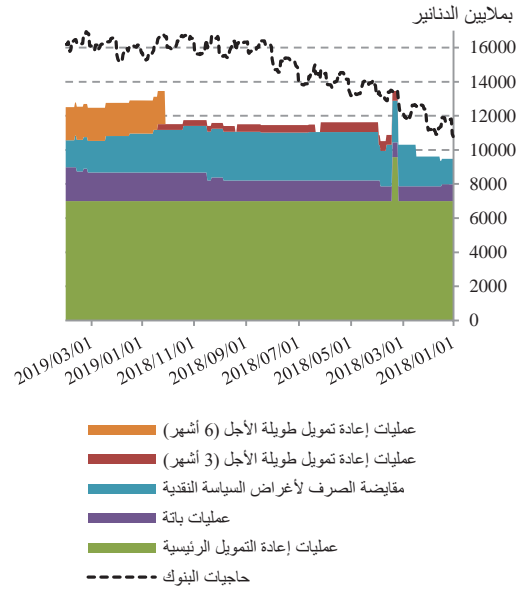
رسم بياني عدد 4-14 : فائض وعجز السيولة في السوق النقدية (معطيات يومية بملايين الدنانير)



المصدر: البنك المركزي التونسي

آخر البيانات: 31 مارس 2019

رسم بياني عدد 4-13: تطور تدخلات البنك المركزي وحاجيات البنوك (معطيات يومية بملايين الدنانير)



المصدر: البنك المركزي التونسي

آخر البيانات: 31 مارس 2019

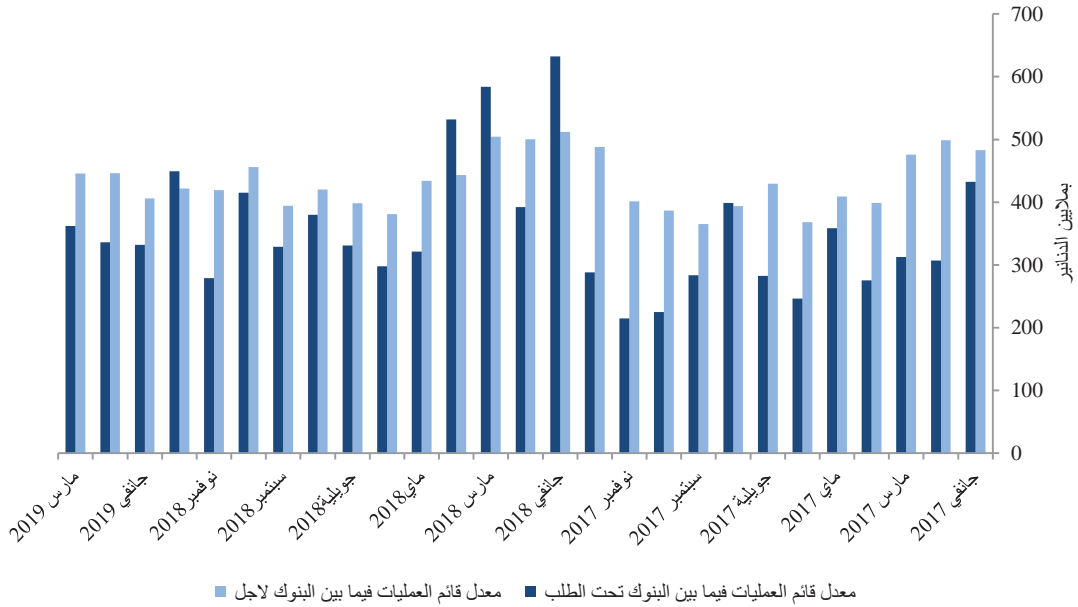
واتسمت وضعية السوق النقدية ما بين شهري جانفي وأفريل 2018 باستقرار نسبي للعجز من السيولة وذلك بفضل تواجد البنك المركزي في هذه السوق وخاصة من خلال عمليات مقايضة الصرف (راجع الرسمين البيانيين عدد 4-13 وعدد 4-14). بيد أن التشديد الكمي المعتمد ما بين شهري ماي وأوت قد ساهم بشدة في تفاقم هذا العجز، لتعقبها مرحلة استقرار اتسمت بالأثر التعديلي المترتب إلى غاية شهر نوفمبر عن العوامل الذاتية للسيولة والتي تأثرت بالإجراءات الجديدة للسياسة النقدية وبوقع نسبة "القروض / الودائع". وفي جانب آخر، تم استكمال التدابير المذكورة أعلاه بالعمليات ذات مدى أطول (ستة أشهر) التي تم إطلاقها في شهر ديسمبر لتساهم بالتالي في التقليل من عجز السيولة في السوق النقدية.

وخلال سنة 2018، توزع معدل قائم العمليات فيما بين البنوك بواقع 48٪ للمعاملات تحت الطلب و52٪ للعمليات لأجل. وعلى الرغم من أن شكل هذه السوق يظهر توزيعا شبه متكافئ بين الأجلين، فإننا في الواقع نلاحظ بالاستناد إلى عدد المتدخلين وحجم المعاملات اليومية بكلا الأجلين، أن هنالك تركيز ملحوظ وديناميكية أكبر بالنسبة للعمليات فيما بين البنوك ليوم واحد (راجع الرسم البياني عدد 4-15). ويظل هذا التوزيع متطابقا تقريبا لما تم تسجيله في سنة 2017 حيث أنه نتج من جهة عن الرؤية المحدودة للبنوك والتي لا تزال تميل إلى التقليل في آجال معاملاتها المتداولة تجنباً للمخاطر ومن جهة أخرى عن افتقار السوق للعمق حيث أن عدد البنوك المقرضة هيكلية محدود وأغلب البنوك الأخرى تعتمد على إعادة التمويل

وتتداول ما زاد عن حاجتها وفقا لحصتها من المبلغ المخصص لها من قبل البنك المركزي في إطار عمليات السياسة النقدية. وقد أثر ذلك بطبيعة الحال على السيولة وعلى عمق السوق فيما بين البنوك.

وفيما يتعلق بالربع الأول من سنة 2019، فيبدو أن البنوك قد قلصت بعنوان شهر فيفري وبحساب المعدلات، بشكل طفيف من تداولها للسيولة ليوم واحد مع حصة قدرها 43% مقابل 57% للعمليات لأجل، أي بفارق متقاطع بـ 14% بين الحصتين المذكورتين. وتراجع هذا التخفيف لمبادلات السيولة ليوم واحد قياسا بتلك لأجل بصورة مفاجئة مع الإعلان ثم التطبيق الفعلي للترفيغ في نسبة الفائدة الرئيسية في موفى شهر فيفري. وبالفعل، ارتفع معدل قائم العمليات تحت الطلب فيما بين البنوك خلال شهر مارس إلى مستوى 45% مقابل 55% للمعاملات لأجل، أي المستويات المسجلة عادة على مدى كامل الفترة قيد الدرس.

رسم بياني عدد 4-15 : تطور معدل قائم العمليات فيما بين البنوك (بملايين الدنانير)

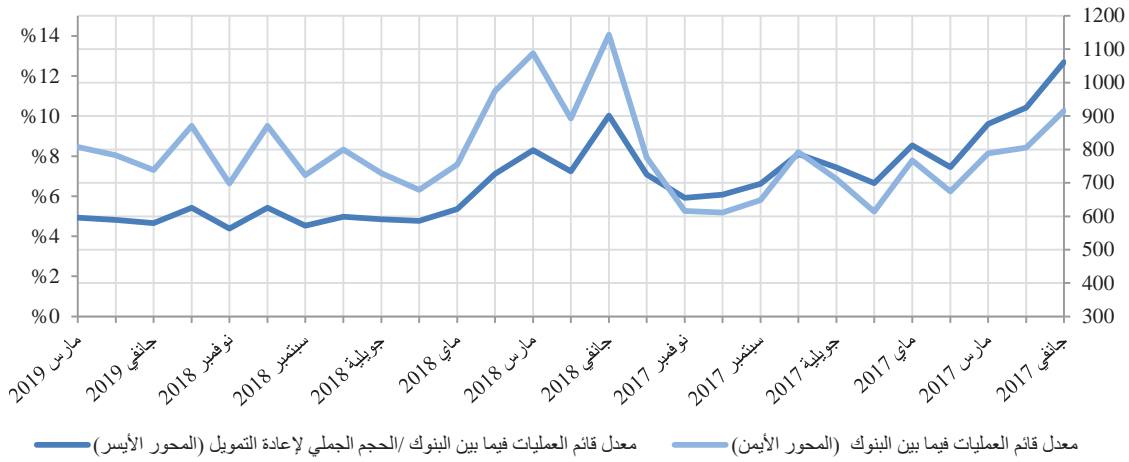


المصدر البنك المركزي التونسي

آخر البيانات : مارس 2019

ويدل تطور معدل قائم العمليات فيما بين البنوك قياسا بالحجم الجملي لإعادة التمويل، مثلما هو مبين في الرسم البياني أدناه، على الطابع المستمر لتبعية البنوك تجاه البنك المركزي والتي ازدادت حدتها خلال سنة 2018 والربع الأول من سنة 2019 كما يتضح من خلال انخفاض نسبة معدل قائم العمليات فيما بين البنوك قياسا بمعدل الحجم الجملي لإعادة التمويل، حيث تم تسجيل معدلين قدرهما 6% و5% على التوالي مقابل مستوى أعلى بشكل ملموس في سنة 2017 والذي ناهز 8% (راجع الرسم البياني عدد 4-16).

رسم بياني عدد 4-16 : تطور معدل قائم العمليات فيما بين البنوك والحجم الجملي لإعادة التمويل

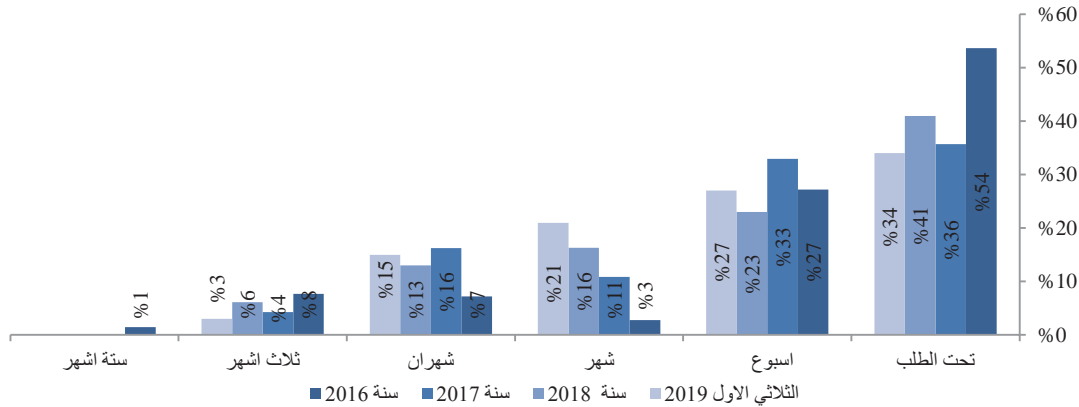


المصدر: البنك المركزي التونسي

آخر البيانات : مارس 2019

ويظهر الرسم البياني أدناه أن الجزء الأهم من السوق يتعلق بأجلين وهما ليوم واحد ولأسبوع واحد (راجع الرسم البياني عدد 4-17) وهو ما يشير إلى تركيز كبير على الأجل القصيرة وذلك بحوالي 61% في موفى الربع الأول من سنة 2019 و64% في نهاية سنة 2018 مقابل 69% و81% في موفى سنتي 2017 و2016 على التوالي. وبالنسبة للجزء المتبقي من الأجل، فهناك شبه غياب للمعاملات ما بين البنوك وبالتالي لمراجع مستندة على المعاملات الحقيقية بأجل تفوق 3 أشهر.

رسم بياني عدد 4-17 : هيكلية العمليات فيما بين البنوك حسب الأجل (أرقام موفى الفترة)



المصدر : البنك المركزي التونسي

آخر البيانات : مارس 2019

وفي ضوء هذه الاستنتاجات بخصوص السوق فيما بين البنوك، أصدر البنك المركزي في نهاية سنة 2018 منشورا جديدا يتعلق بتبادل السيولة في السوق ما بين البنوك بالدينار.

مؤطر عدد 4-1 : إصلاح السوق فيما بين البنوك

خضع إطار قيادة السياسة النقدية لإصلاح واسع النطاق يهم ثلاثة محاور:

- يتعلق الجانب الأول الذي تمت تغطيته بإطار تنفيذ السياسة النقدية (راجع منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك عدد 2 لسنة 2017 المتعلق بتنفيذ السياسة النقدية من قبل البنك المركزي التونسي والمؤرخ في 10 مارس 2017).
- يشمل الجانب الثاني السوق فيما بين البنوك (راجع منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك عدد 12 لسنة 2018 المتعلق بالسوق فيما بين البنوك بالدينار والمؤرخ في 28 نوفمبر 2018).
- يتعلق الجانب الثالث والأخير الذي دخل مرحلة التفعيل الفني بعد إعداد مرحلة التشخيص بسوق سندات الدين القابلة للتداول.

وبمقتضى إصدار المنشور المنظم للسوق فيما بين البنوك والذي راجع بالأساس صيغ تبادل السيولة، فإن الإجراءات اللوجستية والتشغيلية المدرجة مؤخرا قد حسنت بشكل ملحوظ سير عمل هذه السوق وذلك من خلال تيسير شروط أفضل لتبادل السيول بين البنوك من جهة والاستجابة لحاجيات البنك المركزي في مجال متابعة ومراقبة نسب الفائدة على المدى القصير باعتبارها الأهداف التشغيلية المرسومة للسياسة النقدية، من جهة أخرى.

وعقب إصدار المنشور المذكور أعلاه، يتعين على كافة المتدخلين في السوق الامتثال قدر الإمكان للمستويات المدرجة بالإصلاح المعتمد وذلك بهدف إضفاء مزيد من الشفافية على السوق مع تأمين سلامة المعاملات المتبادلة ما بين البنوك وهو ما من شأنه أن يجعل هذه السوق أكثر عمقا وأكثر سيولة ليتمكنها في نهاية المطاف من الامتثال لأفضل الممارسات الدولية من خلال الارتقاء بالمنظومة التشغيلية الحالية إلى مستوى المعايير الدولية.

ومن الواضح أن المنشور عدد 12 لسنة 2018 قد كرس جميع الممارسات التي تمكن من تعزيز الإطار التشغيلي للسوق المذكورة من أجل إضفاء التحسينات الضرورية. وتتمثل أهم المتطلبات المدرجة لهذا الغرض فيما يلي:

- ✓ تعزيز موثوقية التسعيرات التي تعرضها البنوك؛
- ✓ تعميم الالتزام بعرض التسعيرات لتشمل البنوك الإسلامية؛
- ✓ تحسين منظومة التبليغ لدى البنوك (الشمولية والدقة والتواتر)؛
- ✓ إدراج منصات للتداول؛
- ✓ استحداث نسب مرجعية جديدة.

وفعلا وبالنظر إلى التركيز الشديد للمعاملات الحقيقية على الآجال القصيرة للغاية (ليوم واحد ولأسبوع واحد) كما هو موضح في الجزء أعلاه، تمكن البنك المركزي من استحداث منحنى نقدي متكامل يتكون من مصدرين اثنين للبيانات:

- ✓ نسبة الفائدة في السوق النقدية التي تعرف بكونها معدل نسبة الفائدة المرجحة ليوم واحد، المستمد من النسب المطبقة على المعاملات الحقيقية ليوم واحد.
- ✓ مؤشر تونيبور المحتسب انطلاقا من تسعيرات النسب المقدمة من قبل بنوك العينة المساهمة¹.

ويتم احتساب البيانات المذكورة آنفا ونشرها خلال كل يوم عمل لتكون بمثابة مرجع لكافة المتدخلين في السوق.

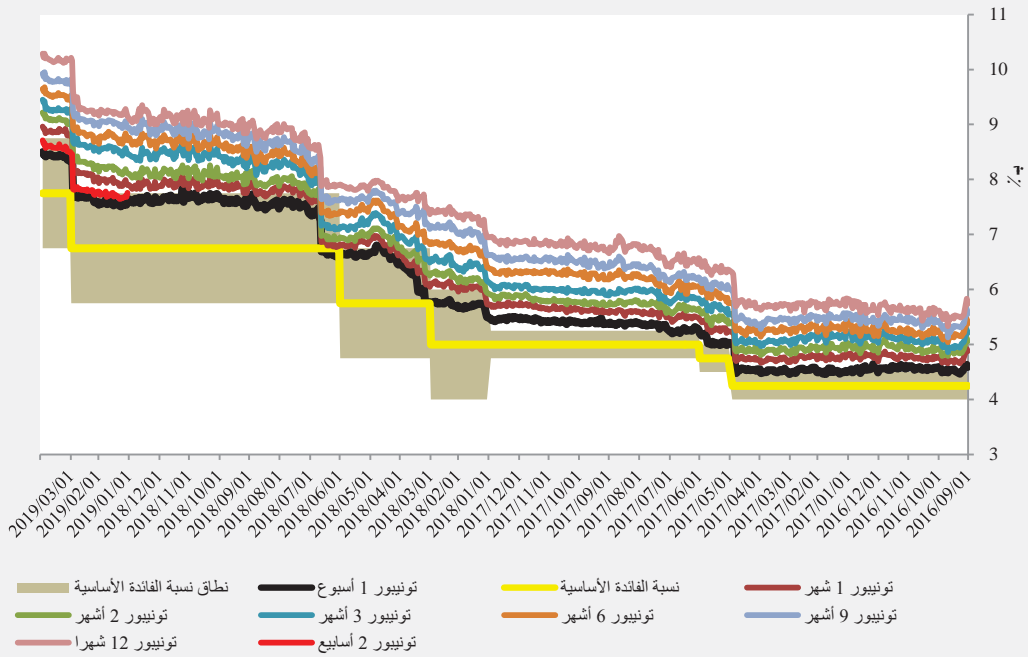
وبالنسبة إلى مؤشر تونيبور، فقد تمكن منذ إنطلاقه في شهر سبتمبر 2016 من استيعاب كافة التغييرات الحاصلة وذلك على مستوى كل من نسبة الفائدة الرئيسية ومجال نسب الفائدة.

(يتبع)

¹ تتكون عينة البنوك المساهمة في مؤشر تونيبور من البنوك الأكثر نشاطا في السوق النقدية بالدينار والتي تستجيب لشروط الأهلية لمقابلات عمليات السياسة النقدية، مثلما ينص عليه الفصل 2 من المنشور عدد 2 لسنة 2017 المؤرخ في 10 مارس 2017 والمتعلق بتفعيل السياسة النقدية من قبل البنك المركزي التونسي.

تابع مؤطر عدد 4-1 :

رسم بياني عدد 4-18 : ديناميكية نسب الفائدة فيما بين البنوك (تونييور)



المصدر : البنك المركزي التونسي

آخر البيانات : مارس 2019

وإذا ما تقيينا بسنة 2018 وبالربع الأول من سنة 2019 واستنادا للرسم البياني أعلاه، شهد مؤشر تونييور حسب الأجل، من جهة، ارتفاعا متزامنا مع اتساع مجال نسب الفائدة المعلن عنه في بداية سنة 2018 وعكس من جهة أخرى تغيرات نسبة الفائدة المنجزة خلال الفترة الأخيرة. وفي الواقع، فإن ذلك يعكس حساسيته الشديدة تجاه جميع الإشارات التي أطلقها البنك المركزي أو بالأحرى تجاه أي حدث قد يحصل في المستقبل (راجع الرسم البياني عدد 4-18).

ويعد الهيكل حسب الأجل متناسقا ويتم التقيد به بشكل تام، حيث أنه يتضمن توقعات البنوك المشاركة بشأن تطور نسب الفائدة فيما بين البنوك وبشأن المنح المنتظرة على السبيل.

وقد تمكنت البنوك من تقديم تسعيرات متباينة حسب الأجل وذلك على الرغم من ندرة المعاملات فيما بين البنوك وهو ما من شأنه تحسين الرؤية تجاه السوق من خلال ربط كل أجل بنسبة فائدة قصيرة ملائمة.

ويكتمل هذا المؤشر المرجعي الجديد "تونييور"، الموضوع تحت إشراف البنك المركزي، منحى نسبة الفائدة النقدية، الذي سيكون بمثابة نقطة ارتكاز لتوقعات نسبة الفائدة القصيرة لكافة المتدخلين في السوق، من خلال تمكينهم من فهم أفضل للمسار المستقبلي لنسب الفائدة.

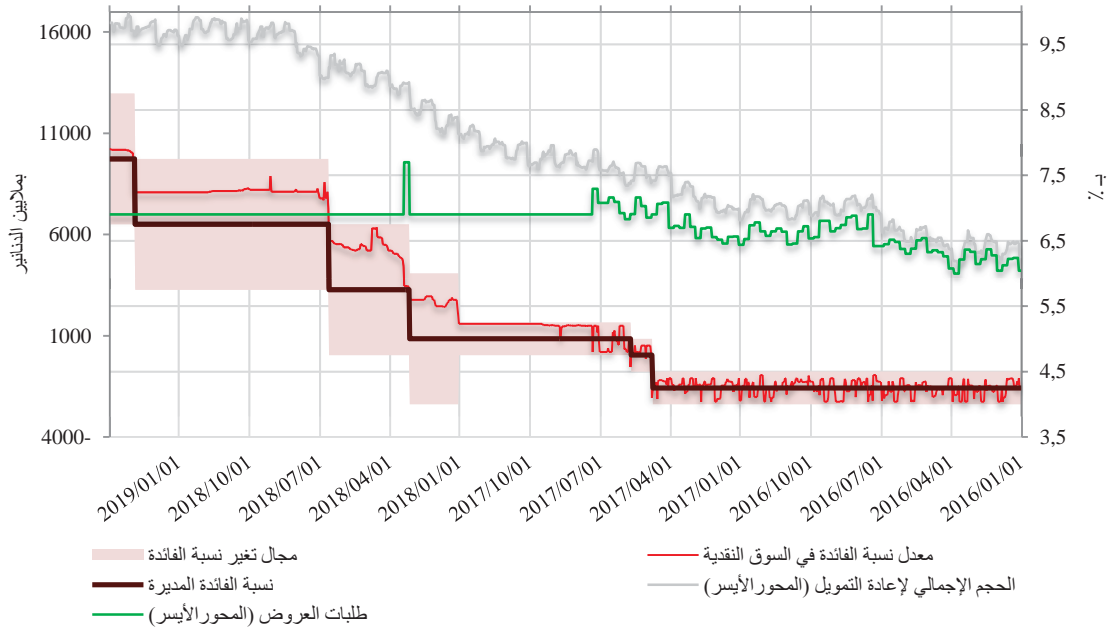
4-2-2 تطور نسب الفائدة وانتقال قرارات السياسة النقدية إلى النسب البنكية

تواصل في سنة 2018 تشديد السياسة النقدية الذي تم الشروع فيه منذ سنة 2017. وبالفعل وعلى الرغم من الترفيع في نسبة الفائدة الرئيسية وتحديد سقف للعمليات الرئيسية لإعادة التمويل في مستوى 7.000 مليون دينار، ظلت العوامل الكامنة وراء التضخم نشيطة للغاية. وفي جانب آخر، أدى التحكم في عجز الميزانية إلى ارتفاع نسب الضريبة (الأداء على القيمة المضافة ومعاليم الاستهلاك والرسوم الجمركية) وهو ما أثقل جديا الأسعار عند الاستهلاك مما جعل التضخم يبلغ أعلى مستوى له على مدى أكثر من عقدين من الزمن.

وأمام هذا الوضع، قرر البنك المركزي اتخاذ جملة من القرارات تتمكنه من التصدي للمخاطر التضخمية التي تلوح في الأفق والمكتسبة لطابع هيكلية بشكل متزايد. وكخطوة أولى، تقرر الترفيع في النسبة الدنيا للتأجير الموظفة على الحسابات الخاصة للائحة إلى مستوى 5٪ وتوسيع مجال نسب الفائدة إلى 200 نقطة أساسية مع الحفاظ على السقف الأقصى المضبوط للعمليات الرئيسية لإعادة التمويل. ومن خلال هذه التدابير، أرسل البنك المركزي إشارة واضحة بشأن تقييمه لتوجه السياسة النقدية المتلائم مع آفاق التضخم على المدى القصير والمتوسط، وهي إشارة مبكرة بحدوث ترفيع وشيك في نسبة الفائدة الرئيسية. وقد تجسد ذلك في شهر مارس 2018 (+75 نقطة أساسية) وعقبه ترفيع ثان (+100 نقطة أساسية) في شهر جوان 2018 مما جعل نسبة الفائدة الرئيسية ترتفع إلى مستوى 6,75٪.

وقد ساعدت حزمة الإجراءات¹ التي تدرج في الآن ذاته في مجالي السياسة النقدية والاستقرار المالي، في الحفاظ على نسبة الفائدة في السوق النقدية في مستوى أعلى من نسبة الفائدة الرئيسية. وارتفع معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية من 5,23٪ في نهاية سنة 2017 إلى 6,04٪ في شهر مارس 2018 ثم إلى 6,72٪ في شهر جوان، قبل أن يستقر في محيط 7,25٪ خلال النصف الثاني من سنة 2018 (راجع الرسم البياني عدد 4-19).

رسم بياني عدد 4-19 : تطور أهم عمليات السياسة النقدية ونسب الفائدة



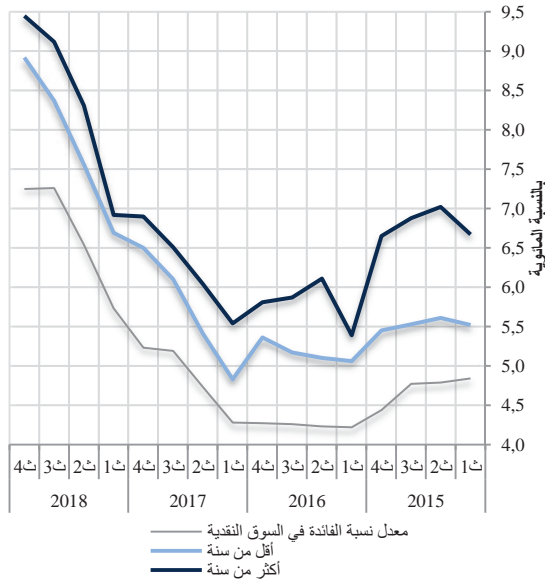
آخر البيانات : 31 مارس 2019

¹ راجع مقدمة جزء السياسة النقدية.

وسرعان ما انتقل التوجه التقييدي المتزايد للسياسة النقدية والمتزامن مع شح السيولة واحتداد سلوك المزايدة، إلى شروط البنوك.

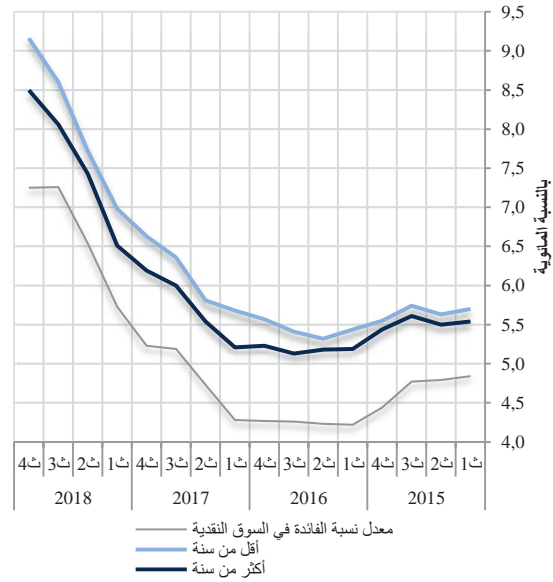
وبالفعل، بلغ تأجير العقود الجديدة للودائع المبرمة من قبل البنوك سواء مع الأفراد أو مع الشركات الخاصة منذ بداية سنة 2018 مستويات غير مسبوقه. فبالنسبة للأفراد، أدى ارتفاع معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية بـ 202 نقطة أساسية على مدى سنة كاملة¹ إلى زيادة تفوق هذا المقدار في النسب المطبقة على الإيداعات لأجل أقل أو أكثر من عام واحد، أي بـ 253 نقطة و 231 نقطة أساسية على التوالي (راجع الرسم البياني عدد 4-20). كما ارتفعت النسب الدائنة للشركات الخاصة بنفس الآجال بـ 242 نقطة و 255 نقطة أساسية على التوالي (راجع الرسم البياني عدد 4-21).

رسم بياني عدد 21-4 : تطور معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية والنسب المطبقة على العقود الجديدة لإيداعات الشركات الخاصة (معدلات ربع سنوية)



آخر البيانات: الثلاثي الرابع 2018

رسم بياني عدد 20-4 : تطور معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية والنسب المطبقة على العقود الجديدة لإيداعات الأفراد (معدلات ربع سنوية)



آخر البيانات: الثلاثي الرابع 2018

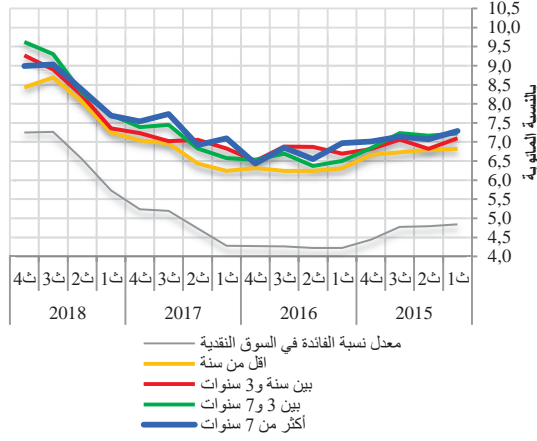
تظهر هذه الديناميكية التصاعدية لنسب الفائدة على الرغم من استقرار معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية طوال النصف الثاني من سنة 2018، التسابق الشديد لبعض البنوك المحلية قصد تعبئة موارد مستقرة. كذلك، تعكس المزايدة المتواصلة على الإيداعات لأجل إشكال السيولة المصرفية الذي أصبح هيكلها بشكل متزايد والناتج أساسا عن تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية (العجز المزدوج والدين إلخ).

¹ ما بين الربع الأخير من سنة 2017 والربع الأخير من سنة 2018.

كما يعكس هذا السلوك تباينا واسعا في المشهد المصرفي التونسي والذي أصبح ملحوظا بعد إدراج الإجراءات الاحترازية.

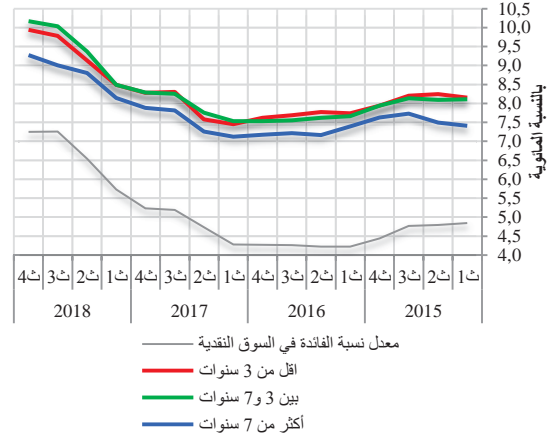
أما بخصوص نسب الفائدة المطبقة على عقود القروض الجديدة، المبرمة سواء مع الأفراد أو مع الشركات الخاصة، فقد تأثرت لكافة الأصناف مجتمعة بتصاعد تكاليف الموارد وخاصة معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية وهو المرجع الرئيسي لاحتماب أغلب النسب البنكية المدينة. وقد ساعد ذلك في تأمين انتقال سريع وشبه كامل، في أغلب الأحيان للتأثيرات التقييدية للسياسة النقدية.

رسم بياني عدد 4-23 : تطور معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية والنسب المطبقة على العقود الجديدة لقروض الشركات الخاصة (معدلات ربع سنوية)



آخر البيانات : الثلاثي الرابع 2018

رسم بياني عدد 4-22 : تطور معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية والنسب المطبقة على العقود الجديدة لقروض الأفراد (معدلات ربع سنوية)



آخر البيانات : الثلاثي الرابع 2018

من ناحية الأفراد، واصلت النسب المدينة (راجع الرسم البياني عدد 4-22) الارتفاع وإن بنسق أقل وضوحا من النسب الدائنة. وعلى مدى سنة، ارتفعت هاتان النسبتان بنسق أدنى من معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية (202 نقطة مائوية) حيث سجلتا في الربع الأخير من سنة 2018 زيادة قدرها 166 نقطة أساسية بالنسبة للأجال التي تقل عن ثلاث سنوات و188 نقطة أساسية للأجال المتراوحة بين 3 و 7 سنوات وب 139 نقطة بالنسبة للأجال التي تفوق 7 سنوات. ويمكن تفسير الحساسية الضعيفة نسبيا لهذا الصنف الأخير من القروض بواقع أنه يتكون بالأساس من قروض السكن الممنوحة في جزء هام منها بنسبة فائدة قارة.

كما ارتفعت النسب المطبقة على القروض الجديدة الممنوحة للشركات الخاصة (راجع الرسم البياني عدد 4-23) ب 139 نقطة أساسية للقروض ذات أجل يقل عن سنة واحدة و204 نقاط مائوية للقروض ذات أجل يتراوح بين سنة واحدة وثلاث سنوات و223 نقطة أساسية للقروض ذات أجل يتراوح بين 3 و 7 سنوات و145 نقطة أساسية للقروض التي يفوق أجلها 7 سنوات. وبالنسبة لهذا الصنف الأخير، يعود

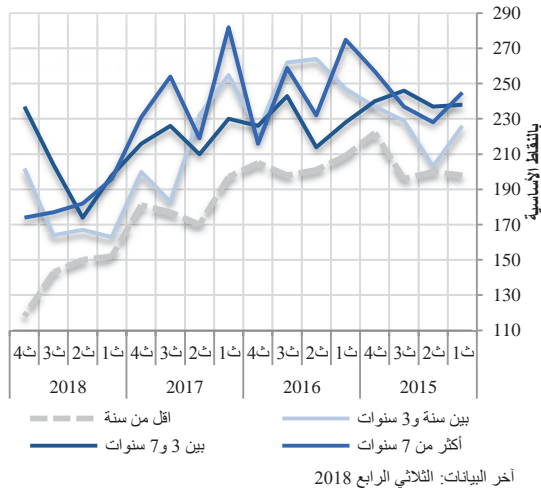
الانتقال الجزئي من جهة إلى غياب مؤشر مرجعي ومن جهة أخرى، إلى القدرة التفاوضية للشركات الخاصة بالمقارنة مع الأفراد.

ويمكن لهذه التوجهات التصاعدية المعممة على مستوى النسب البنكية المدينة (من حيث الأجل ومدى الانتقال)، المطبقة سواء على الأفراد أو الشركات الخاصة، أن تسلط الضوء على مدى نجاعة التدابير التقييدية المتخذة من قبل البنك المركزي والهادفة إلى الحد من قدرة التدين لدى الأعوان الاقتصاديين وهو ما من شأنه، دون اعتبار العوامل الأخرى، التأثير على الطلب والتصدي للانزلاقات التضخمية.

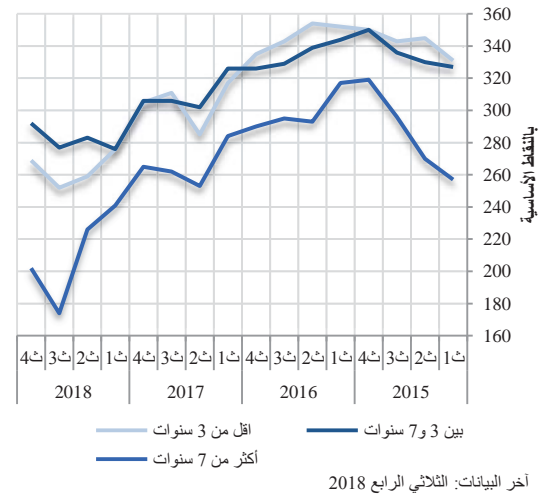
وفيما يتعلق بفوارق نسب الفائدة البنكية (قياسا بمعدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية)، فإن تشديد شروط التمويل في السوق النقدية (من حيث السعر والحجم) واستمرار وضعية شح السيولة والنسق الضعيف لتعبئة موارد جديدة، قد تكون ساهمت في تأجيج الضغوط المسلطة على معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية لتؤثر بالتالي على خصوم موازنات البنوك من حيث تكاليف الموارد الخارجية.

وبخصوص القروض، فقد تأثر تطور الفوارق بالسياسة النقدية النشيطة بصفة ملحوظة وبشكل متزايد مما أدى إلى ارتفاع معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية وتباطؤ الطلب على القروض، وكذلك بالأسقف القانونية لنسب الفائدة المشطة¹ والتي تعيق تحديد تعريفات البنوك (التي تأخذ بعين الاعتبار تصاعد تكاليف الموارد). وقد أدت هذه الوضعية إلى تقلص هوامش الوساطة مما دفع البنوك إلى التوجه نحو موارد أخرى (عمولات محصلة وغيرها) لتعويض هذه المكاسب الفائتة.

رسم بياني عدد 4-25 : تطور فوارق النسب المطبقة على العقود الجديدة للقروض الممنوحة للشركات الخاصة (معدلات ربع سنوية)



رسم بياني عدد 4-24 : تطور فوارق النسب المطبقة على العقود الجديدة للقروض الممنوحة للأفراد (معدلات ربع سنوية)



¹ وفقا للقانون عدد 64 لسنة 1999 المؤرخ في 15 جويلية 1999 والمتعلق بنسب الفائدة المشطة كما تم تنقيحه بالقانون عدد 56 لسنة 2008 المؤرخ في 4 أوت 2008 "يعتبر قرضا مسندا بنسبة فائدة مشطة كل قرض اتفاقي مسند بنسبة فائدة فعلية فعلية تتجاوز عند إسناد القرض بأكثر من الخمس معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة خلال السداسية الأخيرة من قبل البنوك والمؤسسات المالية بالنسبة للعمليات من نفس النوع".

وبالنسبة للأفراد، فقد واصلت مستويات الفوارق المتعلقة بهم (راجع الرسم البياني عدد 4-24) لكافة الأصناف مجتمعة، تراجعها المسجل منذ موفى سنة 2017. وفيما يتعلق بمستويات الفوارق للشركات الخاصة (راجع الرسم البياني عدد 4-25). فقد عرفت تقلصا لا يزال متسما بتقلب حاد.

ومن شأن هذا السياق التقييدي بشكل متزايد أن يحث البنوك على تدعيم إدارة الأصول والخصوم بشكل أكثر صرامة.

4-3. السياسة النقدية والتضخم¹

4-3-1 تطور التضخم

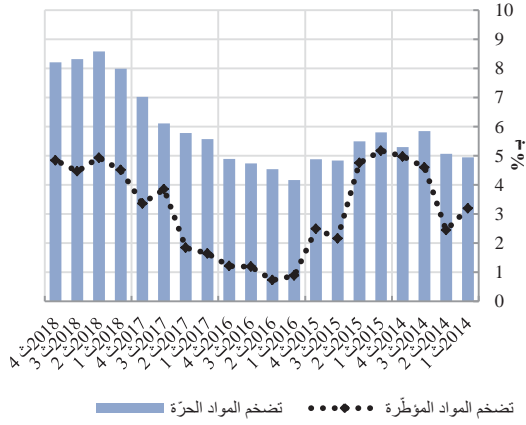
عرف التضخم، المحتسب من خلال نسبة النمو السنوية لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك، خلال السنوات الأخيرة وخاصة منذ بداية سنة 2016 تغييرا جذريا على مستوى ديناميكيته وهو ما أدى إلى اضطراب دورته وإلى الحفاظ على مدى الثلاث سنوات الأخيرة على منحنى تصاعدي مرتبط بتعاقب صدمات العرض.

وبحساب المعدلات الشهرية ارتفع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك المحتسب باعتبار سنة 2010 كسنة أساس بنسبة 0,6% في سنة 2018 مقابل 0,5% في سنة 2017 و 0,3% فقط في سنة 2016. ونتيجة لذلك، عرف التضخم ازديادا منذ شهر جانفي 2018 ليلعب مستوى قياسيا قدره 7,8% في شهر جوان 2018 مقابل 6,4% في شهر ديسمبر 2017 و 4,8% فقط في شهر جوان 2017.

وقد شمل ازدياد التضخم كافة القطاعات حيث نتج بالأساس عن العديد من صدمات العرض. وقد دفع تعاقب للصدمات بالتضخم نحو مستوى جديد ليلعب 7,5% في سنة 2018 مقابل 5,3% في سنة 2017، أي بزيادة بأكثر من نقطتين مائيتين (راجع الرسم البياني عدد 4-26). وتتعلق أهم الصدمات أساسا بالإجراءات التي أقرها قانون المالية لسنة 2018 والتي نصت على الترفيع في عدد من المعاليم والأداءات (الأداء على القيمة المضافة ومعاليم الاستهلاك والرسوم الجمركية)، حيث أنها تزامنت مع التعديلات على مستوى أسعار بعض المواد المؤطرة وخاصة أسعار المحروقات التي تم الترفيع فيها في أربع مناسبات خلال سنة 2018. وفي جانب آخر، أبقى الانخفاض الملحوظ وبشكل أكبر للدينار على الضغوط المسلطة على الأسعار خلال بقية السنة. وعلاوة على ذلك، تم تسجيل صدمة ذات طابع خاص على مستوى أسعار المواد الطازجة (وخاصة الارتفاع السريع لأسعار البيض والدواجن واللحوم) خلال شهر أكتوبر نتيجة بالأساس للتصدير غير المبرمج لبعض المنتجات ونشاط الاتجار غير المشروع مع البلدان المجاورة.

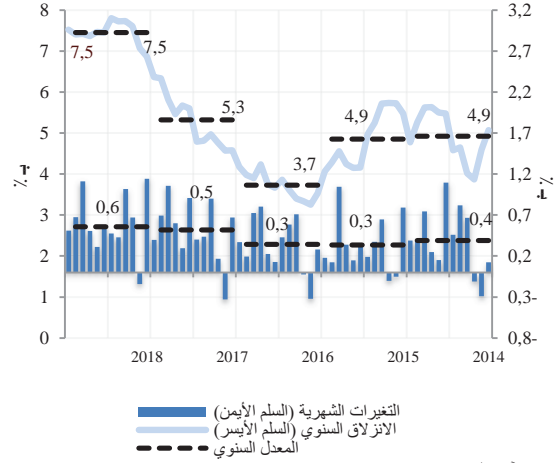
¹ إن معطيات هذا الجزء المتعلقة بإجمالي الناتج المحلي ومؤشر الأسعار عند الاستهلاك ومؤشر أسعار البيع الصناعية ومؤشر الأسعار عند التوريد، مقدمة باعتبار سنة 2010 كسنة أساس (راجع المعهد الوطني للإحصاء).

رسم بياني عدد 4-26 : التطور الشهري للتضخم الجملي بحساب التغير الشهري وبالانزلاق السنوي
 رسم بياني عدد 4-27 : تطور تضخم المواد الحرة والمؤطرة بحساب الانزلاق السنوي



آخر البيانات : ديسمبر 2018

المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي



آخر البيانات : ديسمبر 2018

وقد كان تسارع الأسعار ملموسا بالخصوص على مستوى أسعار كل من المواد المعملية والمواد الغذائية. وارتفع تضخم الخدمات من جانبه بنسق أكثر تدعما لكنه ظلّ معتدلا بالمقارنة مع القطاعات الأخرى.

جدول عدد 4-4 : تطور التضخم بالنسبة لبعض مجموعات المواد (ب.%)

المسمى	الأوزان ب. %	2018				2017	2016	التغيرات بحساب الانزلاق السنوي ؛ ث = ثلاثي
		ث*4	ث*3	ث*2	ث*1			
المؤشر العام	100,0	7,5	7,4	7,8	7,2	5,3	3,7	
حسب مجموعات المواد								
- مواد غذائية	28,1	7,5	7,0	8,9	8,1	5,6	2,6	
* مواد غذائية طازجة	13,9	8,3	6,1	10,9	8,8	5,5	2,5	
* مواد غذائية محولة	14,2	6,7	6,2	6,7	7,3	5,6	2,8	
- مواد معملية	36,6	9,4	9,8	9,6	9,0	5,9	3,6	
- خدمات	35,3	5,3	6,0	4,8	4,5	4,5	4,9	
حسب نظام تحديد الأسعار								
- أسعار حرة	73,7	8,3	8,2	8,3	8,6	6,1	4,6	
- أسعار مؤطرة	26,3	4,7	4,8	4,5	4,9	2,7	1,0	
منها : الطاقة	6,6	6,6	9,1	7,2	5,8	2,7	1,0-	

المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

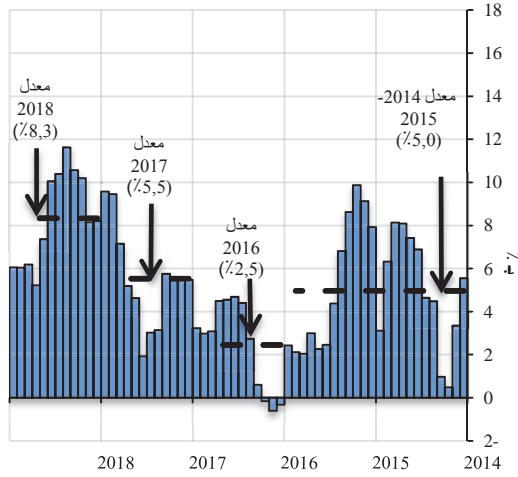
وحسب نظام تحديد الأسعار، نتجت عودة الضغوط التضخمية عن التسارع المسجل، لأسعار المواد الحرة أو المواد المؤطرة على السواء مما دفع بالتضخم نحو الارتفاع حيث سجل تصاعدا ملحوظا لينتقل على التوالي من 6,1% و 2,7% في المعدل في سنة 2017 إلى 8,3% و 4,7% في سنة 2018. وتم تسجيل النسب الأهم من هذا التسارع خلال الربع الأول من السنة المذكورة (راجع الرسم البياني عدد 4-27). وفيما يتعلق بأسعار المواد المؤطرة، فقد تأثرت بالوقع المباشر وغير المباشر للمراجعات نحو الارتفاع في عديد المناسبات لأسعار المحروقات (+11,5% مقابل +2,5%). ومن جانبها، اتسمت أسعار المواد الحرة أساسا

بتسارع أسعار المواد الغذائية الطازجة (+8,3% مقابل +5,5%) وأسعار المواد المعملية الحرة (+10% مقابل +6,7%).

وحسب قطاع الإنتاج، تأثر تضخم المواد المعملية بشدة من صدمات العرض المذكورة آنفا حيث سجل تسارعا ملحوظا في سنة 2018 (+9,4% في سنة 2018 مقابل +5,9% في سنة 2017). ويعزى هذا التطور بالأساس إلى الأثر المتظافر لتدعم تضخم كل من مواد البناء وصيانة المساكن (+14,6% مقابل +5,9%) والتجهيزات المنزلية (+8,6% مقابل +2,2%) والمواد المعملية الأخرى (+10,4% مقابل +6% في سنة 2017). وفي جانب آخر، ما يزال تضخم الملابس والأحذية رغم انفراجه النسبي (+7,4% مقابل +8%) في مستوى مرتفع (راجع الرسم البياني عدد 4-28).

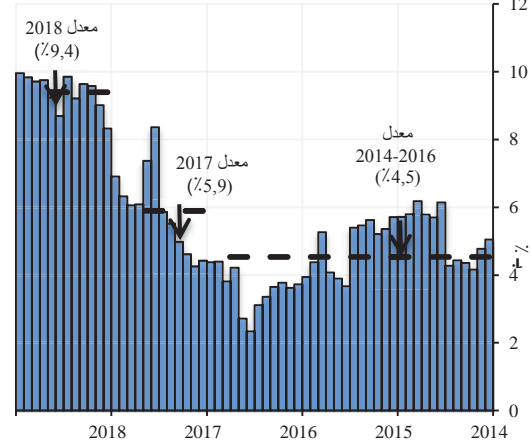
كما ارتفع تضخم المواد الغذائية ليلبغ +7,5% في المعدل في سنة 2018 مقابل نسبة قدرها +5,6% تم تسجيلها في السنة السابقة. وقد نتج هذا المنحى التصاعدي بالأساس عن الاضطرابات التي أثرت على مسالك التوزيع وعن ارتفاع تكاليف المدخلات الموردة فضلا عن عدم كفاية العرض بالنسبة لبعض المواد الطازجة تبعا للمستوى الضعيف للأمطار المسجل خلال النصف الأول من سنة 2018. ونتيجة لذلك، عرف تضخم المواد الطازجة ارتفاعا ملحوظا (+8,3% مقابل +5,5%) حيث شمل بالأساس أسعار البيض والدواجن واللحوم التي بلغت نسب تضخمها +18,3% و+15,3% و+11,3% على التوالي في سنة 2018 مقابل +6,1% و+4,8% و+1,7% في سنة 2017 (راجع الرسم البياني عدد 4-29). وفي جانب مواز، واصل تضخم المواد الغذائية المحولة الارتفاع بنسق أكثر تدعما بمقدار +6,7% في المعدل في سنة 2018 مقابل +5,6% في العام السابق.

رسم بياني عدد 4-29 : التطور الشهري لتضخم أسعار المواد الغذائية الطازجة



آخر البيانات : ديسمبر 2018

رسم بياني عدد 4-28 : التطور الشهري لتضخم أسعار المواد المعملية



آخر البيانات : ديسمبر 2018

المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

وعرف تضخم الخدمات بدوره ارتفاعا بحساب المعدلات السنوية حيث ازداد من 4,5% في سنة 2017 إلى 5,3% في سنة 2018. وكان ارتفاع تضخم الخدمات ملموسا بالخصوص خلال النصف الثاني من السنة ليشمل في الآن ذاته تضخم التعريفات العمومية (+2,8% مقابل +2,3%) وخاصة تعريفات النقل (+4,8% مقابل +1,2%) التي تلت ارتفاع أسعار المحروقات وكذلك الخدمات الأخرى (+8% مقابل +5,5%) لاسيما خدمات التأمين (+7,3% مقابل +1,8%) والإقامة في الفنادق (+11,1% مقابل +4%) والخدمات المرتبطة بالمطاعم (+10% مقابل +7%) ودروس التكوين (+6,6% مقابل +4,2%) فضلا عن تضخم خدمات الصحة (+6,4% مقابل +5,1%).

(بحساب النقاط المئوية)

جدول عدد 4-5 : المساهمة في التضخم

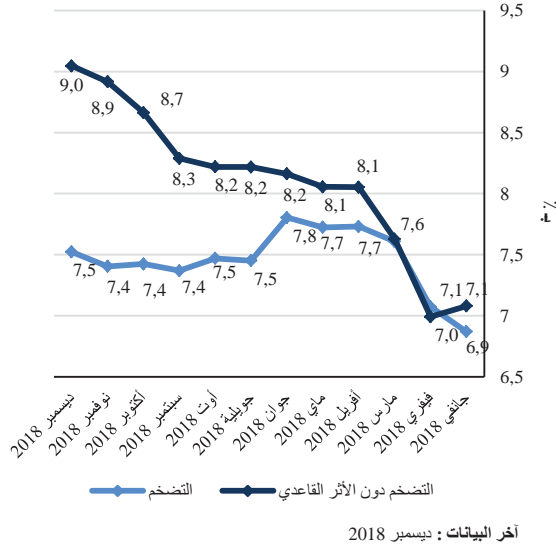
السنة	2018				2017	2016	الأوزان بـ %	المسمى
	ث4*	ث3*	ث2*	ث1*				
7,5	7,5	7,4	7,8	7,2	5,3	3,7	100,0	المؤشر العام
								حسب مجموعات المواد
2,2	1,9	2,1	2,7	2,4	1,6	0,8	28,1	- مواد غذائية
1,3	1,0	1,2	1,7	1,4	0,8	0,4	13,9	• مواد غذائية طازجة
0,9	0,9	0,9	1,0	1,0	0,8	0,4	14,2	• مواد غذائية محولة
3,5	3,6	3,4	3,5	3,3	2,2	1,3	36,6	- مواد معملية
1,8	2,0	1,9	1,6	1,5	1,5	1,6	35,3	- خدمات
								حسب نظام تحديد الأسعار
6,4	6,4	6,4	6,7	6,2	4,7	3,5	73,7	- أسعار حرة
1,1	1,1	1,0	1,1	1,0	0,6	0,2	26,3	- أسعار مؤطرة
0,4	0,6	0,5	0,4	0,3	0,2	0,1-	6,6	منها : الطاقة

المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

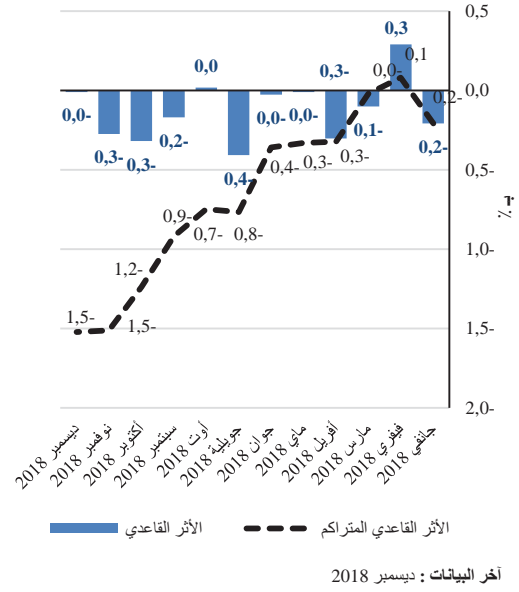
* التغييرات بحساب الانزلاق السنوي ؛ ث = ثلاثي

وبحساب المساهمة في التضخم الجملي (راجع الرسم البياني عدد 4-32)، ارتفعت حصة المواد المؤطرة في سنة 2018 لتستأثر بـ 14,3% مقابل 11,8% قبل سنة وذلك على حساب حصة أسعار المواد الحرة (85,7% مقابل 88,2%)، نتيجة بالأساس للتعديلات الأكثر تواترا وأهمية لأسعار المحروقات. وحسب قطاع الإنتاج، اتسمت المساهمة في التضخم الجملي في سنة 2018 بتطورات متباينة. إذ ارتفعت مساهمة المواد المعملية (+46,3% مقابل +40,5%) مدعومة بازدياد مساهمة مواد البناء وصيانة المساكن (+3,3% مقابل +1,9%) وذلك على حساب مساهمة الخدمات التي عرفت تباطؤا ملحوظا (+23,7% مقابل +28,7%). أما بالنسبة لمساهمة تضخم المواد الغذائية، فقد عرفت شبه استقرار (+30% مقابل +30,8%).

رسم بياني عدد 4-31 : التطور الشهري للتضخم (باحتمساب الأثر القاعدي ودون احتسابه)



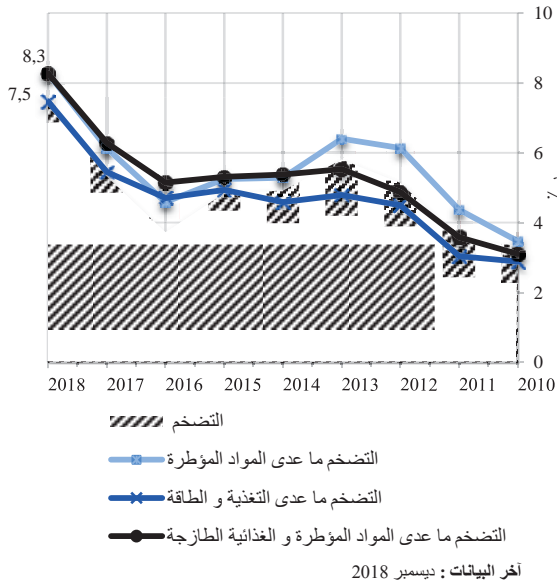
رسم بياني عدد 4-30: التطور الشهري للأثر القاعدي



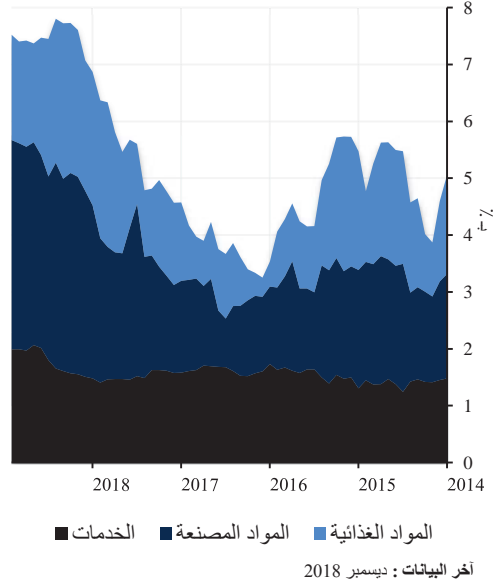
المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

وخلال سنة 2018، تأثر التضخم إلى حد كبير بالأثار القاعدية (راجع الرسمين البيانيين عدد 4-30 وعدد 4-31). حيث كانت الأثار القاعدية الشهرية ملائمة (تنازلية) على مدى كامل السنة إذ تمت ملاحظتها بشكل ملموس أكثر خلال أشهر أفريل وجويلية وأكتوبر ونوفمبر لتدفع بالتضخم نحو الانخفاض بـ 0,3 نقطة مئوية. وعلى هذا الأساس، بلغ الأثر القاعدي المتراكم -1,5 نقطة مئوية على مدى كامل السنة. ودون اعتبار الأثر القاعدي، كان من المحتمل أن يبلغ التضخم في موفى سنة 2018 مستوى 9٪ عوضا عن نسبة 7,5٪ المسجلة.

رسم بياني عدد 4-33 : تطور التضخم الأساسي (بحساب المعدلات السنوية)



رسم بياني عدد 4-32: التطور الشهري للمساهمات في التضخم (بحساب الانزلاق السنوي)



المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

وواصل المقياس الرئيسي للتضخم الأساسي المحتسب من خلال الانزلاق السنوي لمؤشر الأسعار "بدون اعتبار المواد الغذائية الطازجة والمواد المؤطرة" مساره التصاعدي ليبلغ 8,3% في سنة 2018 مقابل 6,3% في سنة 2017 وهو ما يعكس تسارع تضخم المواد المعملية الحرة والمواد الغذائية الحرة المحولة. وعلى غرار ذلك، عرف التضخم "دون اعتبار المواد الغذائية والطاقة" الذي يعد مقياسا آخر للتضخم الأساسي والذي يتم اعتماده من قبل البنك المركزي في جميع أنحاء العالم، نفس المسار التصاعدي ليرتفع من 5,5% في سنة 2017 إلى 7,5% في سنة 2018 (راجع الرسم البياني 4-33).

4-3-2 محددات التضخم

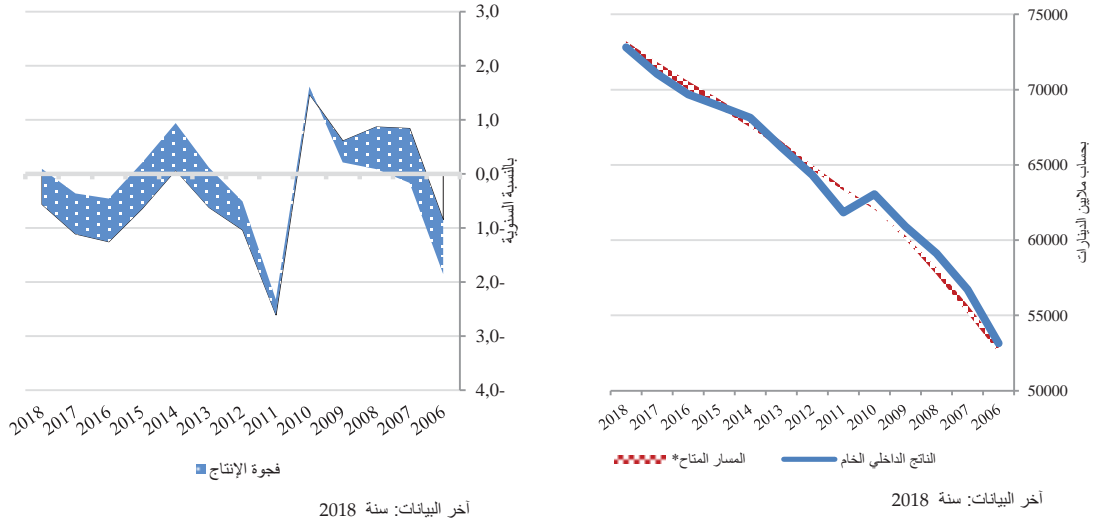
على الرغم من غياب ضغوط مسلطة على عوامل الإنتاج بالعلاقة مع طلب داخلي فاتر وتطور معتدل للأسعار في البلدان الشريكة، ارتفع التضخم بنسق متدعم في سنة 2018 حيث ازداد بـ 7,5% في المعدل مقابل 5,3% قبل سنة. وكان ارتفاع التضخم مدفوعا في الآن نفسه من مكوناته المتقلبة وخاصة المواد الغذائية الطازجة (+8,3% مقابل +5,5%) التي تبقى حساسة للغاية تجاه اضطرابات مسالك التوزيع ومستوى هطول الأمطار خلال السنة وكذلك من مكوناته الأساسية، لاسيما المواد المعملية (+9,4% مقابل +5,9%) والمواد الغذائية المحولة (+6,7% مقابل +5,6%)، حيث أنها تحملت تأثير العديد من صدمات العرض. كما أن التضخم الأساسي وهو مقياس يولي له البنك المركزي أهمية كبرى، ما يزال في مستويات

مرتفعة ومثيرة للانشغال والتي تعود في جزء هام منها إلى التأثيرات المتضادة لتراجع قيمة الدينار والتعديل نحو الارتفاع في إطار قانون المالية لسنة 2018 لبعض المعاليم والأداءات (الأداء على القيمة المضافة والرسوم الجمركية ومعاليم الاستهلاك)، وكذلك إلى الترفيعات الأكثر تواترا وأهمية لأسعار المحروقات خلال الفترة قيد الدرس.

وبحساب الأسعار القارة لسنة 2010، تدعم النشاط الاقتصادي خلال سنة 2018 حيث سجل نموا بـ 2,5٪ مقابل 1,8٪ في سنة 2017. وقد اتسم هذا التطور بالسير الجيد للخدمات المسوقة (+3,3٪ مقابل +4,5٪ في سنة 2017) وخاصة بالنسبة لفروع النزول والمطاعم (+8,9٪ مقابل +8,3٪) والنقل (+3,6٪ مقابل +7,1٪) بالتوازي مع انتعاشة القطاع السياحي التي مثلت الحدث الأبرز لسنة 2018. كما استفاد النمو من الأداء الجيد للقطاع الفلاحي (+9,8٪ مقابل +2٪) الذي كان مدعوما بموسم الزيتون الاستثنائي. وبالنسبة للقطاع الصناعي، كانت المساهمة في النمو موجبة بشكل طفيف لمجمل الفروع المعملية (+0,6٪ مقابل +0,3٪) وسالبة بالنسبة للصناعات غير المعملية (-1,1٪ مقابل -0,4٪).

وفي ضوء هذه التطورات، فإن الفجوة بين إجمالي الناتج المحلي ومستواه الكامن المقدر قد تكون تقلصت بشكل مؤكد خلال سنة 2018 (راجع الرسمين البيانيين عدد 4-34 و 4-35). ومع ذلك وحتى إن كانت طاقات الإنتاج الزائدة لا تزال قائمة صلب الاقتصاد، فإن هذه الأخيرة يتم استيعابها تدريجيا دون تسليط ضغوط معمة على طاقات الإنتاج وبالتالي على المستوى العام للأسعار وهو ما يستبعد كل ضغط تضخمي متأت من الطلب.

رسم بياني عدد 4-34: تطور إجمالي الناتج المحلي بالمقارنة مع رسم بياني عدد 4-35: تطور فجوة الإنتاج (بيانات سنوية بـ %). مساره (بيانات ربع سنوية مجمعة)*

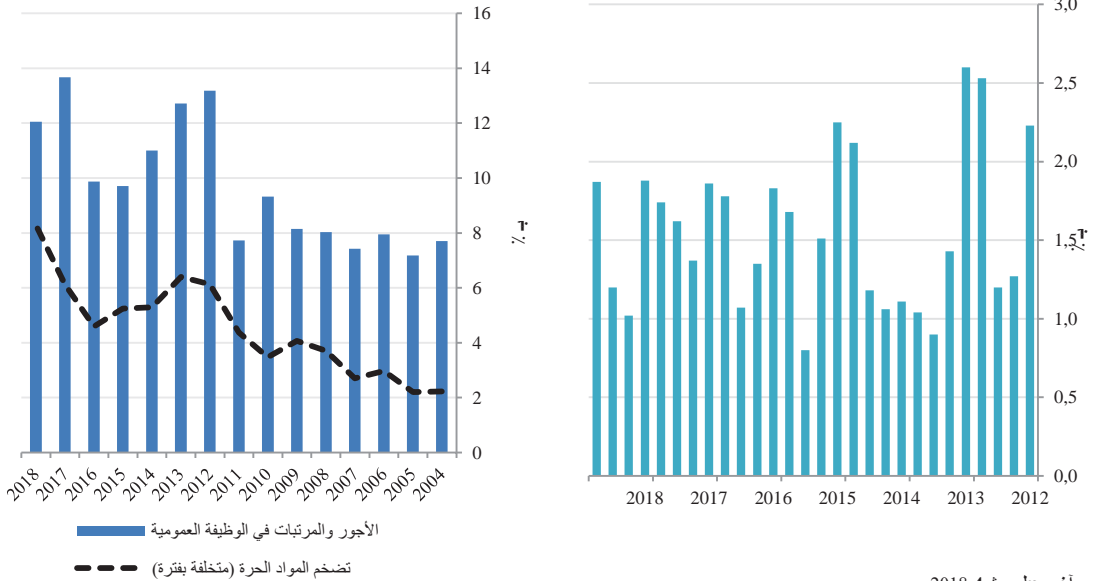


المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي

* تم تقدير طاقات الإنتاج المستخدمة لاحتساب فجوة الإنتاج من خلال أسلوبين، حيث يستند الأسلوب الأول على مرشح من نوع "هودريك-برسكوت" مع تصحيح الآثار الجانبية في حين أن الأسلوب الثاني يعتمد على مرشح "كالمان" المدمج في نموذج التوقع على المدى المتوسط للبنك المركزي التونسي.

ومن جانبها، شهدت **تكلفة الأجر**، في سنة 2018 ارتفاعا بنسق مماثل لما تم تسجيله في العام السابق، سواء في القطاع العام أو الخاص (راجع الرسمين البيانيين عدد 4-36 و4-37). وبالفعل، واصلت الأجر الازدياد بنحو 6,5% وذلك للسنة الثالثة تباعا حيث ساهمت في ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي في الأسعار عند الاستهلاك. وبذلك، أبقت هذه الترفيعات على الضغوط المسلطة على الأسعار.

رسم بياني عدد 4-36 : التطور الثلاثي للأجور في القطاع رسم بياني عدد 4-37 : التطور السنوي للتضخم والمرتبات والأجور الخاص غير الفلاحي¹ في الوظيفة العمومية



آخر المعطيات: 2018

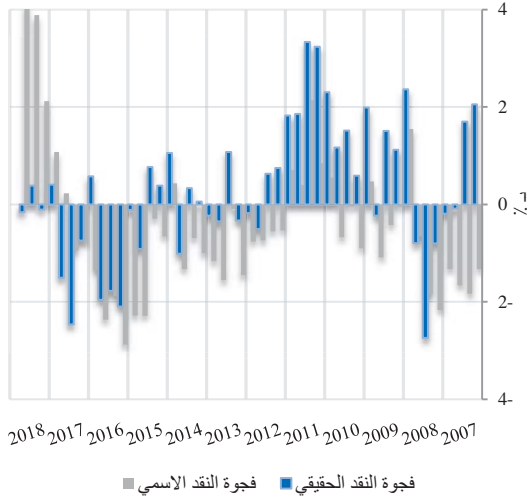
المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي

المصدر : وزارة المالية والمعهد الوطني للإحصاء

أما بالنسبة **للفجوة النقدية**، فقد تم غلق هاته الفجوة أو حتى تسجيل فوارق موجبة في سنة 2018 وهو ما يدل على مخاطر متزايدة للضغوط التضخمية ذات مصدر نقدي (راجع الرسمين البيانيين عدد 4-38 و4-39). وفي الواقع، تطورت المكونة النقدية (ن3) بين سنة وأخرى بنسق 10,1% في المعدل مقابل 8,8% في سنة 2017، حيث اتسمت بتسارع القروض للاقتصاد (+11,3% مقابل +10,8%) والتي استفاد منها المهنيون بالأساس. أما بالنسبة لصافي المستحقات على الدولة، فقد حافظ على نسق نمو مرتفع وإن بدرجة أقل من سنة 2017 (+14,8% مقابل +16,2%).

¹ بما في ذلك الائتمان الضريبي.

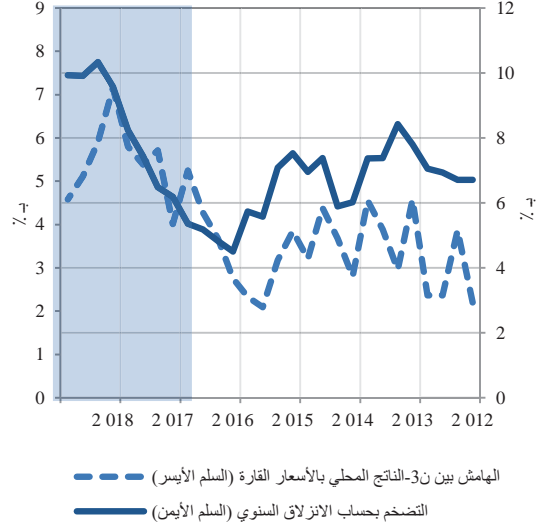
رسم بياني عدد 4-39: تطور فجوات الأرصدة النقدية



آخر البيانات : ث 4-2018

المصدر : البنك المركزي التونسي

رسم بياني عدد 4-38: تطور كل من التضخم والفجوة بين المكونة النقدية (ن3) وإجمالي الناتج المحلي



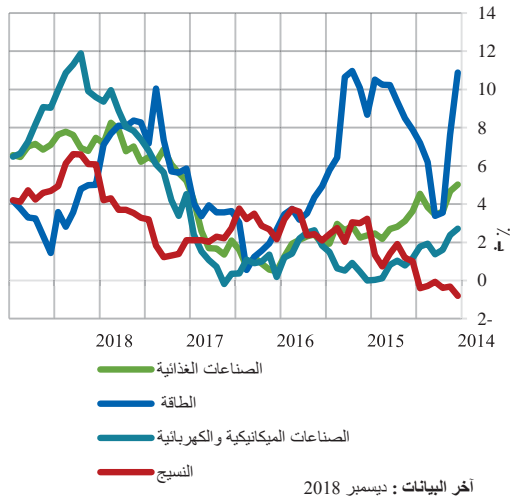
آخر البيانات : ث 4-2018

المصادر: البنك المركزي التونسي والمعهد الوطني للإحصاء

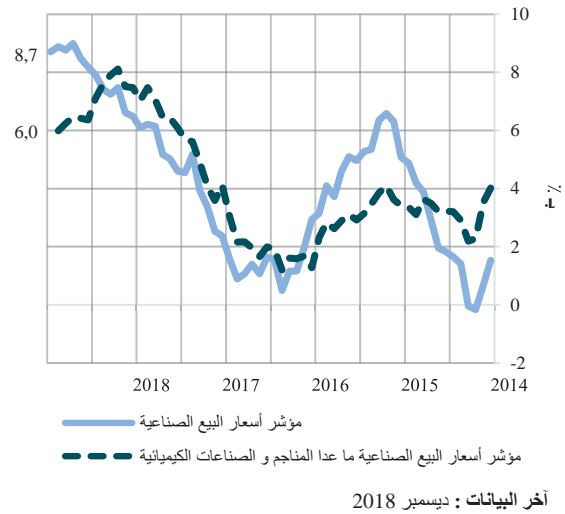
هذا ويجدر التذكير أنه على الرغم من التسارع الطفيف للكتلة النقدية (ن 3) (+1,10٪) في سنة 2018، فإن تطور هذه الأخيرة يظل متناسقا نسبيا مع تطور النشاط الاقتصادي (+9,6٪ بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الإسمي).

ويعكس تسارع التضخم بشكل جزئي التطور الأكثر تدعما مما كان عليه بالسابق لأسعار البيع الصناعية التي سجلت في سنة 2018 ارتفاعا ملحوظا قدره 7,9٪ مقابل 4,6٪ قبل سنة (راجع الرسمين البيانيين عدد 4-40 و 4-41) والذي نتج عن تسارع مؤشر أسعار البيع للصناعات المعملية (+8,9٪ مقابل +2,4٪)، لاسيما مؤشرات مواد البناء والخزف والبلور (+7,1٪ مقابل +2,6٪) والصناعات الميكانيكية والكهربائية (+9,1٪ مقابل +6,9٪) والصناعات الكيماوية (+15٪ مقابل -0,9٪) وتلك المتعلقة بالصناعات الغذائية (+7,1٪ مقابل +6,7٪). وسجل مؤشر أسعار البيع عند الإنتاج الصناعي دون اعتبار المناجم والصناعات الكيماوية، وهي المكونة التي لها أكبر تأثير على الأسعار عند الاستهلاك، نفس المسار حيث عرف بدوره تسارعا ولكن بدرجة أقل (+6,9٪ مقابل +5,7٪ في سنة 2017) وهو ما يعكس الضغوط الكامنة المسلطة على التضخم.

رسم بياني عدد 4-41 : تطور أهم مكونات مؤشر أسعار البيع عند الإنتاج الصناعي



رسم بياني عدد 4-40 : تطور مؤشر أسعار البيع عند الإنتاج الصناعي



المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

جدول عدد 4-6 : تطور مؤشر أسعار البيع عند الإنتاج الصناعي (التغيرات بـ %)

المسمى	الوزن بـ %	2016	2017	2018
المؤشر العام	100	1,4	4,6	7,9
الصناعات المعملية	84,8	1,2	4,2	8,9
- الصناعات الغذائية	18,6	1,6	6,7	7,1
- صناعات مواد البناء والخزف والبلور	5,1	3,2	2,6	7,1
- الصناعات الميكانيكية والكهربائية	25,9	0,9	6,9	9,1
- الصناعات الكيميائية	14,2	0,8-	0,9-	15,0
- صناعات النسيج والملابس والأحذية	14,8	2,6	2,8	5,2
- صناعات أخرى	6,2	1,1	3,6	9,5
المناجم	1,5	0,1-	0,7-	0,3-
الطاقة	13,7	2,8	7,5	3,6
- استخراج المحروقات	7,8	5,9	9,9	8,1
- تكرير النفط	1,4	1,8	1,8-	13,9
- إنتاج وتوزيع الكهرباء	4,0	0,0	3,1	9,1
- تجميع ومعالجة وتوزيع المياه	0,4	12,5	7,9	0,0

المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

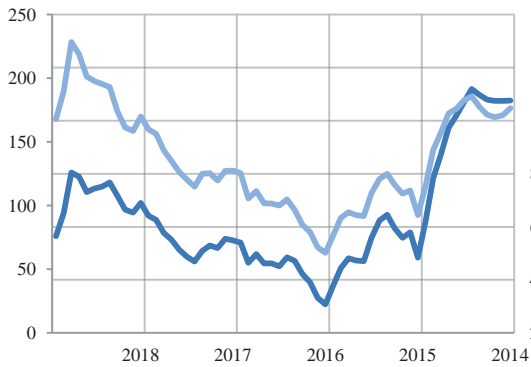
وفيما يتعلق بالأسعار عند التوريد، فقد اتسمت بارتفاع مطرد في سنة 2018 حيث أنها ازدادت بـ 18,4% مقابل 16,5% قبل سنة. وقد نتج هذا التطور عن الارتفاع شبه المعم لأسعار وخاصة أسعار المناجم والفسفاط ومشتقاته التي سجلت زيادة ملحوظة قدرها 26,6% مقابل 12% في سنة 2017 وصناعة النسيج

والملابس والجلود (+18,4٪ مقابل +15٪) والصناعات الميكانيكية والكهربائية (+18,3٪ مقابل +15,2٪). ومن جانبها، واصلت أسعار الطاقة وزيت التشحيم والأسعار في قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية ارتفاعها المطرد لكن بنسق أكثر اعتدالا (+17,8٪ و+14٪ على التوالي مقابل +27,7٪ و+16,2٪).

وبحساب الانزلاق السنوي، تم تسجيل بعض الانفراج للأسعار عند التوريد ما بين بداية ونهاية سنة 2018 حيث أنها تراجعت من 22,7٪ في شهر جانفي إلى 14٪ في شهر ديسمبر وذلك بفضل تباطؤ الأسعار عند التوريد للصناعات الميكانيكية والكهربائية وكذلك للصناعات المعملية الأخرى (+25,1٪ و+30٪ في شهر جانفي مقابل +11,5٪ و+12,7٪ في شهر ديسمبر 2018، على التوالي).

وعلى الرغم من هذا الانفراج، فقد كان لتطور الأسعار عند التوريد بنسق متدعم بالضرورة تأثير تصاعدي على الأسعار المحلية خلال الفترة قيد الدرس (راجع الرسمين البيانيين عدد 42-4 و43-4).

رسم بياني عدد 43-4 : التطور الشهري لأسعار برمبيل النفط (برنت)

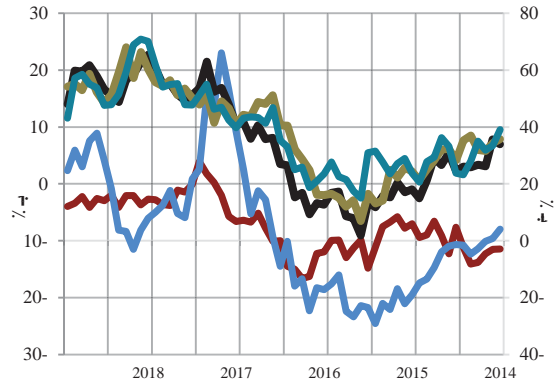


البرنت بالدولار الأمريكي (المحور الأيمن)
البرنت بالدينار (المحور الأيسر)

آخر البيانات : ديسمبر 2018

المصادر : البنك الدولي وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

رسم بياني عدد 42-4: التطور الشهري للأسعار عند التوريد (بحساب الانزلاق السنوي)



القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية (السلم الأيمن)
قطاع الطاقة (السلم الأيمن)
مجموع القطاعات (السلم الأيسر)
النسيج والملابس والجلد (السلم الأيسر)
الصناعات الميكانيكية والكهربائية (السلم الأيسر)

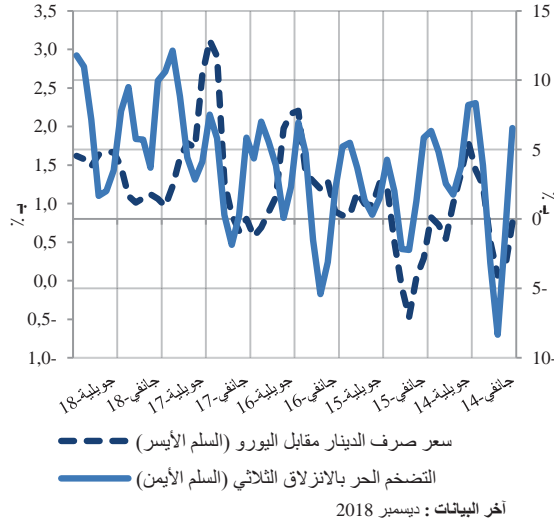
آخر البيانات : ديسمبر 2018

المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي

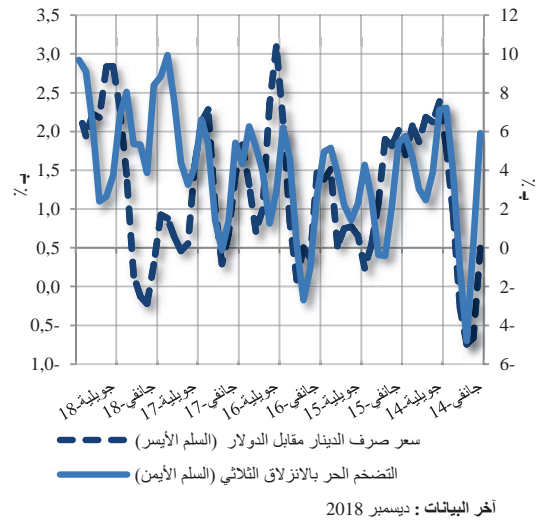
وبخصوص سعر الصرف، واصل سعر صرف الدينار في سنة 2018 منحاه التنازلي مقابل أهم العملات الأجنبية. وبالفعل وبحساب المعدلات السنوية، عرف الدينار انخفاضا حادا في قيمته بـ 12,9٪ تجاه الأورو و8,6٪ إزاء الدولار الأمريكي مقابل تراجع بـ 12,8٪ و11,3٪ على التوالي في سنة 2017. وكان لهذا

التطور تأثير ملحوظ على الأسعار عند الاستهلاك (راجع الرسمين البيانيين عدد 44-4 و 45-4) وخاصة بالنسبة للمواد المعملية مثل السيارات وقطع الغيار (+15% و +20,8% مقابل +12,4% و +8% على التوالي) وكذلك على أسعار المواد الغذائية المحولة الحرة (+8,9% مقابل +8,3%).

رسم بياني عدد 45-4 : تطور سعر صرف الدينار مقابل الأورو (بحساب الانزلاق ربع السنوي)



رسم بياني عدد 44-4 : تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي (بحساب الانزلاق ربع السنوي)



المصادر: المعهد الوطني للإحصاء و حسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

مؤطر عدد 2-4 : اعتماد سنة أساس جديدة لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك

نشر المعهد الوطني للإحصاء بداية من شهر جانفي 2019 رسميا مؤشر الأسعار عند الاستهلاك العائلي المتعلق بسنة أساس جديدة (أساس 100 في سنة 2015)، ليحل محل المؤشر القديم (أساس 100 في سنة 2010). وتم تحديد تركيبة هذا المؤشر انطلاقا من المسح الأخير حول استهلاك الأسر المنجز في سنة 2015. ومن الناحية التاريخية، يتعلق الأمر بالسلسلة التاسعة لمؤشرات الأسعار عند الاستهلاك بعد تلك التي تم إعدادها في سنوات 1962 و 1970 و 1977 و 1983 و 1990 و 2000 و 2005 و 2010.

وقد تم تصنيف السلع والخدمات المدرجة في سلة المؤشر الجديد إلى فئات مماثلة وفقا لنظام تصنيف هرمي : الأقسام / المجموعات / الفئات / الفروع / المنتجات / الأنواع. وتم تنظيم هذا التصنيف المتوافق مع تسميات "تصنيف وظائف الاستهلاك العائلي" (COICOP) في 12 قسما و 48 مجموعة و 114 فرعا و 169 قسما و 720 منتوجا وخدمة.

وتمت مراجعة نظام الترجيح بالاستناد إلى نتائج المسح حول استهلاك الأسر، مثلما هو مبين في الجدول التالي :

(يتبع)

تابع مؤطر عدد 4-2 :

جدول عدد 1 : وزن مجموعات المنتجات والخدمات وفقا لسنة الأساس

الاقسام	الترجيح بـ % أساس سنة 2005	الترجيح بـ % أساس سنة 2010	الترجيح بـ % أساس سنة 2015
1. التغذية والمشروبات	32,6	28,1	26,2
2. المشروبات الكحولية والتبغ	2,5	2,9	2,8
3. اللباس والأحذية	9,2	8,4	7,4
4. السكن والطاقة المنزلية	14,0	17,0	19,0
5. الأثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية	7,8	6,8	6,0
6. الصحة	6,3	5,6	5,8
7. النقل	11,3	12,1	12,7
8. الاتصالات	3,6	5,6	4,6
9. الترفيه والثقافة	2,5	2,0	2,1
10. التعليم	1,7	2,4	3,2
11. المطاعم والنزل	4,6	4,3	4,6
12. مواد وخدمات مختلفة	3,8	4,9	5,6
المجموع	100,0	100,0	100,0

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء.

ويبين هذا الجدول أنه مع تغيير سنة الأساس، تم تخصيص وزن أقل للمواد الغذائية والملابس والأحذية وخدمات الاتصال. وفي المقابل، تم تخصيص وزن أهم للسكن والطاقة المنزلية والنقل والتعليم. وتجدر الإشارة إلى أنه بالمقارنة مع المؤشر المرجعي بأساس سنة 2010 والذي يغطي 1.030 منتوجا، فإن القاعدة الجديدة تشمل 720 منتوجا لكن مع توسع كبير في أنواع المنتوجات التي بلغت 5.174 نوعا.

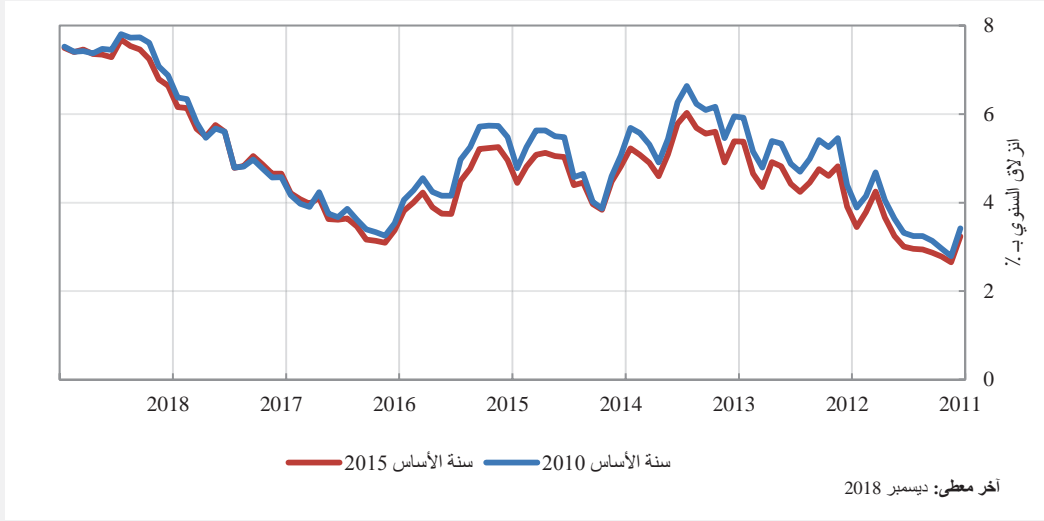
وتتمثل الملاحظة الأخرى في الارتفاع الملحوظ لعدد نقاط البيع الذي ازداد من 3.452 بالنسبة لسنة الأساس 2010 إلى 4.062 لسنة 2015. وقد شمل هذا الارتفاع بالأساس المساحات الكبرى والمغازات ونقاط بيع الخدمات العمومية والخاصة.

وأدت التغييرات الحاصلة على مستوى الترجيح وعدد أنواع المنتوجات والخدمات والتوزيع الجغرافي إلى تنقيحات في المعطيات التاريخية لسلسلة مؤشر الأسعار عند الاستهلاك وبالتالي إلى اختلافات على مستوى التغييرات الشهرية والانزلاقات السنوية ما بين سنتي الأساس 2010 و2015. ويمكن ملاحظة الاختلافات بين المؤشرين على مستوى أسعار المواد الغذائية والخدمات بشكل أوضح منه على مستوى المواد المعملية.

(يتبع)

تابع مؤطر عدد 4-2 :

رسم بياني عدد 1 : الانزلاق السنوي لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك حسب سنة الأساس



المصدر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي

وأدى تغيير سنة الأساس إلى مراجعة نحو الانخفاض للمعدلات السنوية للتضخم الجلي والتضخم الأساسي منذ سنة 2011. وفي الواقع، فإن التضخم المحتسب بأساس سنة 2015 قد بلغ 7,3٪ في سنة 2018 مقابل 7,5٪ بأساس سنة 2010.

جدول عدد 2 : المعدلات السنوية للتضخم الجلي والتضخم الأساسي وفقا لسنة الأساس

التضخم الأساسي*		التضخم الجلي		
أساس سنة	أساس سنة	أساس سنة	أساس سنة	
2015	2010	2015	2010	
3,4	3,6	3,2	3,5	2011
4,5	4,9	4,6	5,1	2012
5,2	5,5	5,3	5,8	2013
5,0	5,4	4,6	4,9	2014
5,0	5,3	4,4	4,9	2015
4,9	5,2	3,6	3,7	2016
6,2	6,3	5,3	5,3	2017
8,2	8,3	7,3	7,5	2018

* نون اعتبار المواد الغذائية الطازجة والمواد ذات الأسعار المؤطرة.

يتوقع أن تكون آفاق النمو الاقتصادي في سنة 2019 أقل بشكل طفيف من العام السابق على خلفية التراجع المنتظر للقيمة المضافة في القطاع الفلاحي بعد المحصول الممتاز للزيتون المعد للزيت المسجل في سنة 2018. ودون اعتبار الفلاحة، من المتوقع أن يتواصل تدعيم الاقتصاد بصورة تدريجية مبقيا على نسبة النمو في مسار تصاعدي تدريجي.

وحسب القطاعات الرئيسية للنشاط الاقتصادي، تعكس توقعات النمو المعتدل لإجمالي الناتج المحلي الآفاق القطاعية التالية :

* من المتوقع أن يعرف إنتاج القطاع الفلاحي تراجعاً في سنة 2019 بعد الارتفاع الملحوظ بـ 9,8% في سنة 2018 وذلك جراء الانخفاض الهام لإنتاج زيتون الزيت (750 ألف طن بعد تسجيل 1,6 مليون طن في سنة 2018). ومن شأن الزيادة المنتظرة لإنتاج الحبوب (المقدر بـ 23,3 مليون قنطار بالنسبة لسنة 2019¹ مقابل 14,1 مليون قنطار في سنة 2018) أن تخفف إلى حد ما من انخفاض القيمة المضافة الفلاحية للسنة الحالية.

* ينتظر أن يحافظ الإنتاج الصناعي على ارتفاع متواضع، بعد الأداء السيء المسجل في العام السابق (تأثير تراجع الإنتاج لصناعات السيارات في منطقة الأورو على إنتاج الصناعات الميكانيكية والكهربائية في تونس). وتشير انتعاشة واردات الصناعات الموجهة للتصدير خلال الربع الأخير من سنة 2018 إلى إمكانية تدعم الإنتاج في الأشهر المقبلة. وفي جانب آخر، تظل آفاق الصناعات المعملية الأخرى متباينة جراء مواطن الضعف التي تعاني منها عديد القطاعات الفرعية. ومن المتوقع أن يعرف إنتاج الصناعات الغذائية، على وجه الخصوص، انخفاضاً نتيجة بالأساس لتراجع إنتاج الزيوت وتواصل تباطؤ الإنتاج للمواد الغذائية الأخرى بسبب تصاعد تكاليف الإنتاج. كما أن الآفاق الضعيفة نسبياً لإنتاج الفسفاط (مناخ اجتماعي متوتر في مناطق الاستخراج وتدهور طاقات الإنتاج وفقدان حصص من السوق) ستواصل التأثير جدياً على نشاط الصناعات الكيماوية.

* يتوقع أن يتواصل انخفاض إنتاج النفط نتيجة النفاذ الطبيعي في أهم الحقول. وأمام تقادم الشوك بـ شأن دخول حقل الغاز "نواره" طور الإنتاج في سنة 2019، فإن مساهمة قطاع "استخراج النفط والغاز الطبيعي" في النمو الاقتصادي وكذلك في المدفوعات الجارية ستبقى سالبة وهامة.

* على مستوى الخدمات المسوقة، من المنتظر أن يساعد الحفاظ على الاستقرار الأمني على استمرار تعافي القطاع السياحي والأنشطة المرتبطة به حيث أن الموسم السياحي يبدو واعداً. أما بالنسبة لقطاع التجارة الذي يعدّ القطاع الرئيسي للخدمات المسوقة، فإن ديناميكيته الحقيقية ستتأثر بالمستوى المرتفع للتضخم الذي سيبقيها في مستويات ضعيفة نسبياً.

* ستكون آفاق تطور القيمة المضافة للإدارة العمومية منعدمة تقريباً، نتيجة توجه الدولة المنصبّ على التحكم في توازنات الميزانية من خلال التقليل في العجز للرجوع به من -4,9% في سنة 2018 إلى -3,9% في سنة 2019.

ومن المتوقع أن يظل النمو الكامن في سنة 2019 في مستوى يقل عن 2% (بحساب الأسعار القارة لسنة 2010)، جراء الآفاق المتواضعة للاستثمار الحقيقي. ومن شأن الحفاظ على نمو فعلي (دون اعتبار الفلاحة) أعلى من النمو الكامن أن يسهل الغلق التدريجي لفجوة الإنتاج السالبة (-0,9% في سنة 2019 بعد

¹ من قبل مصالح البنك المركزي التونسي.

-1,1% في سنة 2018) لكنه سيزيد من الضغوط المتأتية من الطلب الجملي والمسلطة على جهاز الإنتاج وعلى الأسعار خلال الفترة المقبلة.

وعلى مستوى الأسعار عند الاستهلاك¹، تشير التوقعات الأخيرة إلى انفراج طفيف للتضخم في سنة 2019 (7% في المعدل مقابل 7,3% في سنة 2018) مع بقاءه في مستويات مرتفعة تاريخيا على المدى القصير والمتوسط بسبب استمرار الضغوط التضخمية المتأتية من المحددات الرئيسية للتضخم.

وحسب أهم مكونات الأسعار، من المنتظر حدوث التطورات التالية :

* يتوقع أن يتطور تضخم المواد المؤطرة (26,5% من سلة الاستهلاك) في سنة 2019 بنسق مماثل لما تم تسجيله في العام السابق. وتشير التوقعات إلى نسبة بنحو 4,6% في المعدل في سنة 2019، أي تقريبا نفس النسبة المسجلة في سنة 2018. وسيمثل تعديل أسعار المحروقات في محطات التوزيع في عديد المناسبات وكذلك الترفيع في أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي، المصادر الرئيسية للضغوط المسلطة على هذه المكونة للأسعار عند الاستهلاك. بيد أن التوجه نحو الإبقاء على تجميد أسعار عديد المواد الأساسية والتعريفات العمومية ذات الأهمية من شأنه المساهمة في تخفيف نسق نمو أسعار هذه المكونة.

* من المنتظر أن يتواصل في سنة 2019 تصاعد أسعار المواد الغذائية الطازجة (12,7% من سلة الاستهلاك) المسجل منذ سنة 2018. وبعد أن بلغت 8,2% في سنة 2018، من المتوقع أن تتنازل نسبة تضخم المواد الطازجة 9% في سنة 2019. ويفسر بقاء نسق نمو هذه المواد في مجال يفوق نسقه الاعتيادي (5% في المعدل) بالارتفاع شبه المعم لتكاليف لإنتاج والتوزيع (المدخلات الموردة وتكاليف الأجور والطاقة). وفي جانب آخر، من شأن التحسن المرتقب لإنتاج الخضر أن يخفف نسبيا من الضغوط المسلطة على الأسعار.

* تظل آفاق التضخم الأساسي (60,8% من سلة الاستهلاك)، المحتسب عن طريق مؤشر الأسعار عند الاستهلاك دون اعتبار المواد الغذائية الطازجة والمواد ذات الأسعار المؤطرة، مثيرة للانشغال على الرغم من التباطؤ المنتظر في سنة 2019. ووفقا للتقديرات الأخيرة، ستبلغ نسبة التضخم الأساسي 7,5% مقابل 8,2% في العام السابق وهو مستوى لا يزال أعلى بكثير من مستواه على المدى الطويل والمقدر بـ 4%. ومن شأن تباطؤ نسق انزلاق سعر صرف الدينار والتوجه التقييدي للسياسة النقدية (الترفيح بـ 100 نقطة أساسية في شهر فيفري 2019) أن يبسرا هذا الانفراج النسبي للتضخم الأساسي. بيد أن هذا المنحى التنازلي قد تعيقه عوامل تضخمية محددة أخرى مثل الزيادات المتوقعة في الأسعار العالمية للمواد الأولية والمواد الطازجة والمؤطرة (على غرار الطاقة) والتي ستواصل نشر تأثيراتها غير المباشرة خلال الأشهر المقبلة.

¹ تم إعداد التوقعات باعتبار سنة 2015 سنة أساس جديدة.

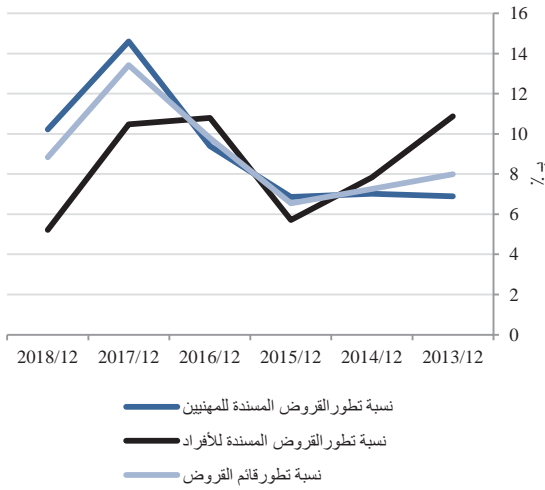
وقد يؤدي بقاء التضخم الأساسي في مستويات لا تزال مرتفعة بالمقارنة مع إمكانيات النمو التي تقل عن 2٪ على مدى آفاق التقديرات، إلى تأخر استعادة التوازنات الجمالية على المدى المتوسط.

4-4. توزيع القروض

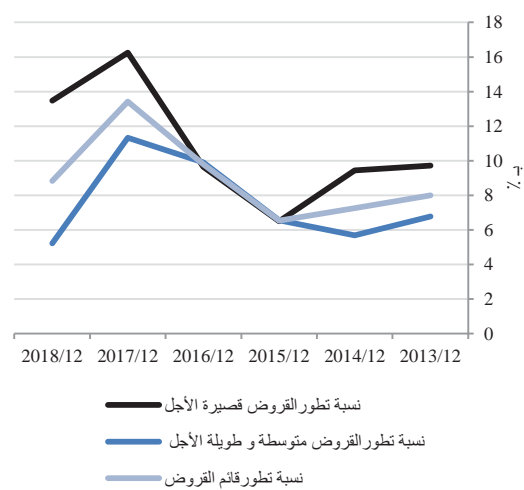
1-4-4 تطور قائم القروض

بلغ قائم القروض، دون اعتبار التعهدات بالإمضاء، التي أسندتها البنوك والمؤسسات المالية للاقتصاد كما أحصتها مركزيتا المخاطر والقروض للأفراد بالبنك المركزي، ما يزيد عن 88,9 مليار دينار في موفى سنة 2018، حيث سجلت نموا قدره 8,8٪ مقابل 13,4٪ قبل سنة.

رسم بياني عدد 4-47 : تطور القائم الجملي للقروض حسب الأجل



رسم بياني عدد 4-46: تطور القائم الجملي للقروض حسب صنف المستفيدين



ويعود تباطؤ القروض المسندة للاقتصاد، حسب صنف المنتفعين على حد السواء، إلى انخفاض نسبة تطور قائم القروض الممنوحة للأفراد بـ 5,3 نقاط مائوية والذي شمل بالأساس قروض السكن وإلى تراجع نسبة تطور قائم القروض للمهنيين بـ 4,4 نقاط مائوية.

وحسب الآجال، يرجع تباطؤ نسق تطور قائم القروض بالأساس إلى التباطؤ الملحوظ للقروض متوسطة وطويلة الأجل المسندة للمهنيين.

ومن المنتظر أن يتواصل هذا المسار المتمسك بالتباطؤ خلال سنة 2019، تبعا لإرساء معيار احترازي كلي جديد والذي يتمثل في اعتماد نسبة "القروض / الودائع"¹ كمؤشر لتحقيق موائمة بين الموارد والاستعمالات وقدرة أكبر على التحكم في مخاطر تحويل الآجال.

¹ منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك عدد 10 لسنة 2018 المؤرخ في 10 نوفمبر 2018 والمتعلق بنسبة "القروض / الودائع".

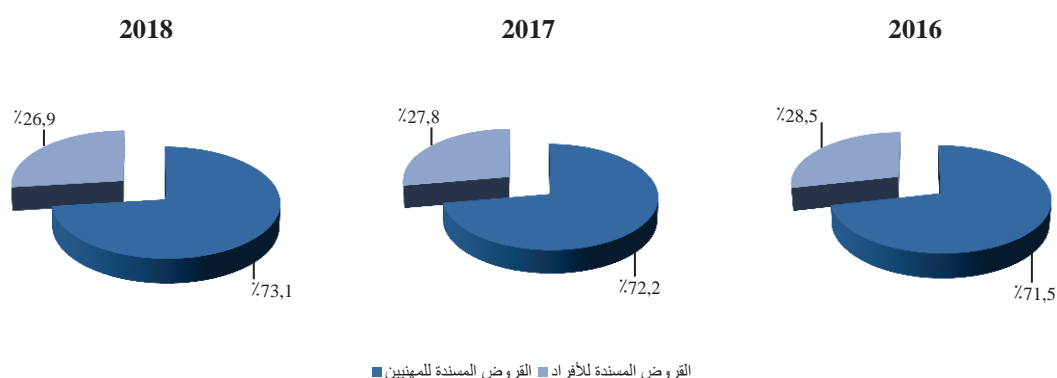
جدول عدد 4-7 : توزيع قائم القروض للاقتصاد حسب المستفيد والقطاع والأجل (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2016	2017	2018	التغيرات بـ %	
				2017 2016	2018 2017
قروض للمؤسسات و للمهنيين	51.478	58.994	65.022	14,6	10,2
قصيرة الأجل	28.123	32.826	37.372	16,7	13,8
متوسطة وطويلة الأجل	23.355	26.168	27.650	12,0	5,7
الفلاحة والصيد البحري ¹	2.336	2.650	2.745	13,4	3,6
قصيرة الأجل	1.330	1.515	1.582	13,9	4,4
متوسطة وطويلة الأجل	1.006	1.135	1.163	12,8	2,5
الصناعة	18.428	21.480	24.443	16,6	13,8
قصيرة الأجل	12.246	14.676	17.448	19,8	18,9
متوسطة وطويلة الأجل	6.182	6.804	6.995	10,1	2,8
الخدمات	30.714	34.864	37.834	13,5	8,5
قصيرة الأجل	14.547	16.635	18.342	14,4	10,3
متوسطة وطويلة الأجل	16.167	18.229	19.492	12,8	6,9
القروض للأفراد	20.559	22.713	23.897	10,5	5,2
قروض الاستهلاك	11.304	12.318	12.853	9,0	4,3
قصيرة الأجل	2.556	2.839	3.098	11,1	9,1
متوسطة وطويلة الأجل	8.748	9.479	9.755	8,4	2,9
قروض السكن	9.255	10.395	11.044	12,3	6,2
متوسطة وطويلة الأجل	9.255	10.395	11.044	12,3	6,2
المجموع	72.037	81.707	88.919	13,4	8,8
قصيرة الأجل	30.679	35.665	40.470	16,3	13,5
متوسطة وطويلة الأجل	41.358	46.042	48.449	11,3	5,2

¹ المقصود بذلك القروض المسندة مباشرة للفلاحين والصيادين.

واستمر كل من المؤسسات والمهنيين في تدعيم حصتهما من قائم القروض المسندة للاقتصاد وذلك على حساب القروض الممنوحة للأفراد والتي عرفت تباطؤا أكثر حدة لانسق تطورها.

رسم بياني عدد 4-48 : توزيع قائم القروض الممنوحة حسب صنف المستفيدين (من 2016 إلى 2018)



4-4-2 تطور قائم القروض المسندة للمهنيين

4-4-2-1 توزيع قائم القروض المسندة للمهنيين

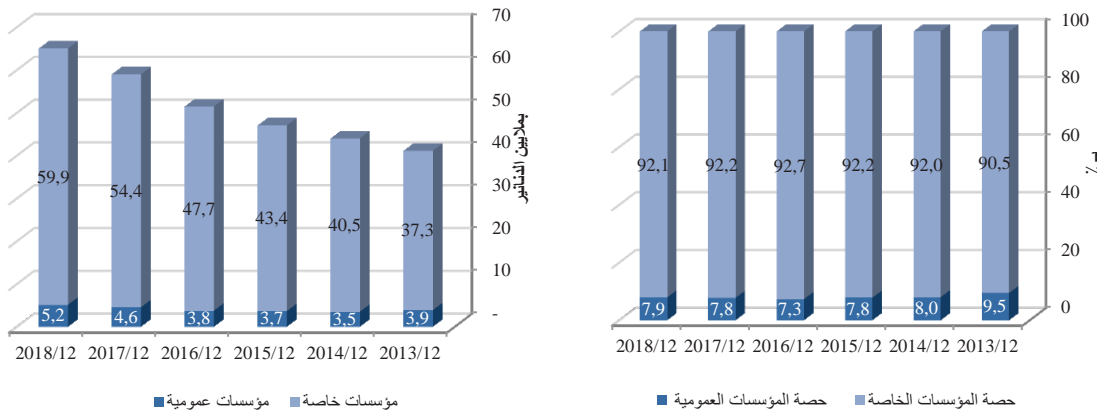
يعود تباطؤ قائم القروض المسندة للمهنيين إلى التأثير المتزامن لانخفاض نسق تطور قائم القروض المسندة للمؤسسات الخاصة والعمومية بـ 4,1% و 9,2% على التوالي.

جدول عدد 4-8 : توزيع قائم القروض بين المؤسسات (العمومية والخاصة) وحسب القطاع (بملايين الدينار ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2016	2017	2018	التغيرات بـ %	
				2017 2016	2018 2017
الفلاحة والصيد البحري	2.336	2.650	2.745	13,4	3,6
المؤسسات العمومية	96	109	116	13,5	6,4
المؤسسات الخاصة	2.240	2.541	2.629	13,4	3,5
الصناعة	18.428	21.480	24.443	16,6	13,8
المؤسسات العمومية	936	1.429	1.679	52,7	17,5
المؤسسات الخاصة	17.492	20.051	22.764	14,6	13,5
الخدمات	30.714	34.864	37.834	13,5	8,5
المؤسسات العمومية	2.738	3.045	3.357	11,2	10,2
المؤسسات الخاصة	27.976	31.819	34.477	13,7	8,4
القروض للمؤسسات و للمهنيين	51.478	58.994	65.022	14,6	10,2
المؤسسات العمومية	3.770	4.583	5.152	21,6	12,4
المؤسسات الخاصة	47.708	54.411	59.870	14,1	10,0

ويعزى تباطؤ نسق نمو قائم القروض المسندة للمؤسسات العمومية خاصة إلى انخفاض تعهدات كل من الشركة التونسية لصناعات التكرير والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وشركة اتصالات تونس وذلك على الرغم من الزيادة الهامة لتعهدات الشركة التونسية للكهرباء والغاز وديوان الحبوب والصيدلية المركزية للبلاد التونسية.

رسم بياني عدد 4-49 : تطور توزيع قائم القروض المهنية بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة

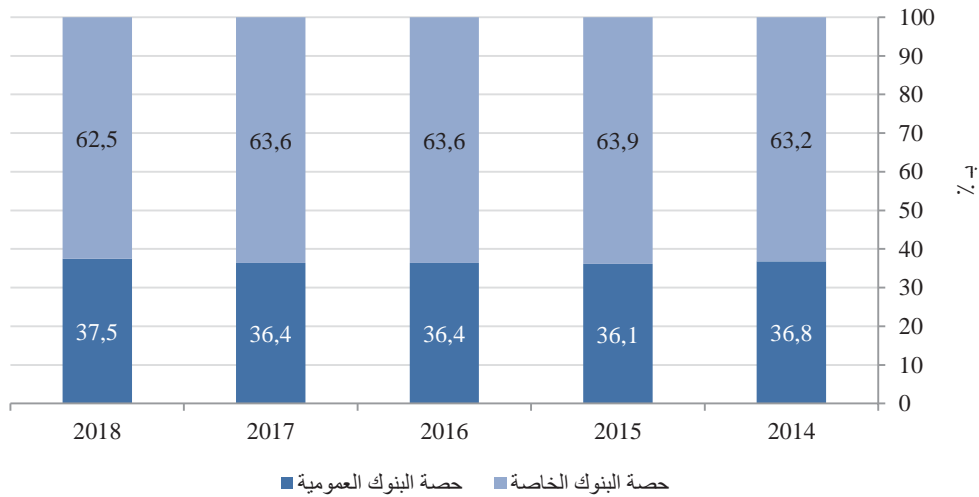


وتطور قائم القروض الممنوحة للمؤسسات التابعة لمجمّعات الأعمال من 30,5 مليار دينار في سنة 2017 إلى 33,8 مليار دينار في سنة 2018، حيث سجل على هذا الأساس ازديادا بنسبة 10,8٪. وارتفعت حصة هذه القروض من القائم الجملي للقروض الممنوحة للمهنيين بشكل طفيف لتزداد من 51,7٪ في سنة 2017 إلى 51,9٪ في سنة 2018.

وساهمت البنوك العمومية في تمويل الاقتصاد بواقع 24,4 مليار دينار مقابل 21,5 مليار دينار قبل سنة، حيث سجلت نسبة ازدياد بـ 13,5٪ مقابل 14,6٪ في سنة 2017، لتتمكن على هذا الأساس من الترفيع في حصتها من السوق من 36,4٪ في سنة 2017 إلى 37,5٪ في سنة 2018.

وبالفعل استأثر البنك الوطني الفلاحي بـ 35,6٪ من قائم القروض الممنوحة مباشرة لقطاع الفلاحة والصيد البحري، فيما تساهم الشركة التونسية للبنك ما يزيد عن 33,7٪ من القروض الممنوحة لقطاع السياحة ويغطي بنك الإسكان 26,7٪ من القروض المسندة للقطاع العقاري.

رسم بياني عدد 4-50 : توزيع قائم القروض المهنية بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة



وقد سجل نشاط الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى منذ إحدائه موافقة القطاع البنكي على 75.527 مشروعا بكلفة استثمار قدرها 1.208 مليون دينار تم تمويلها عن طريق قروض بنكية متوسطة الأجل بقيمة 724,4 مليون دينار واعتمادات من ميزانية الدولة وموارد خارجية أخرى بقيمة 402 مليون دينار وكذلك 81,6 مليون دينار في شكل تمويل ذاتي.

ومن جانبه، صادق البنك التونسي للتضامن المتخصص في تمويل المشاريع الصغرى منذ إحدائه على 190.672 مشروعا بكلفة جمالية قدرها 2.159 مليون دينار والتي مكنت حسب التقدير الأولي من إحداث ما يزيد عن 316 ألف موطن شغل منها 53.820 مشروعا تمت المصادقة عليها في إطار الصندوق

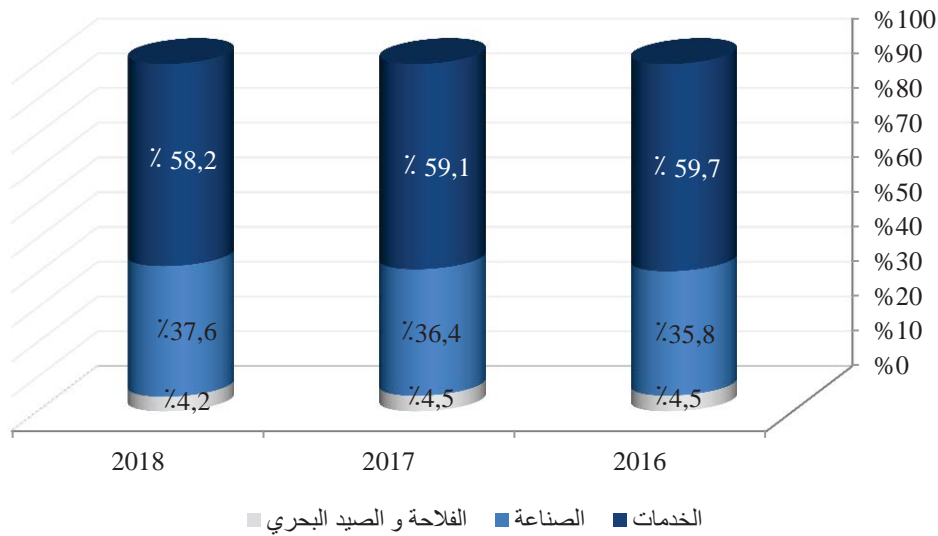
الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى بكلفة جمالية بلغت 810 مليون دينار والتي
ستمكن من إحداث 214 ألف موطن شغل.

وعلاوة على ذلك، مَوَّل بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة منذ إحداثه وحتى نهاية سنة 2018،
1.621 مشروعا بكلفة استثمار جمالية قدرها 1,3 مليار دينار والتي مكنت من إحداث ما يزيد عن
29,9 ألف موطن شغل.

2-2-4-4 توزيع قائم القروض المسندة للمهنيين حسب قطاع النشاط

يظهر التوزيع القطاعي لقائم القروض المسندة للمهنيين انخفاضا لحصة القروض الممنوحة لقطاع الخدمات
والفلاحة والصيد البحري وذلك لفائدة قطاع الصناعة.

رسم بياني عدد 4-51 : تطور حصة قائم القروض المهنية حسب قطاع النشاط



1-2-2-4-4 تمويل الفلاحة والصيد البحري

تضم التمويلات البنكية المسندة لهذا القطاع، علاوة على القروض المسندة مباشرة للفلاحين والصيادين،
القروض غير المباشرة الممنوحة لمؤسسات تسويق المواد والمعدات الفلاحية والتي تقوم بإحالة هذه
القروض إلى الفلاحين والصيادين بنفس الشروط.

وسجل قائم القروض الممنوحة بطريقة مباشرة وغير مباشرة لقطاع الفلاحة والصيد البحري ازديادا
بـ 9% في موفى سنة 2018 مقابل 10,7% في سنة 2017. ويعود هذا التباطؤ، بالأساس إلى انخفاض نسق
نمو قائم القروض المباشرة والذي خفت حدته بفعل تسارع ذلك المتعلق بالقروض غير المباشرة.

أما فيما يتعلق بتباطؤ القروض المباشرة، فيعزى إلى انخفاض المساحات المزروعة بالنسبة للزراعات الكبرى، فضلا عن الموسم الاستثنائي لجني الزيتون الذي اتسم به موسم 2017-2018 والذي مكن من تسوية الأقساط التي حل أجل خلاصها والمتعلقة بديون الفلاحين.

هذا ويجدر التذكير بالإجراءات المتخذة في مجال منح القروض التكميلية لتغطية النفقات المتعلقة بمداواة الأعشاب الطفيلية والتسميد بعنوان موسم الزراعات الكبرى 2017-2018¹ وتلك المتعلقة بجدولة الديون المقررة لفائدة الفلاحين المتضررين من الجفاف بعنوان الموسم الفلاحي 2017-2018².

أما بخصوص ازدياد القروض غير المباشرة، فإن تسارع القائم يعود بالأساس إلى ارتفاع التعهدات الممنوحة لديوان الحبوب والديوان الوطني للزيت لتمويل التزود بالمواد الاستراتيجية.

(بملايين الدنانير)

جدول عدد 4-9: قائم القروض المسندة لقطاع الفلاحة والصيد البحري

المجموع			قروض متوسطة وطويلة الأجل			قروض قصيرة الأجل			المسمى
2018	2017	2016	2018	2017	2016	2018	2017	2016	
2.745	2.650	2.336	1.163	1.135	1.006	1.582	1.515	1.330	قروض مباشرة
1.599	1.335	1.264	284	264	264	1.315	1.071	1.000	قروض غير مباشرة
1.431	1.165	1.099	116	94	99	1.315	1.071	1.000	- مؤسسات تسويق المواد الفلاحية
									منها:
143	153	150	31	46	54	112	107	96	. الديوان الوطني للزيت
969	714	639	0	0	0	969	714	639	. ديوان الحبوب
14	37	30	4	8	2	10	29	28	. الشركة التعاونية المركزية للخدمات الفلاحية للقمح ¹
92	90	90	9	12	18	83	78	72	. الشركة التعاونية المركزية للخدمات الفلاحية للزراعات الكبرى ²
168	170	165	168	170	165	0	0	0	- مؤسسات تسويق المعدات الفلاحية
4.344	3.985	3.600	1.447	1.399	1.270	2.897	2.586	2.330	المجموع

¹ التعاضدية المركزية للقمح سابقا.

² التعاضدية المركزية للزراعات الكبرى سابقا.

4-4-2-2-2-4-4 تمويل الصناعة

بلغ قائم القروض الممنوحة لقطاع الصناعة 24.443 مليون دينار في نهاية سنة 2018 مقابل 21.480 مليون دينار في نهاية سنة 2017، مسجلا بذلك نموا بـ 13,8% مقابل 16,6% قبل سنة. وقد شمل هذا التباطؤ قائم القروض متوسطة وطويلة الأجل وبدرجة أقل قائم القروض قصيرة الأجل.

¹ المذكرة إلى البنوك عدد 3 لسنة 2018 المؤرخة في غرة فيفري 2018 والمتعلقة بضبط مبلغ القروض التكميلية قصد تغطية النفقات المتعلقة بمداواة الأعشاب الطفيلية والتسميد بعنوان موسم الزراعات الكبرى 2017-2018.

² المذكرة إلى البنوك عدد 29 لسنة 2018 المؤرخة في 26 أكتوبر 2018 والمتعلقة بجدولة ديون الفلاحين المتضررين من الجفاف خلال الموسم الفلاحي 2017-2018.

ويعود تراجع نسق ازدياد قائم القروض متوسطة وطويلة الأجل بـ 7,3% بالأساس إلى انخفاض قائم القروض الممنوحة لفرع التعدين وأشغال المعادن (-1% مقابل +20,9% في سنة 2017) وكذلك لفرع البناء (-2,1% مقابل +19,2% في سنة 2017).

ومن جانبه، سجل نسق ازدياد قائم القروض قصيرة الأجل ترجعا طفيفا قدره 0,9% والذي شمل بالأساس فروع الصناعات الغذائية (+14,5% مقابل +26,4% في سنة 2017) وفرع صناعة مواد منجمية أخرى غير المعدنية (+9,3% مقابل +14,1% في سنة 2017).

جدول عدد 10-4 : توزيع قائم القروض المسندة لقطاع الصناعة حسب فروع النشاط (بملايين الديناري)

المجموع			قروض متوسطة وطويلة الأجل			قروض قصيرة الأجل			المسمى
2018	2017	2016	2018	2017	2016	2018	2017	2016	
6.794	5.985	4.847	1.605	1.452	1.261	5.189	4.533	3.586	الصناعات الغذائية
2.764	2.142	1.868	516	521	431	2.248	1.621	1.437	صناعة مواد منجمية أخرى غير المعدنية
2.746	2.573	2.199	978	999	838	1.768	1.574	1.361	البناء
2.686	2.651	2.492	1.404	1.478	1.464	1.282	1.173	1.028	صناعة التعدين وأشغال المعادن
1.800	1.463	1.312	584	480	460	1.216	983	852	الصناعات الكيماوية
1.219	1.022	910	358	341	335	861	681	575	صناعة الورق والورق المقوى والنشر والطباعة
1.162	1.055	921	279	294	298	883	761	623	صناعة المطاط والبلاستيك
5.272	4.589	3.879	1.271	1.239	1.095	4.001	3.350	2.784	قطاعات صناعية أخرى
24.443	21.480	18.428	6.995	6.804	6.182	17.448	14.676	12.246	المجموع

4-2-2-4-3 تمويل قطاع الخدمات

عرفت التمويلات المسندة لقطاع الخدمات والتي تستأثر بما يزيد عن 58% من القروض الممنوحة للاقتصاد، تباطؤا لنسق ازديادها حيث أنه تراجع من 13,5% في سنة 2017 إلى 8,5% في سنة 2018. وقد شمل هذا التباطؤ بالأساس نسق نمو قائم القروض متوسطة وطويلة الأجل الذي سجل انخفاضا بـ 5,9%، حيث شمل الانخفاض فروع الأنشطة المالية والنقل والاتصالات والتجارة.

أما بالنسبة لنسق نمو قائم قروض التصرف، فقد سجل بدوره تباطؤًا بـ 1,4% والذي شمل فروع العقارات والأنشطة المالية والسياحة.

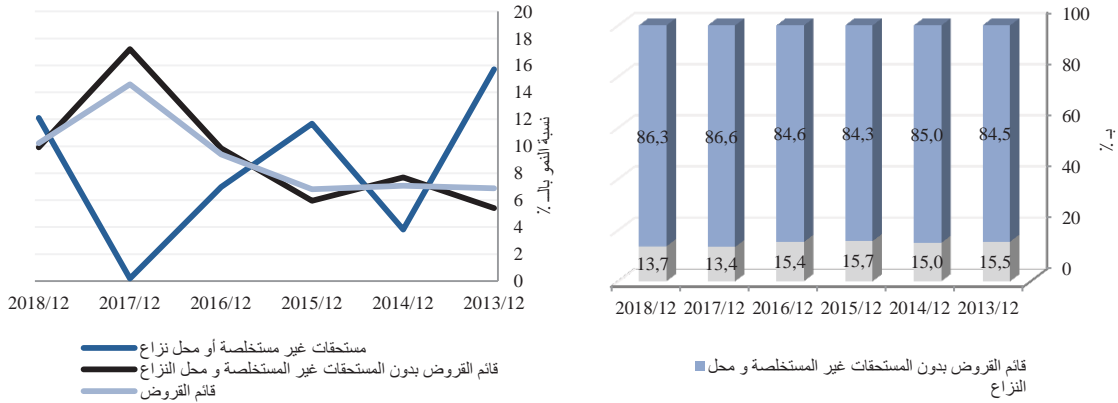
جدول عدد 4-11 : توزيع قائم القروض المسندة لقطاع الخدمات حسب فروع النشاط (بملايين الدينaires)

المجموع	قروض متوسطة وطويلة الأجل			قروض قصيرة الأجل			المسمى		
	2018	2017	2016	2018	2017	2016			
14.206	12.714	10.949	3.832	3.478	3.025	10.374	9.236	7.924	التجارة وتصلح السيارات والمواد المنزلية
7.025	6.584	6.117	4.800	4.324	4.180	2.225	2.260	1.937	العقارات والأكرية والخدمات للمؤسسات
4.533	4.634	4.495	2.566	2.580	2.525	1.967	2.054	1.970	الزحل والمطاعم
4.076	3.986	3.941	2.758	2.982	2.949	1.318	1.004	992	النقل والاتصالات
3.973	3.410	2.617	2.723	2.298	1.760	1.250	1.112	857	الأنشطة المالية
1.234	1.072	407	843	873	221	391	199	186	الصحة والعمل الاجتماعي
1.178	1.038	900	1.017	888	772	161	150	128	الخدمات الجماعية والاجتماعية والأفراد
1.118	990	876	623	539	470	495	451	406	الإدارة العمومية
240	189	171	200	137	137	40	52	34	التربية
251	247	241	130	130	128	121	117	113	خدمات أخرى
37.834	34.864	30.714	19.492	18.229	16.167	18.342	16.635	14.547	المجموع

4-4-2-3 الديون غير المستخلصة أو محل نزاع

عرف قائم الديون المهنية غير المستخلصة أو محل نزاع تسارعا حيث ارتفع من 7.919 مليون دينار في نهاية سنة 2017 إلى 8.878 مليون دينار في نهاية سنة 2018، أي بزيادة بـ 12,1%. وعلى هذا الأساس، ارتفعت نسبة المستحقات غير المستخلصة أو محل نزاع من 13,4% في سنة 2017 إلى 13,7% في سنة 2018 مقابل ازدياد القروض الممنوحة للمهنيين بـ 14,6% و 10,2% بين سنة وأخرى.

رسم بياني عدد 4-52 : تطور الديون غير المستخلصة أو محل نزاع



جدول عدد 4-12 : توزيع قائم الديون غير المستخلصة أو محل نزاع حسب قطاعات النشاط (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

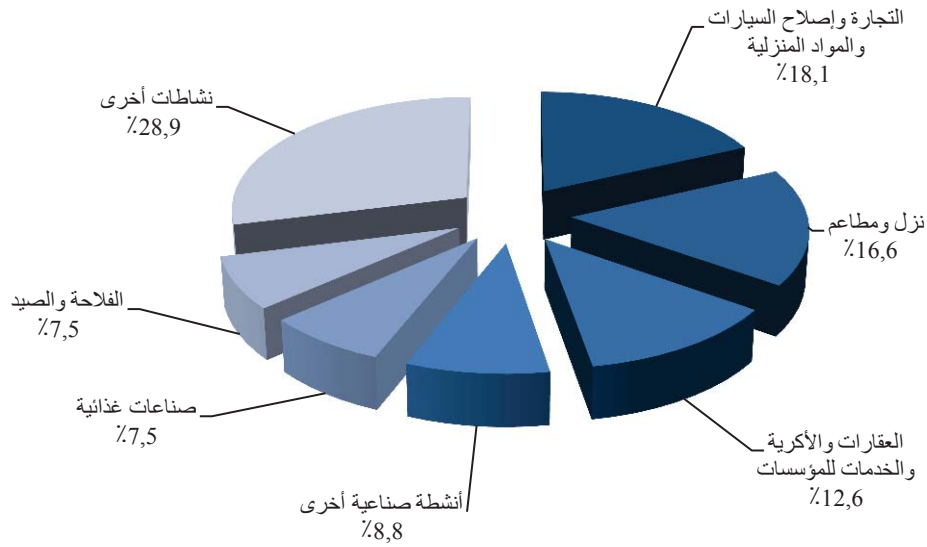
الحصة من المجموع (%)		2018			2017			المسمى
2018	2017	الحصة %	مجموع القروض	متخلدات أو ديون محل نزاع	الحصة %	مجموع القروض	متخلدات أو ديون محل نزاع	
7,5	8,1	24,3	2.745	666	24,2	2.650	642	قطاع الفلاحة والصيد البحري
6,6	7,0	23,8	2.460	585	23,5	2.368	556	الفلاحة والصيد والغابات
0,9	1,1	28,4	285	81	30,5	282	86	الصيد البحري وتربية الأسماك وتربية الأحياء المائية
32,1	32,2	11,7	24.443	2.850	11,9	21.480	2.546	قطاع الصناعة
7,5	6,8	9,8	6.794	667	9,0	5.985	539	الصناعات الغذائية
2,3	2,4	7,4	2.764	205	8,9	2.142	190	التعدين وأشغال المعادن
5,4	5,6	17,4	2.746	478	17,3	2.573	445	البناء
3,7	3,8	12,1	2.686	325	11,2	2.651	298	صناعة مواد منجمية أخرى غير معدنية
1,3	1,3	6,2	1.800	112	7,1	1.463	104	الصناعات الكيماوية
1,4	1,5	10,5	1.219	128	11,3	1.022	115	صناعة الورق والورق المقوى والنشر والطباعة
1,7	1,9	12,9	1.162	150	14,6	1.055	154	صناعات المطاط والبلاستيك
8,8	8,9	14,9	5.272	785	15,3	4.589	701	قطاعات صناعية أخرى
60,4	59,7	14,2	37.834	5.362	13,6	34.864	4.731	قطاع الخدمات
18,1	17,8	11,3	14.206	1.611	11,1	12.714	1.413	التجارة وإصلاح السيارات والمواد المنزلية
12,6	13,1	16,0	7.025	1.122	15,8	6.584	1.040	العقارات والأكرية والخدمات للمؤسسات
16,6	19,3	32,5	4.533	1.475	33,0	4.634	1.529	النزل والمطاعم
7,1	3,7	15,4	4.076	628	7,3	3.986	292	النقل والاتصالات
1,9	1,4	4,2	3.973	165	3,2	3.410	110	الأنشطة المالية
0,0	0,0	0,1	1.234	1	0,1	1.072	1	الإدارة العمومية
0,7	0,7	5,5	1.178	65	5,5	1.038	57	الصحة والعمل الاجتماعي
2,5	2,7	19,2	1.118	218	21,5	990	213	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية
0,3	0,3	10,4	240	25	12,2	189	23	التربية
0,6	0,7	20,7	251	52	21,5	247	53	خدمات أخرى
100,0	100,0	13,7	65.022	8.878	13,4	58.994	7.919	المجموع

ويظهر توزيع قائم الديون المهنية غير المستخلصة أو محل نزاع حسب قطاعات النشاط، انخفاضا طفيفا لكل من حصة قطاع الفلاحة والصيد البحري التي تراجمت من 8,1% في سنة 2017 إلى 7,5% في سنة 2018 وحصة قطاع الصناعة التي انخفضت بشكل طفيف لتتراجم من 32,2% في سنة 2017 إلى 32,1% في سنة 2018.

وفي المقابل، ارتفعت الحصة المتعلقة بقطاع الخدمات التي ازدادت من 59,7% إلى 60,4% ما بين سنتي 2017 و2018.

وتجدر الإشارة إلى أن خط اعتماد دعم الهيكلية المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة¹، المحدث بمقتضى قانون المالية لسنة 2018 والأمر الحكومي عدد 324 لسنة 2018 المؤرخ في 29 مارس 2018، من شأنه مساعدة المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية وبالتالي التقليل في قائم المستحقات غير المستخلصة أو محل نزاع.

رسم بياني عدد 4-53 : توزيع الديون غير المستخلصة أو محل نزاع حسب فروع النشاط



وفي جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن خمسة فروع لنشاط قد استأثرت بـ 5.541 مليون دينار أو قرابة 62,3% من القائم الجملي للديون المهنية غير المستخلصة أو محل نزاع وهي موزعة كما يلي :

- التجارة وإصلاح السيارات والمواد المنزلية : 1.611 مليون دينار أو 18,1%.
- النزل والمطاعم : 1.475 مليون دينار أو 16,6%.
- العقارات والأكرية والخدمات للمؤسسات : 1.122 مليون دينار أو 12,6%.
- الفلاحة والصيد البحري : 667 مليون دينار أو 7,5%.
- الصناعات الغذائية : 666 مليون دينار أو 7,5%.

¹ المذكرة إلى البنوك عدد 5 لسنة 2018 المؤرخة في 29 ماي 2018 والمتعلقة بالتصرف في خط اعتماد دعم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

4-4-3 تمويل الأفراد

بلغ التداين الجملي للأفراد لدى القطاع البنكي 23.897 مليون دينار في سنة 2018 مقابل 22.713 مليون دينار في العام السابق، أي بنمو قدره 5,2% مقابل 10,5% في سنة 2017. ويعود هذا التباطؤ، إلى تشديد السياسة النقدية وإلى نفس الإجراءات الاحترازية الكلية، حيث أنه شمل قروض السكن وكذلك قروض الاستهلاك.

وفي جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن برنامج "المسكن الأول"¹ المحدث في إطار قانون المالية لسنة 2017 قد مكن من تمويل اقتناء 764 مسكنا بمساهمة جمالية على ميزانية الدولة قدرها 19,8 مليون دينار إلى موفى سنة 2018، أي 9,9% من المبلغ المرصود للبرنامج. وقد تم في شهر جانفي 2019 تيسير بعض الشروط المتعلقة بهذا البرنامج قصد الترفيع في نسبة الإقبال حيث يرتقب تحقيق نتائج جيدة في غضون سنة 2019.

جدول عدد 4-13 : توزيع قائم القروض المسندة للأفراد حسب أغراض التمويل (بملايين الدينانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2016	2017	2018	التغيرات بـ %	
				2017 2016	2018 2017
قروض السكن	9.255	10.395	11.044	12,3	6,2
قروض الاستهلاك	11.304	12.318	12.853	9,0	4,3
تهيئة المساكن	8.375	9.085	9.373	8,5	3,2
السيارات	299	322	315	7,9	2,1-
السخانات الشمسية	60	59	56	1,7-	4,6-
الحاسوب العائلي	9	8	7	13,0-	8,9-
القروض الجامعية	5	5	3	6,4-	32,6-
قروض أخرى	2.556	2.839	3.098	11,1	9,1
المجموع	20.559	22.713	23.897	10,5	5,2

وسجل نسق ازدياد قائم الديون غير المستخلصة أو محل نزاع تراجعاً بـ 3,8 نقاط مائوية. ويعود هذا التباطؤ بالأساس إلى انخفاض نسق ازدياد قائم القروض محل نزاع والذي خفت حدته بفعل تسارع قائم القروض غير المستخلصة.

¹ المذكرة إلى البنوك عدد 5 لسنة 2019 المؤرخة في 22 فيفري 2019 والمتعلق بتنقيح المذكرة إلى البنوك عدد 19 لسنة 2017 والمتعلقة بطرق استعمال خط التمويل بـ 200 مليون دينار المخصص لتغطية التمويل الذاتي عند اقتناء المسكن الأول. راجع أحكام الفصل عدد 61 للقانون عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17 ديسمبر 2016 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2017.

جدول عدد 4-14 : توزيع قائم الديون غير المستخلصة ومحل نزاع والمتعلقة بالقروض للأفراد حسب أغراض التمويل
(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات				ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	المسمى
2018 2017		2017 2016					
بـ %	بملايين الدنانير	بـ %	بملايين الدنانير				
0,4	2	12,0	49	459	457	408	مستحقات محل نزاع
11,4	49	7,0	28	477	428	400	مجموع المتخلدات
9,0	23	4,9	12	278	255	243	- متخلدات قروض السكن
15,0	26	10,2	16	199	173	157	- متخلدات قروض الاستهلاك
18,9	20	16,5	15	126	106	91	منها : متخلدات قروض تهيئة المساكن
5,8	51	9,5	77	936	885	808	المجموع (المتخلدات + مستحقات محل نزاع)

الباب الخامس : نشاط واستغلال

البنوك والمؤسسات المالية

استقر عدد البنوك والمؤسسات المالية المرخص لها بالبلاد التونسية في مستوى 42 مؤسسة في موفى سنة 2018. وتتوزع المؤسسات المذكورة بين 23 بنكا مقيما و8 مؤسسات إيجار مالي و2 مؤسسات إدارة ديون و2 بنوك أعمال و7 بنوك غير مقيمة.

وعرف نشاط هذه المؤسسات في سنة 2018 تباطؤا لنسق نموه بالمقارنة مع سنة 2017، مثلما يدل عليه ارتفاع مجموع الأصول بـ 10,3% في سنة 2018 مقابل 12,4% في سنة 2017. وازدادت حصة أصول البنوك والمؤسسات المالية في إجمالي الناتج المحلي بـ 50 نقطة اساسية لتبلغ 125,7%. وفي جانب مواز، عرفت شبكة الفروع البنكية زيادة بـ 53 فرعا في سنة 2018 ليبلغ عددها 1.913 فرعا، أي بواقع فرع واحد لكل 6.038 ساكن مقابل فرع لكل 6.154 ساكن في موفى سنة 2017.

جدول عدد 5-1 : أهم المؤشرات المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية

*2018	2017	2016	
			التركيبة والحجم
42	42	43	العدد
23	23	23	البنوك المقيمة
7	7	7	البنوك غير المقيمة
8	8	8	مؤسسات الإيجار المالي
2	2	3	مؤسسات إدارة الديون
2	2	2	بنوك الأعمال
133.482	121.029	107.691	مجموع الأصول (بملايين الدينانير)
91,8	91,7	91,9	حصة البنوك المقيمة (ب. %)
125,7	125,2	118,9	مجموع الأصول / إجمالي الناتج المحلي (ب. %)
86.324	78.898	70.044	قروض للحرفاء (بملايين الدينانير)
70.515	64.772	58.086	إيداعات الحرفاء (بملايين الدينانير)
			مؤشرات الصيرفة
1.913	1.860	1.774	شبكة الفروع البنكية
6.038	6.154	6.369	عدد السكان لكل فرع بنكي

* معطيات وقتية.

1-5. البنوك المقيمة

1-1-5 النشاط

1-1-1-5 تطور الموارد

عرفت الموارد البنكية في سنة 2018 تطورا أقل أهمية من ذلك المسجل قبل سنة أي 6.056 مليون دينار أو 8,9٪ مقابل 6.759 مليون دينار أو 11,1٪ في سنة 2017. وقد شمل هذا التباطؤ، على حد السواء، إيداعات الحرفاء، (8,7٪ في سنة 2018 مقابل 11٪ في سنة 2017) وموارد الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل (11,6٪ في سنة 2018 مقابل 12,2٪ في سنة 2017).

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغيرة)

جدول عدد 2-5 : موارد الاستغلال المعبأة

التغيرات				*2018	2017	2016	
2018 2017		2017 2016					
بـ %	بملايين الدنانير	بـ %	بملايين الدنانير				
8,7	5.482	11,0	6.221	68.221	62.739	56.518	إيداعات الحرفاء
7,1	1.891	16,4	3.735	28.430	26.539	22.804	إيداعات تحت الطلب ومبالغ مستحقة أخرى
10,6	1.961	10,5	1.753	20.401	18.440	16.687	إيداعات الإيداع
11,8	1.711	7,9	1.058	16.155	14.444	13.386	إيداعات لأجل
2,4-	81-	8,9-	325-	3.235	3.316	3.641	شهادات الإيداع
11,6	574	12,2	538	5.538	4.964	4.426	موارد الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل
12,4	447	9,6	317	4.050	3.603	3.286	موارد خصوصية
13,6-	138-	2,3	23	875	1.013	990	قروض رقاعية عادية
76,1	265	132,0	198	613	348	150	قروض أخرى
8,9	6.056	11,1	6.759	73.759	67.703	60.944	مجموع الموارد

* معطيات وقتية.

وبحسب صنف الإيداعات، شمل هذا التباطؤ بالخصوص الإيداعات تحت الطلب التي انخفض نسق تطورها بما يزيد عن النصف بالمقارنة مع سنة 2017، أي 7,1٪ أو 1.891 مليون دينار في سنة 2018 مقابل 16,4٪ أو 3.735 مليون دينار في سنة 2017. وواصلت شهادات الإيداع الانخفاض لكن بنسق أقل حدة، أي 2,4٪ في سنة 2018 مقابل 8,9٪ في سنة 2017. بيد أن سنة 2018 قد سجلت تحسنا لنسق تطور كل من الحسابات لأجل (11,8٪ أو 1.711 مليون دينار مقابل 7,9٪ أو 1.058 مليون دينار في سنة 2017) وإيداعات الادخار (10,6٪ أو 1.961 مليون دينار مقابل 10,5٪ أو 1.753 مليون دينار في سنة 2017).

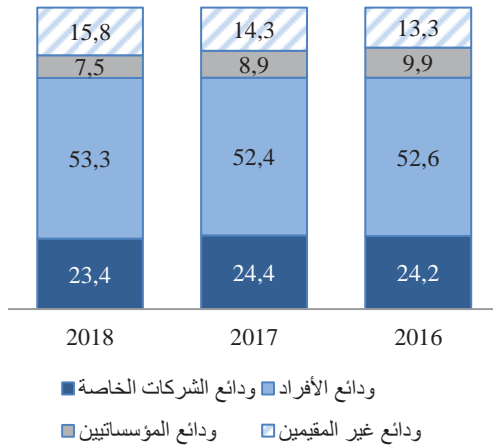
وبحسب صنف المودعين، شمل التباطؤ المسجل على مستوى تطور قائم الإيداعات كافة المودعين، لاسيما الشركات الخاصة والمؤسساتيين.

جدول عدد 3-5: تطور الإيداعات حسب صنف المودعين (ب.%)

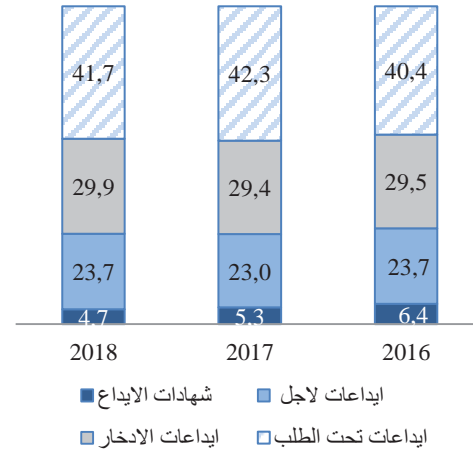
الصنف	2017	2018
الشركات الخاصة	11,7	4,0
الأفراد	10,2	9,9
المؤسساتيون	1,1-	8,2-
غير المقيمين	19,1	17,0

وقد أثرت هذه التطورات على هيكل الإيداعات مع تدعيم حصة الإيداعات لأجل (+0,7 نقطة مئوية) وإيداعات الادخار (+0,5 نقطة مئوية) مقابل انخفاض حصة شهادات الإيداع والإيداعات تحت الطلب بـ 0,6 نقطة مئوية على التوالي.

رسم بياني عدد 2-5: الإيداعات المعبأة حسب صنف المودعين (ب.%)



رسم بياني عدد 1-5: تطور هيكل الإيداعات (ب.%)



وبحسب صنف المودعين، عرف هيكل الإيداعات انخفاضا لحصة إيداعات المؤسساتيين (-1,4 نقطة مئوية) والشركات الخاصة (-1 نقطة مئوية) مقابل ارتفاع حصة غير المقيمين (+1,5 نقطة مئوية) والأفراد (+0,9 نقطة مئوية).

وارتفعت موارد الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل في سنة 2018 بنسق أقل أهمية من سنة 2017، أي 11,6٪ مقابل 12,2٪. ويعود هذا التطور إلى انخفاض القروض الرقاعية بـ 138 مليون دينار أو 13,6٪ وتباطؤ نسق نمو القروض الأخرى، أي 76,1٪ مقابل 132٪ في سنة 2017 فيما سجلت الموارد الخصوصية ارتفاعا بـ 12,4٪ مقابل 9,6٪ في العام السابق.

2-1-1-5 تطور الاستعمالات

سجلت استعمالات البنوك المقيمة تباطؤا لنسق نموها (7.369 مليون دينار أو 8,4٪ مقابل 9.607 ملايين دينار أو 12,3٪ في سنة 2017). وقد شمل هذا التباطؤ، على حدّ السواء، القروض للحرفاء (7.194 مليون دينار أو 9,8٪ مقابل 7.950 مليون دينار أو 12,2٪ في سنة 2017) ومحفظة السندات (175 مليون دينار أو 1,2٪ مقابل 1.657 مليون دينار أو 12,8٪ في سنة 2017).

ونتيجة لذلك، سجلت البنوك في موفى سنة 2018 معدل نسبة "قروض / ودائع"¹ يناهز 130,7٪ أي مستوى أعلى على ذلك المسجل في سنة 2017 (127,4٪).

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 4-5 : الاستعمالات

التغيرات				*2018	2017	2016	
2018 2017		2017 2016					
٪	بملايين الدنانير	٪	بملايين الدنانير				
9,8	7.194	12,2	7.950	80.408	73.214	65.264	قروض للحرفاء
1,2	175	12,8	1.657	14.758	14.583	12.926	محفظة السندات
							منها :
13,4	459	8,7	273	3.888	3.429	3.156	سندات المساهمات وسندات مماثلة
28,8	213	6,3-	50-	952	739	789	سندات المتاجرة والتوظيفات
14,0-	46-	5,2-	18-	282	328	346	سندات رقاعية
3,0-	256-	10,0	774	8.267	8.523	7.749	رقاع الخزينة
8,4	7.369	12,3	9.607	95.166	87.797	78.190	مجموع الاستعمالات

* معطيات وقتية.

¹ مثلما هو منصوص عليه صلب المنشور إلى البنوك عدد 10 لسنة 2018 المؤرخ في غرة نوفمبر 2018.

وبالمقارنة مع سنة 2017، عرفت نسب الفائدة المطبقة على عمليات القرض زيادة معممة لكافة أصناف القروض وذلك نتيجة تأثير ارتفاع معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية بـ 184 نقطة مئوية.

جدول عدد 5-5 : تطور معدلات نسب الفائدة الفعلية حسب صنف القروض*

التغيرات		2018	2017	2016	المسمى
<u>2018</u> 2017	<u>2017</u> 2016				
بـ %	بـ %				
1,84	0,61	6,70	4,86	4,25	معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية
1,33	0,57	9,53	8,20	7,63	معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة على قروض السكن
1,19	0,37	10,16	8,97	8,60	معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة على المكشوفات
1,44	0,74	9,10	7,66	6,92	معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة على القروض طويلة الأجل
1,61	0,42	9,17	7,56	7,14	معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة على القروض متوسطة الأجل
1,51	0,42	10,57	9,06	8,64	معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة على قروض الاستهلاك
1,56	0,59	8,76	7,20	6,61	معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة على القروض قصيرة الأجل

* يتعلق الأمر بالنسب المطبقة خلال النصف الثاني من السنة.

5-1-2 نتيجة الاستغلال

ارتفع الناتج البنكي الصافي للبنوك المقيمة بـ 690 مليون دينار أو 16,8% في سنة 2018 مقابل 639 مليون دينار أو 18,4% في سنة 2017، ليبلغ 4.807 ملايين دينار وذلك نتيجة النمو الملحوظ لكل من هامش الفائدة (434 مليون دينار أو 21,2% في سنة 2018 مقابل 275 مليون دينار أو 15,5% في سنة 2017) ومداخل محفظة سندات الاستثمار (196 مليون دينار أو 50,4% في سنة 2018 مقابل 91 مليون دينار أو 30,5% في سنة 2017).

جدول عدد 5-6 : نتيجة الاستغلال

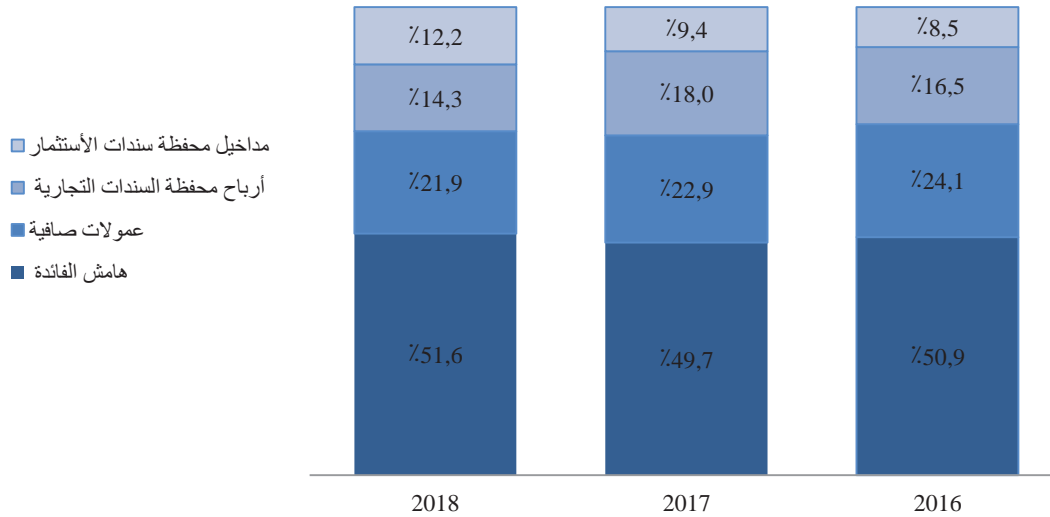
(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات				*2018	2017	2016	المسمى
2018 2017		2017 2016					
ب %	بملايين الدنانير	ب %	بملايين الدنانير				
21,2	434	15,5	275	2.479	2.045	1.770	هامش الفائدة
12,0	113	12,4	104	1.054	941	837	العمولات الصافية
7,1-	53-	29,5	169	689	742	573	أرباح محفظة السندات التجارية
50,4	196	30,5	91	585	389	298	مداخل محفظة سندات الاستثمار
16,8	690	18,4	639	4.807	4.117	3.478	النتائج البنكي الصافي
16,8	328	15,1	257	2.286	1.958	1.701	الأعباء التشغيلية
6,9	102	15,7	201	1.586	1.484	1.283	منها : كتلة الأجر

* معطيات وقتية.

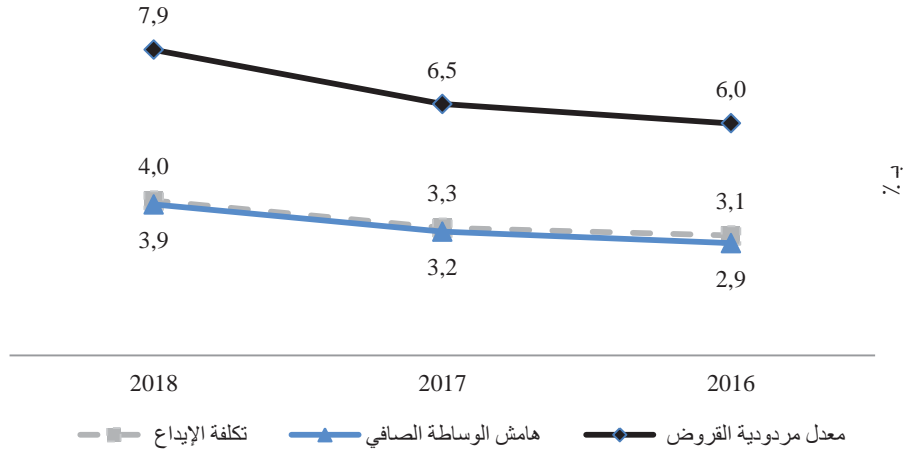
وتبعاً لهذه التطورات، اتسم هيكل الناتج البنكي الصافي بتدعم حصة مداخل محفظة سندات الاستثمار وهامش الفائدة (2,8 نقاط مئوية و1,9 نقطة مئوية على التوالي)، مقابل انخفاض مساهمة مداخل محفظة السندات التجارية (3,7 نقاط مئوية) والعمولات (1 نقطة مئوية).

رسم بياني عدد 3-5 : تطور تركيبة الناتج البنكي الصافي



وتبعاً لارتفاع معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية، ازداد معدل مردودية القروض ومعدل تكلفة الإبداعات بـ 1,4 و0,7 نقطة مئوية على التوالي. ونتيجة لذلك، تحسن هامش الوساطة الصافي بـ 0,7 نقطة مئوية ليبلغ 3,9% في موفى سنة 2018.

رسم بياني 4-5 : تطور هامش الوساطة البنكية



وعلى الرغم من ارتفاع الأعباء التشغيلية بـ 16,8٪، بقي ضارب الاستغلال في سنة 2018 في نفس المستوى المسجل في العام السابق، أي 47,6٪ تبعاً لزيادة الملحوظ للناتج البنكي الصافي.

2-5. مؤسسات الإيجار المالي

1-2-5 النشاط

عرف نشاط قطاع الإيجار المالي تباطؤاً في سنة 2018. وبالفعل، لم يرتفع قائم قروض الإيجار المالي سوى بنسبة 4,8٪ مقابل 21,5٪ في سنة 2017 ليبلغ 4.507 ملايين دينار في موفى سنة 2018، حيث تم تمويله بنسبة 74,3٪ عن طريق موارد اقتراضية، منها 52,7٪ من قروض بنكية و30,9٪ من قروض رقاعية. وتجدر الإشارة إلى أن القطاع قد تمكن من تعبئة 117,7 مليون دينار من الموارد الرقاعية في سنة 2018 مقابل 158,3 مليون دينار في سنة 2017، أي بانخفاض قدره 25,7٪.

جدول عدد 7-5 : تطور قائم الإيجار المالي وموارد الاقتراض (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

*2018	2017	2016	
4.507	4.302	3.542	قائم الإيجار المالي
3.349	3.121	2.612	موارد الاقتراض
52,7	49,1	48,4	منها : موارد بنكية (ب٪)
30,9	34,4	39,2	موارد رقاعية (ب٪)

* معطيات وقتية.

5-2-2 نتيجة الاستغلال

سجل الناتج الصافي لمؤسسات الإيجار المالي انخفاضا بـ 5,4% أو 10 ملايين دينار مقابل زيادة بـ 18,6% أو 29 مليون دينار تم تسجيلها في سنة 2017 وذلك نتيجة ارتفاع هامش الفائدة بـ 7,8% أو 13 مليون دينار.

(بملايين الدينانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 8-5 : مؤشرات الاستغلال

المسمى	2016	2017	*2018
هامش الفائدة	143	167	154
الناتج الصافي	156	185	175
الأعباء التشغيلية	59	75	79

* معطيات وقتية.

وتدهور ضارب الاستغلال خلال سنة 2018 بـ 4,6 نقاط مائوية حيث سجل ارتفاعا من 40,5% في سنة 2017 إلى 45,1% في سنة 2018.

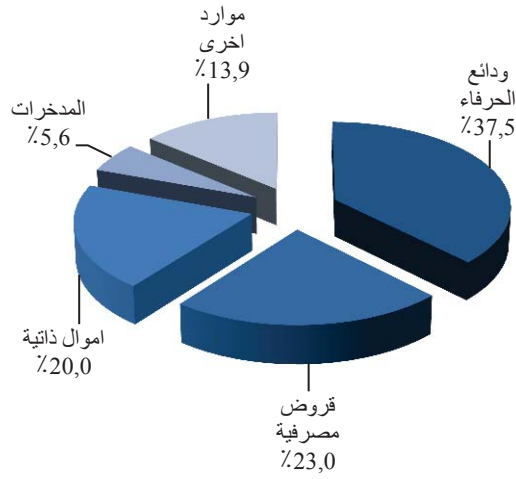
5-3 البنوك غير المقيمة

5-3-1 النشاط

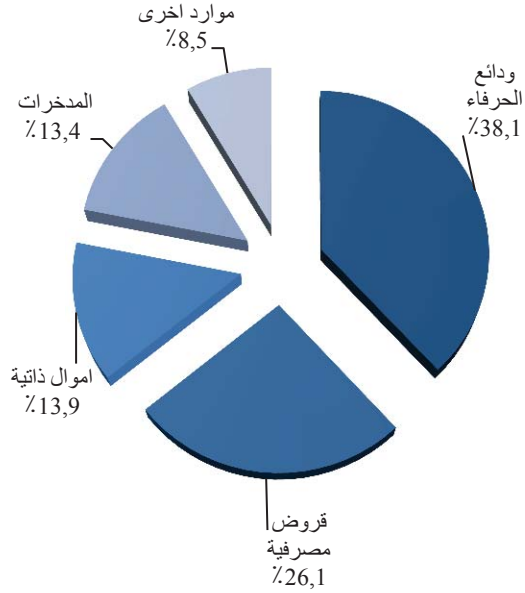
5-3-1-1 موارد الاستغلال

سجلت موارد البنوك غير المقيمة انخفاضا لقائهما في سنة 2018 بـ 4,8% أو 92,4 مليون دولار أمريكي مقابل ارتفاع بـ 3,4% أو 62,5 مليون دولار أمريكي في العام السابق. ويتكون هيكل الموارد بالأساس من إيداعات الحرفاء (37,5% مقابل 38,1% في سنة 2017) والقروض البنكية (23% مقابل 26,1% في سنة 2017) والأموال الذاتية (20% مقابل 13,9% في سنة 2017).

رسم بياني عدد 5-6 : موارد البنوك غير المقيمة في موفى سنة 2018



رسم بياني عدد 5-5 : موارد البنوك غير المقيمة في موفى سنة 2017



(بملايين الدولارات الأمريكية ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 5-9 : تطور موارد البنوك غير المقيمة

التغيرات				بملايين الدولارات الأمريكية			المسمى
2018 2017		2017 2016		2018*	2017	2016	
ب %	بملايين الدولارات الأمريكية	ب %	بملايين الدولارات الأمريكية				
16,3-	82,2-	6,5	30,8	420,8	503,0	472,2	قروض بنكية
5,3-	9,6-	3,6	6,4	172,2	181,8	175,4	المنتسبة بتونس
22,6-	72,6-	8,2	24,4	248,6	321,2	296,8	المنتسبة بالخارج
6,5-	47,6-	9,5	63,7	686,6	734,2	670,5	إيداعات الحرفاء
57,5-	31,4-	440,6	44,5	23,2	54,6	10,1	المقيمين
2,4-	16,2-	2,9	19,2	663,4	679,6	660,4	غير المقيمين
58,2	94,5	31,6-	75,1-	256,9	162,4	237,5	موارد أخرى
36,9	98,8	11,8	28,3	366,6	267,8	239,5	أموال ذاتية
60,4-	155,9-	6,1	14,8	102,0	257,9	243,1	مدخرات
4,8-	92,4-	3,4	62,5	1.832,9	1.925,3	1.862,8	مجموع الموارد

* معطيات وقتية.

2-1-3-5 تطور الاستعمالات

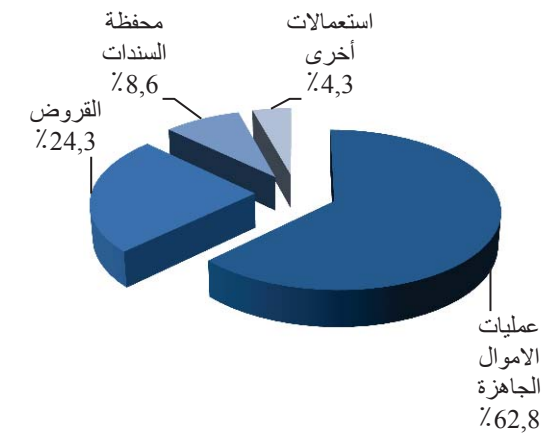
سجلت استعمالات البنوك غير المقيمة انخفاضا بـ 6,9% أو 135,4 مليون دولار أمريكي مقابل ارتفاع بـ 5,4% أو 100,6 مليون دولار أمريكي في سنة 2017. وقد شمل الانخفاض بالخصوص القروض الممنوحة للمقيمين (-123,1 مليون دولار أمريكي أو -37,3%). وانخفضت حصة القروض الممنوحة للحرفاء من مجموع الاستعمالات بـ 2,1 نقطة مئوية لتبلغ 22,2%.

جدول عدد 5-10 : تطور استعمالات البنوك غير المقيمة (بملايين الدولارات الأمريكية ما عدا إشارة مغايرة)

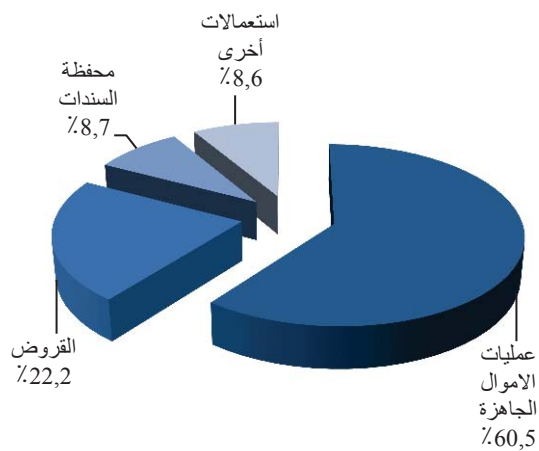
التغيرات				بملايين الدولارات الأمريكية			المسمى
2018 2017		2017 2016		2018*	2017	2016	
بـ %	بملايين الدولارات الأمريكية	بـ %	بملايين الدولارات الأمريكية				
10,4-	128,7-	9,5	107,4	1.105,2	1.233,9	1.126,5	عمليات الأموال الجاهزة
10,9-	93-	6,9	55	759,3	852,3	797,3	منها : توظيفات لدى البنوك :
9,2-	38-	37,6	112,8	375,1	413,1	300,3	المنتصبة بتونس
12,5-	55-	11,6-	57,8-	384,2	439,2	497	المنتصبة بالخارج
15,0-	71,8-	13,8	58	405,6	477,4	419,4	القروض
37,3-	123,1-	68,1	133,6	206,8	329,9	196,3	للمقيمين
34,8	51,3	33,9-	75,6-	198,8	147,5	223,1	لغير المقيمين
5,9-	10-	5,9-	10,6-	159,0	169,0	179,6	محفظة السندات
90,4	75,1	39,5-	54,2-	158,2	83,1	137,3	استعمالات أخرى
6,9-	135,4-	5,4	100,6	1.828,0	1.963,4	1.862,8	مجموع الاستعمالات

* معطيات وقتية.

رسم بياني عدد 5-7 : استعمالات البنوك غير المقيمة في موفى سنة 2017



رسم بياني عدد 5-8 : استعمالات البنوك غير المقيمة في موفى سنة 2018



نشاط واستغلال البنوك والمؤسسات المالية

وسجلت التعهدات خارج الموازنة انخفاضا بـ 26,9% أو 164,5 مليون دولار أمريكي يعود بالأساس إلى تراجع عمليات تأكيد الاعتمادات المستندية والضمانات والكفالات بـ 40,5% أو 100,7 مليون دولار أمريكي وبـ 18,5% أو 32,3 مليون دولار أمريكي، على التوالي.

جدول عدد 11-5 : تطور التعهدات خارج الموازنة للبنوك غير المقيمة (بملايين الدولارات الأمريكية ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات				بملايين الدولارات الأمريكية			المسمى
2018 2017		2017 2016		*2018	2017	2016	
بـ %	بملايين الدولارات الأمريكية	بـ %	بملايين الدولارات الأمريكية				
26,9-	164,5-	17,3	90,3	446,9	611,4	521,1	مجموع التعهدات خارج الموازنة
							منها :
40,5-	100,7-	32,3	60,7	148,2	248,9	188,2	تأكيد اعتمادات مستندية
32,5-	5,1-	53,3-	17,9-	10,6	15,7	33,6	فتح اعتمادات مستندية
18,5-	32,3-	6,9	11,2	142,3	174,6	163,4	ضمانات وكفالات

* معطيات وقتية.

5-3-2 نتيجة الاستغلال

سجل هامش الفائدة الناتج عن نشاط البنوك غير المقيمة تباطؤا لنسق نموه (2,5% مقابل 15,8% في سنة 2017) ليبلغ 22,4 مليون دولار أمريكي في موفى سنة 2018. وتحسن ضارب الاستغلال بـ 4,5 نقاط مائوية ليبليغ 37% في سنة 2018.

جدول عدد 12-5 : مؤشرات الاستغلال (بملايين الدولارات الأمريكية ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات				بملايين الدولارات الأمريكية			المسمى
2018 2017		2017 2016		*2018	2017	2016	
بـ %	بملايين الدولارات الأمريكية	بـ %	بملايين الدولارات الأمريكية				
5,2	1,1	15,8	2,9	22,4	21,3	18,4	هامش الفائدة
1,5	1,0	12,0	7,1	67,5	66,5	59,4	الناتج البنكي الصافي
9,4-	2,6-	5,7	1,5	25,0	27,6	26,1	الأعباء التشغيلية

* معطيات وقتية.

5-4. بنوك الأعمال

على الرغم من استمرار المحيط الاقتصادي المتسم بتراجع الاستثمار الداخلي والأجنبي، أظهرت مؤشرات بنوك الأعمال بوادر تحسن طفيف.

جدول عدد 13-5 : أهم المؤشرات

(بملايين الدينار ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2017	*2018	التغيرات	
			بملايين الدينار	بـ %
إيرادات الاستغلال	0,9	1,0	0,1	11,1
الناتج البنكي الصافي	0,9	1,0	0,1	11,1
الأعباء التشغيلية	0,9	0,8	0,1-	11,1-
- مجموع الأجور	0,5	0,5	0,0	0,0
- تكاليف الاستغلال العامة	0,4	0,3	0,1-	25,0-

* معطيات وقتية.

5-5. مؤسسات إدارة الديون

1-5-5 النشاط

تبعاً لاستيعاب شركة "التونسية للإيجار المالي" للشركة التابعة لها "التونسية للفكتورينغ" في سنة 2017، واصل قائم تمويلات قطاع إدارة الديون الانخفاض في سنة 2018، أي -0,6% أو -1,2 مليون دينار ليتراجع إلى مستوى 194,3 مليون دينار مقابل 195,5 مليون دينار في موفى سنة 2017. وتدعمت حصة القروض البنكية والقروض الأخرى والقروض الرقاعية بـ 1,4 نقطة و4,2 نقاط و0,2 نقطة مائوية على التوالي مقابل انخفاض حصة أوراق الخزينة بـ 5,8 نقاط مائوية.

جدول عدد 14-5 : مؤشرات حول نشاط قطاع إدارة الديون

(بملايين الدينار ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2016	2017	*2018	التغيرات	
				بملايين الدينار	بـ %
قائم التمويلات	257,0	195,5	194,3	1,2-	0,6-

* معطيات وقتية.

جدول عدد 5-15 : تطور الموارد

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات 2018 2017		*2018	2017	2016	المؤشرات
بـ %	بملايين الدنانير				
11,1	6,2	62,2	56,0	45,9	الأموال الذاتية
6,3-	6,0-	89,0	95,0	141,7	موارد الاقتراض
1,4	-	38,2	36,8	52,0	قروض بنكية (بـ %)**
5,8-	-	25,8	31,6	15,0	أوراق الخزينة (بـ %)**
0,2	-	19,1	18,9	26,7	قروض رقاعية (بـ %)**
4,2	-	16,9	12,7	6,3	قروض أخرى (بـ %)*

* معطيات وقتية.
** يتم احتساب التغيرات بالنقاط المئوية.

5-5-2 نتيجة الاستغلال

اتسمت سنة 2018 بارتفاع هامش الفائدة بـ 2,9 مليون دينار أو 44,6% وهو ما أثر إيجابيا على الناتج الصافي لإدارة الديون (+3,5 ملايين دينار أو +28%).

جدول عدد 5-16 : مؤشرات الاستغلال

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات 2018 2017		*2018	2017	2016	المسمى
بـ %	بملايين الدنانير				
44,6	2,9	9,4	6,5	9,3	هامش الفائدة
28,0	3,5	16,0	12,5	19,2	الناتج الصافي لإدارة الديون
8,3	0,4	5,2	4,8	9,0	الأعباء التشغيلية

* معطيات وقتية .

الباب السادس : السوق المالية

اتسمت السوق المالية التونسية خلال سنة 2018 بتحسّن أهم مؤشرات البورصة وهو ما يعكس بالخصوص تأكد المسار التصاعدي للنمو الاقتصادي وتدعم المداخيل الجمالية للشركات المدرجة، لاسيما تلك العاملة في القطاع المالي.

بيد أن نشاط البورصة الذي سجل نموا ملحوظا خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2018 بالتوازي مع الأداء الجيد للقيم البنكية، قد دخل مرحلة تصحيح المسار خلال الفترة المتبقية من السنة، تبعا بالخصوص للمعلومات التي تم تداولها حول اعتزام البنك المركزي التونسي تشديد المعايير الاحترازية للبنوك، بهدف دفعها إلى إرساء إدارة ناجعة لمخاطر التحويل وملاءمة أفضل بين الموارد والاستعمالات. وشمل هذا التراجع بشكل خاص القيم البنكية التي أثرت فعليا على المنحى العام للسوق.

تأثر نشاط السوق المالية التونسية سنة 2018 بالضغوط المسلطة على السيولة المصرفية وكذلك بالترفيح في مناسبتين في نسبة الفائدة الرئيسية وهو ما كان له وقع هام على خيارات الاستثمار وتحركات الادخار. وفي هذا السياق، ارتفع المؤشر المرجعي تونداكس بـ 15,8% (مقابل 14,4% في سنة 2017) وتدعمت رسملة البورصة بـ 11,6% لتبلغ 24.380 مليون دينار في موفى سنة 2018، أي 23,1% من إجمالي الناتج المحلي.

كما تعززت السوق الرئيسية لتسعيرة البورصة بإدراج شركة "التونسية للأوراق المالية" خلال شهر سبتمبر 2018 وهو ما رفع في عدد الشركات المدرجة إلى 82 وحدة.

وفي جانب آخر، اتسمت سوق الإصدارات بتواصل لجوء الخزينة إلى التداين الداخلي مع تدعيم حجم المبالغ المعبأة بعنوان مناقصات رقاع الخزينة والذي بلغ 2.732 مليون دينار. ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى تكثيف إصدارات رقاع الخزينة قصيرة الأجل والذي عوض تراجع إصدارات رقاع الخزينة القابلة للتظهير.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار تنويع مصادر تمويل الميزانية، وقعت الخزينة خلال الربع الأول من سنة 2019 على اتفاقية قرض مشترك بالعملة الأجنبية لدى 12 بنكا محليا بمبلغ 356 مليون أورو يتم تسديده على 3 سنوات. وللتذكير، فإن الخزينة قد أنجزت عملية مماثلة في شهر جويلية 2017 مكنت من تعبئة 250 مليون أورو لدى 13 بنكا محليا.

وعلى صعيد آخر، لم تمكن السوق الأولية الشركات من تعبئة سوى 441 مليون دينار عبر طرح الأوراق للمساهمة العامة حيث عرف هذا المبلغ انخفاضا بالمقارنة مع الحجم المسجل في سنة 2017. وقد تمت تعبئة هذا المبلغ حصريا عبر قروض رقاعية وذلك في ظل غياب إصدارات سندات رأس المال بالنسبة لسنة 2018.

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 6-1 : أهم مؤشرات البورصة

المسمى	2018	2017	2016	الربع الأول من سنة 2019
إصدارات الدولة ¹	2.732	2.079	3.373	546
- رفاع الخزينة القابلة للتظهير ورفاع الخزينة ذات قصاصة صفر *	1.216	1.985	3.297	244
- رفاع الخزينة قصيرة الأجل	1.516	94	76	302
قائم رفاع الخزينة (نهاية الفترة)	13.614	13.452	12.493	13.780
- رفاع الخزينة القابلة للتظهير ورفاع الخزينة ذات قصاصة صفر	12.975	12.585	11.471	12.890
- رفاع الخزينة قصيرة الأجل	54	101	76	305
- القرض الرقاعي الوطني	585	766	946	585
قائم رفاع الخزينة / إجمالي الناتج المحلي (ب.٪)	12,9	14,0	13,9	13,1 ³
إصدارات المؤسسات عبر طرح الأوراق للمساهمة العامة				
المبالغ المؤشر على إصدارها	365	568	514	414
- الترفيع في رأس المال	20	153	42	359
- القروض الرقاعية	345	415	472	55
المبالغ المعاة ³	441	691	507	91
- الترفيع في رأس المال	0	167	31	0
- القروض الرقاعية	441	524	476	91
مبلغ المعاملات في تسعيرة البورصة	2.521	2.408	1.741	501
- سندات رأس المال (أ)	1.899	2.243	1.651	417
- سندات الدين	622	165	90	84
عدد الشركات المدرجة (بالوحدة)	82	81	79	82
رسملة البورصة (ب)	24.380	21.852	19.300	23.164
رسملة البورصة / إجمالي الناتج المحلي (ب.٪)	23,1	22,7	21,5	21,9 ³
مؤشر تونداكس بالنقاط (أساس 1.000 يوم 1997/12/31)	7.271,65	6.281,83	5.488,77	6.861,49
النسبة السنوية لوران الأسهم = (أ / ب) (ب.٪)	7,8	10,3	8,6	1,8
نسبة السيولة (ب.٪) ⁴	45	41	46	42
مبلغ المعاملات في السوق الموازية	166	64	79	51
مبلغ التسجيلات والتصريحات	1.151	1.008	945	495
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية (باستثناء الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية)				
- الوحدات في طور النشاط	124	123	125	123
- الأصول الصافية	3.956	4.361	4.544	3.885

المصادر : بورصة الأوراق المالية بتونس وهيئة السوق المالية

¹ تم احتسابها على أساس تواريخ المناقصات.

² تم احتسابها على أساس تواريخ إقفال الاكتتابات.

³ تم احتسابها على أساس إجمالي الناتج المحلي لسنة 2018.

⁴ يتم تعريف نسبة السيولة بكونها حجم السندات المتداولة قياسا بحجم السندات المعروضة للبيع في تسعيرة البورصة.

* بدون اعتبار مناقصات مبادلة رفاع الخزينة.

ومن جانبها، سجلت الأسواق الثانوية ارتفاعا لحجم المبادلات المنجزة في تسعيرة البورصة بـ 4,7٪ ليبلغ 2.521 مليون دينار وهو ما أفرز معدلا يوميا للتداول قدره 10,1 ملايين دينار مقابل 9,6 ملايين دينار في العام السابق.

ومن ناحية أخرى، عرفت الأصول الصافية التي بحوزة مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية انخفاضا بـ 9,3٪ لتبلغ 3.956 مليون دينار في موفى سنة 2018. وقد اقتصر هذا الانخفاض على الوحدات الرقاعية وذلك جراء ارتفاع تأجير الإيداعات البنكية بنسق يفوق ارتفاع تأجير التوظيف لدى مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.

وعلى المستوى الجبائي، أقر قانون المالية لسنة 2018 ترفيعا في نسبة الضريبة المستوجبة بعنوان الأرباح الموزعة من 5٪ إلى 10٪ وذلك بالنسبة للأرباح الموزعة بداية من غرة جانفي 2018، مهما كانت السنة التي تم خلالها تحقيق الأرباح.

6-1. تمويل الدولة والاستثمار

اتسمت سنة 2018 بتدعم إصدارات الدولة وهو ما يتباين مع التراجع الملحوظ لإصدارات الشركات عبر طرح الأوراق للمساهمة العامة.

6-1-1 إصدارات الدولة

بعد أن سجل انخفاضا خلال السنة السابقة، عرف الحجم الجملي لإصدارات رقاع الخزينة ارتفاعا بـ 31,4٪ ليبلغ 2.732 مليون دينار بعنوان سنة 2018 مقابل مبلغ متوقع قدره 2.200 مليون دينار والذي تمت مراجعته نحو الترفيع إلى مستوى 2.340 بمقتضى قانون المالية التكميلي لسنة 2018.

وفي جانب آخر، اتسمت سنة 2018 بتغيير على مستوى هيكل الإصدارات مع تدعيم حجم الأموال المعبأة بعنوان رقاع الخزينة قصيرة الأجل والذي بلغ 1.516 مليون دينار، أي 55,5٪ من الحجم الجملي للإصدارات مقابل تراجع إصدارات رقاع الخزينة القابلة للتنظيف. وبالفعل، عرفت هذه الرقاع الأخيرة انخفاضا بـ 38,7٪ بالمقارنة مع مستواها المسجل بعنوان سنة 2017 لتبلغ 1.216 مليون دينار في موفى سنة 2018، مع تركزها على خط "6,1٪ - نوفمبر 2021" الذي استأثر بقرابة 31٪ من المبلغ الجملي لمناقصات رقاع الخزينة القابلة للتنظيف.

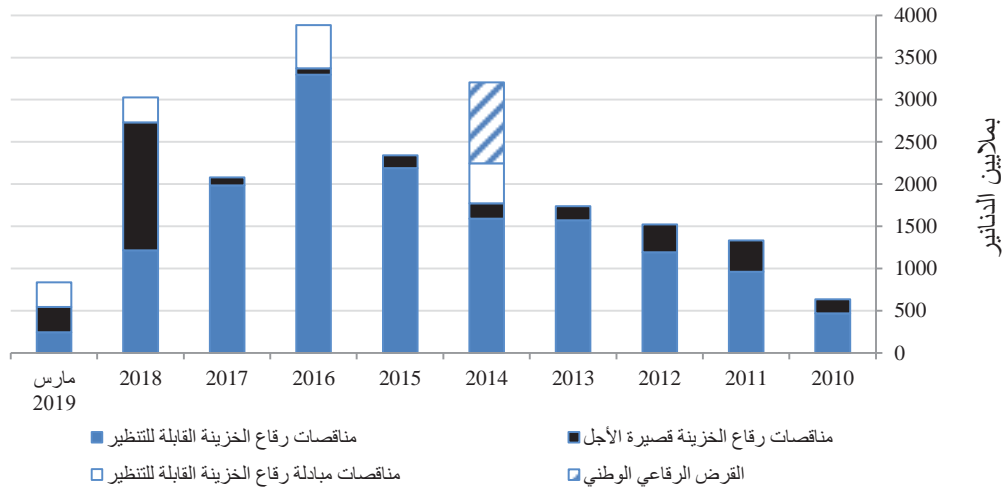
وقد نتج عن تغيير هيكل الإصدارات تراجع متوسط أجل رقاع الخزينة إلى مستوى 4 سنوات و35 أسبوعا و3 أيام سنة 2018 مقابل 5 سنوات وأسبوعين في سنة 2017.

وعلى صعيد آخر، تجدر الإشارة إلى أن سنة 2018 قد سجلت إنجاز 3 مناقصات لمبادلة رقاع الخزينة خلال أشهر جانفي وأوت وسبتمبر وشملت خطي "5,3٪ - جانفي 2018" و "5,5٪ - أكتوبر 2018"

بمبلغ قدره 297 مليون دينار وذلك بخطوط أخرى ذات آجال أطول قصد التخفيف من الضغوط المسلطة على سيولة الخزينة.

ومن ناحية أخرى وتبعا للترفيعات في نسبة الفائدة الرئيسية خلال سنة 2018، اتبعت معدلات نسب الفائدة المرجحة لدى الإصدار لرقاع الخزينة مسارا تصاعديا.

رسم بياني عدد 6-1 : تطور إصدارات رقااع الخزينة



وخلال الربع الأول من سنة 2019، تواصل لجوء الخزينة إلى التداين الداخلي مع حجم جملي لإصدارات الدولة قدره 546 مليون دينار واستمرار هيمنة إصدارات رقااع الخزينة قصيرة الأجل (3,55% من مجموع الإصدارات). وفي جانب آخر، سجل شهر مارس 2019 إنجاز مناقصة لمبادلة رقااع الخزينة القابلة للتظهير ليتم عن طريق هذه العملية مبادلة خط "5,5% - مارس 2019" بمبلغ يساوي 290 مليون دينار وذلك برقااع أخرى ذات آجال أطول.

وعلاوة على ذلك، وقعت الخزينة في شهر مارس 2019 اتفاقية قرض مشترك بالعملة الأجنبية لدى 13 بنكا محليا بمبلغ قدره 356 مليون أورو يتم تسديده على 3 سنوات.

6-1-2 إصدارات الشركات عبر طرح أوراقها للمساهمة العامة

اتسمت السوق الأولية خلال سنة 2018 بغياب إصدارات سندات رأس المال عبر طرح الأوراق للمساهمة العامة وكذلك بتقلص الإصدارات في السوق الرقاعية والتي كانت غير منتظمة ومركزة بشكل خاص على الأشهر الأولى من السنة وهو ما يعكس شح السيولة في السوق.

وعلى غرار السنوات السابقة، كانت الإصدارات في السوق الرقاعية حkra على البنوك ومؤسسات الإيجار المالي. وبالفعل، منحت هيئة السوق المالية تأشيرتها خلال سنة 2018 لإصدار 12 قرصا رقاعيا (منها 6 قروض مشروطة) تم إنجازها من قبل 6 مؤسسات إيجار مالي و3 بنوك وشركة إدارة ديون وذلك بحجم متراكم قدره 345 مليون دينار ويمكن الترفيع فيه إلى حد أقصى قدره 450 مليون دينار.

ومن جانبه، عرف الحجم المعبأ في السوق الرقاعية انخفاضا بـ 15,8% ليبلغ 441 مليون دينار بعنوان 14 قرصا رقاعيا، منها 220 مليون دينار متعلقة بقروض تم إنجازها من قبل بنوك، فيما تمت تعبئة المبلغ المتبقي من قبل مؤسسات إيجار مالي (215 مليون دينار) وشركة لإدارة الديون (6 ملايين دينار).

ومن ناحية أخرى، منحت هيئة السوق المالية تأشيرتها للترفيع في رأس المال نقدا لشركة "التونسية للإيجار المالي والفاكتورينغ"¹ بمبلغ 6,75 مليون دينار وذلك من خلال إصدار 1.350.000 سهم جديد بسعر 15 دينار للسهم الواحد. ومن شأن هذه العملية أن تمكن من تعبئة 20,3 مليون دينار في السوق.

وعلى صعيد آخر، اتسمت سنة 2018 بغياب عمليات الترفيع في رأس مال الشركات نقدا عبر طرح الأوراق للمساهمة العامة.

وخلال الربع الأول من سنة 2019، تواصلت إصدارات المؤسسات عبر طرح الأوراق للمساهمة العامة مع تعبئة حجم قدره 91 مليون دينار² بعنوان الإصدارات الرقاعية، علما وأن هيئة السوق المالية قد منحت خلال هذا الثلاثي تأشيرتها لعمليتي ترفيع في رأس المال بحجم متراكم قدره 359 مليون دينار³ ولقروضين رقاعيين بمبلغ جملي يساوي 55 مليون دينار ويمكن الترفيع فيه إلى حد أقصى قدره 80 مليون دينار.

2-6. سوق البورصة

تعززت تسعيرة البورصة خلال شهر سبتمبر 2018 بإدراج شركة الوساطة في البورصة "التونسية للأوراق المالية" في السوق الرئيسية عن طريق عرض بسعر محدد وتوظيف خاص، بسعر 31 دينار للسهم الواحد مع فتح رأس المال للعموم في حدود 35,2% وهو ما رفع في عدد الشركات المدرجة بالبورصة إلى 82 وحدة في موفى سنة 2018.

¹ يجدر التذكير أن شركة "التونسية للفاكتورينغ" قد تم استيعابها من قبل شركة "التونسية للإيجار المالي" خلال شهر ديسمبر 2017.

² يتعلق الأمر بالقرضين الرقاعيين المصدرين من قبل كل من "الشركة الدولية للإيجار المالي" (15 مليون دينار) و"حنبل للإيجار المالي" (15,5 مليون دينار) والقرضين المشروطين المصدرين من قبل "بنك الإسكان" (40 مليون دينار) و"التونسية للإيجار المالي" (20,5 مليون دينار).

³ يتعلق الأمر بعمليات الترفيع في رأس المال نقدا عبر طرح الأوراق للمساهمة العامة لكل من "البنك الوطني الفلاحي" (338 مليون دينار) و"شركة الإيجار العربية لتونس" (21 مليون دينار).

وفي المقابل، تم تأجيل إدراج الشركة التونسية لمصانع الصلب "سدنور" وذلك بقرار من إدارة الشركة، علما وأن مجلس إدارة البورصة قد منح موافقته خلال شهر جويلية 2018 لإدراج الشركة المذكورة بالسوق الرئيسية للتسعيرة.

وفي جانب آخر، اتسم تطور مؤشر تونداكس خلال سنة 2018 بتعاقب مرحلتين. وبالفعل، اتبع المؤشر مرحلة تدعيم خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2018 حيث حقق أرباحا متراكمة قدرها 34,3٪ في موفى شهر أوت 2018 ليلعب أعلى مستوى تاريخي له، أي 8.431,64 نقطة بتاريخ 28 أوت 2018. وقد عقب هذا الارتفاع تراجع امتد طيلة الأربعة أشهر الأخيرة من سنة 2018، حيث شهد خلالها المؤشر المرجعي انخفاضا بـ 13,6٪ ليقلل السنة في مستوى 7.271,65 نقطة. ونتيجة لذلك، انحصر المردود السنوي للمؤشر في مستوى 15,8٪.

وقد كان التراجع المسجل خلال الأشهر الأخيرة من السنة بمثابة ردة فعل تجاه المعلومات التي تم تداولها والمتعلقة باعتماد البنك المركزي التونسي لسياسة احترازية تهدف إلى ملاءمة أفضل بين تجميع الودائع وتوزيع القروض¹.

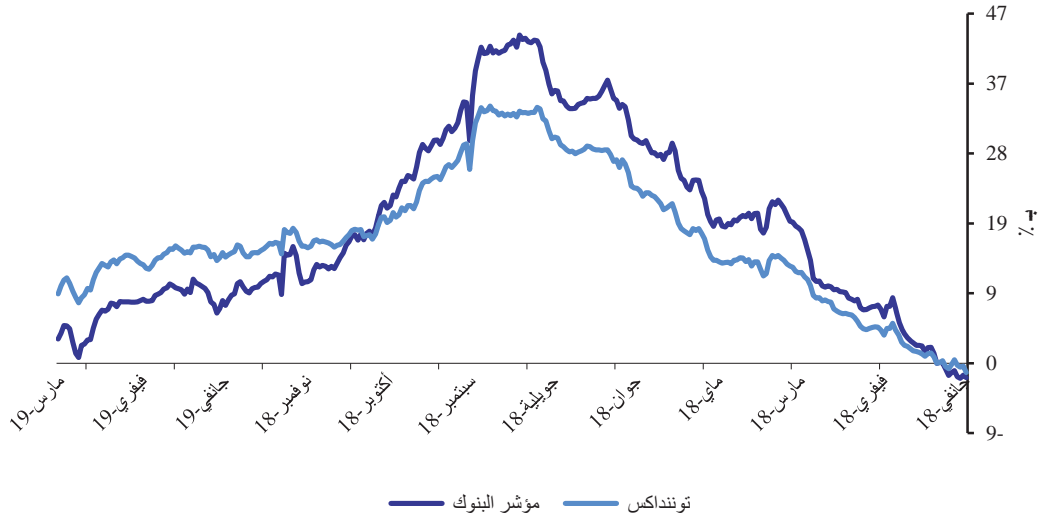
كما تعزز هذا المنحى بقرار وكالة التقييم "موديز"، المنشور بتاريخ 19 أكتوبر 2018 والذي مع حفاظه على ترقية القرض المرجعي لخمسة بنوك مدرجة (بنك الأمان والبنك العربي لتونس والبنك التونسي وبنك تونس العربي الدولي والشركة التونسية للبنك) قد قام بالتخفيض في آفاق ترقية الودائع طويلة الأجل من مستقرة إلى سلبية. وتعلل قرار "موديز" "بتدهور قدرة الحكومة التونسية على توفير دعم للبنوك، عند الاقتضاء، كما تدل عليه الآفاق السلبية الممنوحة للترقيم السيادي B2".

وقد أثرت أحداث أخرى على حركة مؤشر البنوك خلال شهر ديسمبر 2018، لاسيما اقتراح إجراء في قانون المالية لسنة 2019 يتم بموجبه إرساء مساهمة استثنائية بـ 1٪ على رقم الأعمال بالنسبة للبنوك وشركات التأمين والشركات النفطية وشركات الاتصالات لفائدة الصناديق الاجتماعية². وقد زاد عدم نجاح طلب العرض المتعلق بالتفويت في كتلة الأسهم لرأس مال الشركة المصادرة "قرطاج للإسمنت" المثقلة بالديون تجاه البنوك المدرجة، من حدة هذه الحركة التنافسية لتونداكس.

¹ منشور البنك المركزي التونسي عدد 10 لسنة 2018 المؤرخ في غرة نوفمبر 2018 والمحدث للنسبة الاحترازية "القروض / الودائع".

² تجدر الإشارة إلى أن تطبيق الفصل الإضافي عدد 22 من قانون المالية لسنة 2019 قد تم تأجيله إلى سنة 2020.

رسم بياني عدد 2-6 : تطور مؤشر تونداكس ومؤشر البنوك



وفي هذا الإطار، اتبعت أسعار مجموع القيم المدرجة نسقا تصاعديا في الإجمال في سنة 2018. وبالفعل، عرفت 46 قيمة مردودا سنويا موجبا تراوح بين 0,4% (التجاري للإيجار المالي) و5,5% (الصناعات الكيماوية للفليور)، فيما سجلت الـ 36 قيمة الأخرى تراجعاً لأسعارها بنسب تراوحت بين 0,7% (الشركة الدولية للإيجار المالي) و47,9% (الالكتروستار).

وكان التطور السنوي لأسعار القيم البنكية متباينا، مع ارتفاع أسعار 7 بنوك مدرجة وتراجع أسعار 5 بنوك أخرى وهو ما نجم عنه مردود قدره 10,6% لمؤشر البنوك مقابل 19,5% في العام السابق. وتم تسجيل أفضل أداء من قبل "البنك الوطني الفلاحي" (+35,1%) يليه "البنك التونسي" (+28,8%). وفي المقابل، عرفت قيمة "بنك تونس والإمارات" أكبر انخفاض (-34,7%).

وفيما يتعلق بتطور المؤشرات القطاعية، فقد كان موجبا إجمالا خلال سنة 2018 مع ارتفاع 8 مؤشرات وانخفاض 5 أخرى. وعلى هذا الأساس، تم تحقيق أفضل أداء من قبل مؤشر "المواد الأساسية" (+84,1%)، بدفع من الأرباح التي سجلتها قيمة "شركة الصناعات الكيماوية للفليور"، فيما عرف مؤشر التجهيزات المنزلية والمواد الصحية" أسوأ أداء (-18,4%).

وفي جانب آخر، أدى المنحى التصاعدي للسوق بالتزامن مع تدعيم رسملة البورصة لخمس شركات مدرجة والمتمثلة في : شركة صنع المشروبات بتونس" (+1.280 مليون دينار) و"مجموعة بولينا القابضة" (+396 مليون دينار) و"البنك التونسي" (+340 مليون دينار) وشركة "الصناعات الكيماوية للفليور" (+317 مليون دينار) و"التجاري بنك" (+223 مليون دينار)، إلى ارتفاع رسملة البورصة

بـ 2.528 مليون دينار أو 11,6٪ بالمقارنة مع موفى سنة 2017 لتبلغ 24.380 مليون دينار في موفى سنة 2018.

وبخصوص المعاملات المنجزة في تسعيرة البورصة، فقد سجل حجمها السنوي ارتفاعا طفيفا قدره 4,7٪ بالمقارنة مع سنة 2017 ليبلغ 2.521 مليون دينار (منها 1.899 مليون دينار أو 75٪ على سندات رأس المال) وهو ما أدى إلى معدل حجم يومي للتداول بـ 10,1 ملايين دينار مقابل 9,6 ملايين دينار في سنة 2017. وتدعمت هذه المعاملات، على وجه الخصوص، بتلك المنجزة على سندات "شركة صنع المشروبات بتونس" و"بنك تونس العربي الدولي" و"البنك الوطني الفلاحي" و"التجاري بنك" والتي استأثرت بما يزيد عن ثلث الحجم المتراكم للمعاملات المنجزة على سندات رأس المال في سنة 2018. أما بالنسبة لحجم المعاملات على مستوى السوق الموازية، فقد تزايد أكثر من الضعف ليرتفع من سنة إلى أخرى من 64 مليون دينار إلى 166 مليون دينار.

كما عرفت عمليات التسجيل والتصريحات ارتفاعا لتنتقل من 1.008 ملايين دينار بعنوان سنة 2017 إلى 1.151 مليون دينار في سنة 2018.

وعلى الرغم من الأداء الجيد المسجل من قبل بورصة تونس، فقد كانت سنة 2018 متممة بخروج المستثمرين الأجانب. وعلى هذا الأساس ورغم ارتفاع حصتهم من رسملة البورصة إلى 24,9٪ مقابل 23,3٪ في سنة 2017، فإن المعاملات المنجزة في تسعيرة البورصة لفائدة هؤلاء المستثمرين قد أسفرت عن حاصل صاف سالب بـ 108 ملايين دينار (تفويطات قدرها 273 مليون دينار مقابل اقتناءات بـ 165 مليون دينار)، علما وأن التفويطات قد تركزت على قيمة "شركة صنع المشروبات بتونس" التي استأثرت بقرابة 56٪ من الحجم الجملي للتفويطات.

وعرف الربع الأول من سنة 2019 تواصلًا للمنحى التنزالي لمؤشر تونداكس الذي أقفل شهر مارس في مستوى 6.861,49 نقطة، أي بمرود سالب بـ 5,6٪ منذ بداية السنة مقابل أداء جيد قدره 13,7٪ خلال نفس الفترة من سنة 2018. وقد أثر ذلك سلبيا على رسملة البورصة التي تراجعت بـ 1.216 مليون دينار أو 5٪ بالمقارنة مع مستواها المسجل في موفى سنة 2018. وبلغ حجم المعاملات المنجزة في تسعيرة البورصة 501 مليون دينار بعنوان الربع الأول من سنة 2019، أي بمعدل حجم يومي للتداول قدره 8,2 ملايين دينار مقابل 9,8 ملايين دينار خلال نفس الفترة من سنة 2018.

كما اتسم الثلاثي الأول من سنة 2019 بتواصل خروج المستثمرين الأجانب في المحفظة وكذلك بضعف استثماراتهم في البورصة. وعلى هذا الأساس، تراجعت حصتهم من رسملة البورصة إلى مستوى 24,6٪ في موفى شهر مارس 2019 مع حاصل صاف لمعاملاتهم المنجزة في تسعيرة البورصة قدره 48- مليون دينار.

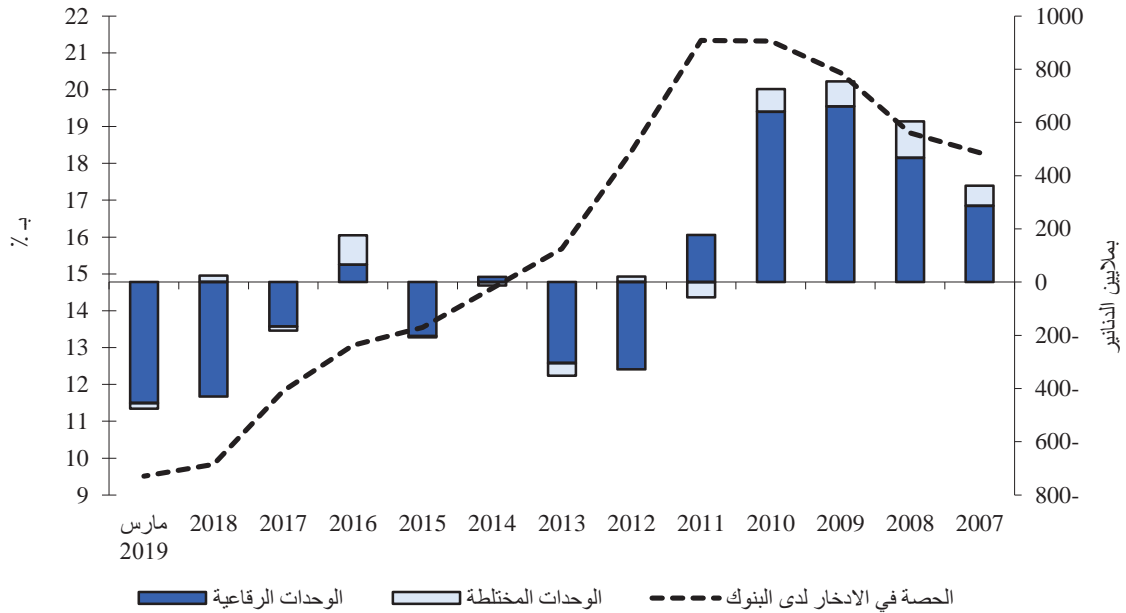
6-3. نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

اتسم نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية في سنة 2018 بتراجع الأصول الصافية التي بحوزة الوحدات النشطة والتي انخفضت بـ 405 ملايين دينار أو 9,3٪ لتبلغ 3.956 مليون دينار في موفى سنة 2018 وتراجع إلى ما دون 4.000 مليون دينار للمرة الأولى منذ سنة 2008.

ويعزى هذا الانخفاض على وجه الخصوص إلى حركة خروج الاستثمارات التي شملت الوحدات الرقاعية حيث تراجعت حصتها من مجموع سوق الادخار الجماعي من 87٪ في موفى سنة 2017 إلى 85٪ في نهاية سنة 2018. وتعكس هذه الحركة انتقال الادخار المستثمر في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية نحو التوظيفات البنكية وذلك بحثا عن المردود الأفضل الذي توفره الإيداعات لأجل وشهادات الإيداع، بما أن نسب التأجير المتعلقة بها قد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال الربع الأخير من سنة 2018.

وفي المقابل، عرفت الأصول الصافية للوحدات المختلطة ومن صنف الأسهم ارتفاعا طفيفا قدره 4,1٪ و5,5٪ على التوالي، مع الإشارة إلى أن هذه الوحدات قد شهدت انخفاضا لأصولها الصافية بعنوان الربع الأخير من سنة 2018 وذلك نتيجة حركة تصحيح مؤشرات البورصة المسجلة منذ شهر سبتمبر 2018.

رسم بياني عدد 6-3: تغير الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وحصتها في الادخار البنكي



وفي جانب آخر، سجلت سنة 2018 منح ترخيص هيئة السوق المالية لتكوين صندوق مشترك للتوظيف من الصنف المختلط « FCP VALEURS INSTITUTIONNEL II » وشركة استثمار ذات رأس مال متغير من الصنف الرقاعي « FIDELITY SICAV PLUS »، وكذلك للتصنيف السابقة لأوانها لثلاثة

صناديق مشتركة للتوظيف¹ من الصنف المختلط ولصندوق آخر تبعا لانقضاء مدته². وعلى هذا الأساس، بلغ عدد مؤسسات التوظيفات الجماعي في الأوراق المالية³ الناشطة 124 وحدة في موفى 2018 مقابل 123 وحدة في العام السابق.

وفي نفس هذا السياق، منحت هيئة السوق المالية ترخيصها للتغيير في نوعية ثلاث شركات استثمار ذات رأس مال متغير وصندوق مشترك للتوظيف⁴ من الصنف المختلط.

كما منحت هيئة السوق المالية ترخيصها لتكوين ثلاث صناديق مساعدة على الانطلاق⁵ ولصندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية⁶، بمبلغ متراكم قدره 55 مليون دينار، وكذلك سحب ترخيص لصندوق مساعدة على الانطلاق ولصندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية⁷.

ونتيجة لارتفاع نسبة الفائدة الرئيسية، بلغ مردود مجموع المؤسسات المذكورة 5,2% بعنوان سنة 2018 مقابل 4,3% بعنوان سنة 2017.

وخلال الربع الأول من سنة 2019، واصلت الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية مسارها التنازلي حيث سجلت انخفاضا بـ 71 مليون دينار لتبلغ 3.885 مليون دينار في موفى شهر مارس 2019، علما وأن عدد هذه المؤسسات قد تراجع إلى 123 وحدة. وبلغ مردودها 0,9% بعنوان الربع الأول من سنة 2019 مقابل أداء قدره 1,9% خلال نفس الفترة من العام السابق.

¹ يتعلق الأمر بالصناديق المشتركة للتوظيف التالية : « FCP IRADETT 20 » و « FCP IRADETT 100 » و « FCP SMART CROISSANCE » .

² يتعلق الأمر بالصندوق المشترك للتوظيف « FCP QUIETUDE 2018 ».

³ بدون اعتبار الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية.

⁴ وهي على التوالي : « UBCI-UNIVERS ACTIONS SICAV » و « SICAV AMEN » و « SICAV BH » و « PLACEMENT » وكذلك « BNA CONFIANCE FCP ».

⁵ يتعلق الأمر بصناديق المساعدة على الانطلاق التالية : « START UP MAXULA SEED FEED » (10,2 ملايين دينار) و « CDC AMORCAGE » (10 ملايين دينار) و « CAPITAL ALT SEED FEED » (15 مليون دينار).

⁶ يتعلق الأمر بصندوق « FCPR Maxula JASMIN PMN » (20,04 مليون دينار).

⁷ يتعلق الأمر بصندوق المساعدة على الانطلاق « ATLAS SEED FUND » و « FCPR A.T.I.D FUND II ».

الجزء الثاني

أنشطة البنك المركزي

الباب الأول : الخطة الاستراتيجية

2021-2019

شرع البنك المركزي التونسي خلال سنة 2018 في تنفيذ خطته الاستراتيجية الأولى الممتدة على ثلاث سنوات 2021-2019. وتم تفعيل المشروع مجددا من قبل محافظ البنك خلال الأشهر الأولى التي تلت تعيينه على رأس المؤسسة وذلك قصد تحديد المحاور والأهداف الاستراتيجية ذات الأولوية وتعزيز حوكمة البنك.

وبناء على مبدأ أساسي ينص على أن التغيير هو إجراء سياقي¹ يقوم به الموظفون لفائدة الموظفين، شرع البنك في عملية تفكير جماعي تهدف إلى انخراط جميع الموظفين في هذا المسار والتزامهم به، بهدف إدراج التفكير المبتكر ضمن الممارسات الاعتيادية وترسيخ التنوع حول التصورات والمحاور الاستراتيجية بالنسبة للسنوات الثلاث القادمة، وذلك بالرجوع إلى مهام البنك المركزي كما يضبطها القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 والمتعلق بضبط القانون الأساسي للبنك المركزي التونسي.

ويتمثل الهدف في وضع إطار مرجعي واضح مع أهداف خصوصية وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وواقعية ومحددة في الزمن² ومشاريع مبرمجة³ وذلك في سياق ديناميكية تشاركية ترمي إلى تحويل البنك من خلال تعزيز وتحديث إطار حوكمته وهو ما سيمكن من تحسين نجاعته بالخصوص في إنجاز مهامه.

1-1. منهج التخطيط الاستراتيجي

1-1-1. تحديد الإطار المرجعي ودراسة التجارب المقارنة

وفقا للجدول الزمني للمنهج المعتمد من قبل البنك، تعلقت المرحلة الأولى بتحديد الإطار المرجعي ودراسة التجارب المقارنة الأجنبية :

- دراسة التجارب الدولية في مجال التخطيط الاستراتيجي ؛
- مشاركة مختلف الإدارات في التفكير الأولي بشأن التخطيط الاستراتيجي ؛
- مداخلات خبراء أجنبي ؛

¹ وهي عملية لا تخضع إلى نظام معين.

² يطلق عليها اختصارا « SMART ».

³ على مستوى النطاق والاجال والميزانية والمخاطر ... إلخ.

• زيارات دراسية لأعضاء مجموعة العمل¹ المكلفة بالتخطيط الاستراتيجي.

رسم بياني عدد 1-1 : الجدول الزمني للمنهج المعتمد



1-1-2 التشخيص التنظيمي

تتمثل هذه المرحلة من التحليل الاستراتيجي في إعداد تحاليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات² والمحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي والبيئي والقانوني³، حسب الأقسام والتي تهدف إلى وضع خطة عمل واتخاذ قرارات ملائمة. ويغطي هذا التشخيص التنظيمي جانبين اثنين : داخلي وخارجي.

فعلى الصعيد الداخلي، يتمثل الغرض من هذا التحليل في :

- تحديد الإمكانيات الاستراتيجية للبنك : نقاط القوة والمزايا التي يمكن للبنك الاعتماد عليها لضبط توجهاته الاستراتيجية وتكريس مزاياه التنافسية.
- حصر مواطن الضعف لديه حتى يتمكن من الحد منها.
- استخلاص استنتاجات هامة بشأن :

- مسارات التحسين التي يتعين اعتمادها ؛
- الممارسات الجيدة التي يتعين تكريسها ؛
- النقاط التي يجب تصحيحها.

أما على المستوى الخارجي، فإن الهدف من هذا التحليل يتمثل في :

¹ تكوين مجموعة عمل تتركب من 23 عضوا يمثلون كافة أقسام البنك.

² يطلق عليها اختصارا SWOT.

³ يطلق عليها اختصارا PESTEL.

• تقييم المحيط الخارجي الذي يعمل البنك المركزي صلبه قصد تحديد الفرص والتهديدات المحتملة على مستوى البيئتين الجزئية والكلية.

وعلاوة على ذلك، تم إجراء دراسة استقصائية استهدفت موظفي البنك حيث شملت العديد من الجوانب المتمثلة في التشخيص الداخلي وتشخيص المحيط والتصورات والقيم في البنك المركزي. وأسفرت هذه الدراسة عن تقرير حافل بالمعلومات والاستخلاصات على غرار القيم المعتمدة في الخطة الاستراتيجية، أي الشفافية والنزاهة العدالة.

3-1-1 تحديد الأهداف حسب الأقسام

تتمثل هذه العملية في عقد ورشات عمل مع كافة أقسام البنك قصد تحديد التحديات والأهداف الاستراتيجية ذات الصلة وذلك مع تيسير العملية في ظل وجود خبيرين خارجيين.

4-1-1 اجتماع الموظفين والمصادقة

يهدف اجتماع الموظفين¹ الذي تم تنظيمه بمناسبة إعداد الخطة الاستراتيجية الأولى للبنك، في المقام الأول، إلى تحديد الرؤية وضبط قائمة دقيقة بالأهداف الاستراتيجية للفترة 2019-2021.

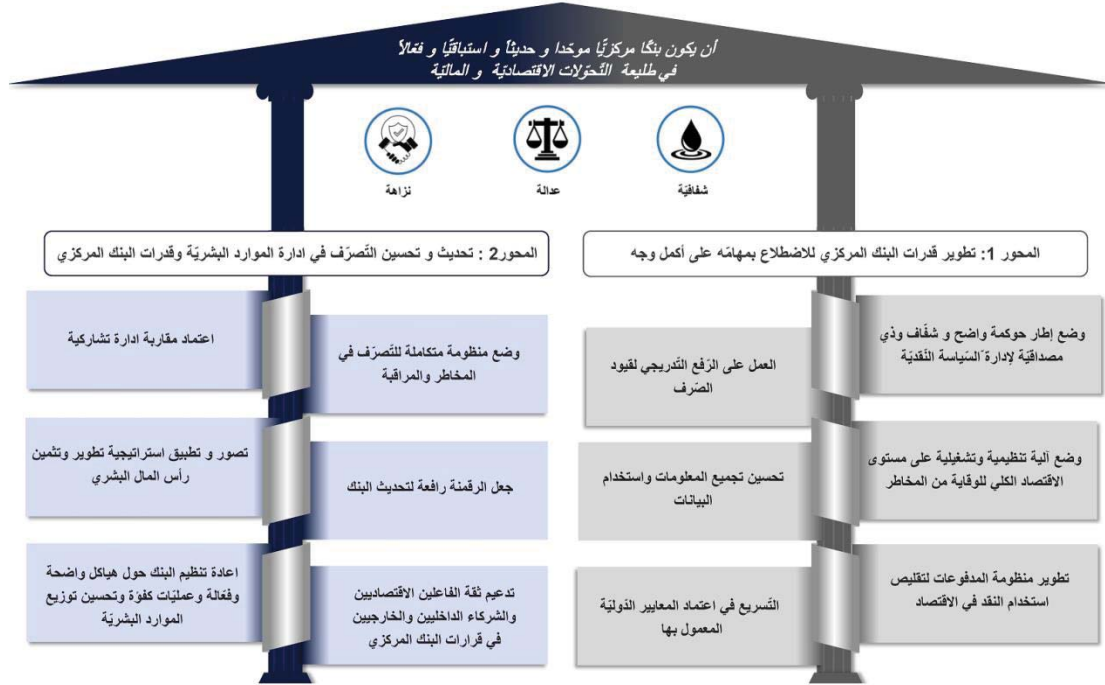
وفي مجال التخطيط الاستراتيجي، تم تنظيم ورشات عمل² لفائدة المسؤولين الأوائل عن الأقسام وإدارتها من قبل أطراف ميسرة خارجية وبعض أعضاء المجموعة المكلفة بالتخطيط الاستراتيجي وذلك بهدف التحكم بشأن مخرجات مرحلة التحديد الاستراتيجي. وفي جانب مواز، انتفع المشاركون الآخرون في اجتماع الموظفين بجلسات حول التنمية الشخصية والجماعية. ومن ناحية أخرى، تم إثراء برنامج اجتماع الموظفين بدراسة للتجارب المقارنة وجلسات حول "المهارات الشخصية".

¹ سجل اجتماع الموظفين مشاركة 110 إطارا من البنك المركزي التونسي.

² تمرين "المقهى العالمي" « World Café ».

رسم بياني عدد 2-1 : الخارطة الاستراتيجية للبنك المركزي التونسي 2019-2021

الخارطة الاستراتيجية للبنك المركزي التونسي 2019-2021



وتوجت هذه المرحلة بالمصادقة على شعار الخطة الاستراتيجية 2019-2021 و المتمثل في "بنك واحد"، رؤية واحدة و 12 هدفا استراتيجيا يتوزع على محورين اثنين مثلما هو مبين في الرسم البياني أعلاه.

مؤطر عدد 1-1 : التحول ؛ الأصل الأساسي للتخطيط الاستراتيجي

من منظور منطق استباقي تتمثل بمقتضاه الاستراتيجية في صياغة أهداف استراتيجية وتفعيل أفضل الوسائل والممارسات قصد تحقيقها، من الضرورة بمكان ملائمة عمليات البنك وكفاءاته وثقافته مع التغيرات المالية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية وهو ما يصطلح عليه بالتحول الذي يتم تعريفه بكونه "عملية التعديل بصورة مطردة" التي تمكن من مواكبة التغيرات المستمرة لمحيطه وتكريس تصوراتها".

وعلى سبيل الذكر لا الحصر، يمكن التعرض للعديد من نماذج التحول المتناظرة : التطور والثورة، التقارب وإعادة التوجيه، الإصلاح وإعادة الصياغة ... إلخ. وعلى الرغم من أن أي تغيير رئيسي يكون ظرفيا إلى حد كبير، فإنه يجسد النموذج الذي بمقتضاه قد يكون التغيير جوهريا ليؤدي إلى تحول مفاجئ للنشاط أو تدريجي بشكل متزايد وذلك في إطار منطق ممتد زمنيا.

كما أن هنالك فكرة وجيهة مضللة تتمثل في أن التغيير يتبع ديناميكية خطية وهو أمر غير حقيقي بما أن الممارسة ما انفكت تثبت أن المسار يتبع في الواقع حركة متكررة تنتقل بين مختلف المراحل الرئيسية للتغيير والمتمثلة في الجمود والمعارضة والتردد والانخراط والالتزام.

ويتمثل المبدأ الرئيسي لتحول ناجح في مواكبته بشكل وثيق وذلك بالاعتماد على منظومة لقيادة تغيير شامل، تشمل الجوانب الفنية الناتجة عن الخطة الاستراتيجية والبعد البشري الذي يعد بكل تأكيد عاملا جوهريا من منطلق أن كل تحول يقع إنجازة يقوم به الموظفون لفائدة الموظفين.

(يتبع)

تابع مؤطر عدد 1-1 :

ومن المؤكد أن إضفاء الطابع المؤسسي على التحول يمثل حجر الزاوية في قيادة التغيير المرجو، فضلا عن ترسيخه صلب الممارسات الاعتيادية للبنك المركزي التونسي بالنظر إلى أهميته في إضفاء الشرعية على الإجراءات التي يتعين اتخاذها.

وفي هذا الإطار، ستكون وحدة التحول مكلفة بتنفيذ المهام التالية :

- الشروع في إرساء التخطيط الاستراتيجي والمساهمة فيه وتنسيقه ؛
- ضمان النجاح في تحقيق الأهداف الاستراتيجية ؛
- دعم تنفيذ مشاريع التحسين التشغيلي للأقسام ؛
- نشر ثقافة التحول.

وينطوي كل تغيير استراتيجي بالضرورة على مآل مزدوج، أي النجاح أو الفشل حيث أن المتغيرات الداخلية التي تؤدي إليه تتمثل بالخصوص في عدم وجود تواصل بشأن التغيير المتروي والتوافق غير المكتمل مع الثقافة والنقص على مستوى اليقظة والرقابة الاستراتيجية. ولهذا الغرض، فإن نموذج إدارة التحول للبنك المركزي قد اتبع بالفعل مسارا سياقيا ومتواصلا وتشاركيا وغير خطي ومترويا واستراتيجيا.

5-1-1 المواعمة التنفيذية

إن المواعمة التنفيذية هي عبارة عن اشتقاق المشاريع الاستراتيجية المبرمجة من الأهداف الاستراتيجية التي تم تحديدها سلفا. وفي الواقع، تتمثل هذه العملية التكرارية والتشاركية والمستمرة في ما يلي :

أ- تحليل وتعداد المشاريع التي وقع عليها الاختيار

- جرد المشاريع المقترحة التي وقع عليها الاختيار.
- التقييم الشامل للتكاليف وللحاجيات من الموارد.
- الاجتماع بالمسؤولين الأوائل عن الأقسام بهدف تحليل المشاريع المقترحة وتقييمها وترتيب أولوياتها والمصادقة عليها، وفقا لعدد من المعايير (إمكانية إنجازها والكلفة والقيمة المضافة...).
- المصادقة من قبل المسؤولين الأوائل عن الأقسام على قائمة المشاريع الاستراتيجية التي وقع عليها الاختيار.

ب- إعداد خارطة طريق

- إعداد خارطة طريق تمتد على ثلاث سنوات لجدولة المشاريع المصادقة عليها (43 مشروعاً).
- ضبط ميزانية سنة 2019 المتعلقة بالمشاريع الاستراتيجية والتشغيلية والمصادقة عليها.

2-1. التواصل بشأن التخطيط الاستراتيجي

اتخذ التواصل بشأن التخطيط الاستراتيجي عدة أشكال تتمثل في الشبكة الداخلية "الأنترانت" والبريد الإلكتروني واللقاءات وذلك بهدف :

- إحداث إطار لمواكبة التغيرات من خلال قبولها والانخراط فيها، وخصوصا في فترة التحول التي ستؤثر بشكل عميق على البنك.
- إشراك الموظفين بشكل فعلي خلال كافة مراحل عملية التخطيط.
- تمكين الموظفين من فهم أفضل للتخطيط الاستراتيجي ولمختلف مراحل مساره.
- وبالفعل، يعدّ التواصل أداة أساسية لقيادة التغيير بنجاح ومواكبة إرساء المشاريع الاستراتيجية، بما يتجاوز الجوانب الفنية التي يجب أن لا تسنأثر باهتمام البنك على حساب البعد البشري بصفته الضامن للنجاح.

الباب الثاني : مبادرات البنك المركزي التونسي لتطوير التقنيات المالية الحديثة في تونس

تشير التقنيات المالية الحديثة (Fintech)، كما حددها مجلس الاستقرار المالي في سنة 2017، إلى الابتكار المالي القائم على التكنولوجيا والذي من شأنه أن يسفر عن نماذج استراتيجية جديدة أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات، لها تأثير كبير على الأسواق والمؤسسات المالية وكذلك على إسداء الخدمات المالية.

1-2. سياسة البنك المركزي التونسي تجاه التقنيات المالية الحديثة

وعيا منه بالفرص التي توفرها التقنيات المالية الحديثة وفي إطار اهتمامه بمراقبة المخاطر المحتملة المتعلقة بالتطبيقات المالية المبتكرة، حدد البنك المركزي التونسي لنفسه سياسة تتمثل في الاضطلاع بدور "الميسر" لدى هؤلاء المتعاملين للحفاظ على السير السليم للجهاز المالي.

وتتمثل الأهداف الموكولة لهذه السياسة بالأساس في تيسير الاندماج المالي وحماية مستعملي الخدمات المالية من مخاطر الابتكار المستند على التكنولوجيا الجديدة ودعم الاستقرار المالي والنهوض بنشاط التقنيات المالية الحديثة على الصعيدين الوطني والدولي من خلال التعاون الإقليمي والدولي.

وفي هذا الإطار ومنذ سنة 2018، تعاون البنك المركزي بشكل وثيق مع محيط التقنيات المالية الحديثة قصد إحداث بيئة ملائمة لتطورها ورفع التحديات المحتملة التي قد تعيق النهوض بها.

2-2. أبرز مبادرات البنك المركزي التونسي للنهوض بالتقنيات المالية الحديثة

بهدف تفعيل سياسة البنك المركزي بصفته ميسرًا التقنيات المالية الحديثة، تم مؤخرا إطلاق العديد من المبادرات :

• **لجنة التقنيات المالية الحديثة** : تضطلع لجنة التقنيات المالية الحديثة التي تم إطلاقها منذ تاريخ 9 جانفي 2019 صلب البنك المركزي التونسي، بدور جهة تنسيقية، حيث أنها تيسر للشركات العاملة في مجال

التقنيات المالية الحديثة التفاعل مع أقسام البنك المركزي. وتتركب هذه اللجنة التي يرأسها محافظ البنك المركزي من منسق ونائب وحوالي عشرين عضوا من المراسلين عن المهن. وتم عقد عشرة اجتماعات تقريبا مع الشركات العاملة في مجال التقنيات المالية الحديثة، بحضور الأقسام المعنية قصد التباحث حول عديد الحلول في مجالات التكنولوجيا القانونية للشركات العاملة في التكنولوجيا المالية والتعرف الإلكتروني على الحرفاء (E-KYC) والبيانات الضخمة (Big Data) والمحفظة الإلكترونية والدفع الآني... إلخ.

• **الموقع الإلكتروني** : إن لجنة التقنيات المالية بصدد إعداد طلب عروض لتطوير وإحداث موقع إلكتروني وتطبيق لإدارة قاعدة بيانات الشركات التونسية العاملة في مجال التقنيات المالية. ويتمثل الهدف من هذه المبادرة في تسليط الضوء على الصورة الخارجية للشركات التونسية العاملة في مجال التكنولوجيا المالية ولمبادرات البنك المركزي لفائدة هؤلاء المتعاملين.

• مختبر البنك المركزي التونسي

تعمل لجنة التقنيات المالية حاليا على وضع اللمسات الأخيرة لكراس الشروط قصد إطلاق طلب عروض متعلق بتهيئة وتصميم فضاء مخصص لمختبر أو منصة تقنية عصرية، تمكن البنك المركزي من القيام بدعوة لتقديم الطلبات لدى الشركات العاملة في مجال التقنيات المالية قصد رقمنة عدد من عملياته الداخلية. ويعكس إرساء مختبر البنك تصور محافظة البنك في مجال إرساء ديناميكية جديدة بهدف نشر صورة انفتاحية وتقديمية للبنك المركزي وذلك من خلال عملية تحول مهن البنك المركزي وكذلك علاقاته مع محيطه.

• **الصندوق الرقابي التنظيمي (Sandbox)** : تعمل لجنة التقنيات المالية على وضع اللمسات الأخيرة للنقاط المهمة قبل الإرساء الفعلي للصندوق الرقابي التنظيمي، بدعم من البنك الدولي.

وتتمثل الفكرة الأساسية لهذا الصندوق في توفير فضاء آمن للاختبار الحقيقي كامل النطاق للحلول المبتكرة مع حرفاء متطوعين ولفترة محدودة من الزمن، تحت إشراف البنك المركزي التونسي.

وستوفر هذه المبادرة للجهة التعديلية فهما لأوجه التعقيد في التكنولوجيا المستعملة في مجال الابتكار المالي وكذلك تعديل الإطار التنظيمي، عند الاقتضاء. وفي جانب مواز، ستمكن هذه المبادرات الشركات العاملة في مجال التقنيات المالية الحديثة من الامتثال للمتطلبات التنظيمية الجاري بها العمل.

• **مبادرات التنسيق والتعاون** : وعيا منه بمزايا التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي¹، يعمل البنك المركزي التونسي على استكمال مذكرة تفاهم مع بنك مركزي لتبادل الخبرات في مجال التعاون مع شركات العاملة في مجال التقنيات المالية الحديثة.

¹ أكد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في "مذكرة التكنولوجيا المالية لمؤتمر بالي" على ضرورة التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي في مجال التكنولوجيا المالية المرتكزة على التكنولوجيا الحديثة.

وفي جانب آخر، شارك البنك المركزي خلال شهر مارس 2019 في أعمال اللجنة المغربية للتقنيات المالية الحديثة، تحت رعاية مجلس محافظي البنوك المركزية للمغرب العربي، حيث تم إعداد "مذكرة مغربية للتكنولوجيا المالية".

وفي نفس هذا الإطار، فإن البنك المركزي التونسي يعتبر عضوا نشيطا في مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية، التي تضم ممثلين عن كافة البلدان المنخرطة في صندوق النقد العربي، المكلف بالنهوض بمحيط الابتكار من خلال إرساء الإطار التنظيمي الملائم لتطوير هذه الأنشطة وكذلك عن طريق العمل على مبادرات إقليمية أخرى مثل إحداث منصة مشتركة، حيث أنه يتدارس حاليا إمكانية إطلاق "صندوق رقابي إقليمي".

الباب الثالث : دور البنك المركزي في مجال النهوض بالاندماج المالي وحماية مستهلكي الخدمات المصرفية

أصبح الاندماج المالي، شأنه في ذلك شأن حماية مستهلكي الخدمات المصرفية، في صميم اهتمامات الهيئات التعديلية وذلك وعيا منها بأهمية إدراج شرائح واسعة من الفئات المحرومة صلب المنظومة الرسمية وإكساب الحرفاء المعارف والخبرات التي من شأنها أن تمكنهم من اتخاذ القرارات الصائبة قصد تحسين ظروفهم المالية وأن تكون لديهم القدرة على الدفاع عن مصالحهم.

3-1. الاندماج المالي في تونس

يمثل الاندماج المالي تحديا رئيسيا للتنمية الاقتصادية من خلال ما يتيح للأفراد وللشركات من إمكانية النفاذ وبأقل تكلفة للمنتوجات والخدمات المالية التي تناسب احتياجاتهم ومنهما التمويل والادخار ووسائل الدفع والتأمين. وعلى هذا الأساس، فإن هذا التحدي على قدر من الأهمية وهو ما مكن من الإقرار بأن الاندماج المالي من ركائز التنمية في جميع أنحاء العالم.

وقد تجسّد اهتمام الهيئات التعديلية في تونس تجاه الاندماج المالي من خلال وضع استراتيجية وطنية للاندماج المالي (2018-2022)، ساهمت في وضعها كافة الأطراف الفاعلة المعنية وتمت المصادقة عليها من قبل المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 25 جوان 2018.

وضبطت الاستراتيجية المذكورة الاندماج المالي على أساس أنه "إمكانية النفاذ للأشخاص الطبيعيين أو الذوات المعنوية لمجموعة من المنتوجات والخدمات المالية أو غير المالية والتي تكون الأنسب لحاجياتهم والمقترحة من قبل العديد من الجهات الرسمية".

وترتكز هذه الاستراتيجية على المحاور التالية :

• **المالية الرقمية** : التشجيع على الاندماج المالي عبر توسيع نطاق الخدمات المالية بالهاتف الجوال وتطوير استعمالها.

- **التأمين الصغير** : إرساء تأمين صغير مسؤول يوفر للطبقات ضعيفة الدخل وللمؤسسات متناهية الصغر والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، خدمات قريبة منهم ومناسبة لاحتياجاتهم وذلك لحماية رأس مالهم الاقتصادي من المخاطر، علاوة عن توفير إمكانيات اقتصادية إضافية لفائدتهم.
 - **إعادة التمويل** : وضع نظام لإعادة التمويل يكون متنوعا ومستجيبا لحاجيات مؤسسات التمويل الصغير لتمكين شرائح واسعة من الأفراد من النفاذ إلى تمويلات محدودة التكلفة وتحقيق استدامة مؤسسات التمويل الصغير.
 - **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني** : بناء ثقافة توافقية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قصد تيسير تطوير حلول تتيح الاندماج المالي للأطراف المتداخلة في هذا الاقتصاد (مؤسسات وهيكل تعاقدية وتعاونية... إلخ).
 - **التثقيف المالي** : العمل على نشر تعليم من شأنه أن يكسب الأفراد والأسر عادات مالية جيدة تجعلهم مستقرين ماليا وقادرين على الاختيار وأخذ القرار بمنتهى الثقة والوعي فيما يتعلق بحاجياتهم المالية.
 - **قياس التأثير الاقتصادي والاجتماعي للاستراتيجية الوطنية للاندماج المالي** من خلال متابعة وتقييم الإجراءات المتخذة.
- ولقد شارك البنك المركزي التونسي بشكل نشيط في صياغة الإطار المنطقي لهذه الاستراتيجية حيث تمثله عديد الإدارات صلب أغلب مجموعات التفكير التي تم تشكيلها.

3-2. نتائج المسح الوطني حول الاندماج المالي

تم خلال السنوات الأخيرة إجراء العديد من الدراسات لقياس مستوى الاندماج المالي في تونس، مثل المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية (Global Findex) أو دراسة البنك الدولي وآخرها المسح الوطني المنجز في سنة 2018.

وقد اقترح هذا المسح مقارنة مبتكرة، حيث يتم تجميع بيانات دقيقة على أساس عينة واسعة النطاق وعلى كامل الأراضي التونسية، بهدف قياس مستوى الاندماج المالي في أوساط السكان الراشدين التونسيين والمؤسسات متناهية الصغر. وتعد هذه المقاربة القائمة على الطلب مكتملة لمقاربة على أساس العرض من قبل مسديي الخدمات المالية، حيث تمكن من الحصول على صورة للاندماج المالي بالبلاد التونسية.

ومكنت نتائج هذا المسح من تشكيل الصورة التالية للحرفاء من الأفراد :

- **استخدام ضعيف للحسابات المفتوحة لدى المؤسسات ذات الطابع الرسمي** : على الرغم من النفاذ المادي الجيد للخدمات المالية (86% من التونسيين يسكنون / يعملون على مسافة تقل عن 30 دقيقة من

نقطة نفاذ) فإن 91٪ من الأفراد يقومون بأقل من ثلاث معاملات شهرية على مستوى الحسابات التي بحوزتهم لدى المؤسسات المالية الرسمية.

• **تفضيل واضح للسيولة النقدية** : استعمل 17٪ فقط من التونسيين وسائل الدفع من غير السيولة النقدية مرة واحدة على الأقل شهريا واستخدم 3٪ من التونسيين بالفعل خدمة مالية عبر الهاتف الجوال.

• **ثقة مهزوزة بالتزام مع انطباع سيء عن الخدمات** : اعتبر غالبية التونسيين أن الخدمات المالية باهضة وغير مناسبة لاحتياجاتهم و53٪ فقط من التونسيين لديهم ثقة تجاه المؤسسات المالية الرسمية.

• **مشكلة الشفافية والحماية** : يعتقد 27٪ فقط من التونسيين أن لديهم المعلومات الكافية لحماية أنفسهم أو رفع دعوى في صورة حدوث خلاف متعلق بالخدمات المالية.

• **معارف في المجال المالي دون المتوسط** : تحصل التونسيون على معدل نتائج قدره 1,7/3 في اختبار المعارف المالية.

وبالنسبة للمؤسسات متناهية الصغر تتمثل الاستنتاجات فيما يلي :

• **نشاط ضعيف للحسابات** : 25٪ فقط من المؤسسات تقوم بإنجاز 3 معاملات شهرية على الأقل في حساباتها المتعلقة بالمؤسسات متناهية الصغر.

• **غلبة العمليات المنجزة نقدا** : 34٪ من المؤسسات متناهية الصغر تستعمل وسيلة دفع عوضا عن السيولة النقدية و4٪ من المؤسسات متناهية الصغر استخدمت بالفعل خدمة مالية عبر الهاتف الجوال.

• **نقص المعلومات** : تعتبر 70٪ من المؤسسات متناهية الصغر أنها لا تتوفر على القدر الكافي من المعلومات لحماية نفسها أو رفع دعوى في صورة حدوث خلاف متعلق بالخدمات المالية.

• **انطباع سيء عن الجودة** : تعتبر 37٪ من المؤسسات متناهية الصغر أن الخدمات المالية تتماشى مع احتياجاتها وترى 49٪ منها أن الخدمات سريعة.

• **الحاجة إلى التثقيف المالي** : تحصل القائمون على المؤسسات متناهية الصغر على معدل نتائج قدره 0,7/4 في اختبار المعارف المالية.

وانطلاقا من هذه الاستنتاجات، اتضح أن تحسين جودة الخدمات المصرفية ضرورة حتمية والتي يتعين لتحقيقها تعبئة كافة الجهود وذلك بهدف التوصل إلى تحقيق توافق بين العرض الطلب وتعديل مكونات تكلفة المنتجات والخدمات.

وفي نفس هذا السياق وعلى ضوء النتائج المذكورة، قرر البنك المركزي التونسي أن يدرج حماية مستهلكي الخدمات المصرفية وتعزيز الشفافية وكذلك تحسين مستوى المعارف المالية، ضمن الأولويات خلال السنوات القادمة.

3-3. حماية مستهلكي الخدمات المصرفية

تم التنصيص على مهمة جديدة للبنك المركزي التونسي بمقتضى الفصل 8 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 والمتعلق بتنظيم البنك المركزي التونسي كما ينص الفصل الأول من القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية على حماية المودعين وكذلك مستعملي الخدمات المصرفية. وإدراكا منه لأهمية هذه المهمة الجديدة، سعى البنك المركزي التونسي إلى توفير كافة الموارد البشرية والمادية من أجل إرساء منظومة قانونية وللرقابة، تشمل كافة جوانب الحماية قصد تعزيز وترسيخ أفضل الممارسات التجارية.

ولهذا الغرض وفي إطار مشروع إعادة هيكلة البنك المركزي التونسي، أحدثت وحدة للاندماج المالي وحماية مستهلكي الخدمات المصرفية التي ستساهم بالتعاون مع إدارات أخرى في صياغة مختلف جوانب حماية مستهلكي الخدمات المصرفية.

ويتضمن الإطار النظري ومبادئ العمل التي تم وضعها على الصعيد الدولي في مجال حماية المستهلكين، مختلف جوانب العلاقة التجارية والتي من المستحسن الاستناد عليها، والتي تتعلق بالخصوص بما يلي :

- المنظومة القانونية والتنظيمية والرقابية : يجب أن يستند تصميم وإرساء مثل هذه المنظومة على متطلبات، من شأنها أن تخولها تحقيق الأداء بالكفاءة المرجوة، مثل احترام خاصيات المنتجات المالية والمستهلكين أو القدرة على التكيف مع الهندسة المالية ومع التكنولوجيات الرقمية الجديدة.
- دور سلطات الرقابة : يجب أن يخضع مسديي الخدمات المالية الذين يتعاملون مباشرة مع المستهلكين إلى رقابة ملائمة بهدف ضمان التطبيق الصحيح للنصوص ولقواعد السلوك الأخلاقي. ومن هذا المنطلق، من الضروري إحداث هيئات رقابية مكلفة بالتحديد بحماية المستهلكين.
- المعاملة العادلة والمنصفة للحرفاء التي يجب أن يتمتع بها المستهلكون في جميع مراحل علاقاتهم مع مسديي الخدمات.
- نشر المعلومات الأساسية وفي الوقت المناسب لفائدة الحرفاء الحاليين والمحتملين بهدف إطلاعهم على المزايا الرئيسية والمخاطر والشروط المرتبطة بالمقترحات.
- التثقيف المالي والتوعية اللذان يندرجان في إطار شامل يهدف إلى تحسين الاندماج المالي للفئات السكانية بما أنهما يمثلان إحدى دعائمه ويعتبران كذلك عنصرا أساسيا صلب محاور حماية المستهلكين. وإن البنك المركزي التونسي، بصفته سلطة تعديلية، مدعو لتحديد وتفعيل استراتيجيته الخاصة به في مجال الثقافة المالية والتي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات السوق المصرفية.

- تقع إدارة الشكاوى وسبل التظلم في المقام الأول على عاتق مسديي الخدمات الذين يتعين عليهم تزويد حرفائهم في الوقت المناسب بآليات إدارة الشكاوى والتظلم الملائمة والتي تكون غير مكلفة وتتسم بالنزاهة والعدل والموثوقية والنجاعة.

الباب الرابع : أنظمة الدفع والتداول النقدي

1-4. أنظمة الدفع ووسائله

1-1-4 أنظمة الدفع الصافي أو المقاصة فيما بين البنوك

تشمل هذه الأنظمة المقاصة الإلكترونية والمقاصة اليدوية والنقدية.

1-1-1-4 المقاصة الإلكترونية

يقوم نظام المقاصة الإلكترونية المتعلق بالتحويلات¹ والاقطاعات والشيكات والكمبيالات بربط الصلة بين 26 منخرطا (البنك المركزي التونسي والديوان الوطني للبريد و24 بنكا) والشركة المصرفية المشتركة للمقاصة التي تم إحداثها في أواخر سنة 1999.

وخلال سنة 2018، تم تقديم 60 مليون عملية عبر المقاصة الإلكترونية بمبلغ قدره 162 مليار دينار، أي بزيادة في الحجم بـ 6,9% وفي المبلغ بـ 15,9% بالمقارنة مع سنة 2017. ويرد ملخص لهذا التطور الذي يختلف بين وسائل الدفع المتبادلة عبر المقاصة الإلكترونية في الجدول التالي :

جدول عدد 1-4 : تطور نشاط المقاصة الإلكترونية

التغيرات بـ % 2017\2018	2018		2017		القيم	
	العدد	المبلغ بملايين الدنانير	العدد بالملايين	المبلغ بملايين الدنانير		
16,3	12,0	31.902	28,0	27.435	25,0	التحويلات
27,6	40,0	14.390	4,2	11.277	3,0	الاقطاعات
14,4	0,0	91.554	26,0	80.001	26,0	الشيكات
15,0	12,0-	24.425	2,2	21.243	2,5	الكمبيالات
15,9	6,9	162.271	60,4	139.956	56,5	المجموع

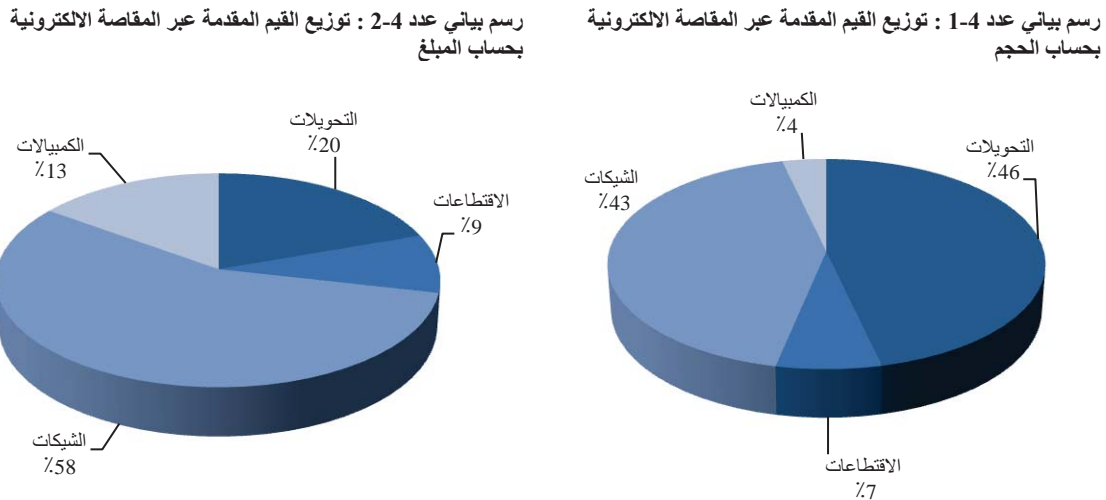
¹ لا يشمل التبادل بالمقاصة الإلكترونية بالنسبة للمؤسسات والأفراد سوى التحويلات التي يقل مبلغها عن 100 ألف دينار، فيما تتم معالجة التحويلات الأخرى عبر نظام تحويل المبالغ الضخمة لتونس وذلك منذ تاريخ 6 نوفمبر 2006.

ويعزى المسار التصاعدي لحجم وقيمة الاقتطاعات المقدمة عبر نظام المقاصة الإلكترونية في سنة 2018 بالأساس إلى ترخيص البنك المركزي لسنة مؤسسات جديدة مصدرة للاقتطاعات ليبلغ عددها 101 مصدرا في موفى سنة 2018 مقابل 95 قبل سنة.

كما يعود الارتفاع الهام نسبيا لمبلغ الاقتطاعات المقدمة عبر نظام المقاصة الإلكترونية إلى تحويل مؤسسات الإيجار المالي لمحافظها من الكمبيالات إلى سندات قرض واقتطاعات وذلك بمناسبة تغيير نسبة الأداء على القيمة المضافة التي انتقلت من 18% إلى 19% منذ سنة 2018.

واتسمت سنة 2018 باستكمال مشروع معالجة تحويل أجور موظفي الدولة عبر المقاصة الإلكترونية. وعلى هذا الأساس، تم تقديم 9,4 ملايين تحويل للأجور المذكورة عبر المقاصة الإلكترونية خلال سنة 2018 بقيمة قدرها 8,5 مليارات دينار.

وفي جانب آخر، يبرز توزيع وسائل القيم المتبادلة عبر المقاصة الإلكترونية خلال سنة 2018، على النحو الموجز في الرسمين البيانيين التاليين، أن التحويلات مهيمنة بحساب الحجم وأن الشيكات تهيمن بحساب المبلغ على مجموع الدفعات المتبادلة عبر المقاصة الإلكترونية :



وفيما يتعلق بمرفوضات القيم المتبادلة عبر المقاصة الإلكترونية، فإن أعلى نسبة مرفوضات خلال سنة 2018 تخص الاقتطاعات (52%) والكمبيالات (17%) وذلك بحساب الحجم. وتتمثل الأسباب الأكثر أهمية

للمرفضات في عدم كفاية الارصدة بالنسبة للاقتطاعات والشيكات والكمبيالات و"إفقال الحساب" بالنسبة للتحويلات. ويرد في الجدول التالي التطور السنوي لنسبة المرفضات حسب القيم المتبادلة عبر نظام المقاصة الإلكترونية :

جدول عدد 2-4 : تطور نسب المرفضات حسب القيم المقدمة عبر نظام المقاصة الإلكترونية

التغيرات بـ % 2017/2018		2018		2017		القيم
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	
0,0	0,0	%0,1	%0,1	%0,1	%0,1	التحويلات
44,9	12,8	%7,1	%52,0	%4,9	%46,1	الاقتطاعات
7,1	5,9	%3,0	%1,8	%2,8	%1,7	الشيكات
4,0	10,4-	%10,3	%17,3	%9,9	%19,3	الكمبيالات

2-1-1-4 المقاصة اليدوية

تواصل تراجع نشاط المقاصة اليدوية للشيكات والكمبيالات غير المطابقة للمواصفات الموحدة. وعلى هذا الأساس، مثلت الشيكات والكمبيالات المقدمة عبر المقاصة اليدوية 0,6% و 0,3% على التوالي من العدد الجملي لهذه القيم في موفى سنة 2018.

3-1-1-4 النقديات

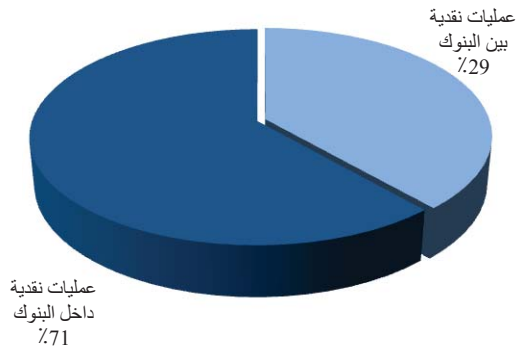
واصلت أهم مؤشرات النشاط النقدي خلال سنة 2018 التطور بنسق مدعم، يعكس ترسخ ثقافة جديدة لصالح وسائل الدفع العصرية. ويرد تلخيص للتطور الحاصل في الجدول التالي :

جدول عدد 3-4 : تطور مؤشرات النقديات

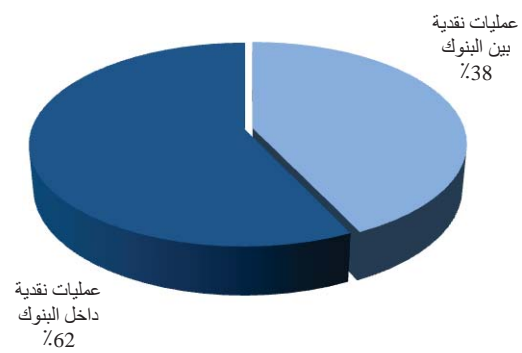
التغيرات بـ % 2018 2017	2018	2017	المسمى
27	4,64	3,6	البطاقات المحلية بالملايين
4	2.694	2.602	عدد الشبايك والموزعات الآلية
14	21.622	18.919	عدد مطارف الدفع الإلكتروني
			المعاملات النقدية
15	82,3	71,6	العدد بالملايين
21	11.907	9.851	المبلغ بملايين الدنانير

ويظهر تحليل السلوك بالنسبة للعمليات النقدية المنجزة في البلاد التونسية خلال سنة 2018 أن أصحاب البطاقات يفضلون إنجاز السحوبات نقدا من الشبايك والموزعات الآلية للأوراق النقدية بدلا من الدفع عبر المطارف الإلكترونية. ويدرك كل من البنك المركزي التونسي والأوساط المصرفية وشركة نقديات تونس ضرورة النهوض بنشاط الدفعات الإلكترونية من خلال بذل مزيد من الجهود. وعلاوة على ذلك، يفضل أصحاب البطاقات الاعتماد بشكل أكبر بكثير على الشبايك والموزعات الآلية التابعة للمؤسسات المصدرة لبطاقاتهم لإنجاز سحوبات نقدية على تلك التابعة لمؤسسات أخرى. ويرد عرض لمجموع هذه الأنماط السلوكية في الرسوم البيانية التالية :

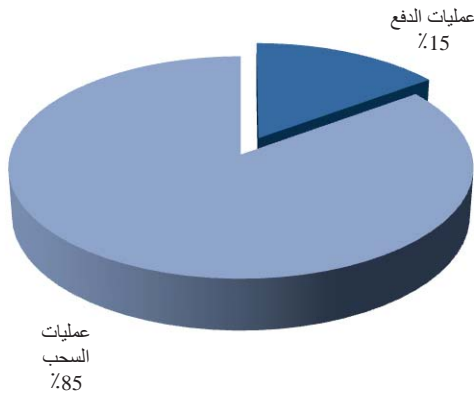
رسم بياني عدد 4-4 : توزيع المعاملات النقدية بين البنوك والعمليات الداخلية بحساب القيمة



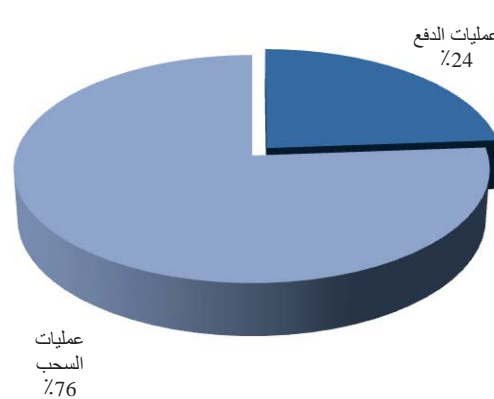
رسم بياني عدد 3-4 : توزيع المعاملات النقدية بين البنوك والعمليات الداخلية بحساب الحجم



رسم بياني عدد 6-4 : توزيع المعاملات النقدية بين عمليات الدفع والسحب بحساب القيمة



رسم بياني عدد 5-4 : توزيع المعاملات النقدية بين عمليات الدفع والسحب بحساب الحجم



وفيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية المنجزة في البلاد التونسية خلال سنة 2018، فقد واصلت الازدياد بنسق مدعم، سواء من حيث عدد المواقع التجارية¹ (ارتفع من 1.423 موقعا في سنة 2017 إلى 1.648 موقعا في سنة 2018، أي زيادة قدرها 16٪) أو عدد المعاملات المنجزة (بلغ 4 ملايين معاملة مقابل 2,4 مليون في العام السابق، أي بارتفاع قدره 66,7٪) أو كذلك رقم المعاملات (ارتفع بـ 29٪ ليبلغ 214,4 مليون دينار في سنة 2018).

ويعود هذا التطور مزدوج الأرقام لمؤشرات التجارة الإلكترونية بالأساس إلى التسجيل الإلكتروني للتلاميذ في مدارسهم منذ شهر أكتوبر 2018 (عبر الهاتف الجوال وعبر موقع الأنترنت). وتندرج هذه المبادرة في إطار تفعيل استراتيجية الاقتصاد الرقمي التونسي والتي تتمثل إحدى مكوناته في الحكومة الإلكترونية.

4-1-2 نظام الدفع الإجمالي أو المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الضخمة (SGMT)

تمثل المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الضخمة هيكلًا يكتسي أهمية نظامية ويتولى البنك المركزي التونسي إدارته منذ تاريخ 6 نوفمبر 2006، حيث يمكن من إنجاز تسويات إجمالية وأنية لمبالغ محررة بالنقد المركزي وخاصة التحويلات فيما بين البنوك أو لفائدة الأفراد² وعمليات السوق النقدية وتسوية أرصدة المقاصة للنظم الخارجية المنبثقة عن كل من الشركة المصرفية المشتركة للمقاصة وشركة نقديات تونس والتونسية للمقاصة وبورصة الأوراق المالية بتونس إلخ.... ويتم تبادل العمليات بين البنوك وهذه المنظومة عبر شبكة الهيئة العالمية للاتصالات المصرفية المالية "سويفت" والتي توفر أمن وسلامة المعلومات.

وفي موفى سنة 2018، أنجزت المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الضخمة 198 ألف عملية بمبلغ 3.284 مليار دينار، أي بارتفاع قدره 4٪ من حيث الحجم وبـ 59,3٪ من حيث القيمة بالمقارنة مع العام السابق. ويعزى تطور قيمة العمليات بالأساس إلى الحاجيات المتزايدة من السيولة بطلب من البنوك المشاركة.

4-2. الإشراف على أنظمة ووسائل الدفع وتطويرها

4-2-1 تطور الإطار القانوني

إن الإشراف على أنظمة ووسائل الدفع هو عبارة عن مهام تضطلع بها البنوك المركزية وتندرج في إطار تعزيز الاستقرار المالي. يتمثل الإشراف في تقييم عمل البنى التحتية لأنظمة الدفع والتسوية وفقا للمعايير التي تسري في هذا المجال وإصدار التوصيات قصد إدخال التغييرات الضرورية. وهو يستهدف أنظمة

¹ المواقع التي تديرها شركة نقديات تونس والبريد التونسي.

² لا تتم معالجة التحويلات لفائدة الحرفاء من الأفراد من قبل المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الضخمة إلا بمبلغ يعادل أو يفوق 100 ألف دينار.

الدفع والتسوية، سواء كانت مستغلة من قبل البنك المركزي أو من أي طرف آخر، فضلا عن مصدري وسائل الدفع.

وقد عهد إلى البنك المركزي بمهمة الإشراف وفقا لأحكام قانونه الأساسي عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أبريل 2016 والذي ينص على أن البنك المركزي التونسي يعمل على ضمان استقرار أنظمة الدفع وصلابتها ونجاحتها فضلا على سلامة وسائل الدفع. كما يقر الفصل 17 من القانون المذكور بسلطة إشراف البنك المركزي على أنظمة ووسائل الدفع وكذلك تجاه أنظمة تسوية وتسليم الأوراق المالية وذلك بالتعاون مع هيئة السوق المالية.

ويجدر التذكير أن لجنة أنظمة الدفع والأوراق المالية التابعة لبنك التسويات الدولية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية قد أصدرتا بتاريخ 16 أبريل 2012 المبادئ الأساسية التي يتم استخدامها على الصعيد الدولي للإشراف على البنى الأساسية وهي مبادئ البنى الأساسية للأسواق المالية (PFMI).

وتغطي هذه المبادئ الأساسية مجموع البنى الأساسية للأسواق المالية (أي أنظمة الدفع والمودعين الرئيسيين للأوراق المالية وأنظمة تسوية وتسليم الأوراق المالية وأنظمة المقاصة والدفاتر المركزية) وتتضمن 24 مبدأ.

ويرتكز إطار التقييم الذي يستخدمه البنك المركزي لتأمين مهامه المتعلقة بالإشراف على البنى الأساسية على هذه المبادئ وعلى منهجية تقييم مدى التطابق معها.

2-2-4 تطور الإطار العملياتي للإشراف

1-2-2-4 الإشراف على أنظمة الدفع

تركز العمل خلال هذه السنة على تعزيز الإطار القانوني للإشراف وخاصة فيما يتعلق بتطبيق بتوصيات بنك التسويات الدولية المتعلقة بمسؤوليات البنوك المركزية والتي يتعين عليها أن تتمتع بالصلاحيات والموارد الملائمة لممارسة نشاط الإشراف.

وتغطي هذه المسؤوليات المحاور التالية :

- المسؤولية "أ" : تنظيم ومراقبة البنى الأساسية للأسواق المالية والإشراف عليها.
- المسؤولية "ب" : الصلاحيات والموارد قصد ممارسة المسؤولية "أ".
- المسؤولية "ج" : الافصاح عن الأهداف والسياسات المتعلقة بالبنى الأساسية للأسواق المالية.
- المسؤولية "د" : تبنى مبادئ البنية التحتية لأسواق المال وتطبيقها بشكل متنسق.
- المسؤولية "هـ" : التعاون مع السلطات الأخرى لتعزيز سلامة وكفاءة البنية التحتية لأسواق المال.

وفي هذا الإطار، أعد البنك المركزي التونسي مشروع منشور يحدد صيغ تفعيل الإشراف على أنظمة ووسائل الدفع بالبلاد التونسية حيث أن البنك يعمل على نشره في غضون سنة 2019.

وسيمكن هذا النص التطبيقي من إضفاء الطابع الرسمي على مهمة الإشراف على أنظمة ووسائل الدفع الموكولة للبنك المركزي التونسي ومن فهم وتطبيق الفصلين 8 و17 من القانون عدد 35 لسنة 2016 بشكل أفضل وكذلك توفير عناصر نجاح مهمة الإشراف وفقا لمبادئ البنى الأساسية للأسواق المالية ولأفضل الممارسات الدولية.

وفي هذا الإطار، حدد البنك المركزي توجهاته في مجال الإشراف وذلك من خلال ضبط سياسته الرقابية وقائمة بالأنظمة المعنية بالإشراف ومعايير خضوع البنى الأساسية للأسواق المالية لهذه الوظيفة وكذلك إجراءات الإشراف التي تحدد سير مهمة الإشراف صلب كل نظام، سواء يديره البنك المركزي أو أية مؤسسة أخرى.

4-2-2-2 الإشراف على وسائل الدفع

تعتبر سلامة وسائل الدفع شرطا أساسيا للحفاظ على ثقة العموم تجاه العملة وللسير الجيد للاقتصاد.

ويضطلع البنك المركزي بمسؤولية سلامة وسائل الدفع حيث يقيم مدى الامتثال لمعايير السلامة التي يقوم بإرسالها أو تلك المحددة صلب المعايير والاتفاقيات ما بين البنوك. وفي هذا الإطار، يشجع البنك المركزي على تبادل المعلومات وعلى التشارك بين كافة الأطراف المعنية بحسن سير وسائل الدفع ومكافحة جرائم الاحتيال.

يدرك البنك المركزي أهمية عملية الرقابة المكتنية والميدانية والتي يتعين أن تشمل في آن واحد المسؤولين عن هذه الأنظمة ومصدري وسائل الدفع والبنى التحتية لأسواق المال. ولهذا الغرض، يعمل البنك المركزي على إرساء شروط وصيغ ممارسة هذه المهمة، تفصيلا لأحكام الفصل 17 من القانون 35 لسنة 2016 المتعلق بضبط القانون الأساسي للبنك المركزي التونسي والذي ينص على أن البنك يعمل على سلامة وسائل الدفع ويتحقق من نجاعة المعايير المنطبقة عليها.

4-2-3 تطوير أنظمة الدفع

يضطلع البنك المركزي التونسي بوظيفة تحفيزية لتطوير أسواق الدفع من خلال تيسير بروز حلول مبتكرة تمكن من الترفيع في نجاعة واستقرار أسواق خدمات الدفع وتتيح الجمع بين الكفاءة في مجال السلامة وسهولة الاستخدام لمستعملها إلى جانب قابلية التشغيل البيني على الصعيد الوطني. وفي هذا السياق، تتمثل أهداف وظيفة التطوير في :

- تعزيز توافر خدمات الدفع والتقليص في كلفتها الاقتصادية العامة ؛

- إحداث قنوات دفع جديدة سهلة النفاذ للمستعملين ؛
- دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الاندماج المالي للفئات المحرومة من الخدمات المالية التقليدية ؛
- الانخراط في أنظمة الدفع الإقليمية.

وبهدف تحقيق مهامه المذكورة أعلاه، شارك البنك المركزي التونسي بكثافة في عملية تيسير الحوار بين مختلف الأطراف الفاعلة في مجال الدفع وتنسيق التدابير الأكثر ملاءمة لتحفيز إرساء مشاريع لتطوير أنظمة ووسائل الدفع.

4-2-3-1 تطوير أنظمة دفع وتسوية السندات

تعتبر سنة 2018 امتدادا لأشغال إرساء محفظة المشاريع الاستراتيجية المتعلقة بتطوير وإصلاح البنى التحتية للأسواق المالية والتي تم الشروع فيها منذ سنة 2016.

• مشروع إعادة تصميم المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الكبرى

في إطار إعادة تصميم المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الكبرى قصد تعصيرها والامتثال للمتطلبات والمعايير الدولية المطبقة على أنظمة الدفع ذات الأهمية، طرح البنك المركزي التونسي طلب عروض دولي في مستهل سنة 2017. وقد تمثلت المبادئ التوجيهية لإعادة التصميم بالأساس في إدماج التكنولوجيات الجديدة وإدارة المخاطر بشكل أفضل بما يتماشى مع المعايير الدولية إلى جانب إتاحة إمكانية مشاركة مؤسسات جديدة على غرار الديوان الوطني للبريد والشركة "المصرفية المشتركة للمقاصة" على إثر أعمال فرز العروض، وقع الاختيار على مزود أجنبي في طلب العروض. ويشرع البنك المركزي حاليا في مرحلة الاختبارات التطبيقية للحلول الحديثة. ومن المزمع دخول المنظومة الجديدة لتحويل المبالغ الكبرى طور الاستغلال بحلول سنة 2020.

• مشروع تعصير النظام الوطني للمقاصة الإلكترونية

إن الهدف من إصلاح النظام وإعادة تصميمه بالأساس هو إدماج التكنولوجيات الجديدة (الهندسة ذات الأطراف المتعددة*) والامتثال للمعايير الدولية في مجال النجاعة والسلامة ومصادقة الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية على مركز المقاصة الإلكترونية الذي تديره الشركة المصرفية المشتركة للمقاصة وإلغاء غرفة المقاصة اليدوية.

وقد شرعت اللجنة الفنية (التي يتمثل أعضاؤها في ممثلي البنك المركزي والشركة المصرفية المشتركة للمقاصة والبنوك المحلية) في مرحلة تقييم العرض المالي والوظيفي والتقني المقترح من قبل صاحب الصفة.

* المقصود بذلك : « architecture n-tiers ».

• مشروع تعصير نظام تسوية الأوراق المالية "التونسية للمقاصة"

يجدر التذكير أن المودع المركزي التونسي للأوراق المالية (التونسية للمقاصة) قد أطلق في شهر جوان 2016 مشروعاً لتعصير نظامه والذي تجسد بالتوقيع في شهر ماي 2017 على عقد اقتناء نظام جديد مع مزود حلول، وذلك بهدف إرساء نظام إيداع يتمشى مع التوصيات والمعايير الدولية في مجال سلامة وشفافية أنظمة دفع وتسوية السندات. وكلّلت مرحلة التطوير التي شرع فيها مزود الحلول إلى تسليم وإرساء دفعة أولى من الوظائف (11 وظيفة تم تسليمها من جملة 21 وظيفة، أي 52٪ من مجموع الوظائف) وذلك قصد التمكن من إنجاز الاختبارات الداخلية وفقاً للمراحل المتفق عليها بين الطرفين.

• المحول الوطني والدفع بواسطة الهاتف الجوال

يوصل البنك المركزي التونسي المتابعة عن كثب لمبادرة الأوساط المصرفية الرامية لإرساء تطبيقية للدفع بواسطة الهاتف الجوال. ويسعى بذلك إلى رقمنة وتنويع وسائل الدفع ودعم الإدماج المالي. ويتعلق الأمر بتصميم تطبيقية تكميلية للحلول الحالية المرتكزة على "الخدمة الإضافية للبيانات غير المهيكلة" (USSD)، تكون مخصصة للهواتف الذكية والأجهزة اللوحية ومستقلة عن مشغلي الاتصالات، حيث يتعين على هذه التطبيقية الاستجابة لمتطلبات السلامة والامتثال لمعايير السلامة في مجال صناعة بطاقات الدفع (PCI-DSS) ولقابلية التعامل ما بين البنوك وقابلية التشغيل البيئي (عبر المحول الوطني) بالنسبة للعمليات ما بين البنوك، مع تقديم خدمات مالية رقمية مبتكرة ذات قيمة مضافة عالية بالنسبة للمستهلكين والتجار.

• مناقشات و خارطة طريق لرقمنة الدفعات بالبلاد التونسية

انطلاقاً من الاتجاه الاستراتيجي الشامل لرقمنة الاقتصاد، شرع البنك المركزي التونسي خلال سنة 2018 في تطبيق خطة "التقليص من التعامل نقداً" وذلك من خلال :

- قيادة اللجنة المكلفة بتنسيق ومتابعة تنفيذ الأعمال المتعلقة بدراسة "رقمنة الدفعات بالبلاد التونسية" التي أطلقها البنك الدولي لحساب الحكومة التونسية (وزارة تكنولوجيايات الاتصال والاقتصاد الرقمي). وتتمثل أهدافها في تشخيص الوضع الراهن لقطاع الدفع الرقمي وصياغة توصيات وخارطة طريق لتطويره.

- إعداد الإطار القانوني المنظم لمؤسسات الدفع والذي يدعم الابتكار والقدرة التنافسية ورقمنة الخدمات المالية مع الحفاظ على أهداف سلامة أدوات الدفع وعلى ثقة المستخدمين.

- قيادة الأعمال والمناقشات صلب اللجان الفرعية الستة¹، المكلفة من طرف "اللجنة التوجيهية لأنظمة الدفع والنقديات" والرامية إلى تجسيد وتنفيذ خطة التقليص من التعامل نقداً التي وضعها البنك المركزي

¹ أنجزت اللجان الفرعية الستة أعمالاً تعلقاً بالمواضيع التالية : التشغيل البيئي، السلامة والتوافر التجاري والتقني، تنويع عروض وسائل الدفع، التسعير، تطوير الثقافة المالية ومراقبة وتطوير البنى التحتية لأسواق المال. كما كلفت مجموعة عمل منبثقة عن لجنة القيادة بإعادة التفكير في الاستراتيجية التي يتعين اعتمادها من قبل الأوساط المصرفية تجاه شركتي فيزا وماستركارد.

وعلى وجه الخصوص، وضع خارطة طريق قصد تحقيق عدد من "المكاسب السريعة" على المدى القصير واقتراح تدابير أخرى على المدى المتوسط و/أو على المدى الطويل.

• تحفيز وتتبّع التدابير والمشاريع المعتمدة لرقمنة الدفوعات الإلكترونية لدى المؤسسات العمومية. شملت هذه المشاريع توفير وإحداث خدمات الدفع عبر المطارف الإلكترونية وعبر الانترنت إلى جانب توفير خدمات الدفع عن طريق الهاتف الجوال لتسديد الخطايا المرورية والضرائب والأداءات ومعالم التسجيل في المؤسسات التربوية. كما قام البنك بضبط الجوانب الفنية والمحاسبية والتشغيلية صلب الاتفاقيات بين مختلف الأطراف الفاعلة (البنك المركزي التونسي وشركة نقديات تونس والبنوك ووزارة المالية ومشغلي الهاتف).

• بلغ مشروع رقمنة الكمبيالات المضمونة مرحلته الأخيرة المتمثلة في عدم المطالبة بالوثائق الورقية لوسيلة الدفع المذكورة، سواء على مستوى قباضات الديوانة عند تسديد المعاليم الجمركية للسلع أو على مستوى البنوك عند دفع المستحقات التي حل أجلها، وبذلك سيتم التقليل في آجال الاستخلاص والاقتصاد في التكاليف الناجمة عنه.

• الانخراط في برنامج المساعدة الفنية التي يؤمنها البنك الدولي، قصد تطوير كفاءات العنصر البشري للبنك المركزي في مجال دراسة ملفات الترخيص والإشراف على مؤسسات الدفع، فضلا عن الدعم المقدم لاستكمال الإطار القانوني والتشغيلي لعملية الإشراف على أنظمة ووسائل الدفع.

• المساهمة في الأعمال والاستشارات التي تطلبها محافظة البنك والمتعلقة بأسواق الدفوعات والأطراف الفاعلة فيها حيث يتمثل الهدف من ذلك في توفير الخبرة اللازمة للمساعدة في صنع القرار والحفاظ على بنية أساسية للدفع آمنة وفعالة وتحليل النماذج الاقتصادية التي يركز عليها اليوم سير وسائل الدفع.

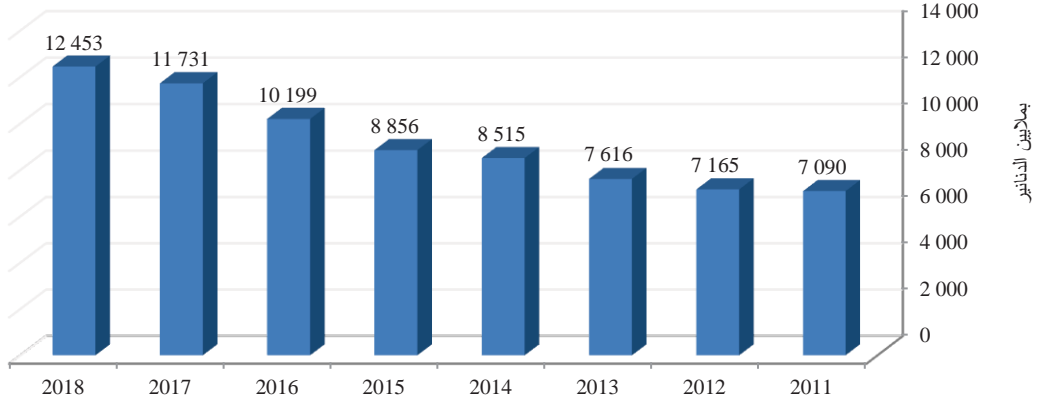
• المشاركة في العديد من مجموعات العمل المتعلقة بمشروع إرساء "المنظومة الإقليمية للمقاصة وتسوية الدفوعات ما بين البلدان العربية (ARPS). ناهيك أنه، وقع اللجوء بكثافة للمنسقين على مستوى البنك المركزي التونسي بصفته عضوا في اللجنة العربية المكلفة بإرساء المنظومة المذكورة، للمساهمة بخبرتهم في الاجتماعات الدورية من أجل متابعة تنفيذ خارطة طريق المشروع وذلك في المجالات التالية: منظومة الحوكمة وتكوين الكيان القانوني والهيكل التنظيمي والجوانب القانونية والتنظيمية وتشخيص تكنولوجيات المنظومة واكتساب الحلول وإنشاء المنظومة وإطلاقها.

3-4. التداول النقدي

1-3-4 تطور تداول الأوراق والقطع النقدية

سجل التداول النقدي بتاريخ 31 ديسمبر 2018 ازديادا سنويا قدره 6% بالمقارنة مع سنة 2017، ليبلغ 12.453 مليون دينار (مثلت الأوراق النقدية 97% مقابل 3% للقطع النقدية).

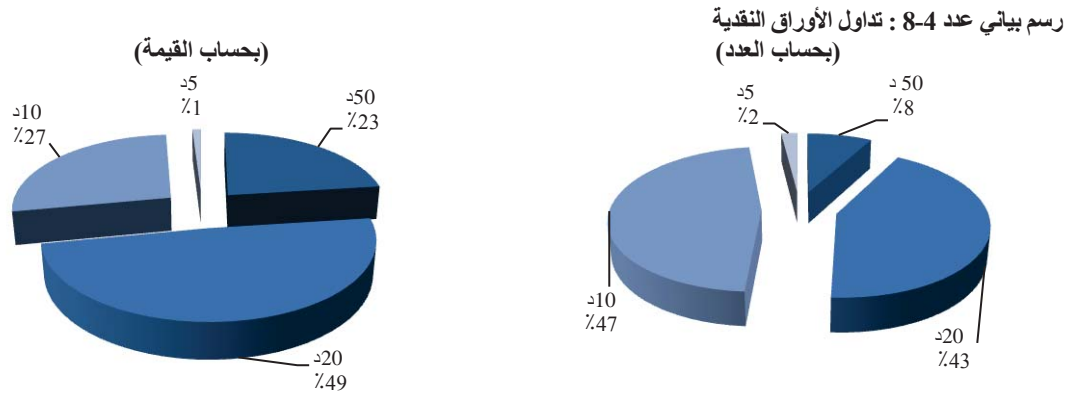
رسم بياني عدد 7-4 : تطور التداول النقدي (أرقام موفى الفترة)



1-1-3-4 تداول الأوراق النقدية

بلغ تداول الأوراق النقدية 12.083 مليون دينار في سنة 2018 وهو ما يوافق 690 مليون ورقة نقدية، أي بزيادة قدرها 5% في العدد و6% في القيمة بالمقارنة مع سنة 2017. ومنذ سنة 2011، بلغ معدل نسبة الازدياد السنوي مستوى 10%.

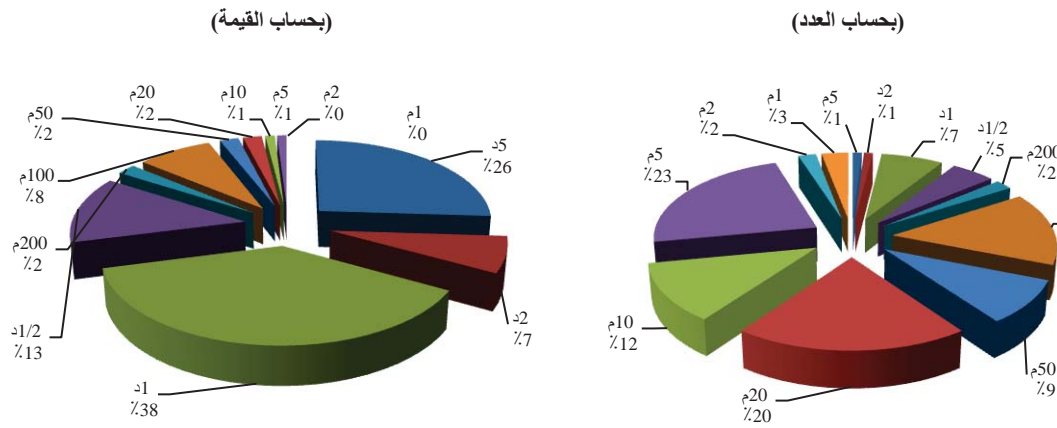
ويظهر توزيع قيمة الأوراق النقدية حسب الفئات أن حصتي الأوراق النقدية من فئتي 20 دينار و5 دنانير قد سجلتا ارتفاعا بـ 9 نقاط ونقطة مائوية واحدة على التوالي لتبلغا 49% و1% من هيكل التداول النقدي. وفي جانب آخر، عرفت حصتا الأوراق النقدية من فئتي 50 دينار و10 دنانير انخفاضا لتمثلا على التوالي 23% و27% من هيكل التداول النقدي.



2-1-3-4 تداول القطع النقدية

بلغ تداول القطع النقدية 369 مليون دينار في موفى سنة 2018 وهو ما يوافق 1.944,6 مليون قطعة نقدية، أي بزيادة قدرها 2,6% في العدد و7,8% في القيمة بالمقارنة مع سنة 2017.

رسم بياني عدد 9-4 : تداول القطع النقدية



2-3-4 إصدار الأوراق النقدية

1-2-3-4 إصدار الأوراق النقدية

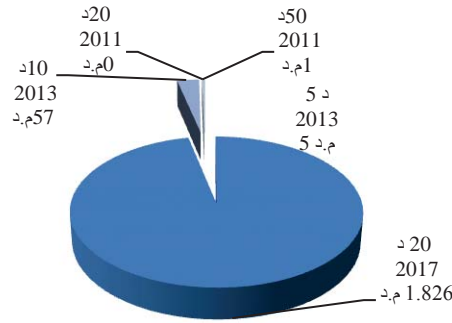
بلغ إصدار الأوراق النقدية 1.892 مليون دينار في سنة 2018 وهو ما يوافق 98 مليون ورقة نقدية، أي بزيادة قدرها 23% في القيمة وانخفاضا ب 37% في العدد بالمقارنة مع سنة 2017.

جدول عدد 4-4 : تطور إصدار الأوراق النقدية

القيمة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
بملايين الأوراق النقدية	123	107	189	217	54	65	156	98
بملايين الدنانير	1.770	2.574	4.178	2.701	729	803	1.535	1.892

وشملت الإصدارات الأكثر أهمية خلال هذه الفترة الأوراق النقدية من فئة 20 دينار صنف 2017 (96% من حيث القيمة و92% من حيث العدد)، تليها فئة 10 دنانير صنف 2013 (3% من حيث القيمة و5% من حيث العدد).

رسم بياني عدد 4-10 : إصدار الأوراق النقدية



4-3-2-2 إصدار القطع النقدية

بلغ إصدار القطع النقدية 43 مليون قطعة نقدية في سنة 2018 بقيمة قدرها 11 مليون دينار، حيث عرف ارتفاعا بـ 258% من حيث العدد و120% من حيث القيمة بالمقارنة مع سنة 2017.

جدول عدد 4-5 : تطور إصدار القطع النقدية

السنة	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	القيمة
بملايين القطع النقدية	43	12	9	38	75	145	76	61	
بملايين الننانير	11	5	2	25	50	22	18	14	

وشملت الإصدارات الأكثر أهمية من حيث القيمة القطع النقدية من فئتي دينارين اثنين ونصف دينار بحصتين متتاليتين قدرهما 45% و36%.

4-3-3 إتلاف الأوراق النقدية

بلغ العدد الجملي للأوراق النقدية التي تم إتلافها خلال هذه السنة 15,1 مليون ورقة، منها 5% من الأوراق النقدية المسحوبة من التداول.

جدول عدد 4-6 : تطور إتلاف الأوراق النقدية (بحساب عدد الأوراق النقدية)

إتلاف سنة 2018	إتلاف سنة 2017	إتلاف سنة 2016	إتلاف سنة 2015	إتلاف سنة 2014	الفئة	
409.000	560.000	490.000	519.660	878.442	2011 >50	الأوراق النقدية قيد التداول
5.364.791	1.700.000	1.790.000	1.527.836	3.155.945	2011 >20	
6.879.000	1.180.000	1.270.000	1.670.279	1.527.209	2013 >10	
1.710.000	1.520.000	3.630.000	931.445	206.864	2013 >5	
14.362.791	4.960.000	7.180.000	4.649.220	5.768.460	المجموع الجزئي	
90.819	60.995	57.720	174.417	11.221.031	2008 >50	الأوراق النقدية المسحوبة من التداول
100.631	99.997	50.775	73.550	12.378.290	1997 >30	
192.872	210.793	201.652	561.445	57.741.171	1992 >20	
1.000	-	-	66.932	122.030.227	1986 >10	
108.853	146.778	313.338	9.504.119	30.858.548	1994 >10	
280.147	969.360	1.976.200	54.511.836	190.698	2005 >10	
10.000	-	10.000	207.000	23.417.943	1993 >5	
-	121.905	198.417	16.097.803	2.000.000	2008 >5	
784.322	1.609.828	2.808.102	81.197.102	259.837.908	المجموع الجزئي	
15.147.113	6.569.828	9.988.102	85.846.322	265.606.368	المجموع	

4-3-4 العمليات السنوية مع الفروع

أنجزت مصلحة الخزينة المركزية خلال الفترة قيد الدرس 109 عمليات إرسال أموال نحو الفروع الداخلية و82 عملية تنزيل أموال بفرع تونس.

واستأثر فرع تونس بمفرده بـ 37٪ من عمليات إرسال الأوراق النقدية و23٪ من عمليات إرسال القطع النقدية.

(المبالغ بالدينار)

جدول عدد 7-4 : العمليات السنوية مع الفروع

استلام من الفروع				إرسال إلى الفروع				الفروع
ب %	قطع نقدية	ب %	أوراق نقدية	ب %	قطع نقدية	ب %	أوراق نقدية	
0%	0	23%	141.061.900	61%	9.717.106	37%	702.750.000	تونس
0%	0	2%	14.613.510	5%	880.944	5%	85.750.000	بنزرت
0%	0	2%	15.562.240	2%	355.640	1%	27.000.000	قابس
0%	0	13%	78.677.060	3%	439.184	1%	28.000.000	نابل
0%	0	20%	127.296.960	3%	472.590	10%	197.000.000	صفاقس
0%	0	16%	102.059.990	4%	667.728	6%	121.000.000	سوسة
0%	0	3%	20.075.580	2%	298.928	12%	234.500.000	قفصة
0%	0	0%	104.910	3%	422.864	1%	16.000.000	القصرين
0%	0	1%	7.171.640	1%	135.464	3%	60.000.000	القيروان
0%	0	6%	34.523.830	5%	852.990	2%	37.000.000	مدنين
0%	0	5%	31.664.690	5%	803.388	16%	300.000.000	جندوبة
0%	0	8%	52.555.360	6%	986.781	4%	83.750.000	المنستير
	0		625.367.670		16.033.607		1.892.750.000	المجموع

الباب الخامس : التصرف في

الاحتياطيات الدولية

1-5. تطور الاحتياطيات

بلغت الاحتياطيات الإجمالية من العملة الأجنبية 14.525,3 مليون دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2018 مقابل 12.991,9 مليون دينار في نفس التاريخ من العام السابق، لتسجل بالتالي ارتفاعا قدره 1.533,4 مليون دينار. وباحتساب قيمتها بالدولار الأمريكي، تراجعت الاحتياطيات بـ 445,8 مليون دولار حيث بلغت 4.847,2 مليون دولار في موفى شهر ديسمبر 2018.

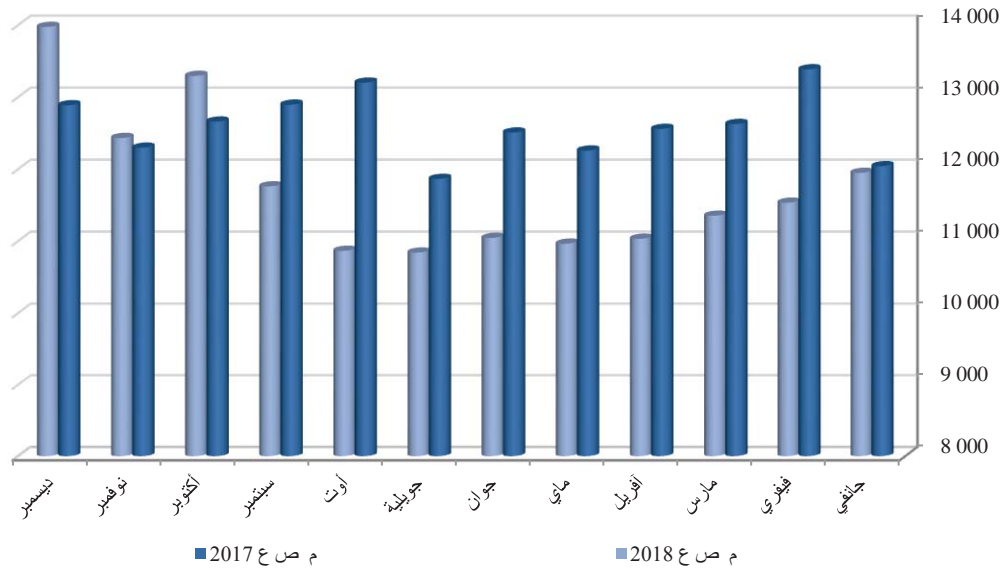
(بالملايين)

جدول عدد 1-5 : تطور بنود احتياطيات الصرف

التغيرات 2017\2018 بحساب القيمة		2018		2017		بنود الاحتياطيات الدولية
بالدولار الأمريكي	بالدينار التونسي	بالدولار الأمريكي	بالدينار التونسي	بالدولار الأمريكي	بالدينار التونسي	
445,8-	1.533,4	4.847,2	14.525,3	5.293,0	12.991,9	إجمالي الموجودات من العملة الأجنبية
3,1-	7,8	28,4	85,1	31,5	77,3	موجودات وتوظيفات حقوق السحب الخاصة
21,7-	23,3	141,5	423,9	163,2	400,6	وضعية الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
1,7-	88,6	171,2	512,9	172,9	424,3	رصيد الذهب
472,4-	1.653,0	5.188,2	15.547,2	5.660,6	13.894,2	مجموع الاحتياطيات الدولية

وبحساب أيام التوريد، بلغت الموجودات من العملة الأجنبية 84 يوما من التوريد في موفى سنة 2018 مقابل 93 يوما في نهاية سنة 2017.

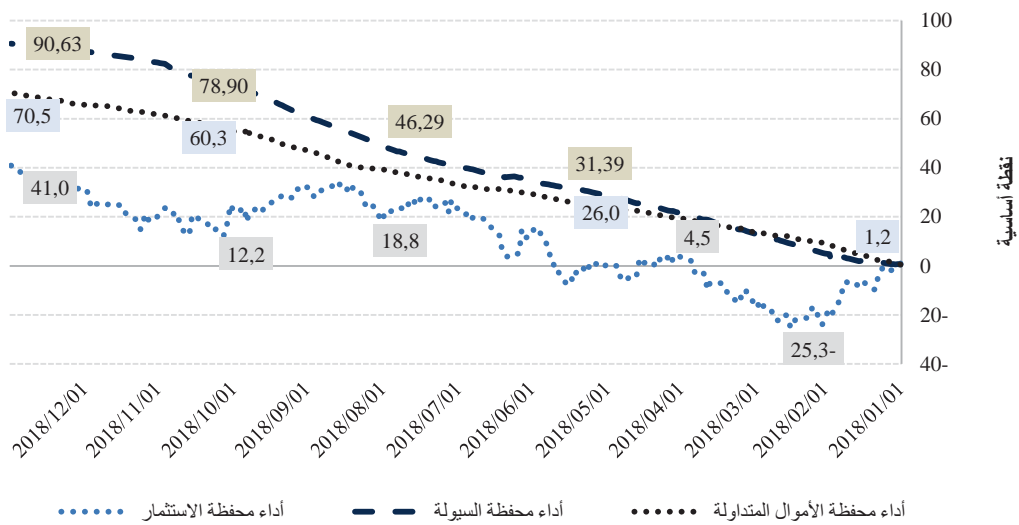
رسم بياني عدد 1-5 : التطورات الشهرية للموجودات من العملة الأجنبية



2-5. أداء الاحتياطيات

بلغت نسبة المردود الجملي للموجودات من العملة الأجنبية مستوى 51,4 نقطة أساسية في موفى شهر ديسمبر 2018 مقابل 39,3 نقطة أساسية للمؤشر المركب المرجعي.

رسم بياني عدد 2-5 : أداء الاحتياطيات حسب الأقساط



ويعزى تحسن مردود الاحتياطيات إلى الأداء المرتفع لقسط السيولة، يليه قسط الاستثمار وقسط الأموال المتداولة. وبالنسبة للأقساط الثلاثة، فإن الاستثمارات المحررة بالدولار والجنيه الإسترليني قد حققت أفضل أداء بفضل المستوى المرتفع نسبياً لنسب الفائدة النقدية والرقاعية الموظفة عليها.

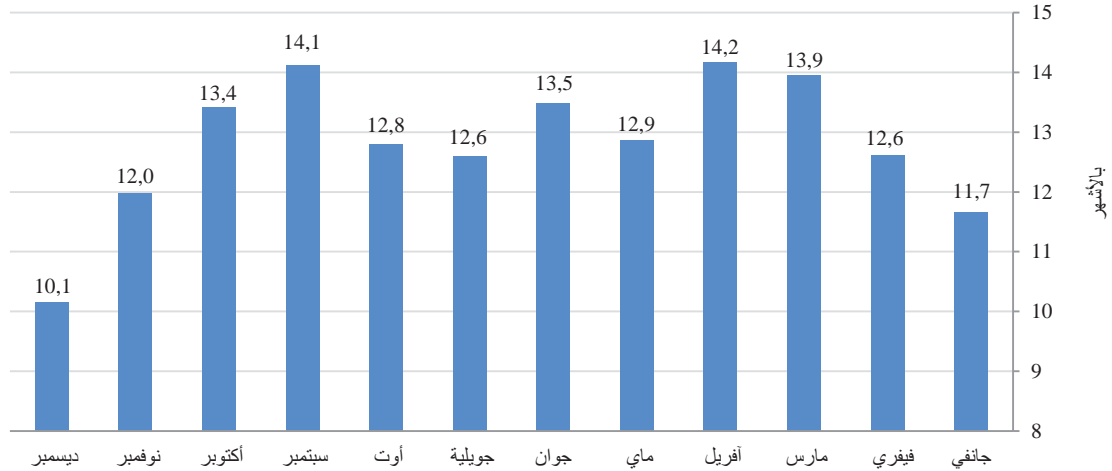
وسجلت الاستثمارات المحررة بالدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني في موفى شهر ديسمبر 2018 أداء قدره 166,7 نقطة أساسية و 29,3 نقطة أساسية على التوالي مقابل -9,19 نقاط أساسية بالنسبة للأورو وذلك جراء نسب الفائدة السالبة الموظفة على جزء هام من منحى المردود للعملة الأوروبية الموحدة.

3-5. تحليل المخاطر

1-3-5 مخاطر السوق

سجلت الموجودات بالعملة الأجنبية في موفى شهر ديسمبر 2018 معدل فترة استرداد قدره 10,1 أشهر مقابل 11,6 شهراً في نهاية سنة 2017. وبلغت فترة الاسترداد أعلى مستوى لها وقدره 14,2 شهراً في شهر افريل تبعاً للمشتريات من السندات الرقاعية المنجزة في إطار استراتيجية الاستثمار لسنة 2018.

رسم بياني عدد 3-5 : تطور معدل فترة الاسترداد الجمالية للاحتياطيات

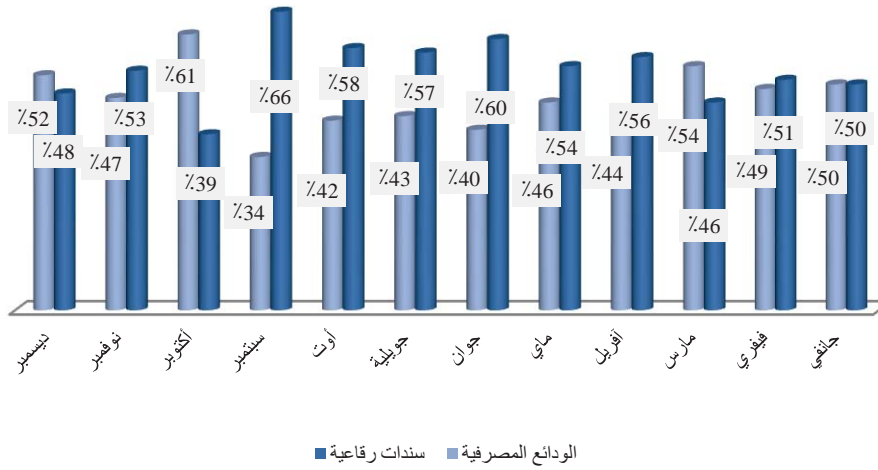


وفي جانب آخر، فإن تحليل النسب المفاتيح لمعدل فترة الاسترداد (KRD) المخصصة لقياس حساسية المحفظة تبعاً لتغير جزء معين من منحى نسب المردود بـ 1٪، يبين تعرضاً هاماً للمحفظة الرقاعية لجزء 1-3 سنوات وفقاً لاستراتيجية الاستثمار المضبوطة في سنة 2018 والتي هدفت منذ بداية سنة 2018 إلى التوقي من الارتفاع المتوقع للمردود الرقاعي (المردود الأمريكي على وجه الخصوص والذي سجل ارتفاعاً في جزء هام من السنة المنقضية).

2-3-5 مخاطر القرض

ظل توزيع الموجودات حسب الأدوات الاستثمارية (ودائع مصرفية وسندات) مستقرا نسبيا طوال سنة 2018.

رسم بياني عدد 4-5 : التطور الشهري لهيكله الموجودات حسب الأدوات الاستثمارية

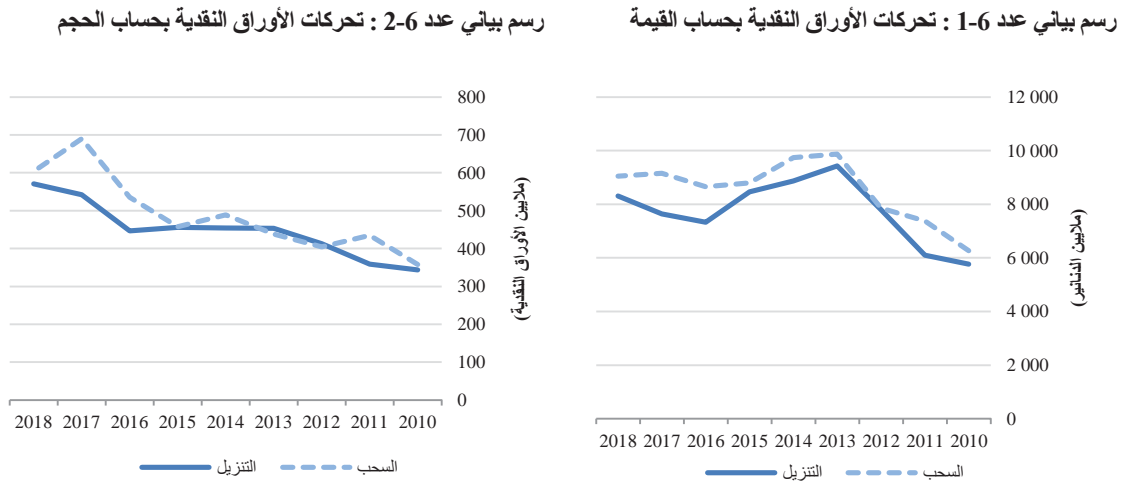


الباب السادس : نشاط فروع البنك المركزي التونسي

1-6. العمليات بالدينار

بلغ مجموع الأوراق النقدية المسحوبة من قبل حرفاء البنك المركزي (البنوك والخزينة والديوان الوطني للبريد) 9.048,7 مليون دينار في سنة 2018 أي بما يعادل 603,6 ملايين ورقة نقدية حيث سجل بالمقارنة مع سنة 2017 تراجعا قدره 1,2% في القيمة و12,5% في الحجم.

وفي المقابل، بلغت تنزيلات الأوراق النقدية من قبل نفس هؤلاء الحرفاء على مستوى شبائيك فروع البنك المركزي 8.310,1 ملايين دينار أي بما يعادل 570,8 مليون ورقة نقدية لتسجل بالتالي ازديادا بـ 8,7% في القيمة وبـ 5,2% في الحجم بالمقارنة مع سنة 2017.

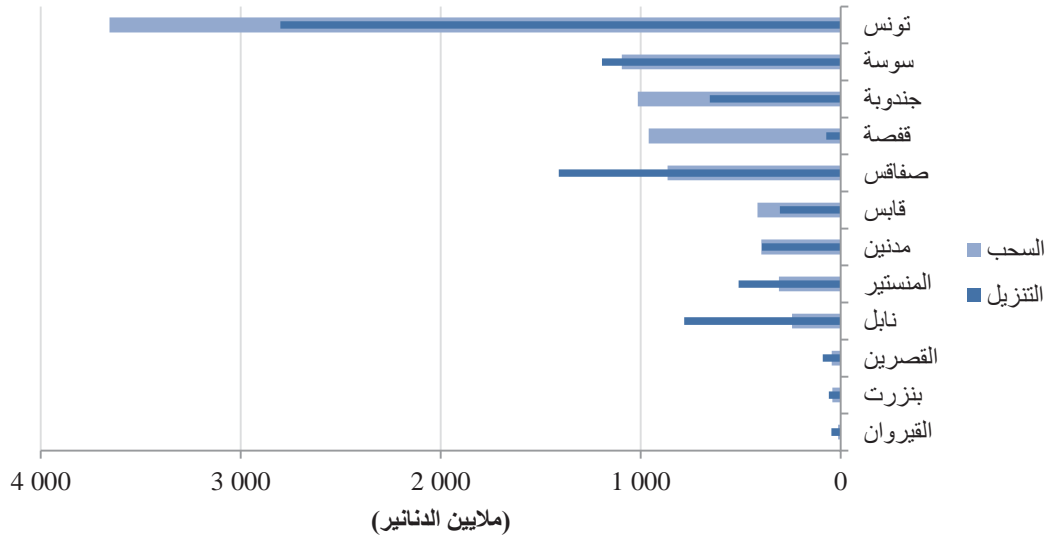


وفيما يتعلق بالقطع النقدية، بلغت السحوبات 76,9 مليون دينار أي بما يعادل 70,3 مليون قطعة حيث سجلت زيادة ملحوظة قدرها 53,2% في القيمة و16% في الحجم بالمقارنة مع سنة 2017.

كما بلغت تنزيلات القطع النقدية 49,1 مليون دينار أي بما يعادل 20,8 مليون قطعة في سنة 2018، حيث تحسنت بـ 36% في القيمة لكنها تراجعت بـ 42,2% في الحجم قياسا بالسنة المنقضية.

وعلى صعيد الجهات، يظهر توزيع التنزيلات والسحوبات تفاوتاً بين التحركات النقدية المنجزة في بعض الولايات، لاسيما في تونس وجندوبة وقابس وعلى وجه الخصوص قفصة التي تميزت بأهمية السحوبات قياساً بالتنزيلات، فيما عرفت مناطق أخرى مثل صفاقس وسوسة ونابل والمنستير مسارا معاكسا لتدرّ دخولاً للأوراق النقدية لفائدة البنك المركزي.

رسم بياني عدد 3-6 : سحوبات وتنزيلات الأوراق النقدية بحساب القيمة وحسب الفروع في سنة 2018



وكنتيجة لتحركات الأوراق والقطع النقدية، ازداد التداول النقدي الجملي بـ 6,2% ليبلغ 12.453,6 مليون دينار في موفى سنة 2018 مقابل 11.731 مليون دينار في نهاية سنة 2017 وهو ما يعكس التفصيل الملحوظ للسيولة النقدية على حساب وسائل الدفع الأخرى الكتابية والإلكترونية الموجودة بالفعل.

وشملت عمليات الفرز النوعي للأوراق النقدية التونسية 530,7 مليون ورقة نقدية في سنة 2018، بلغت قيمتها 7.952,9 مليون دينار مقابل 559,7 مليون ورقة نقدية بلغت قيمتها 7.940,1 مليون دينار قبل سنة، حيث عرفت انخفاضا بـ 5,2% في الحجم مع الحفاظ على نفس القيمة تقريبا (0,2%) وغطت 93% من تنزيلات الأوراق النقدية المسجلة خلال سنة 2018.

وبلغ مجموع الأوراق النقدية القابلة للتداول والتي تم الحصول عليها على إثر عمليات الفرز 489,4 مليون ورقة نقدية، أي 92,2% من الحجم الجملي للأوراق التي تم فرزها.

وشمل إتلاف الأوراق النقدية غير الصالحة للتداول، المنجز على مستوى فرع تونس، 4,1 ملايين ورقة نقدية في سنة 2018 وهو ما يوافق مبلغا قدره 76,3 مليون دينار، أي بارتفاع يزيد عن 6 مرات و3 مرات على التوالي بالمقارنة مع حجم وقيمة الأوراق النقدية المتلفة في العام السابق.

جدول عدد 1-6 : حوصلة لمؤشرات العمليات بالدينار

التغيرات بـ %	2018	2017	المسمى ¹
سحوبات الأوراق النقدية			
			بالقيمة
1,2-	9.048,7	9.160,9	
12,5-	603,6	690,0	بالحجم
سحوبات القطع النقدية			
			بالقيمة
53,2	76,9	50,2	
16,0	70,3	60,6	بالحجم
تنزيل الأوراق النقدية			
			بالقيمة
8,7	8.310,1	7.642,7	
5,2	570,8	542,4	بالحجم
تنزيل القطع النقدية			
			بالقيمة
36,0	49,1	36,1	
42,2-	20,8	36,0	بالحجم
فرز الأوراق النقدية			
			بالقيمة
0,2	7.952,9	7.940,1	
5,2-	530,7	559,7	بالحجم
إتلاف الأوراق النقدية			
			بالقيمة
619,8	76,3	10,6	
355,6	4,1	0,9	بالحجم

¹ القيمة : بملايين الدينانير.

الحجم : بملايين الأوراق بالنسبة للأوراق النقدية وبملايين القطع بالنسبة للقطع النقدية.

2-6. العمليات بالعملات الأجنبية

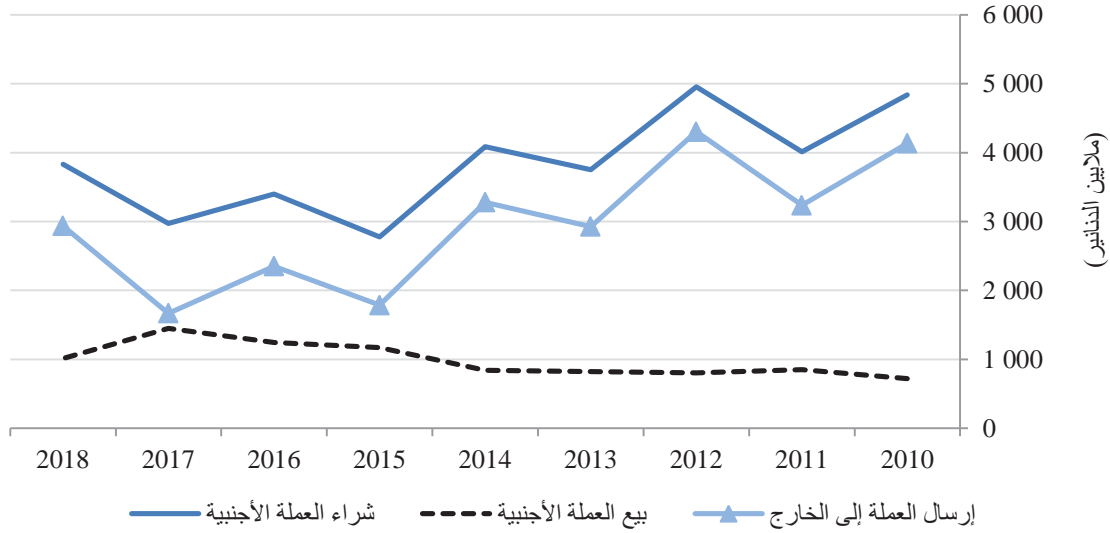
بلغت مشتريات البنك المركزي من الأوراق النقدية الأجنبية 3.830 مليون دينار في سنة 2018، حيث عرفت تسارعا بـ 28,9% بالمقارنة مع سنة 2017 والذي يعود إلى ارتفاع المشتريات المنجزة لدى أصحاب حسابات غير المقيمين بـ 42,8% وازدياد تلك المتأتية من السياحة ومداخل الشغل بـ 23,3% والتي تمثل 68,3% من مجموع مشتريات العملات الأجنبية خلال نفس السنة.

ويمكن تفسير تحسن المشتريات من العملات الأجنبية بانتعاش القطاع السياحي التي بدأت مع الرفع التدريجي لقيود السفر المفروضة من قبل بعض البلدان الأوروبية تجاه الوجهة التونسية، مثلما يدل عليه نمو عدد الليالي المقضاه المحتسبة لغير المقيمين والذي ارتفع بـ 34,9% في سنة 2018 قياسا بسنة 2017.

ومن جانبها، بلغت مبيعات العملات الأجنبية 1.012 مليون دينار في سنة 2018 حيث عرفت انخفاضا ملحوظا قدره 30,2% بالمقارنة مع سنة 2017 والذي نتج عن تراجع كل من المبيعات لفائدة أصحاب حسابات غير المقيمين وتلك بعنوان السياحة وأسفار الأعمال بـ 25,4% و 41,8% على التوالي.

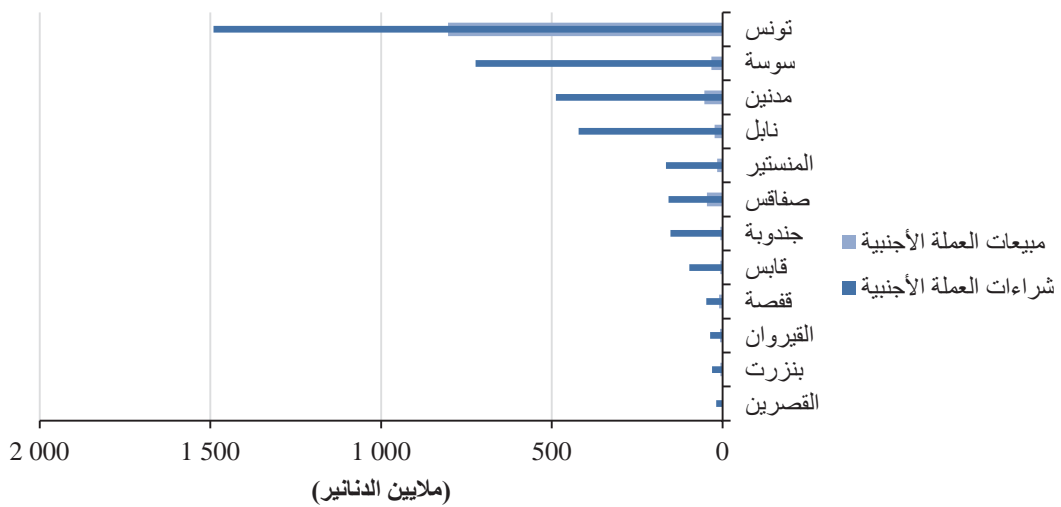
وتجدر الإشارة إلى أن مبيعات العملات الأجنبية لسنة 2018 قد مثلت 26,4% من مشتريات العملات الأجنبية خلال نفس السنة.

رسم بياني عدد 4-6 : تطور مؤشرات العمليات بالعملات الأجنبية



وكما جرت العادة، فإن الفروع التي كانت الأكثر تزويدا للبنك المركزي من العملات الأجنبية تمثلت في فروع تونس وسوسة ومدنين ونابل حيث استأثرت بـ 81,5% من مجموع مشتريات العملات الأجنبية وأسفرت عن فائض بما يعادل 2.209 ملايين دينار (مشتريات - مبيعات).

رسم بياني عدد 5-6 : مشتريات ومبيعات العملات الأجنبية حسب الفروع في سنة 2018



وفي إطار عملياته مع الخارج، يمكن للبنك المركزي بصفة عرضية اللجوء إلى مراسليه الأجانب قصد اشتراء العملات الأجنبية التي تراجع مخزونها على مستوى أرصده النقدية والاستجابة لطلبات البنوك خلال الفترات التي تشهد دخولا ضعيفا للعملات الأجنبية أو فترات العمرة أو الحج.

وفي موفى سنة 2018، بلغت مشتريات البنك المركزي من العملات الأجنبية لدى المراسلين الأجانب 173,4 مليون دينار حيث عرفت تراجعا حادا قدره 66,8% بالمقارنة مع سنة 2017 لتشمل بالأساس الدولار الأمريكي بنسبة 86,2% (50 مليون دولار أمريكي). أما المبلغ المتبقي، فقد وقع تخصيصه لشراء الريال السعودي (30 مليون ريال سعودي).

وفي جانب آخر، تحسن حجم العملات الأجنبية المرسله من قبل البنك المركزي إلى مراسليه الأجانب بـ 75,8% في سنة 2018 حيث تم إرسال ما يعادل 2.936,2 مليون دينار من الأوراق النقدية الأجنبية بعنوان البيع في أسواق الصرف الدولية أو إعادة المداخل من الأورو إلى البلدان الأصلية، أي حوالي 76,7% من العملات الأجنبية المشتراة خلال نفس السنة وذلك تبعا للفائض الناتج عن ارتفاع المشتريات بـ 28,9% المتزامن مع انخفاض المبيعات خلال نفس الفترة بـ 30,2%.

(بملايين الدينار ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 2-6 : حوصلة لمعطيات العمليات بالعملات الأجنبية

المسمى	*2017	*2018	التغيرات بـ %
المشتريات من العملات الأجنبية	2.971,6	3.830,0	28,9
• مشتريات لدى أصحاب حسابات غير المقيمين	850,8	1.215,3	42,8
• مشتريات أخرى (السياحة ومداخل الشغل)	2.120,8	2.614,7	23,3
المبيعات من العملات الأجنبية	1.450,2	1.012,0	30,2-
• مبيعات لأصحاب حسابات غير المقيمين	1.026,8	765,7	25,4-
• مبيعات أخرى (السياحة ومداخل الشغل)	423,4	246,3	41,8-
العمليات مع المراسلين الأجانب			
المشتريات من العملات الأجنبية	522,6	173,4	66,8-
إرسال العملات الأجنبية	1.670,1	2.936,2	75,8

* على أساس سعر الصرف المرجعي بتاريخ 2018/12/31.

3-6. العمليات اللامركزية

على مستوى الصلاحيات، يخول لفروع البنك المركزي التونسي باستثناء فرع تونس النظر في بعض الملفات المتعلقة بالصرف وبمركزية المعلومات وبالرقابة المصرفية وذلك بهدف تقريب خدمات البنك المركزي من المتعاملين الاقتصاديين المنتسبين داخل الجهات.

وعلى هذا الأساس، تم إنجاز 44.528 عملية من قبل الفروع في سنة 2018، أي بارتفاع بـ 14,2% بالمقارنة مع سنة 2017 والذي تدعم أساسا بازدياد العمليات المرتبطة بالصرف والناتج عن الصلاحية

الموكولة للفروع منذ شهر نوفمبر 2016 لمعالجة بعض ملفات تسوية وضعية المنح السياحية المتحصل عليها دون أن يعقبها سفر والتي لم يتم إعادة بيعها في الأجل القانونية.

ولا تزال مطالب الخدمة المرتبطة بمركزية المعلومات مهيمنة في سنة 2018 حيث أنها استأثرت بـ 86,7% من مجموع الملفات المعالجة خلال نفس السنة. وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار رقمنة هذه الخدمات، يعتمزم من البنك المركزي توفير خدمة الاطلاع عن بعد على مركزية المعلومات لفائدة الأطراف التي تطلبها وذلك من خلال معرف شخصي وآمن للنفاد وهو ما سيمكن من توفير جودة أفضل للخدمة ومعلومات متاحة في أي وقت.

(يعدد العمليات)

جدول عدد 3-6 : حوصلة للعمليات اللامركزية

التغيرات بـ %	2018	2017	العمليات
33,1	3.633	2.729	الصرف
-	0	0	التجارة الخارجية
13,3	38.612	34.091	مركزية المعلومات
3,7	85	82	التنمية الجهوية
8,4	815	752	الرقابة المصرفية
2,7	1.383	1.347	الملفات المرسله إلى المقر الرئيسي للبنك
14,2	44.528	39.001	المجموع

4-6. معالجة أجور موظفي الدولة

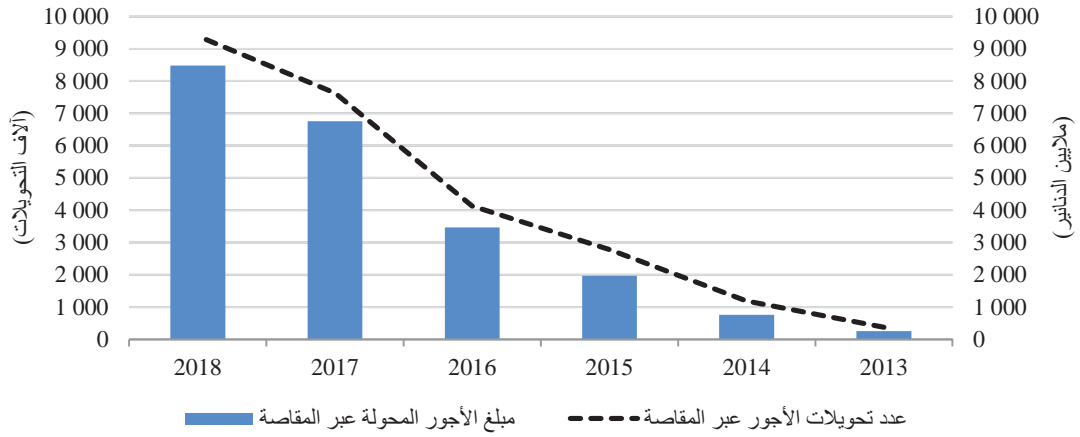
يستعمل البنك المركزي التونسي منذ سنة 2013 قناة جديدة لتحويل أجور موظفي الدولة والمتمثلة في المنظومة الوطنية للمقاصة الإلكترونية، المشهود لها بسرعة تنفيذ التحويلات خلال فترة 24 ساعة وذلك بفضل المشروع الذي تم إرساؤه بالتعاون مع الأطراف المتداخلة المعنية (الخزينة والمركز الوطني للإعلامية ومصالحة المقاصة الإلكترونية).

وقد عرف هذا المشروع نجاحا باهرا وهو ما يعكس تطورا متصاعدا لحجم وقيمة تحويلات الأجور عبر المقاصة الإلكترونية الذين ارتفعا بـ 23,2% و 25,6% على التوالي في سنة 2018 بالمقارنة مع العام السابق، استنادا إلى الانخراط الكلي للوزارات في هذه المنظومة الجديدة.

جدول عدد 4-6 : إحصائيات تحويلات أجور موظفي الدولة

التغيرات بـ %	2018	2017	المسمى
23,2	9.395.514	7.623.900	عدد تحويلات الأجور عبر المقاصة الإلكترونية
25,6	8.478,9	6.752,8	مبلغ الأجور المعالجة عبر المقاصة الإلكترونية (بملايين الدينانير)
17,4	3.678	3.133	عدد تحويلات الأجور المرفوضة عند المقاصة الإلكترونية
10,0	2,2	2,0	مبلغ تحويلات الأجور المرفوضة (بالآلاف الدينانير)
0,0	0,04	0,04	نسبة الرفض بـ %

رسم بياني عدد 6-6 : تطور تحويلات أجور موظفي الدولة عبر المنظومة الوطنية للمقاصة الإلكترونية



الباب السابع : التعاون الدولي

علاوة على استمرار تعاونه مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، واصل البنك المركزي التونسي في سنة 2018 إرساء وتطوير علاقات الشراكة مع مؤسسات أخرى بهدف تيسير تبادل الخبرات والتجارب والمعارف.

ففي مجال التعاون المالي مع المؤسسات النقدية الدولية، واصل صندوق النقد الدولي تقديم دعمه المالي لتونس في إطار برنامجها الاقتصادي المدعوم بالاتفاقية الممتدة على أربع سنوات بعنوان "تسهيل الصندوق الممدد".

أما بخصوص المعونة الفنية، فقد استفاد البنك المركزي التونسي بمساندة شركائه وخبرتهم الفنية، على غرار المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي (METAC) وكتابة الدولة للاقتصاد بسويسرا (SECO) في إطار برنامج المساعدة الثنائية وتطوير القدرات للبنوك المركزية (BCC) وكذلك البنك الدولي. ومن ناحية أخرى، كثف البنك المركزي تعاونه مع بنوك مركزية أخرى من خلال التوقيع على اتفاقية تعاون فني مع بنك المغرب.

ومن ناحية أخرى، شارك البنك المركزي بشكل فعال في عديد التظاهرات ومختلف اللقاءات المنظمة من قبل الهيئات الدولية والإقليمية والتي تعلقت بالخصوص بتبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك فضلا عن تعزيز القدرات وتبادل الخبرات في مختلف المجالات. وعلى صعيد آخر، استضاف البنك المركزي خلال سنة 2018 الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي للبنوك المركزية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والذي تم تنظيمه بالتعاون مع بنك إسبانيا والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، فضلا عن الدورة الثامنة لمجلس محافظي البنوك المركزية لبلدان اتحاد المغرب العربي والذي يعود آخر اجتماع له إلى سنة 2008.

7-1. التعاون المالي مع المؤسسات النقدية

7-1-1 التعاون المالي مع صندوق النقد الدولي

استكمل مجلس إدارة صندوق النقد الدولي بتاريخ 6 جويلية 2018 المراجعة الثالثة لبرنامج اتفاقية تسهيل الصندوق الممدد والتي انعقدت من 17 إلى 30 ماي 2018. وقد مكن استكمال هذه المراجعة السلطات التونسية من صرف القسط الرابع من القرض بقيمة 249,1 مليون دولار.

كما أفضى استكمال المراجعة الرابعة التي انعقدت من 15 إلى 31 أوت 2018 إلى صرف القسط الخامس من تسهيل الصندوق الممدد وقيمته 245 مليون دولار ليبلغ بالتالي مجموع الأقساط المحصلة بعنوان الاتفاقية ما يعادل 1,4 مليار دولار.

وفي إطار الإعداد للمراجعة الخامسة من برنامج تسهيل القرض الممدد، تواصلت المباحثات بين مصالح صندوق النقد الدولي والسلطات التونسية بمناسبة زيارتي موظفي الصندوق واللذين انعقدتا على التوالي خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2018.

7-1-2 التعاون المالي مع صندوق النقد العربي

في إطار التعاون المالي بين البلاد التونسية وصندوق النقد العربي، قام البنك المركزي التونسي على هامش الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية المنعقدة بتاريخ 10 أبريل 2018 في الأردن بالتوقيع على اتفاقيتي قرض متعلقتين بالقرض التعويضي الثالث وبالتسهيل لدعم البيئة المواتية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة والمندمجتين في إطار برنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربي بمبلغ قدره 18,532 دينار عربي لكل قرض.

7-2. مشاركة وتمثيل البنك المركزي التونسي في الاجتماعات و المؤتمرات التي

نظمتها المؤسسات النقدية الدولية والإقليمية

شارك البنك المركزي خلال سنة 2018 في العديد من التظاهرات واللقاءات التي نظمتها المؤسسات النقدية الدولية والإقليمية ومنها بالخصوص ما يلي :

- اجتماع اللجنة الفنية لمجموعة إقليم شمال إفريقيا، التابعة لجمعية البنوك المركزية الإفريقية والذي انعقد يومي 8 و10 فيفري 2018 بالخرطوم (السودان).
- الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية والتي انعقدت يومي 10 و11 أبريل 2018 بالأردن.

- الندوة القارية لجمعية البنوك المركزية الإفريقية والتي انعقدت من 14 إلى 16 ماي 2018 بأنجمينا (جمهورية التشاد) تحت عنوان "ابتكارات التكنولوجيات المالية والجرائم الإلكترونية : تحديات للبنوك المركزية".
- الاجتماعات السنوية لجمعية البنوك المركزية الإفريقية والتي انعقدت يومي 8 و 9 أوت بشرم الشيخ (مصر).
- الاجتماع الدوري الثاني والأربعون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والتي تم خلالها انتخاب محافظ البنك المركزي التونسي بصفته عضوا صلب لجنة الإشراف على مشروع المنظومة الإقليمية للمقاصة وتسوية الدفعات العربية والبنية العربية (ARPS) وفي ورشة العمل رفيعة المستوى حول "تنامي التقنيات المالية الحديثة : الفرص والتحديات في البلدان العربية" واللتي انعقدتا على التوالي يومي 17 و 18 سبتمبر 2018 بعمّان (الأردن).
- المؤتمر السنوي السادس لبرنامج "المساعدة الثنائية وتطوير القدرات للبنوك المركزية" (BCC) والذي انعقد يومي 27 و 28 سبتمبر 2018 في معهد الدراسات الدولية العليا بجينيف تحت عنوان "التعامل مع الآثار غير المباشرة الناجمة عن تطبيع السياسات في البلدان المتقدمة".
- الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي انعقدت من 11 إلى 15 أكتوبر 2018 ببالي - نوزادوا (أندونيسيا).

7-3. التعاون والمعونة الفنية

7-3-1 التعاون الثنائي مع المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط (METAC) التابع لصندوق النقد الدولي

واصل المركز الإقليمي للمساعدة الفنية بالشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي جهوده في سنة 2018 بهدف دعم البنك المركزي التونسي في تعزيز قدرات إطاراته حيث وضع على ذمته تجارب ومعارف خبرائه.

وفي هذا السياق، تحولت بعثتان للمساعدة الفنية بقيادة خبيرين من المركز إلى تونس في شهري فيفري وأفريل 2018 على التوالي قصد مرافقة إطارات الإدارة العامة للرقابة المصرفية في وضع إطار لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

7-3-2 التعاون الثنائي مع كتابة الدولة للاقتصاد بسويسرا

تم اختتام المرحلة الأولى بنجاح لبرنامج "المساعدة الثنائية وتطوير القدرات للبنوك المركزية" الممول من قبل كتابة الدولة للاقتصاد بسويسرا بالشراكة مع معهد الدراسات العليا والتنمية بجينيف وذلك للفترة

2014-2017 والتي تم خلالها بلوغ أهداف تطوير قدرات إطارات البنك المركزي وخاصة في مجال النمذجة والاستقرار المالي.

وتمت في سنة 2018 المصادقة على المرحلة الثانية من البرنامج المذكور التي تغطي الفترة 2018-2022 من قبل كتابة الدولة للاقتصاد بسويسرا. وفي هذا الإطار وبهدف إعداد خطة عمل جديدة، تحولت بعثة تقييم من المعهد السويسري بقيادة مسؤول عن البرنامج إلى تونس يومي 9 و10 ماي 2018 بهدف تحليل وتحديد الحاجيات ذات الأولوية للبنك المركزي التونسي في مجال المساعدة الفنية والتي يتعين إدراجها في خطة العمل المذكورة.

وفيما يتعلق بالبحث العلمي، فقد تم قبول إطارين من البنك المركزي للانخراط في برنامج "التدريب" عن بعد مع إعداد ورقتي بحث بعنوان "دور قناة سعر الفائدة في آلية انتقال قرارات السياسات النقدية : النموذج التونسي" و"آلية انتقال السياسة النقدية في تونس : نموذج للعجز الهيكلي".

3-3-7 التعاون الثنائي مع البنك الدولي

من خلال برنامجه "دعم تونس لتحديث قطاعها المالي"، تعهد البنك الدولي في إطار المرحلة الثانية من آلية الدعم "مساندة" (2017-2020) بمرافقة البنك المركزي في خمس محاور ذات أولوية، كما يلي :

- تكوين إطارات الإدارة العامة للرقابة المصرفية بالبنك المركزي في مجال تقييم ومراقبة منظومة الترقيم الداخلي للبنوك المحلية.

- تكوين وتعزيز كفاءة إطارات الإدارة العامة للرقابة المصرفية بالبنك المركزي في مجال "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" (IFRS).

- دعم البنك المركزي لتفعيل قانون حول "مكتب القروض".

- دعم البنك المركزي في مشروع "المالية الرقمية".

- دعم البنك المركزي في تنفيذ خطته الاستراتيجية الأولى.

4-3-7 التعاون الثنائي مع البنوك المركزية

قام البنك المركزي التونسي بتاريخ 17 نوفمبر 2018 بالتوقيع على اتفاقيتي تعاون مع بنك المغرب بهدف مزيد تدعيم التعاون بين المؤسسات.

وتتعلق الاتفاقية الأولى بإضفاء طابع رسمي على التعاون العام بين البنكين المركزيين من أجل تبادل أفضل للخبرات والتجارب والمعلومات في مختلف مجالات النشاط.

وتهدف الاتفاقية الثانية، إلى تنظيم وتنفيذ إجراءات التعاون بين المؤسساتين ولاسيما في مجالي الإشراف على المؤسسات العابرة للحدود وتبادل الخبرات في ميدان الرقابة والتنظيم المصرفي.

7-4. التظاهرات واللقاءات التي نظمها البنك المركزي التونسي

7-4-1 تنظيم الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي للبنوك المركزية في منطقة البحر الأبيض المتوسط

نظم البنك المركزي التونسي بتاريخ 16 نوفمبر 2018 الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي للبنوك المركزية في منطقة البحر الأبيض المتوسط تحت عنوان "السياسات الاقتصادية والاندماج التجاري وإحداث مواطن شغل مستدامة : رؤية لدول البحر الأبيض المتوسط" وذلك بالتعاون مع بنك إسبانيا والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.

وقد كان الهدف الرئيسي من هذا المؤتمر، الذي جمع ممثلين عن البنوك المركزية وخبراء من منظمات دولية وأكاديميين، هو تعزيز الحوار بين محافظي وكبار ممثلي البنوك المركزية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط حول كيفية رفع بعض التحديات الأكثر إلحاحا في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي أصبحت تزداد ترابطا فضلا عن السبل الكفيلة بتحسين خلق مواطن الشغل المستدامة.

7-4-2 تنظيم الدورة الثامنة لمجلس محافظي البنوك المركزية لبلدان اتحاد المغرب العربي

احتضنت تونس بتاريخ 17 نوفمبر 2018 الدورة الثامنة لمجلس محافظي البنوك المركزية لبلدان اتحاد المغرب العربي وذلك عقب الاجتماع التحضيري الذي انتظم على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المنعقدة بتاريخ 13 أكتوبر 2018 ببالي في أندونيسيا والذي تم خلاله إعداد مشروع خارطة طريق وعرضها على مجلس المحافظين للنظر فيها ومناقشتها في اجتماعه الأخير، حيث قرر المجلس ما يلي :

• تكليف البنك المركزي التونسي بالأمانة الدائمة لمجلس محافظي البنوك المركزية لبلدان اتحاد المغرب العربي وتشكيل لجنة فنية مكلفة بمتابعة وتوثيق وتفعيل مختلف القرارات والتوصيات الصادرة عن المجلس المذكور.

• إعادة تفعيل أشغال المجلس على أسس جديدة من خلال مراجعة التنظيم الداخلي الحالي للمجلس وتقديم مشروع للمجلس لدى انعقاد اجتماعه القادم.

• وضع خطة عمل تتمحور أساسا حول إحداث أربع لجان فنية وهي :

✓ لجنة فنية تتعلق بالتكنولوجيات المالية الحديثة والدفع بواسطة الهاتف الجوال والعملة المشفرة والسلامة الإلكترونية.

- ✓ لجنة فنية تتعلق بالاندماج المالي.
- ✓ لجنة فنية تتعلق بالتمويل التشاركي.
- ✓ لجنة فنية تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الباب الثامن : التنظيم وأنظمة المعلومات

اتسمت سنة 2018 بالبداية في التفكير بشأن إعداد المخطط الاستراتيجي الأول للبنك 2019-2021. وقد كانت عملية إرساء المخطط تشاركية إلى حد كبير وذلك من خلال اجتماعات الموظفين وإجراء دراسة استقصائية بين الموظفين وتحليل استراتيجيتها قامت بها الإدارات.

وقد كان لإدارة التنظيم إسهام في كافة مراحل سير عملية التخطيط الاستراتيجي حيث أنها ساهمت في إطار لجنة مشروع التخطيط الاستراتيجي في ضمان تنسيق حسن سير العملية وفقا للجدول الزمني المحدد. وعند استكمال العملية، مكنت صياغة خارطة الاستراتيجية من استخلاص محورين استراتيجيين حيث ركز المحور الثاني بشكل خصوصي على المتطلبات الداخلية " تحديث وتحسين التصرف في موارد ووسائل البنك المركزي " مع الإشارة بالخصوص إلى رهان تحسين القدرات التنظيمية للبنك.

وقد تبين ذلك بشكل أكبر في النتائج المتحصلة عليها من خلال المواءمة التنفيذية للأهداف الاستراتيجية إلى مشاريع استراتيجية وخاصة مشروع خارطة وإعادة هندسة العمليات ومشروع إعادة الصياغة التنظيمية الشاملة للبنك.

وستمكن هذه المشاريع البنك من تحسين حوكمته وصيغته إدارته والتحكم في المخاطر التي يتعرض لها، حيث أنها تسلط الضوء، بالنسبة للبنك، على أهمية :

- توفر نموذج للتنظيم وهياكل وصيغة للتسيير مع توضيح الأدوار والمسؤوليات قصد تحسين أساليب العمل على الوجه الأمثل وإعادة التفكير في طرق التعامل.

- تدعيم إتمام مهامه بما يستجيب لتطلعات الأطراف المعنية الخارجية والداخلية وفقا لمقاربة حسب العمليات.

- تعزيز صلابته من خلال تطوير رؤية استشرافية في مجال التحكم في المخاطر تتماشى مع أفضل المعايير.

8-1. إعداد خارطة العمليات وتهيئة أنظمة المعلومات

مكن التشخيص الاستراتيجي الأول المنجز في إطار عملية التخطيط الاستراتيجي من تسليط الضوء على العديد من الخصائص المتعلقة بوضعية البنك والتي أظهرت المكانة المتميزة لمشروع إعداد وإعادة هندسة خارطة العمليات، بصفته مشروعاً مهيكلاً تستمد منه عديد المشاريع الاستراتيجية الأخرى.

وتؤكد الاستنتاجات المستخلصة من التشخيص التنظيمي وكذلك نتائج الدراسة الاستقصائية المنجزة بين الموظفين بالأساس على ما يلي :

- الخصائص الهرمية على مستوى التسلسل الإداري لسير المؤسسة ؛
- النقص على مستوى إضفاء الصبغة الرسمية للإجراءات وتشابك الأدوار والمسؤوليات ؛
- التجزئة الكبيرة بين الهياكل بما يفضي إلى حدوث تأخيرات في تنفيذ بعض المشاريع المتداخلة ؛
- وقد مكن ذلك من تأكيد ضرورة تطوير مقاربة الإدارة على أساس العمليات والرامية إلى :
- تحقيق الاستفادة المثلى من التشغيل والتحسين المستمر ؛
- تغيير الثقافة السائدة من ثقافة إدارية إلى أخرى مرتكزة على خدمة الحرفاء، على الصعيدين الداخلي والخارجي ؛
- النجاعة على مستوى تعبئة الموارد وتعزيز العمل التعاوني وتحسين الأداء.

8-2. الهيكل التنظيمي

أدت عملية التحول المعتمدة إلى التساؤل حول خيارات الهيكل التنظيمية الأكثر ملاءمة التي يجب أن تواكب تفعيل المخطط الاستراتيجي.

وقد تم الشروع في تفكير جماعي لضبط الهيكل المستهدف والذي يجب أن يدعم الخيارات الاستراتيجية وأن ينجح في إرساء التحولات الناجمة عن المشاريع الاستراتيجية.

ويرمي الهيكل المستهدف بالأساس إلى ما يلي :

- وضع وتبسيط شروط انخراط كافة الموظفين في مسار التحول ؛
- إعادة تركيز التغيير التنظيمي على العمليات وتعزيز التوافق ما بين العملية الكلية وصلبها ؛
- الاعتمادات على مبدأ التركيز على الحرفاء ؛
- التقليص من منصات المعلومات ؛
- توطيد التعاون في سياق من الانسجام والمساواة ؛
- تعزيز تحمل المسؤولية والمساءلة على جميع المستويات ؛
- التشجيع على تواصل أكثر مرونة ؛
- تهيئة الظروف لانخراط كافة الأطراف المعنية.

3-8. إدارة المخاطر

في إطار المحور الثاني للمخطط الاستراتيجي، من المزمع اعتماد مشروع هام لتعزيز منظومة الرقابة الداخلية للبنك وتدعيم الصفوف الثانية للوقاية عن طريق إدارة المخاطر التشغيلية. وقد تبين أن إضفاء الديناميكية على خارطة المخاطر يعد شاغلا رئيسيا باعتباره ضامن للحوكمة الرشيدة، حيث أنه يعتبر كأداة قيادة لمتابعة تجسيد أهداف البنك.

4-8. التحول الرقمي للبنك

قصد تحقيق تحوله، يتعين على البنك الاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية وذلك قصد التأثير على :

- ✓ علاقاته مع محيطه ومع شركائه ؛
- ✓ أساليبه التشغيلية وعملياته.

وإن رهان التقريب بين هذين البعدين، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، هو بالتحديد ما تم التنصيص عليه في المحور الثاني من المخطط الاستراتيجي وذلك على مستوى الهدف المتمثل في " جعل التكنولوجيا الرقمية رافعة لتطوير البنك" والذي تدرّج إلى ستة مشاريع :

- رقمنة طلبات الدفع على الموارد الخارجية ؛
- إضفاء الطابع الآلي لعمليات الرقابة على الوثائق وعلى عين المكان ؛
- تأهيل شبكات البنك (على مستوى الرقمنة والسلامة) ؛
- تعزيز أمن أنظمة المعلومات للبنك ؛
- إعادة صياغة منظومة المعيار الخاص لنشر البيانات ؛
- إحداث مختبر البنك المركزي التونسي.

ومن شأن تنفيذ المشاريع المحددة أعلاه أن يعزز بشكل ملحوظ حوكمة نظام المعلومات للبنك بصفته دعامة لخلق القيمة بالنسبة لبنك مركزي أكثر فعالية.

الباب التاسع : نشاط الرقابة

التدقيق الداخلي

تتمثل مهمة التدقيق الداخلي صلب البنك المركزي التونسي في الارتقاء بقيمة البنك والحفاظ عليها وذلك من خلال التوصية على نحو موضوعي بتوفير ضمانات وتقديم استشارات وخطط للتحسين مرتكزة على مقاربة قائمة على المخاطر. ويساعد التدقيق الداخلي، بالاعتماد على مقاربة نظامية ومنهجية، محافظة البنك ووحداتها التشغيلية على تحقيق أهدافها وذلك من خلال تقييم مسارات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وتقديم مقترحات لتعزيز فعاليتها.

ويعتبر التدقيق الداخلي للبنك المركزي التونسي نشاطا مستقلا، حيث يضبطه إطار قانوني محكم ومتكون من ميثاق التدقيق الداخلي وميثاق اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي ومدونة أخلاقيات المدققين الداخليين للبنك المركزي التونسي.

واستنادا على منهجية تركز على المخاطر، يتم تحديد مجال التدقيق الذي يأخذ بعين الاعتبار جميع المسارات الخاصة بالمهنة للبنك. وعلى أساس هذا المجال، يقوم التدقيق الداخلي بإعداد ومتابعة برنامج تدقيق يمتد على ثلاث سنوات ومصادق عليه من قبل كل من محافظة البنك واللجنة الدائمة للتدقيق ومجلس الإدارة.

ويتم تقسيم برنامج التدقيق الممتد على ثلاث سنوات إلى برامج سنوية، وفقا لنظام ترتيب أولويات المخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار الرهانات الاستراتيجية والأهداف المرسومة وتطلعات الأطراف الفاعلة (مجلس الإدارة واللجنة الدائمة للتدقيق ومحافظة البنك) والتكامل مع عمل مدقي الحسابات.

وبهدف تعزيز قدراته، اعتمد التدقيق الداخلي للبنك المركزي على برنامج سنوي للتكوين بالخارج، مختص في التدقيق وفي المجالات ذات الصلة بأغراض التدقيق، فضلا عن تواصل برنامج تحصل المدققين الداخليين على شهادة دولية.

واستمر نشاط التدقيق الداخلي بالبنك المركزي في التحسن، حيث أن سنة 2018 قد اتسمت بالتقييم الخارجي الأول لوظيفة التدقيق الداخلي بأكملها والذي أسفر عن نتائج جيدة اختتمت باقتراح إجراءات إضافية للتطوير.

منظومة الرقابة الداخلية للبنك المركزي التونسي

تمثل منظومة الرقابة الداخلية للبنك المركزي مجموع الهياكل والعمليات التي تضمن التحكم في أنشطة البنك المركزي وامتثال عمليات البنك والإجراءات إلى الأحكام القانونية والتنظيمية وجودة المعلومات المحاسبية والمالية والاستخدام الأمثل لموارده.

وتساهم منظومة الرقابة الداخلية للبنك بشكل فعال في احترام التشريع الجاري به العمل وكذلك في حماية ممتلكات البنك وتمكن علاوة على ذلك من تأمين تحكم أفضل في المخاطر.

وتندرج منظومة الرقابة الداخلية للبنك صلب نظام متكامل يتمحور حول ثلاث وظائف للرقابة :

■ الرقابة الدائمة التي يتم تنظيمها على النحو التالي :

- رقابة المسؤولين عن الأقسام المنجزة صلب كل نشاط للبنك وهو ما يمثل رقابة العمليات، أي التأكد من التطبيق السليم للقواعد كما تضبطها الإجراءات والأساليب الجاري بها العمل.

- الرقابة المنجزة من قبل الوظائف المخصصة للرقابة والمتابعة والمتمثلة في وحدة إدارة المخاطر ووحدة مراقبة التصرف ووحدة أمن أنظمة المعلومات ووحدة مراقبة الخزائن ووحدات الرقابة والمتابعة.

■ الرقابة الدورية :

المنجزة من قبل التدقيق الداخلي بشكل دوري وفقا لبرنامج تدقيق يركز على المخاطر والذي يتثبت ليس فحسب من الامتثال للقوانين بل كذلك من جدوى وفاعلية الرقابة الدائمة.

■ الرقابة الخارجية :

المنجزة من قبل مراقبي حسابات اثنين، يكونان عضوين في هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية ويتم تعيينهما بقرار من مجلس الإدارة.

وتم في سنة 2018 تحديد التوجهات الاستراتيجية الرامية لتعزيز منظومة الرقابة الداخلية للبنك المركزي وذلك على أساس أفضل الممارسات الدولية.

❖ الأنشطة المولدة للتأكد

تمكنت الرقابة العامة خلال سنة 2018 من إنجاز 16 مهمة :

• 7 مهام من ضمن برنامج التدقيق ؛

• 7 مهام استشارية ؛

• مهمتين خصوصيتين.

❖ أنشطة أخرى

✓ متابعة التوصيات

يمثل تنفيذ التوصيات أحد أهم مؤشرات النجاح والفاعلية للتدقيق الداخلي والخارجي. وفي هذا السياق، فإن أعمال متابعة التوصيات التي تؤمنها الرقابة العامة والمنجزة خلال سنة 2018 قد شملت 17 إدارة تم اللجوء إليها بشأن 327 توصية.

✓ كتابة اللجنة الدائمة للتدقيق

في إطار مهمتها المتمثلة في كتابة اللجنة الدائمة للتدقيق، نظمت الرقابة العامة 6 اجتماعات خلال سنة 2018 تعلقت من جهة بالنشاط الخاص بالتدقيق الداخلي ومن جهة أخرى بالمساعدة المقدمة من قبل اللجنة الدائمة للتدقيق في استعراض نشاط مراقبي الحسابات.

✓ العلاقات مع مسديي الخدمات الخارجيين وأنشطة مختلفة

• التنسيق مع مراقبي الحسابات ؛

• التنسيق مع بعثة صندوق النقد الدولي في إطار تقييم ضمانات البنك ؛

• المساهمة في المؤتمر السنوي لمسؤولي التدقيق الداخلي في البنوك المركزية للبلدان الناطقة بالفرنسية.

• المساهمة في أنشطة أعضاء مجموعة العملة الدولية بشأن المخاطر التشغيلية (IORWG).

✓ الموارد

في إطار تعزيز قدراتها، انتفع خمسة مدققين داخليين بدورة تكوينية محددة الأهداف ورفيعة المستوى لدى بنوك مركزية أجنبية.

وحاليا يتابع ثلاثة مدققين داخليين برنامجا للحصول على "شهادة مدقق داخلي معتمد".

الباب العاشر : الموارد البشرية

وتقرير العمل الاجتماعي

شهد مجموع موظفي البنك المركزي التونسي خلال سنة 2018 انخفاضا بـ 38 عونا بالمقارنة مع العام السابق ليترجع من 917 إلى 879 عونا وذلك أساسا جراء الإحالة على التقاعد. كما اتسمت سنة 2018 بتنظيم مناظرة خارجية للانتداب تهدف إلى تعزيز رأس المال البشري للبنك مع اعتماد مقاربة أكثر حداثة في عملية اختيار المرشحين.

10-1. إدارة وتنمية المسار الوظيفي

10-1-1 مجموع الموظفين

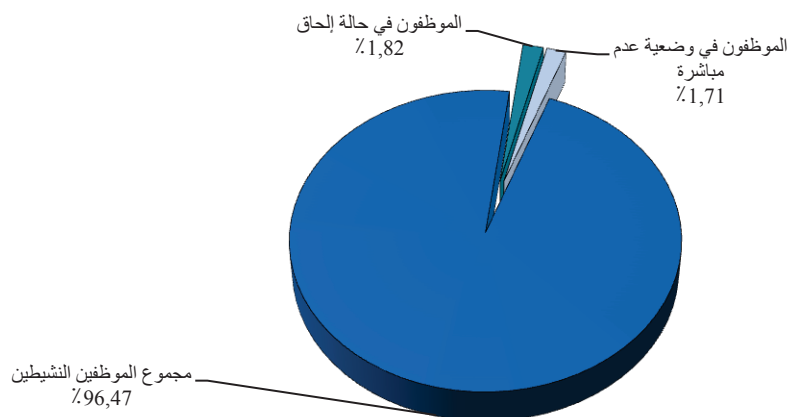
بلغ مجموع موظفي البنك المركزي 879 عونا بتاريخ 31 ديسمبر 2018 (848 عونا نشيطا و16 عونا في حالة إحقاق و15 عونا في وضعية عدم مباشرة).

ويتوزع مجموع الموظفين النشيطين بين المقر الرئيسي الذي يضم 670 عونا (79%) والـ 11 فرعا داخليا في الجهات بـ 178 عونا (21%).

جدول عدد 10-1 : توزيع موظفي البنك حسب الوضعيات

العدد	الصف
848	مجموع الموظفين النشيطين
	منهم :
825	• أعوان مرسمون
3	• أعوان متعاقدون في إطار عقد لمدة محدّدة
3	• أعوان في حالة إحقاق لدى البنك
17	• أعوان متربصون
16	مجموع الموظفين في حالة إحقاق
15	مجموع الموظفين في وضعية عدم مباشرة
879	مجموع الموظفين

رسم بياني عدد 1-10 : توزيع مجموع موظفي البنك المركزي التونسي



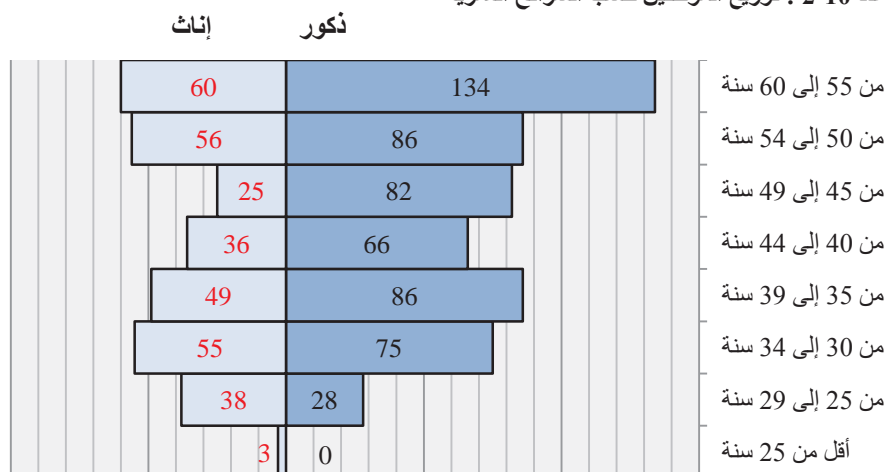
ويتكون مجموع موظفي البنك من 63,4% من الذكور و36,6% من الإناث.

جدول عدد 2-10 : توزيع الموظفين حسب الجنس

الجنس	مجموع الموظفين	الحصة بـ %
الإناث	322	36,63
الذكور	557	36,37
المجموع	879	100,0

ويظهر الهيكل العمري أن 38,23% من أعوان البنك يبلغ سنهم 50 سنة فما فوق (تراجع هذه النسبة بالمقارنة مع سنة 2017)، فيما ينتمي 22,64% منهم إلى الشريحة العمرية ما دون 35 سنة. ويتراوح سن الأعوان المتبقين، أي 39,13%، ما بين 35 و49 عاما.

رسم بياني عدد 2-10 : توزيع الموظفين حسب الشرائح العمرية



وتشمل الرتب المتراوحة بين رئيس مصلحة أول ومدير عام، والتي توافق الإطارات العليا، 389 عونا أي 44,25٪ من مجموع موظفي البنك. ويمثل سلك التأطير المتوسط (من رتبة ملحق إدارة إلى رتبة رئيس مصلحة) والسلك المشترك (من رتبة عون مصلحة إلى رتبة ملحق مصلحة) 29,58٪ و 26,17٪ على التوالي من مجموع الموظفين.

جدول عدد 3-10 : توزيع الموظفين حسب الدرجة

الدرجة	مجموع الموظفين	الحصة بـ %
الإطارات العليا	389	44,25
الإطارات المتوسطة	260	29,58
السلك المشترك	230	26,17
المجموع	879	100,0

كما يتمتع 340 عونا من البنك المركزي بخطط وظيفية وهو ما أفضى إلى نسبة من الإطارات المكلفين بمسؤولية قدرها 38,68٪ قياسا بمجموع الموظفين ومنهم بالأساس 150 عونا (أي 44,12٪) مكلفين بخطة رئيس مصلحة.

2-1-10 الترقيات

سجلت نسبة ترقية الأعوان المنتمين للسلك المشترك وسلك التأطير المتوسط بعنوان سنة 2018 ازديادا يفوق 7 نقاط مائوية حيث ارتفعت من 71,2٪ في سنة 2017 إلى 78,6٪. أما على صعيد سلك الإطارات العليا، فقد بلغت نسبة الترقية 62,4٪ لتسجل انخفاضا طفيفا بالمقارنة مع نسبة سنة 2017 وقدرها 66,9٪.

3-1-10 الانتداب والحراك الوظيفي

أ- الانتداب

تم خلال سنة 2018 تنظيم مناظرة خارجية بالملفات من قبل البنك لفائدة اللجنة التونسية للتحليل المالية والتي وقع على إثرها إدماج 12 إطارا بالبنك في مستهل شهر ماي 2018. كما قام البنك بإطلاق مناظرة خارجية ثانية بالاختبارات لانتداب 131 عونا وإطارا قصد تلبية حاجيات المقر الرئيسي للبنك والفروع الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، انتدب البنك 5 طلبة من معهد تمويل التنمية للمغرب العربي وتكفل بـ 10 طلبة جدد سيتم انتدابهم في سنة 2020.

ب- الحراك الوظيفي

تم خلال سنة 2018، تقديم 29 مطلب نقلة ما بين الإدارات من قبل أعوان البنك حيث وقعت تلبية 23 مطلباً ليقتع تعيين 20 عوناً في الإدارات المطلوبة خلال نفس السنة ونقل 3 أعوان في بداية سنة 2019.

4-1-10 نشاط التكوين خلال سنة 2018

شارك 39٪ من أعوان البنك خلال سنة 2018 في دورات تكوينية تتوزع كما يلي : 54٪ للتكوين صلب البنك و28٪ للتكوين بالخارج و10٪ للتكوين بتونس و8٪ للتكوين المانح لشهادة.

1-4-1-10 التكوين المتخصص**✓ التكوين بالخارج**

شارك 93 عوناً من البنك في دورات تكوينية بالخارج. وقد تم تنظيم هذه الدورات من قبل مؤسسات دولية على غرار مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط وصندوق النقد العربي، فضلاً عن بنوك مركزية أجنبية.

✓ التكوين بتونس

شارك 34 عوناً من البنك في دورات تكوينية بتونس، قامت بتنظيمها شركات تكوين محلية.

✓ التكوين صلب البنك

شارك 180 عوناً من البنك في ثلاث حلقات دراسية إعلامية تم تنظيمها صلب البنك في إطار برنامج تكوين مخصص لموظفي مختلف إدارات البنك.

10-4-2 التكوين المانح لشهادة

✓ التكوين لدى أكاديمية البنوك والمالية التابعة للجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية (المرحلة التحضيرية والمرحلة المتوسطة ومرحلة المعهد التقني للبنوك).

شارك 12 عوناً من البنك من جملة 15 عوناً مسجلاً في الدفعة الرابعة والأخيرة التي تدرج في إطار التكوين "مبادئ وممارسات إدارة الأصول والتأمين" الذي ينظمه معهد تونس - دوفين بمشاركة البنك المركزي التونسي.

ووقع تسجل 7 أعوان في المرحلة التحضيرية و5 أعوان آخرين في المرحلة المتوسطة لأكاديمية البنوك والمالية، فضلاً عن عونين اثنين بدروس المعهد التقني للبنوك.

✓ التكوين لدى معهد تمويل التنمية للمغرب العربي

تم تسجيل 10 طلاب بعنوان الدفعة 38 لمعهد تمويل التنمية للمغرب العربي بالسنة الأولى من الدروس وتسجيل 10 طلاب بعنوان الدفعة 37 للمعهد المذكور بالسنة الثانية.

10-4-3 المشاريع التربوية

استقبل البنك 144 متربصاً خلال سنة 2018 في إطار مختلف أنواع التربصات.

كما تم تقديم دورات في شكل زيارات دراسة وعروض تتخللها مناقشات لفائدة مختلف المؤسسات الجامعية.

وفي جانب آخر، تم استقبال بعثات من بنك غينيا المركزي والبنك المركزي الليبي وبنك السودان المركزي في إطار زيارات دراسية صلب البنك.

10-2. سياسة الأجور

ارتفع معدل التأجير في سنة 2018 بنسبة 6,93% بالمقارنة مع سنة 2017. وذلك جراء التأثير المتزامن لتطبيق إجراءات الترفيع في الأجور على مستوى القطاع البنكي والترقيات في الرتبة وفي الخطة الوظيفية.

10-3. السياسة الاجتماعية

10-3-1 القروض الاجتماعية

سجلت المتوفرات على مستوى الصندوق الاجتماعي في موفى سنة 2018 ارتفاعا ملحوظا بالمقارنة مع سنة 2017، حيث انتقلت من 1.285.000 دينار إلى 3.770.100 دينار. ويعزى هذا الارتفاع بالخصوص إلى الموارد المخصصة للصندوق الاجتماعي بعنوان سنة 2018 وقدرها 2.000.000 دينار.

كما اتسمت سنة 2018 بانخفاض قدره -13% على مستوى حجم صرف القروض الاجتماعية التي تراجعت من 11.100.854 دينار في سنة 2017 إلى 9.620.679 دينار في سنة 2018. وقد شمل هذا الانخفاض بالخصوص القروض قصيرة الأجل بعنوان "تهئية المسكن" (-23%) و"أسباب مختلفة" (-16%) وكذلك القروض متوسطة الأجل وخاصة "لاقتناء سيارة" (-30%).

وسجلت تسديدات القروض (لكافة الأصناف مجتمعة) في موفى شهر ديسمبر 2018 ارتفاعا قدره 8% بالمقارنة مع تلك المسجلة في نهاية شهر ديسمبر 2017 لتبلغ بالتالي 10.136.720 مليون.

10-3-2 التقاعد

تمت إحالة 55 عونا على التقاعد خلال سنة 2018، منهم 38 عونا بلغوا السن القانونية للتقاعد و17 عونا انتفعوا بالتقاعد المبكر.

10-3-3 الحج

في إطار أنشطته الاجتماعية، تكفل البنك بثلاثة أعوان لأداء مناسك الحج إلى البقاع المقدسة.

10-3-4 خدمات التأمين والتغطية الاجتماعية

10-3-4-1 الطب العلاجي

شملت تغطية التأمين الصحي في سنة 2018 قرابة 1851 عونا من النشيطين ومن المتقاعدين مقابل 1804 أعوان في سنة 2017 وذلك في مجال مخاطر الصحة والوفاة. أما فيما يخص المخاطر المتعلقة بالصحة والأمومة وعدم القدرة على العمل والوفاة والحوادث البدنية، فقد تمت تغطية 848 منخرطا نشيطا في سنة 2018 مقابل 865 في سنة 2017.

وتم تأمين التسديدات في سنة 2018 بعنوان التأمين الصحي بنسق مرتفع قياسا بسنة 2017، أي بزيادة قدرها 5%.

ولتأمين العناية الطبية ذات الجودة العالية، تمت تلبية 482 مطلب تكفل بعنوان الإقامة بالمرافق الصحية خلال سنة 2018 مقابل 478 في سنة 2017.

10-3-4-2 الطب الوقائي والمساعدة الاجتماعية

واصل البنك المركزي تقديم المساعدة الطبية الوقائية وذلك بمساهمة طبيبين متعاقدين (طبيب عام وطبيب مختص في أمراض القلب) وممرضة ومخبرين للتحاليل الطبية، حيث قام خلال سنة 2018 بإنجاز الخدمات الطبية التالية :

عدد الأعوان	المسمى
714	تحاليل
480	فحص طبي
260	مخططات القلب الكهربائية
236 (85 بالمقر الرئيسي + 151 بالفروع)	تلقيح ضد نزلة البرد

كما نظم البنك حملات توعوية تحسيسية للتبرع بالدم والوقاية من أمراض السكري. وفي إطار السلامة الغذائية، تم إجراء زيارات فجئية في مقرات مطبخ ومطعم ودادية موظفي البنك وتنظيم برامج بحوث جرثومية من قبل مخابر متخصصة خلال سنة 2018.

الباب الحادي عشر : تحليل الوضعية المالية والنتائج

عكست القوائم المالية للبنك المركزي التونسي، المختومة في 31 ديسمبر 2018، ملامح الوضع الاقتصادي والمالي الذي ساد خلال سنة 2018 والذي اتسم بالخصوص بما يلي :

- احتداد حاجيات القطاع المصرفي من السيولة؛
- انخفاض مستوى الموجودات من العملة الأجنبية لتفاقم العجز الجاري؛
- تراجع سعر صرف الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية.

وفي هذا السياق، بلغ مجموع الموازنة 31.353,6 مليون دينار مقابل 25.466,6 مليون دينار في سنة 2017، أي بزيادة قدرها 5.887 مليون دينار أو 23,1٪.

أما بالنسبة لنتيجة السنة المحاسبية، فقد بلغت 881,3 مليون دينار مقابل 385,8 مليون دينار في سنة 2017 لتسجل بذلك ارتفاعا بـ 495,5 مليون دينار أو 128,4٪.

وبهدف تيسير إنجاز تحليل أفضل للوضعية المالية للبنك ولنتائجه، تم تجميع بنود الموازنة المنشورة وقائمة النتائج المنشورة، مثلما هو مفصل أدناه.

1-11. تحليل الوضعية المالية

يرد جدول الموارد والاستعمالات الذي يظهر التوازن المالي للبنك المركزي التونسي، كما يلي بتاريخ 31 ديسمبر 2018 :

جدول عدد 1-11 : التوازن المالي

(بملايين الدنانير)

التغيرات	2017	2018	
4.627,9	18.028,8	22.656,7	الموارد الصافية
722,6	11.731,0	12.453,6	الموارد النقدية الصافية
3.429,4	5.782,9	9.212,3	الوضعية الصافية مع الحرفاء
475,9	514,9	990,8	موارد أخرى
4.627,9	18.028,8	22.656,7	الاستعمالات الصافية
533,0	8.905,6	9.438,6	ذهب و عملات أجنبية
4.094,9	9.123,2	13.218,1	إعادة التمويل المصرفي الصافي

ويتبين من خلال الجدول أعلاه، أن الوضعية المالية للبنك قد شهدت تحسنا خلال سنة 2018 حيث ارتفعت الموارد الصافية من 18.028,8 مليون دينار نهاية سنة 2017 إلى 22.656,7 مليون دينار نهاية سنة 2018، مسجلة بذلك زيادة قدرها 4.627,9 مليون دينار أو 25,7٪.

ويعود هذا الارتفاع في جزء كبير منه إلى التطور الملحوظ للوضعية الصافية مع الحرفاء التي ارتفعت بـ 59,3٪ بين نهاية سنة وأخرى وبدرجة أقل، إلى الزيادة الطفيفة للتداول النقدي (+6,2٪).

أما بالنسبة للاستعمالات الصافية، فإن الارتفاع يعزى بالأساس إلى الازدياد الملحوظ لحجم إعادة التمويل المصرفي الصافي بما قدره 4.094,9 مليون دينار أو 44,9٪، وهو ما يعكس تطور حجم حاجيات البنوك من السيولة، بين نهاية سنة وأخرى.

وفيما يلي تفاصيل الموارد والاستعمالات حسب نوعية العمليات :

جدول عدد 2-11 : الموارد النقدية

(بملايين الدنانير)

التغيرات	2017	2018	
694,7	11.389,0	12.083,7	الأوراق النقدية في التداول
27,9	342,0	369,9	القطع النقدية في التداول
722,6	11.731,0	12.453,6	الموارد النقدية الصافية

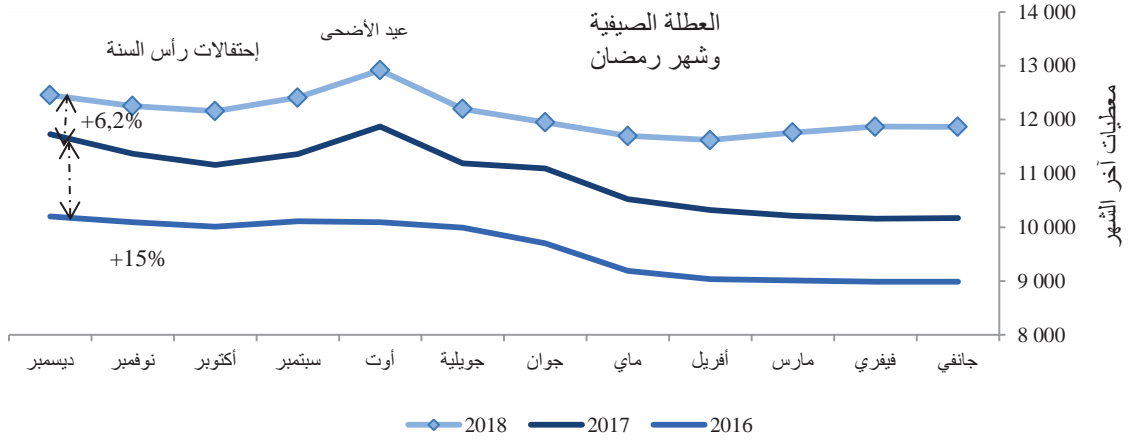
وبلغت الأوراق والقطع النقدية في التداول، التي تشكل البند الرئيسي في جانب الخصوم (41,1٪)، 12.453,6 مليون دينار في موفى شهر ديسمبر 2018، أي بزيادة قدرها 722,6 مليون دينار مقارنة مع مستواها المسجل في نهاية شهر ديسمبر 2017.

وخلال الفترة قيد الدرس، تراوح مستوى الأوراق والقطع النقدية في التداول بين 11.497,2 مليون دينار كحد أدنى و 13.090,1 مليون دينار كحد أقصى، تم تسجيلهما على التوالي بتاريخي 18 أفريل و 23 أوت

تحليل الوضعية المالية والنتائج

2018 مع تسجيل ذروات خاصة خلال أشهر جوان وأوت وديسمبر التي تزامنت مع الفترة الصيفية وشهر رمضان من جهة والاحتفالات الدينية ورأس السنة من جهة أخرى.

رسم بياني عدد 1-11 : تطور الموارد النقدية (بملايين الدنانير)



وتجدر الإشارة إلى أن نسق ازدياد التداول النقدي قد عرف تباطؤا حيث تراجع من 15% في موفى سنة 2016 مقارنة بسنة 2017 إلى 6,2% فقط في الفترة ما بين موفى سنة 2017 وموفى سنة 2018.

(بملايين الدنانير)

جدول عدد 3-11 : عمليات مع الحرفاء

التغيرات	2017	2018	
130,6	1.903,8	2.034,4	الأصول
130,6	1.903,8	2.034,4	تسبقة للدولة مقابل المساهمة في صندوق النقد
3.560,0	7.686,7	11.246,7	الخصوم
247,4	2.537,2	2.784,6	حسابات الحكومة ومبالغ أخرى لفائدة الخزينة
0,9-	1.485,7	1.484,8	حسابات جارية بالدينار باسم المنظمات الأجنبية
3.326,5	3.024,6	6.351,1	التزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين (بنوك مقيمة)
13,0-	639,2	626,2	حسابات أخرى دائنة
3.429,4	5.782,9	9.212,3	الوضعية الصافية مع الحرفاء

وسجلت الوضعية الصافية مع الحرفاء ارتفاعا ملحوظا قدره 3.429,4 مليون دينار أو 59,3% والذي يعود بالأساس إلى الازدياد الهام الذي سجله قائم الالتزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين المقيمين

بـ 3.326,5 مليون ليرتفع بالتالي من 3.024,6 مليون دينار في موفى سنة 2017 إلى 6.351,1 مليون دينار في العام الموالي.

وفي جانب آخر، فقد ساهمت الزيادة الطفيفة المسجلة على مستوى حسابات الحكومة في دفع الوضعية الصافية مع الحرفاء حيث عرف رصيدها الجملي في نهاية 2018 ارتفاعا بـ 247,4 مليون دينار مقارنة بنهاية 2017 أي ما يعادل 9,8% بشكل طفيف في دفع الوضعية الصافية مع الحرفاء نحو مسار تصاعدي. ويعود الارتفاع بالأساس إلى القرض الرقاعي بقيمة 500 مليون أورو، المخصص لدعم ميزانية الدولة والذي تم إصداره في سوق السندات الأوروبية "أوروبوند" بنسبة فائدة قدرها 6,75% وبأجل يساوي 5 سنوات.

جدول 4-11 : إعادة التمويل المصرفي (بملايين الدنانير)

التغيرات	2017	2018	
الأصول	9.465,5	13.505,9	4.040,4
تسهيلات لمؤسسات القرض مرتبطة بعمليات السياسة النقدية	8.484,0	11.846,0	3.362,0
سندات مشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة	981,5	1.659,9	678,4
الخصوم	342,3	287,8	54,5-
حسابات جارية للبنوك الملزمة بالاحتياطي الإجمالي	342,3	287,8	54,5-
إعادة التمويل المصرفي الصافي	9.123,2-	13.218,1-	4.094,9-

وعلى صعيد إعادة تمويل القطاع المصرفي، واصل معهد الإصدار في سنة 2018 التدخل في السوق النقدية بغرض تلبية حاجيات البنوك من السيولة وذلك بالأساس عبر عمليات طلب العروض. واستقر المعدل السنوي لحجم التدخل بهذا العنوان في مستوى يقارب ما تم تسجيله في سنة 2017 حيث بلغ 7.048,5 مليون دينار مقابل 6.890,1 مليون دينار قبل سنة.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي قد قام بإدراج أداة جديدة تمثلت في إعادة التمويل بأجل 6 أشهر ضمن برنامج حددت مدته بسنتين. وقد وقع إنجاز أول عملية بهذا العنوان خلال شهر ديسمبر 2018 ليتم بوساطتها ضخ مبلغ قدره 1.943 مليون دينار للبنوك المحلية.

وفي جانب آخر وبهدف تغطية حاجياتها من السيولة، كثفت البنوك بداية من شهر جويلية من لجوئها للتسهيلات الدائمة للقرض لمدة 24 ساعة نتج عنه زيادة في معدلها قدرها 2.509,1 ملايين دينار بحساب المعدلات بين سنة وأخرى.

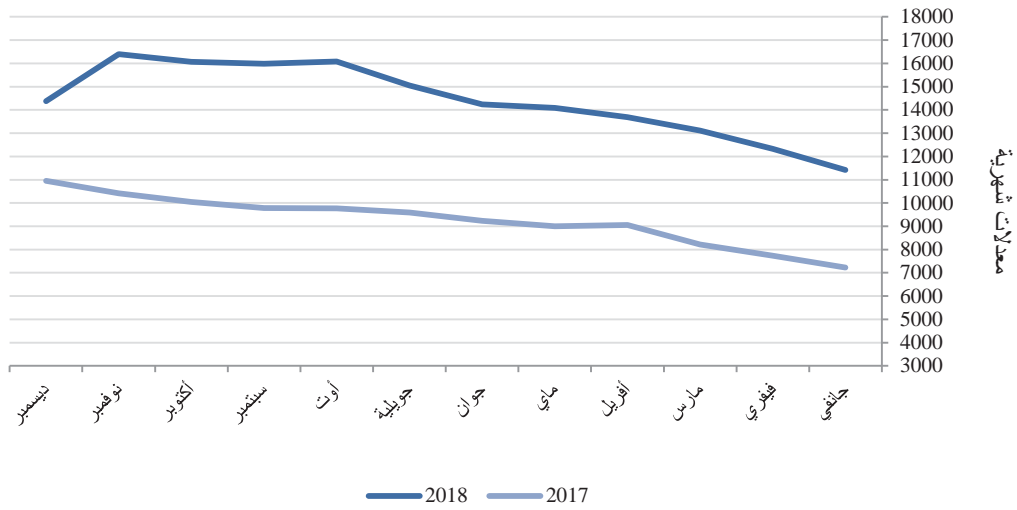
تحليل الوضعية المالية والنتائج

وبهدف تلبية حاجيات البنوك من السيولة فقد قام البنك المركزي التونسي بإجراء 13 عملية مقيضة صرف خلال سنة 2018 وذلك بأجلي شهر واحد وثلاثة أشهر حيث ضخ عن طريقها مبلغا قدره 2.574,4 مليون دينار بحساب المعدلات مقابل 648,4 مليون دينار فقط في سنة 2017.

وفي جانب آخر، استكمل البنك المركزي إعادة التمويل هذه بعمليات الشراء البات لرقاع الخزينة في إطار السوق المفتوحة والتي تدعمت بـ 678,4 مليون دينار بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ 1.659,9 مليون دينار مقابل 981,5 مليون دينار قبل سنة.

وفي ظل تواصل شح السيولة المصرفية، ارتفع الحجم الجملي لإعادة التمويل بشكل ملحوظ، ليبلغ 14.401,6 مليون دينار في سنة 2018 بحساب المعدلات السنوية، مقابل 9.248,5 مليون دينار في العام السابق أي بنسبة نمو ناهزت 55,7%.

رسم بياني عدد 11-2 : الحجم الجملي لإعادة التمويل (بملايين الدنانير)



جدول عدد 5-11 : ذهب و عملات أجنبية

(بملايين الدينانير)

التغيرات	2017	2018	
1.695,7	14.033,7	15.729,4	الأصول
88,6	424,3	512,9	رصيد الذهب
0,0	2,4	2,4	المساهمة في المؤسسات الدولية
23,3	400,6	423,9	مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
26,9	99,2	126,1	المساهمة بالعملة الأجنبية في صندوق النقد العربي
7,8	77,3	85,1	موجودات وتوظيفات حقوق السحب الخاصة
1.533,4	12.991,9	14.525,3	موجودات بالعملة الأجنبية
15,7	38,0	53,7	سندات المساهمة بالعملة الأجنبية
1.162,7	5.128,1	6.290,8	الخصوم
181,7	952,3	1.134,0	مخصصات حقوق السحب الخاصة
102,0	106,8	208,8	حسابات أجنبية بالعملة الأجنبية
455,4	651,3	1.106,7	التزامات أخرى بالعملة الأجنبية
444,5	137,2	581,7	التزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين/بنوك غير مقيمة
20,9-	3.280,5	3.259,6	فوارق التحويل وإعادة التقييم
533,0-	8.905,6-	9.438,6-	ذهب و عملات أجنبية

وشهد الوضع الصافي للذهب والعملات الأجنبية نهاية سنة 2018 تحسنا بـ 533 مليون دينار مقارنة بسنة 2017 وذلك أساسا جراء التطور المسجل على مستوى بند "موجودات من العملة الأجنبية" التي بلغت 14.525,3 مليون دينار مقابل 12.991,9 مليون دينار في سنة 2017، أي بارتفاع بـ 1.533,4 مليون دينار مسجلة بذلك قطيعة مع الانخفاضات المتتالية في سنتي 2017 و2016 والمقدرة بـ 0,96% و7,95%. ويعزى هذا الازدياد بالأساس إلى الموارد الخارجية المعبأة في شكل قروض خلال سنة 2018 وخاصة منها :

- 494,3 مليون أورو بعنوان القرض الرقاعي بتاريخ 31 أكتوبر 2018.
- 412,4 مليون أورو بعنوان قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير المسند في إطار برنامج دعم الميزانية والمسحوب في 20 سبتمبر 2018.
- 495,8 مليون دولار أمريكي و208,4 مليون أورو بعنوان القرض المسند من قبل صندوق النقد الدولي في إطار آلية تسهيل الصندوق الممدد المبرمة بتاريخ 9 ماي 2016.
- 80,4 مليون دولار أمريكي بعنوان القرض التعويضي الثالث لصندوق النقد العربي.

• 40,1 مليون دولار أمريكي بعنوان قرض صندوق النقد العربي وقيمته 18,532 مليون دينار عربي حسابي وذلك في إطار تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

• 100 مليون أورو بعنوان قرض " البنك الألماني للتنمية " المحصل بتاريخ 28 ماي 2018 والمخصص لدعم الميزانية.

وفيما يتعلق ببند "التزامات أخرى بالعملة الأجنبية"، فقد سجل ارتفاعا ملموسا بين سنة وأخرى بـ 455,4 مليون دينار أو 69,9% والذي يعود بالأساس إلى قائم الدين المتعلق بالأموال المقترضة في إطار اتفاقيات إعادة شراء سندات بالعملة الأجنبية الثلاثية الأطراف المنجزة خلال شهر أكتوبر 2018.

وفي جانب آخر، أسفرت عملية إعادة تقييم الحسابات المحررة بالعملة الأجنبية بعنوان سنة 2018 عن ناقص قيمة صاف قدره 148,7 مليون دينار. وعند إقفال حسابات السنة المحاسبية، بلغت فوائض القيمة الصافية الكامنة والمتراكمة 2.620 مليون دينار.

أما بالنسبة لإعادة تقييم الموجودات من سبائك الذهب، فقد أسفرت عن فائض قيمة صاف كامن قدره 87,7 مليون دينار بعنوان سنة 2018. وعلى هذا الأساس، بلغت فوائض القيمة الصافية المتراكمة بهذا العنوان 504,2 ملايين دينار عند إقفال حسابات السنة المحاسبية مقابل 416,5 مليون دينار في سنة 2017.

ومن جانبها، أسفرت إعادة تقييم حسابات صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي بعنوان السنة المحاسبية 2018 عن فائض قيمة صاف كامن قدره 40,1 مليون دينار. ونتيجة لذلك، بلغت فوائض القيمة الصافية المتراكمة بهذا العنوان 135,5 مليون دينار عند إقفال السنة المحاسبية 2018.

وشهد بند "فوارق التحويل وإعادة التقييم" انخفاضا طفيفا بـ 20,9 مليون دينار ليتراجع بين نهاية سنة وأخرى من 3.280,5 مليون دينار إلى 3.259,6 مليون دينار.

2-11. تحليل النتائج

عند إقفال السنة المحاسبية 2018، سجل البنك المركزي التونسي مضاعفة لنتيجة استغلاله بالمقارنة مع السنة المحاسبية السابقة. حيث ارتفعت هذه النتيجة بـ 495,5 مليون دينار أو 128,4% لتبلغ 881,3 مليون دينار مقابل 385,8 مليون دينار قبل سنة.

وفيما يلي توزيع النتيجة :

جدول عدد 11-6 : توزيع النتيجة

(بالآلاف الدنانير)

التغيرات	2017	2018	
42.918,4	45.919,9	88.838,3	التصرف في الاحتياطيات
27.121,1	149.084,7	176.205,8	إيرادات
15.797,3-	103.164,8	87.367,5	أعباء
534.505,9	467.250,8	1.001.756,7	عمليات السياسة النقدية
546.794,2	474.833,0	1.021.627,2	إيرادات
12.288,3	7.582,2	19.870,5	أعباء
714,7	6.714,4-	5.999,7-	العمليات مع المؤسسات الدولية
2.263,1	2.304,3	4.567,4	إيرادات
1.548,4	9.018,7	10.567,1	أعباء
39.943,5	67.887,7-	27.944,2-	عمليات أخرى
19.446,4	10.497,1	29.943,5	إيرادات
20.497,1-	78.384,8	57.887,7	أعباء
194,6	14.319,0	14.513,6	عمولات الصرف
82.605,5-	38.890,8	43.714,7-	فوارق الصرف على العمليات الجارية
11.138,0-	77.908,3-	89.046,3-	أعباء الموظفين
2.661,5-	18.134,1-	20.795,6-	الأعباء العامة للاستغلال
26.354,5-	9.933,1-	36.287,6-	الأعباء الصافية لصنع الأوراق والقطع النقدية
495.517,6	385.802,9	881.320,5	نتيجة السنة المحاسبية

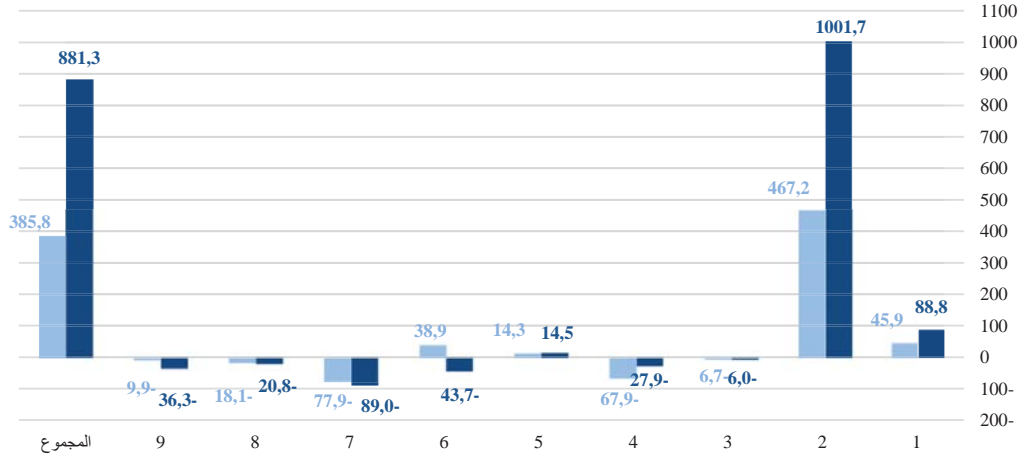
ويتبين من خلال الجدول أعلاه أن ارتفاع النتيجة يعزى في جزء كبير منه إلى عمليات السياسة النقدية التي بلغت نتائجها الصافية 1.001,8 مليون دينار في سنة 2018 مقابل 467,3 مليون دينار في السنة السابقة، لتسجل على هذا الأساس نموا هاما قدره 534,5 مليون دينار أو 114,4٪.

ومن ناحيتها، بلغت النتيجة الصافية للعمليات المرتبطة بالتصرف في الاحتياطيات 88,8 مليون دينار في موفى شهر ديسمبر 2018 مقابل 45,9 مليون دينار قبل سنة، لتسجل بالتالي تطورا قدره 42,9 مليون دينار أو 93,5٪.

ومن جانب آخر، أسفرت فوارق الصرف على العمليات الجارية في سنة 2018 عن خسائر صافية قدرها 43,7 مليون دينار مقابل أرباح صافية تساوي 38,9 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2017.

وفيما يتعلق بأعباء الاستغلال، فقد بلغت أعباء الموظفين 89 مليون دينار في سنة 2018 مقابل 77,9 مليون دينار في سنة 2017، أي بارتفاع قدره 11,1 مليون دينار والذي يعكس بالأساس الزيادة في الأجور المقررة في سنة 2018. أما بالنسبة للأعباء العامة للاستغلال، فقد ازدادت بين سنة وأخرى بـ 2,7 مليون دينار حيث انتقلت من 18,1 مليون دينار في موفى سنة 2017 إلى 20,8 مليون دينار بعد سنة.

رسم بياني عدد 11-3 : توزيع النتيجة (بملايين الدنانير)



- 1- النتيجة الصافية لعمليات التصرف في الاحتياطات
- 2- النتيجة الصافية لعمليات السياسة النقدية
- 3- النتيجة الصافية للعمليات مع المؤسسات الدولية
- 4- النتيجة الصافية لعمليات أخرى
- 5- عمولات الصرف
- 6- فوارق الصرف على العمليات الجارية
- 7- أعباء الموظفين
- 8- الأعباء العامة للاستغلال
- 9- أعباء صنع الأوراق والقطع النقدية

■ 2018 ■ 2017

جدول عدد 11-7: النتيجة المرتبطة بالتصرف في الاحتياطيات (بآلاف الدنانير)

التغيرات	2017	2018	
27.121,1	149.084,7	176.205,8	الإيرادات
48.722,0	22.857,6	71.579,6	فوائد على الإيداعات لأجل
25.278,8-	108.064,7	82.785,9	فوائد على السندات
3.843,1	7.191,1	11.034,2	فوائد على الأموال بالعملة الأجنبية التي عهد بها بعنوان تفويض تصرف خارجي
1.764,5-	4.276,2	2.511,7	فوائد على موجودات بالعملة الأجنبية تحت الطلب
72,4	2.904,5	2.976,9	تمديد الانخفاض على السندات بالعملة الأجنبية
194,3	760,4	954,7	فائض قيمة على الأموال بالعملة الأجنبية التي عهد بها بعنوان تفويض تصرف خارجي
1.571,8	1.783,8	3.355,6	استرداد مدخرات على الأموال بالعملة الأجنبية التي عهد بها بعنوان تفويض تصرف خارجي
145,2-	299,5	154,3	إيرادات متأتية من التوظيفات بالذهب
155,0-	549,3	394,3	استرداد مدخرات على السندات بالعملة الأجنبية
59,0	337,5	396,5	فوائد على عمليات استثمار ضمان بنسب مردود سالبة
2,0	60,1	62,1	إيرادات أخرى
15.797,3-	103.164,8	87.367,5	الأعباء
13.846,0	5.487,0	19.333,0	أعباء عمليات التدخل في السوق النقدية بالعملة الأجنبية
17.874,6-	62.633,4	44.758,8	تمديد المنحة على السندات بالعملة الأجنبية
3.592,6	2.577,6	6.170,2	ناقص القيمة المتأتي من الأموال بالعملة الأجنبية التي عهد بها بعنوان تفويض تصرف خارجي
165,8-	733,9	568,1	أعباء التصرف في السندات بالعملة الأجنبية
12.844,2-	12.844,2	-	فوائد على حسابات إيداع بالعملة الأجنبية
22,8-	987,3	964,5	أتعاب بعنوان خدمات تفويض التصرف الخارجي في الاحتياطيات
2.339,9-	3.355,6	1.015,7	مخصصات المدخرات بعنوان الانخفاض في الأموال بالعملة الأجنبية التي عهد بها للتصرف الخارجي
2.662,9	3.207,8	5.870,7	فوائد مدبنة على العملات تحت الطلب
925,0-	2.058,5	1.133,5	مخصصات المدخرات بعنوان انخفاض قيمة سندات التوظيف
608,2-	5.253,5	4.645,3	فوائد على عملات موظفة لأجل
414,8	662,3	1.077,1	ناقص القيمة من التوظيف في سندات التوظيف
874,5-	2.392,2	1.517,7	أعباء على السندات بالعملة الأجنبية بنسب مردود سالبة
814,7-	814,7	-	فوائد على عمليات استثمار ضمان
156,1	156,8	312,9	أعباء أخرى
42.918,4	45.919,9	88.838,3	النتيجة الصافية للعمليات المرتبطة بالتصرف في الاحتياطيات

وزادت إيرادات العمليات المرتبطة بالتصرف في الاحتياطيات بـ 27,1 مليون دينار، حيث انتقلت من 149,1 مليون دينار في سنة 2017 إلى 176,2 مليون دينار في سنة 2018. ويعزى هذا الازدياد في جزء كبير منه إلى تصاعد الفوائد على الإيداعات البنكية التي ارتفعت بـ 48,7 مليون دينار لتتقل السنة المحاسبية في مستوى 71,6 مليون دينار وذلك بفضل ارتفاع نسب الفائدة المعروضة على التوظيفات بالدولار الأمريكي. ومن جانبها، أسفرت الأموال المحررة بالدولار الأمريكي والتي عهد بالتصرف فيها إلى البنك الدولي عن إيرادات فوائد بـ 11 مليون دينار، أي بارتفاع بـ 3,8 ملايين دينار بالمقارنة مع المبلغ المحصل في السنة السابقة وقدره 7,2 ملايين دينار.

تحليل الوضعية المالية والنتائج

ومن جانبها، عرفت الفوائد على السندات بالعملة الأجنبية انخفاضا بـ 25,3 مليون دينار حيث تراجع من 108,1 ملايين دينار في موفى شهر ديسمبر 2017 إلى 82,8 مليون دينار بعد سنة والذي يعود بالخصوص إلى خروج سندات استثمار من المحفظة بسبب حلول أجل استحقاقها.

وفي المقابل، تراجعت الأعباء المرتبطة بالتصرف في الاحتياطيات بـ 15,8 مليون دينار حيث بلغت 87,4 مليون دينار في سنة 2018 مقابل 103,2 ملايين دينار في سنة 2017. ويعود هذا الانخفاض من جهة إلى عدم تسجيل فوائد على إيداع بنك قطر الوطني بقيمة 500 مليون دولار أمريكي والذي حل أجل استحقاقه خلال شهر أفريل 2017 حيث تم تسجيل أعباء فوائد بهذا العنوان قدرها 12,8 مليون دينار في سنة 2017، ومن جهة أخرى إلى تراجع الأعباء المتعلقة بتمديد المنحة على السندات بالعملة الأجنبية (-17,9 مليون دينار).

وإجمالا، ارتفعت النتيجة الصافية المرتبطة بالتصرف في الاحتياطيات بشكل ملحوظ، أي بـ 42,9 مليون دينار أو 93,5% حيث انتقلت من 45,9 مليون دينار في موفى سنة 2017 إلى 88,8 مليون دينار في سنة 2018.

جدول عدد 11-8 : النتيجة المرتبطة بعمليات السياسة النقدية (بآلاف الدنانير)

التغيرات	2017	2018	
الإيرادات	474.833,0	1.021.627,2	
فوائد على التدخلات في السوق النقدية في شكل شرايات عبر طلبات العروض	124.597,7	464.071,7	
إيرادات متأتية من عمليات الشراء البات للسندات	18.804,1	79.563,2	
فوائد على تسهيلات القرض لمدة 24 ساعة	201.924,0	239.034,1	
فوائد من المبالغ الجزائية المستخلصة في إطار السوق النقدية	930,4	6.558,0	
الفارق الإيجابي على عمليات مقايضة الصرف	162.174,9	194.019,7	
فوائد على التدخل في السوق النقدية في شكل استئمان ضمان رقاع الخزينة لمدة 3 أشهر	22.727,1	22.727,1	
فوائد على التدخل في السوق النقدية في شكل عملية إعادة التمويل لمدة 6 أشهر	10.637,9	10.637,9	
استرداد المدخرات من عمليات الشراء البات للسندات	4.998,1	5.015,5	
الأعباء	7.582,2	19.870,5	
فوائد على تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة	395,7-	63,3	
أعباء بعنوان العمليات على السندات	1.979,1-	89,9	
عمولات بعنوان عمليات شراء وبيع رقاع الخزينة	136,0	174,7	
مخصصات المدخرات بعنوان انخفاض قيمة السندات	14.527,1	19.542,6	
النتيجة الصافية لعمليات التدخل في السوق النقدية	467.250,8	1.001.756,7	

وقد مثلت إيرادات عمليات إعادة التمويل التي بلغت 81,9% من مجموع إيرادات البنك مقابل 69% في سنة 2017، المصدر الرئيسي للمداخيل بالنسبة للبنك المركزي. وذلك كنتيجة، لمواصلة معهد الإصدار التدخل على مستوى السوق النقدية سواء عن طريق طلبات العروض أو من خلال عمليات شراء رقاع الخزينة في إطار السوق المفتوحة أو بواسطة عمليات مقايضة الصرف.

وفي هذا السياق، ارتفعت إيرادات عمليات إعادة التمويل بشكل ملحوظ، بما قدره بـ 546,8 مليون دينار لتبلغ 1.021,6 مليون دينار في موفى شهر ديسمبر 2018، منها بالخصوص 464,1 مليون دينار تمثل الفوائد المحصلة بعنوان ضخ السيولة عن طريق طلبات العروض و 239 مليون دينار متعلقة بالفوائد على تسهيلات القرض لمدة 24 ساعة.

وفي جانب آخر، ارتفعت الإيرادات بعنوان الفارق الإيجابي على عمليات مقايضة الصرف بـ 162,2 مليون دينار حيث بلغت 194 مليون دينار عند إقفال السنة المحاسبية مقابل 31,8 مليون دينار فقط قبل سنة.

(بالآلاف الدنانير)

جدول عدد 9-11 : النتيجة المرتبطة بالعمليات مع المؤسسات الدولية

التغيرات	2017	2018	
2.263,1	2.304,3	4.567,4	الإيرادات
1.963,9	1.916,6	3.880,5	التأجير الموظف على مركز الاحتياطي
295,2	347,4	642,6	فوائد على الموجودات من حقوق السحب الخاصة
4,0	40,3	44,3	فوائد على التوظيفات بحقوق السحب الخاصة
1.548,4	9.018,7	10.567,1	الأعباء
4.920,0	4.826,6	9.746,6	عمولات راجعة لصندوق النقد الدولي بعنوان مخصصات حقوق السحب الخاصة
2.560,3-	3.053,4	493,1	عمولات بعنوان استعمال موارد صندوق النقد الدولي
811,3-	1.113,2	301,9	عمولات بعنوان استعمال موارد صندوق النقد العربي
0,0	25,5	25,5	عمولات متفرقة
714,7	6.714,4-	5.999,7-	النتيجة الصافية للعمليات مع المؤسسات الدولية

وعند إقفال السنة المحاسبية 2018، أسفرت النتيجة الصافية للعمليات مع المؤسسات الدولية عن أعباء صافية قدرها 6 ملايين دينار في سنة 2018 مسجلة بذلك تقلصا طفيفا بـ 0,7 مليون دينار بالمقارنة مع تلك المسجلة خلال نفس الفترة من السنة المحاسبية السابقة.

وتعزى هذه الخسائر في جزء كبير منها إلى الارتفاع الذي شهدته العمولات الراجعة لصندوق النقد الدولي والتي بلغت مستوى 9,7 ملايين دينار مقابل 4,8 ملايين دينار فقط قبل سنة وذلك نتيجة تواصل ارتفاع نسبة فائدة صندوق النقد الدولي الموظفة على مخصصات حقوق السحب الخاصة. بيد أن ارتفاع الفوائد المحصلة بعنوان مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي المقدر بـ 2 مليون دينار وذلك بالتزامن مع

تحليل الوضعية المالية والنتائج

انخفاض العمولات بعنوان استعمال موارد الصندوق بـ 2,6 مليون دينار قد مكن من تخفيف التأثير السلبي لزيادة العمولات المذكورة على النتيجة الصافية للعمليات مع المؤسسات الدولية.

جدول عدد 10-11 : النتيجة المرتبطة بعمليات أخرى (بالآلاف الدنانير)

التغيرات	2017	2018	
19.446,4	10.497,1	29.943,5	الإيرادات
55,8	2.472,1	2.527,9	عمولات على أوراق نقدية أجنبية لغير مقيمين
702,9	2.522,4	3.225,3	مداخل سندات المساهمة
653,1	240,4	893,5	باقي اعتمادات غير مستعملة من الميزانية
167,1	967,4	1.134,5	فوائد مستخلصة على حسابات البنوك والمؤسسات المالية
15.694,8	175,0	15.869,8	استرداد مدخرات بعنوان المخاطر والأعباء
2.331,5	2.212,4	4.543,9	عمولات بعنوان بيع البنوك لأوراق مالية أجنبية
158,8-	1.907,4	1.748,6	إيرادات أخرى من عمليات متفرقة
20.497,1-	78.384,8	57.887,7	الأعباء
667,4-	9.146,0	8.478,6	مخصصات استهلاكات الأصول الثابتة
15.564,3-	63.397,3	47.833,0	مخصصات المدخرات بعنوان المخاطر والأعباء
504,0-	1.164,0	660,0	مخصصات المدخرات لانخفاض قيمة سندات المساهمة
3.761,4-	4.677,5	916,1	أعباء أخرى على عمليات متفرقة
39.943,5	67.887,7-	27.944,2-	النتيجة الصافية للعمليات الأخرى

وسجلت النتيجة الصافية للعمليات الأخرى تحسنا بـ 39,9 مليون دينار. ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى استرداد المدخرات بعنوان المخاطر والأعباء والتي تم تكوينها سابقا بعنوان الملفات المتنازع عليها بمبلغ 15,7 مليون دينار وذلك بالتزامن مع تراجع حجم مخصصات المدخرات بعنوان المخاطر والأعباء المتعلقة بالسنة المحاسبية 2018 بـ 15,6 مليون دينار.

الجزء الثالث

القوائم المالية للبنك المركزي التونسي

الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2018

(بالدينار التونسي)

2017/12/31	2018/12/31	الإيضاحات	الأصول
424.349.457	512.906.454	1	رصيد الذهب
2.371.793	2.371.793	2	المساهمة في المؤسسات الدولية
400.628.295	423.938.124	3	مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
77.279.835	85.055.604	4	موجودات و توظيفات حقوق السحب الخاصة
12.991.945.011	14 525.339.281	5	موجودات العملة الأجنبية
8.484.000.000	11 846.000.000	6	تسهيلات لمؤسسات القرض مرتبطة بعمليات السياسة النقدية
981.528.721	1 659.861.562	7	سندات مشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة
1.903.763.844	2 034.352.894	8	تسبقة للدولة مقابل المساهمة في صندوق النقد
38.106.560	56.313.107	9	محفظة المساهمات
39.309.212	39.610.832	10	الأصول الثابتة
37.995.268	37.172.773	11	مدينون مختلفون
85.347.284	130.634.704	12	حسابات انتظار وللتسوية
<u>25.466.625.280</u>	<u>31.353.557.128</u>		<u>مجموع الأصول</u>

إن الإيضاحات المرافقة تشكل جزءاً من القوائم المالية

الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2018

(بالدينار التونسي)

2017/12/31	2018/12/31	الإيضاحات	الخصوم و الأموال الذاتية
			الخصوم
11.731.013.986	12.453.554.639	13	الأوراق والقطع النقدية في التداول
398.841.599	295.118.211		الحسابات الجارية للبنوك و المؤسسات المالية
1.236.005.217	1.562.993.875	14	الحساب المركزي للحكومة
1.298.385.615	1.218.611.380	15	الحسابات الخاصة للحكومة
952.283.717	1.134.005.307	16	مخصّصات حقوق السحب الخاصّة
1.485.714.163	1.484.789.511	17	حسابات جارية بالدينار باسم المنظمات الأجنبية
3.161.773.298	6.932.889.693	18	التزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين
106.804.009	208.796.208	19	حسابات غير مقيمين بالعملة الأجنبية
651.341.229	1.106.743.708	20	التزامات أخرى بالعملة الأجنبية
6.824.916	6.774.337	21	قيم قيد الاستخلاص
3.280.527.078	3.259.640.800	22	فوارق التحويل و إعادة التقييم
131.601.895	102.384.004	23	دائنون مختلفون
495.142.800	559.128.112	24	حسابات انتظار و للتسوية
<u>24.936.259.522</u>	<u>30.325.429.785</u>		مجموع الخصوم
		25	الأموال الذاتية
6.000.000	6.000.000		رأس المال
138.311.580	140.728.867		الاحتياطيات
160.763	77.945		أموال ذاتية أخرى
90.552	-		النتائج المؤجلة
<u>144.562.895</u>	<u>146.806.812</u>		مجموع الأموال الذاتية قبل احتساب نتيجة السنة المحاسبية
385.802.863	881.320.531		نتيجة السنة المحاسبية
<u>530.365.758</u>	<u>1.028.127.343</u>		مجموع الأموال الذاتية قبل التخصيص
<u>25.466.625.280</u>	<u>31.353.557.128</u>		مجموع الخصوم و الأموال الذاتية

إن الإيضاحات المرافقة تشكل جزءاً من القوائم المالية

جدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2018

(بالدينار التونسي)

2017/12/31	2018/12/31	الإيضاحات	
		26	
27.236.867.609	35.259.896.242		التعهدات والضمانات المُستلمة
25.763.867.896	32.957.527.074		تعهدات الضمان المُستلمة في إطار القروض الخارجية
20.513.722.041	26.493.025.218		قروض رقاعية
5.250.145.855	6.464.501.856		قروض خارجية أخرى
1.472.999.713	2.302.369.168		تعهدات مسلمة مقابل عمليات إعادة التمويل
1.472.999.713	2.302.369.168		عُملات أجنبية للتسليم على عمليات مقايضة الصرف
9.773.365.770	13.307.757.280		التعهدات والضمانات المُستلمة
1.501.557.875	2.305.572.331		تعهدات مُستلمة مقابل عمليات إعادة التمويل
1.491.000.000	2.280.000.000		مبالغ بالدينار للاستلام على عمليات مقايضة الصرف
10.557.875	25.572.331		الفارق الإيجابي على عمليات مقايضة الصرف
8.270.815.000	11.001.004.847		ضمانات مُستلمة لتغطية عمليات إعادة التمويل
4.115.214.963	6.357.547.098		ديون جارية
4.155.600.037	4.643.457.749		رقاع خزينة قابلة للتنظير
992.895	1.180.102		تعهدات أخرى مُستلمة
112.600	112.000		الضمانات الوقتية المُستلمة
880.295	1.068.102		الضمانات النهائية المُستلمة
4.013.426	4.846.226		تعهدات أخرى
4.013.426	4.846.226		أوراق نقدية محجوزة و مودعة لدى البنك المركزي التونسي

إن الإيضاحات المرافقة تشكل جزءاً من القوائم المالية

قائمة النتائج في 31 ديسمبر 2018

(بالدينار التونسي)

2017/12/31	2018/12/31	الإيضاحات	
			الإيرادات
474.832.989	1.021.627.239	27	إيرادات من عمليات التدخل في السوق النقدية
138.113.363	165.399.655	28	فوائد التوظيفات الآجلة بالعملة الأجنبية
68.867.667	32.432.293	29	إيرادات أخرى لعمليات بالعملة الأجنبية
2.304.336	4.567.412	30	إيرادات العمليات مع المؤسسات الدولية
967.438	1.134.485		فوائد على حسابات البنوك والمؤسسات المالية
4.668.178	5.826.874	31	إيرادات مختلفة
175.000	15.869.766		استرداد مآخز المخاطر و الأعباء
689.928.971	1.246.857.724		مجموع الإيرادات
			الأعباء
7.582.248	19.870.510	32	أعباء عمليات التدخل في السوق النقدية
26.792.399	29.849.099	33	فوائد مدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية
76.384.576	101.279.140	34	أعباء أخرى على العمليات بالعملة الأجنبية
9.018.750	10.567.064	35	أعباء العمليات مع المؤسسات الدولية
4.665.272	870.263		أعباء مختلفة
77.908.353	89.046.334	36	أعباء الموظفين
18.134.088	20.795.571	37	الأعباء العامة للاستغلال
9.933.089	36.287.603	38	أعباء صنع الأوراق والقطع النقدية
9.146.004	8.478.609		مخصّصات استهلاكات الأصول الثابتة
1.164.000	660.000		مخصّصات المآخز لانخفاض قيمة سندات المساهمة
63.397.329	47.833.000	39	مخصّصات المآخز للمخاطر والأعباء
304 126 108	365.537.193		مجموع الأعباء
385.802.863	881.320.531		نتيجة السنة المحاسبية

إن الإيضاحات المرافقة تشكل جزءاً من القوائم المالية

الإيضاحات حول القوائم المالية للبنك المركزي التونسي

المختومة في 31 ديسمبر 2018

I- الإطار القانوني والمرجع المحاسبي

يتم إعداد القوائم المالية للبنك المركزي التونسي وفقا لأحكام القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أبريل 2016 والمتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي، من جهة، وللنظام المحاسبي التونسي، مع مراعاة خصوصيات نشاط البنك المركزي، من جهة أخرى.

تتكون القوائم المالية للبنك المركزي التونسي من :

- الموازنة،
 - جدول التعهدات خارج الموازنة،
 - قائمة النتائج،
 - والإيضاحات حول القوائم المالية.
- لا ينشر البنك المركزي التونسي ضمن قوائمه المالية جدولا للتدفقات النقدية نظرا للأهمية المحدودة لهذا الجدول بالنسبة إلى نشاط البنك المركزي.

II- المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم

1 (رصيد الذهب

تتكوّن موجودات الذهب للبنك المركزي التونسي من السبائك و من القطع التذكارية.

تتمّ إعادة تقييم الموجودات من السبائك في آخر يوم عمل من كلّ شهر بسعر السوق باستعمال سعر الإقفال للجلسة الصباحية لبورصة لندن. و يُسجّل الفارق الإيجابي الكامن المترتب عن إعادة التقييم، في جانب الخصوم بالموازنة، في حساب "فوارق إعادة التقييم"، ولا يُمكن بأيّ حال احتسابه ضمن نتائج البنك. و يُسجّل الفارق السلبي الكامن في الجانب المدين للحساب السالف ذكره.

عند إقفال السنة المحاسبية، يتمّ احتساب الرصيد المدين المُحتمل لهذا الحساب ضمن الأعباء.

أما موجودات الذهب من القطع التذكارية فتُقيّم بالسعر الرسمي للذهب المُحدّد بـ 0,6498475 دينار للغرام الواحد من الذهب الخالص وهو السعر المُطبّق منذ تاريخ 19 أوت 1986 عند تخفيض قيمة الدينار بمقتضى الأمر عدد 785 لسنة 1986 المؤرخ في 18 أوت 1986.

2 (الأصول والخصوم بالعملة الأجنبية

تحوّل الأصول والخصوم المحرّرة بالعملة الأجنبية إلى الدينار التونسي في تاريخ الإقفال بتطبيق أسعار الصرف المرجعية، التي تُمثّل أسعار الصرف الوسطية ([سعر الشراء + سعر البيع] / 2) كيفما يتمّ ضبطها من قبل البنك المركزي في نفس يوم الإقفال.

وتسجّل الخسائر والأرباح الكامنة المترتبة عن عملية إعادة التقييم في حساب " فوارق التحويل ". ولا تُسجل ضمن حسابات النتيجة إلاّ الخسائر الكامنة الصافية.

وكانت " أسعار الصرف المرجعية " لأهمّ العُملة الأجنبية في موقّى السنة كما يلي :

2017	2018	
2,93380000	3,42615000	الأورو
2,45455000	2,99665000	الدولار الأمريكي
3,30515000	3,81640000	الجنيه الأسترليني
2,50981500	3,03955000	الفرنك السويسري
1,95425000	2,20100000	الدولار الكندي
0,66818500	0,81583500	الدرهم الإماراتي
0,65450500	0,79884000	الريال السعودي
0,02178085	0,02718215	اليان الياباني
3,49108600	4,15728000	حقوق السحب الخاصة

(3) احتساب الإيرادات والأعباء

1.3 تسجل الإيرادات والأعباء باعتماد اتفاقي "الدورية" و "مُقابلة الأعباء والإيرادات". و بالتالي، حين تُقيد الإيرادات أثناء السنة المحاسبية، فإنه تُحدّد جميع الأعباء التي ساهمت في تحقيق هذه الإيرادات، ويتم ربطها بهذه السنة المحاسبية نفسها.

2.3 تحوّل إلى الدينار التونسي الإيرادات والأعباء المترتبة عن عمليات العملة الأجنبية بتطبيق أسعار الصرف السائدة في تاريخ تحقيقها.

3.3 عند إقفال حسابات السنة المالية، تتم معالجة رصيد حساب " فوارق التحويل"، حسب الحالة، كما يلي:

- إذا كان الرصيد مدينا، يُحوّل إلى حساب النتيجة و يدخل، تبعاً لذلك، ضمن أعباء السنة المالية،

- إذا كان الرصيد دائنا، يظلّ المبلغ الجملي لهذا الرصيد، المُمثّل للأرباح غير المُحققة، مسجلاً في حساب " فوارق التحويل".

(4) الأصول الثابتة

تسجّل الأصول الثابتة، المادية وغير المادية، باعتماد قاعدة "التكلفة التاريخية". وباستثناء الأراضي والأعمال الفنية، تخضع الأصول الثابتة للاستهلاك على أقساط سنوية متساوية خلال الفترة المُتوقعة لاستعمالها وذلك بتطبيق النسب المتعارف عليها لكل فئة منها. وبالنسبة لبعض المعدات الخصوصية، كمعدات الخزينة، يتم تقدير نسبة استهلاكها بالاعتماد على خبرة مستعملها.

تتكوّن الأصول الثابتة المادية، أساساً، من الأراضي والمباني والتجهيزات الفنية والمعدات المعلوماتية ومعدات الخزينة ومعدات النقل والمعدات المكتبية. وتتكوّن الأصول الثابتة غير المادية، بالخصوص، من البرمجيات المعلوماتية.

وفيما يلي فترات الاستهلاك المستخدمة حسب طبيعة كل أصل :

الأصول الثابتة	الفترات
البرمجيات	3 سنوات
البناءات	20 سنة
معدات وأثاث مكاتب	ما بين 3 و 10 سنوات
معدات النقل	ما بين 5 و 7 سنوات
معدات إعلامية	3 سنوات
معدات الطبع	3 سنوات
معدات الخزينة	ما بين 5 و 10 سنوات
تهيئة و تجهيز	ما بين 3 و 20 سنة
تركيب تجهيزات فنية	ما بين 3 و 10 سنوات
معدات و تجهيزات فنية	ما بين 3 و 10 سنوات

5 (السندات بالعملة الأجنبية

تقيّم السندات المحرّرة بالعملة الأجنبية، و التي تدخل في تركيبة بند "موجودات العملة الأجنبية"، بسعر السوق كما هو في تاريخ إقفال حسابات السنة المالية.

ويترتب عن الخسائر الكامنة الناتجة عن عملية التقييم، تخصيص مدخرات على السندات، باستثناء السندات التي كانت النية من وراء حيازتها هي الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. و بالفعل لا يتم رصد مدخرات بعنوان الخسائر الكامنة المتعلقة بهذه السندات إلا في الحالتين التاليتين :

- يُقدّر البنك أن هناك احتمالاً قوياً بعدم الاحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ حلول أجلها،

- وجود مخاطر تتعلق باحتمال عجز الجهة المُصدرة لهذه السندات عن الوفاء بتعهداتها.

أما الأرباح الكامنة، فلا يتم تسجيلها.

6 (السندات بالدينار

تقيّم السندات المحرّرة بالدينار، والمشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة، بسعر السوق كما هو في تاريخ إقفال الموازنة. و يتم رصد مدخرات لانخفاض قيمة السندات في صورة تسجيل ناقص قيمة كامن ناتج عن الفارق بين القيمة الدفترية للسندات المعنية وقيمتها بسعر السوق، في حين لا تسجل فوائض القيمة الكامنة.

7 (المساهمات

تتكوّن محفظة المساهمات للبنك المركزي التونسي من الأسهم المكتتبة من قبله في إطار الفصل 36 من نظامه الأساسي، و المُمثلة للحصص الراجعة له في رأس مال بعض المنظمات أو المؤسسات غير المقيمة وكذلك المؤسسات المقيمة التي يكون غرضها إدارة خدمات بنكية مشتركة. و هي مُسجّلة بتكلفة اقتنائها، علماً وأنّ الأسهم المُسندة مجاناً والتي لم يترتب عنها تدفّق مالي لا يتم تسجيلها محاسبياً.

8) العمليات مع صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي

1-8 العمليات مع صندوق النقد الدولي

1-1-8 الاكتتابات

ينجز البنك المركزي التونسي، باعتباره العون المالي للدولة التونسية، الاكتتابات التي تصادق عليها هذه الأخيرة والمتعلقة بحصة المساهمة في رأس مال صندوق النقد الدولي، بواسطة تسبقة للخرينة، وذلك سواء بالنسبة للقسط المحرر بالعملة الأجنبية، أو بالنسبة للقسط المحرر بالدينار التونسي. تُسجّل مبالغ هذه الاكتتابات كتسبقة للدولة في جانب الأصول لموازنة البنك وتكون مساوية للمقابل بالدينار للمبالغ المحررة بحقوق السحب الخاصة.

وفي جانب الخصوم، يُسجّل قسط حصّة المساهمة المكتتبه بالدينار في الجانب الدائن للحساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي. ويخضع المبلغ المكتتب بالدينار إلى إعادة تقييم سنوي للأخذ في الاعتبار تطوّر قيمة حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار التونسي وذلك بالرجوع إلى سعر حقوق السحب الخاصة كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في 30 أفريل من كلّ سنة. ويترتب عن هذه العملية ارتفاع الرصيد الدائن للحساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي، في جانب الخصوم، وارتفاع مبلغ التسبقة للدولة، في جانب الأصول، وذلك في حالة انخفاض قيمة الدينار إزاء حقوق السحب الخاصة. أمّا في حالة ارتفاع قيمة الدينار، فتسجّل عمليات معاكسة لما سبق.

أمّا حصّة المساهمة المكتتبه بالعملة الأجنبية، فإنّها تظهر كذلك في بند الأصول تحت تسمية "مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي"، وذلك إضافة لاحتسابها ضمن بند "التسبقة للدولة" كيفما ذكر آنفاً. والغاية من وراء ذلك، هي إبراز بند "مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي" كأحدى مكونات الاحتياطيات الدولية. ولهذا الغرض، تمّ وضع "حساب مقابل"، مُسجّل به نفس المبلغ، في جانب الخصوم لموازنة البنك، ضمن الحسابات النظامية.

تمّ سنويا إعادة تقييم "مركز الاحتياطي" للأخذ في الاعتبار تطوّر قيمة حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار التونسي وذلك بالرجوع إلى سعر حقوق السحب الخاصة كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في 30 أفريل من كلّ سنة. ويسجّل فائض القيمة الكامن المترتب عن هذه العملية بخصوم موازنة البنك في حساب فوارق إعادة التقييم وذلك طبقاً لأحكام الفقرة 5 من الفصل 78 للقانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 و المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي.

2-1-8 تسهيلات القروض

تسجّل تسهيلات القروض المُتحصّل عليها من صندوق النقد الدولي في دفاتر البنك المركزي التونسي في حسابات الموازنة أو في حسابات خارج الموازنة حسب ما إذا كانت هذه التسهيلات مسندة للبنك المركزي لدعم ميزان المدفوعات أو للحكومة التونسية لدعم ميزانية الدولة.

• التسهيلات المسندة للبنك المركزي التونسي

تسجّل الالتزامات المترتبة عن هذه التسهيلات في جانب الخصوم لموازنة البنك المركزي وذلك في الحساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي بالمبلغ المقابل لها بالدينار التونسي باستعمال سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدينار كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في تاريخ 30 أفريل من كلّ سنة.

تمّ سنويا إعادة تقييم قائم التعهدات بعنوان هذه التسهيلات وذلك بتطبيق سعر الصرف الجديد لحقوق السحب الخاصة المذكور أعلاه.

ويُسجّل فائض القيمة الكامن المترتب عن هذه العملية في نفس حساب فوارق إعادة التقييم الذي يتضمن فائض القيمة الكامن الناتج عن إعادة تقييم مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

• التسهيلات المسندة للحكومة التونسية

تسجلّ التعهدات المتعلقة بهذه التسهيلات خارج الموازنة في حساب السندات لصندوق النقد الدولي وذلك بمبلغ يساوي مقابلها بالدينار باستعمال سعر صرف حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في 30 أفريل من كل سنة.

وتتمّ سنويا إعادة تقييم قائم التعهدات بعنوان هذه التسهيلات وذلك بتطبيق سعر الصرف الجديد لحقوق السحب الخاصة المذكور أعلاه. ولا تؤثر عملية إعادة التقييم هذه لا على الموازنة ولا على نتيجة الاستغلال للبنك المركزي.

8-1-3 التسجيل المحاسبي للفوائد والعمولات والمكافآت المتعلقة بالعمليات والمعاملات مع صندوق النقد الدولي

باستثناء تسهيلات القروض الموجهة لدعم ميزانية الدولة، فإنّ كلّ الفوائد والعمولات والمكافآت المتعلقة بالعمليات والمعاملات مع صندوق النقد الدولي تسجّل حسب الحالة كأعباء أو كإيرادات وتؤثر تبعاً لذلك على نتيجة الاستغلال للبنك المركزي التونسي، وذلك تطبيقاً لأحكام القانون عدد 71 لسنة 1977 المؤرخ في 7 ديسمبر 1977 المتعلق بضبط علاقات البنك المركزي التونسي مع صندوق النقد الدولي من جهة وصندوق النقد العربي من جهة أخرى.

8-2 العمليات مع صندوق النقد العربي

8-2-1 الاكتتابات

ينجز البنك المركزي التونسي، باعتباره العون المالي للدولة التونسية، الاكتتابات التي تصادق عليها هذه الأخيرة والمتعلقة بحصة المساهمة في رأس مال صندوق النقد العربي، بواسطة تسبقة للخرينة، وذلك سواء بالنسبة للقسط المحرّر بالعملة الأجنبية، أو بالنسبة للقسط المحرّر بالدينار التونسي. تُسجّل مبالغ هذه الاكتتابات كتسبقة للدولة في جانب الأصول لموازنة البنك، وتكون مساوية للمقابل بالدينار للمبالغ المحرّرة بالدينار العربي الحسابي*.

وفي جانب الخصوم، يُسجّل قسط حصّة المساهمة المكتتبه بالدينار في الجانب الدائن لحساب صندوق النقد العربي المفتوح بالدينار في دفاتر البنك المركزي التونسي. ويخضع المبلغ المكتتب بالدينار إلى إعادة تقييم سنوي للأخذ في الاعتبار تطوّر قيمة حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار التونسي وذلك بالرجوع إلى سعر حقوق السحب الخاصة كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في آخر شهر ديسمبر من كلّ سنة. ويترتب عن هذه العملية ارتفاع الرصيد الدائن لحساب صندوق النقد العربي، في جانب الخصوم، وارتفاع مبلغ التسبقة للدولة، في جانب الأصول، وذلك في حالة انخفاض قيمة الدينار إزاء حقوق السحب الخاصة. أمّا في حالة ارتفاع قيمة الدينار، فتسجّل عمليات معاكسة لما سبق.

وفي جانب آخر، و لغاية إبراز القيمة الحقيقية للتسبقة للدولة في إطار المساهمة في رأس مال صندوق النقد العربي كما هو منصوص عليه في أحكام الفصل 2 من القانون عدد 71 لسنة 1977 الأنف ذكره، فإنّ حصّة المساهمة المكتتبه بالعملة الأجنبية تخضع إلى عملية إعادة تقييم حسب سعر حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في آخر شهر ديسمبر. ويترتب عن هذه العملية ارتفاع مبلغ التسبقة للدولة، في جانب الأصول، و تسجيل فائض قيمة كامن في حساب "فوارق إعادة التقييم"، في جانب الخصوم، وذلك في حالة انخفاض قيمة الدينار إزاء حقوق السحب الخاصة. أمّا في حالة ارتفاع قيمة الدينار، فتسجّل عمليات معاكسة لما سبق.

* 1 دينار عربي حسابي = 3 وحدات حقوق سحب خاصة.

8-2-2 تسهيلات القروض

تُسجَل تسهيلات القروض التي يُبرمها البنك المركزي التونسي مع صندوق النقد العربي في دفاتر البنك المركزي التونسي في جانب الخصوم لموازنة البنك.

أما تسهيلات القروض المسندة للحكومة التونسية، فإنّه لا تُسجَل منها في دفاتر البنك سوى التدفقات المالية المترتبة عن السحوبات ودفعات الفوائد والعمولات وخلص الاستحقاقات بعنوان الأصل على هذه التسهيلات، ولا يُسجَل البنك المركزي التونسي في حساباته أيّ تعهد بعنوان التسهيلات المذكورة، لا في المُوازنة ولا خارج المُوازنة.

8-2-3 التسجيل المحاسبي للفوائد والعمولات المتعلقة بالعمليات والمعاملات مع صندوق النقد العربي

باستثناء تسهيلات القروض المُخصّصة لدعم ميزانية الدولة، فإنّ كلّ الفوائد والعمولات المتعلقة بالعمليات والمعاملات مع صندوق النقد العربي تُسجَل كأعباء وتؤثر تبعاً لذلك على نتيجة الاستغلال للبنك المركزي التونسي، وذلك تطبيقاً لأحكام القانون عدد 71 لسنة 1977 المؤرخ في 7 ديسمبر 1977 المتعلق بضبط علاقات البنك المركزي التونسي مع صندوق النقد الدولي من جهة وصندوق النقد العربي من جهة أخرى .

9) التسجيل المحاسبي للقروض الخارجية لحساب الدولة أو لحساب الوسطاء المقبولين التونسيين

تُسجَل في حسابات خارج المُوازنة :

- القروض الرقاعية المُصدرة من قبل البنك المركزي التونسي لحساب الحكومة التونسية في الأسواق المالية الخارجية،

- القروض الخارجية للدولة المُبرمة في إطار التعاون الاقتصادي الثنائي والتي يُديرها البنك المركزي التونسي لحساب الدولة مع توقيع التزام للجهة الأجنبية (بنك أجنبي أو مؤسسة مالية أجنبية) يتعهد فيه بمقتضاه بتسديد كلّ الاستحقاقات المتعلقة بهذه القروض،

- أقساط القروض المبرمة مع صندوق النقد الدولي والمُخصّصة لدعم ميزانية الدولة،

- القروض الخارجية المبرمة من قبل البنك المركزي التونسي والمُحالة إلى الوسطاء المقبولين التونسيين.

وتعتبرُ الالتزامات المترتبة عن القروض المذكورة أعلاه تعهدات توقيع وذلك تطبيقاً للمبدئ المحاسبي "أفضلية الجوهر على الشكل"، علماً وأنّ الالتزامات المالية للبنك المركزي المترتبة عن هذه القروض يقابلها التزام مماثل من قبل الدولة أو الوسيط المقبول بسداد كل الاستحقاقات على القروض المعنية وكذلك كل الأعباء المالية المترتبة عنها.

10) التداول النقدي

يتولى البنك المركزي لفائدة الدولة مباشرة الامتياز الحصري لإصدار الأوراق والقطع النقدية داخل البلاد التونسية.

يمثل رصيد الأوراق والقطع النقدية في التداول والمسجل بخصوم موازنة البنك المركزي الفارق بين رصيد الأوراق والقطع النقدية التي وقع إصدارها و رصيد الأوراق والقطع النقدية الموجودة في خزائن البنك المركزي سواء في مقره الرئيسي أو في الفروع.

11) الجباية

يخضع البنك المركزي للنظام الجبائي للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية طبقاً لأحكام الفصل 72 لنظامه الأساسي وهو تبعاً لذلك معفى من الضريبة على الشركات.

12) الأطراف المرتبطة

تعتبر أطرافاً مرتبطة :

- المحافظ،

- نائب المحافظ،

- الكاتب العام،

- وأعضاء مجلس الإدارة.

يُمنح لأعضاء المجلس من غير المحافظ ونائب المحافظ منحة حضور تُحمّل على ميزانية البنك المركزي ويُضبط مبلغها بأمر حكومي باقتراح من المحافظ.

يضبط المجلس مراتب المحافظ ونائب المحافظ والكاتب العام والامتيازات الخاصة بهم ويتحملها البنك المركزي.

13) الأحداث المالية لتاريخ إقفال الحسابات

لم يتم تسجيل أي حدث جوهري بين تاريخ إقفال الحسابات و تاريخ إعداد القوائم المالية.

III- الإيضاحات المفصلة لبند القوائم المالية

الإيضاح 1 : رصيد الذهب

يتضمن هذا البند موجودات البنك المركزي التونسي من الذهب وقد بلغت 6,8 أطنان من الذهب الخالص في تاريخ 31 ديسمبر 2018، تفصيلها كالتالي :

2017		2018		
بالدينار	بالغرام	بالدينار	بالغرام	
424.349.457	6.782.998	512.906.454	6.791.388	رصيد الذهب
422.626.073	4.131.014	511.183.070	4.139.404	سبائك
279.337.124	2.730.418	337.184.577	2.730.418	* في خزائن البنك
-	-	173.998.493	1.408.986	* مودعة لدى بنك انقلترا
143.288.949	1.400.596	-	-	* موظفة
1.723.384	2.651.984	1.723.384	2.651.984	قطع تذكارية

و تقييم الموجودات من سبائك الذهب بسعر السوق في موقى شهر ديسمبر باستعمال سعر الإقفال للجلسة الصباحية لبورصة لندن. وتفسر الزيادة بمبلغ 88,6 مليون دينار المسجلة في موجودات الذهب أساساً بتطور سعر صرف الدولار الأمريكي إزاء الدينار.

وبالفعل، ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار من 2,45455 في موفى ديسمبر 2017 إلى 2,99665 عند إقفال السنة المحاسبية 2018 ممّا مكن من احتواء نزول سعر الأوقية من الذهب الخالص الذي انخفض بـ 1,1٪ ليتراجع، من سنة إلى أخرى، من 1.296,50 دولار أمريكي (أو 41,68 دولار أمريكي للغرام من الذهب الخالص) إلى 1.281,65 دولار أمريكي (أو 41,21 دولار أمريكي للغرام من الذهب الخالص).

ونظرا لخصوصيتها، فإنّ القطع التذكارية من الذهب لم تتم إعادة تقييمها بسعر السوق وتواصل تقييمها بالسعر الرسمي : 0,6498475 دينار للغرام الواحد من الذهب الخالص.

وتجدر الإشارة إلى أن مخزون الذهب المودع لدى بنك انقلترا قد خضع، في سنة 2018، إلى عمليات توظيف لدى بنوك دولية ممّا مكن البنك المركزي التونسي من تحصيل إيرادات بهذا العنوان بلغت قيمتها 154,3 ألف دينار في موفى ديسمبر 2018، مقابل 300 ألف دينار في سنة 2017.

الإيضاح 2 : المساهمة في المؤسسات الدولية

يُمثّل المبلغ المسجل ضمن هذا البند، جُملة ما تولى البنك المركزي التونسي دفعه لفائدة عدد من المؤسسات المالية الدولية بعنوان الحصص المكتتبة من قبل الجمهورية التونسية بالذهب أو بالعملة الأجنبية في رأس مال هذه المؤسسات، وذلك بمقتضى نصوص قانونية رخصت للبنك المركزي تسجيل العمليات المذكورة ضمن أصوله. و يرجع تاريخ آخر عملية أجريت في هذا الإطار إلى سنة 1969. وقد أخذت الدولة على عاتقها، فيما بعد، كل عمليات الاكتتاب سواء كانت بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية. و يتعلق الأمر بالمؤسسات التالية :

(بالدينار)		
*2017	*2018	
2.371.793	2.371.793	المساهمة في المؤسسات الدولية
215.408	215.408	البنك الدولي للإنشاء و التعمير
87.202	87.202	الجمعية الدولية للتنمية
76.808	76.808	الشركة المالية الدولية
1.992.375	1.992.375	البنك الإفريقي للتنمية

* المقابل بالدينار للمبالغ المكتتبة بالذهب أو بالعملة الأجنبية، بأسعار الصرف التاريخية.

الإيضاح 3 : مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي

يُمثّل المبلغ المسجل في هذا الباب (423,9 مليون دينار)¹، المقابل بالدينار للجزء المكتتب بالعملة الأجنبية (121,2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) من حصّة تونس في رأس مال صندوق النقد الدولي. و هو يساوي الفارق بين مبلغ الحصّة الكاملة لتونس في رأس مال الصندوق المذكور (545,2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصّة) و موجودات الصندوق بالدينار في حسابه رقم 1 المفتوح في دفاتر البنك المركزي، باستثناء الموجودات المُتأتية من استعمال قرض صندوق النقد الدولي.

¹ د.ت = 0,285941 وحدة من حقوق السحب الخاصة، حسب تسعيرة صندوق النقد الدولي المعتمدة منذ تاريخ 30 أبريل 2018.

ويدخل مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ضمن العناصر المكوّنة للاحتياطيات الدولية على غرار موجودات العملة الأجنبية.

يفصّل مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي كما يلي :

2017		2018		
بالدينار	بحقوق السحب الخاصة	بالدينار	بحقوق السحب الخاصة	
400.628.295	121.194.065	423.938.124	121.221.291	مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
1.802.254.471	545.200.000	1.906.687.044	545.200.000	الحصة في صندوق النقد الدولي
(1.483.276.368)	(448.705.935)	(1.482.748.920)	(423.978.709)	الرصيد الإجمالي للحساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي
81.650.192	24.700.000	-	-	قروض صندوق النقد الدولي في الحساب رقم 1

الإيضاح 4 : موجودات وتوظيفات حقوق السحب الخاصة

يجمع هذا الباب :

- الرصيد المتوفر من حقوق السحب الخاصة في حساب البنك المركزي المفتوح في دفاتر صندوق النقد الدولي والذي بلغ في موفى ديسمبر 2018 ما قدره 18,1 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، أي ما يعادل، في نفس التاريخ، 75,2 مليون دينار¹.

- مساهمة البنك المركزي التونسي في الصندوق الائتماني الذي يديره صندوق النقد الدولي والخاص بتسهيلات التقليل من الفقر ودعم النمو والتدخل لفائدة البلدان الفقيرة كثيرة المديونية، بنسبة سنوية قدرها 0,5% وبأجل 20 سنة يُستحقّ في مارس 2021، وتبلغ هذه المساهمة 2,4 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل 9,8 ملايين دينار.

(بالدينار)

التغيرات	2017	2018	
7.775.769	77.279.835	85.055.604	موجودات وتوظيفات حقوق السحب الخاصة
6.202.482	69.035.269	75.237.751	موجودات حقوق السحب الخاصة
1.573.287	8.244.566	9.817.853	توظيفات حقوق السحب الخاصة

وتُفصّل العمليات المسجلة بحقوق السحب الخاصة في حساب البنك المركزي المفتوح في دفاتر صندوق النقد الدولي كما يلي :

¹ وحدة من حقوق السحب الخاصة = 4,15728 دت في 31 ديسمبر 2018.

(وحدة حقوق سحب خاصة)

2017	2018	
19.774.726	18.097.831	موجودات حقوق السحب الخاصة
22.214.725	19.774.726	الرصيد الأولي
(47.961.000)	(19.200.000)	تسديدات لأصل الدين (قروض صندوق النقد العربي)
(22.388.528)	(29.019.921)	تسديدات الفوائد (قروض صندوق النقد الدولي والعربي)
1.403.290	2.998.674	المكافآت المقبوضة
(4.993.761)	(6.455.648)	العمولات المدفوعة
71.500.000	50.000.000	شراء حقوق السحب الخاصة

الإيضاح 5 : موجودات العملة الأجنبية
تنوزع موجودات العملة الأجنبية كما يلي :

(بالدينار)

التغيرات	2017	2018	
1.533.394.270	12.991.945.011	14.525.339.281	موجودات العملة الأجنبية
135.437.890	451.376.961	586.814.851	موجودات الأوراق النقدية الأجنبية
538.582.662	1.684.046.434	2.222.629.096	الموجودات تحت الطلب
26.790	153.517	180.307	الصكوك بالعملة الأجنبية
1.815.037.425	4.974.243.496	6.789.280.921	الموجودات المودعة
(1.095.020.388)	5.356.101.758	4.261.081.370	السندات
343.964.498	-	343.964.498	منها : سندات مسلمة بموجب اتفاقية إعادة شراء*
942.906	(2.579.444)	(1.636.538)	(المدخرات)
117.500.323	510.298.899	627.799.222	الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة
2.339.893	(3.355.601)	(1.015.708)	(المدخرات)
18.546.769	21.658.991	40.205.760	حسابات بالعملة الأجنبية مدينة لغير مقيمين

* يتعلق الأمر بسندات دين محررة بالأورو، تم تسليمها كضمان في إطار عملية بيع مع التعهد بإعادة الشراء، ثلاثية الأطراف، وقد بلغت قيمتها، في 31 ديسمبر 2018، 100,4 مليون أورو.

تركيبة الموجودات في موفى السنة :

عملات أخرى	يان باباتي		جنيه استرليني		أورو		دولار أمريكي		التغيرات (بالملايين)	
	بالملايين*	الحصة %	بالملايين	الحصة %	بالملايين	الحصة %	بالملايين	الحصة %		
	86	0,3	2.066	11,6	457	51,5	2.281	35,7	1.892	2017-12-31
	129	0,3	1.605	8,1	306	60,6	2.570	29,9	1.448	2018-12-31
	43		(461)		(151)		289		(444)	

* بالدينار

موجودات الأوراق النقدية الأجنبية :

تتوزع موجودات الأوراق النقدية الأجنبية حسب العملات كما يلي :

2017		2018		موجودات الأوراق النقدية الأجنبية
بالدينار	بالعملة	بالدينار	بالعملة	
451.376.961		586.814.851		الأورو
349.602.962	119.163.870	315.288.842	92.024.238	الدولار الأمريكي
34.724.207	14.146.873	161.139.655	53.773.265	الريال السعودي
31.279.888	47.791.671	58.287.782	72.965.527	الفرنك السويسري
11.912.937	4.746.540	18.852.687	6.202.460	عملات أخرى
23.856.967	-	33.245.885	-	

* محفظة السندات :

- التوزيع حسب فئة السندات :

تتكون محفظة السندات من رفاع الخزينة و سندات الدين وتفصيلها كالتالي :

(بملايين الدنانير)

التغيرات	2017	2018	
(137)	509	372	رفاع الخزينة
(982)	4.847	3.865	سندات الدين
24	-	24	أخرى
(1.095)	5.356	4.261	المجموع

- التوزيع حسب الأجل المتبقي للسندات :

(بملايين الدنانير)

التغيرات	2017	2018	
(328)	2.382	2.054	أقل من سنة
(997)	2.493	1.496	بين سنة و 5 سنوات
230	481	711	أكثر من 5 سنوات
(1.095)	5.356	4.261	المجموع

- التوزيع حسب جهة الإصدار :

(بملايين الدنانير)

التغيرات	2017	2018	
(89)	199	110	وكالات إقليمية
24	386	410	سلطات إقليمية
154	2.165	2.319	سيادية
(140)	426	286	وكالات سيادية
(462)	839	377	بنوك فوق القومية
(582)	1.341	759	أخرى
(1.095)	5.356	4.261	المجموع

التوزيع حسب مخاطر الائتمان : (التصنيف المركب لبومبارغ)
✓ في 31 ديسمبر 2018

(بملايين الدنانير)

المجموع	أخرى	بنوك فوق القومية	وكالات سيادية	سيادية	سلطات إقليمية	وكالات إقليمية	
							رقاق الخزينة
24	-	24	-	-	-	-	⁺ F1
372	-	-	-	372	-	-	F2
							سندات التوظيف
306	-	-	-	306	-	-	AAA
1	-	-	-	1	-	-	⁻ AA
5	-	-	-	5	-	-	B
							سندات الاستثمار
1.008	261	353	84	277	33	-	AAA
575	406	-	-	36	23	110	⁺ AA
1.174	92	-	202	713	167	-	AA
452	-	-	-	382	70	-	⁻ AA
117	-	-	-	-	117	-	⁺ A
227	-	-	-	227	-	-	B
4.261	759	377	286	2.319	410	110	المجموع

✓ في 31 ديسمبر 2017

(بملايين الدنانير)

المجموع	أخرى	بنوك فوق القومية	وكالات سيادية	سيادية	سلطات إقليمية	وكالات إقليمية	
							رقاق الخزينة
509	-	-	-	509	-	-	F2
							سندات التوظيف
250	-	26	-	224	-	-	AAA
1	-	-	-	1	-	-	AA
4	-	-	-	4	-	-	B
							سندات الاستثمار
1.613	453	813	122	88	34	103	AAA
892	749	-	-	32	15	96	AA
1.235	139	-	304	621	171	-	AA
562	-	-	-	396	166	-	AA
184	-	-	-	184	-	-	BBB
10	-	-	-	10	-	-	BBB
96	-	-	-	96	-	-	B
5.356	1.341	839	426	2.165	386	199	المجموع

* الودائع :

(بملايين الدنانير)

- التوزيع حسب الطرف المقابل :

التغيرات	2017	2018	
752	4.507	5.259	بنوك تجارية
1.044	455	1.499	بنوك فوق القومية
19	12	31	بنوك مركزية
1.815	4.974	6.789	المجموع

(بملايين الدنانير)

- التوزيع حسب الموقع الجغرافي

التغيرات	2017	2018	
1.119	2.938	4.057	أوروبا
121	250	371	اليابان
(423)	724	301	بلدان عربية
19	12	31	الولايات المتحدة الأمريكية
93	437	530	هونغ كونغ
886	613	1.499	بلدان أخرى
1.815	4.974	6.789	المجموع

- توزيع الودائع البنكية حسب مخاطر الائتمان:

(بملايين الدينانير)

التغيرات	2017	2018	التقييم
1.507	502	2.009	Aaa أو ما يماثلها
219	-	219	Aa2
35	1.238	1.273	Aa3
796	1.493	2.289	A1
115	479	594	A2
(393)	649	256	A3
(464)	613	149	NR
1.815	4.974	6.789	المجموع

الإيضاح 6 : تسهيلات لمؤسسات القرض مرتبطة بعمليات السياسة النقدية

يُسجّل تحت هذا البند قائم تدخّل البنك المركزي في السوق النقدية لضخ السيولة للبنوك. وقد أقل هذا القائم سنة 2018 بزيادة ملحوظة قدرها 3.362 مليون دينار أو بـ 39,6% حيث انتقل من 8.484 مليون دينار في موفى 2017 إلى 11.846 مليون دينار في موفى 2018، مما يعكس ارتفاع حاجة الجهاز المصرفي للسيولة.

اتّخذت هذه التدخلات بالأساس شكل طلبات عروض لمدة 14 يوما والتي مثلت في موفى سنة 2018، نسبة 59,1% من القائم الجملي للتدخلات المذكورة، حيث بلغت قيمتها عند إقفال السنة المحاسبية نفس المستوى المسجل قبل سنة، أي 7.000 مليون دينار، وذلك نتيجة لتحديد سقف مبلغ العمليات الرئيسية لإعادة التمويل المسند للبنوك بداية من شهر جويلية 2017.

ويجدر الذكر، أنّه بالتوازي مع احتداد حاجيات البنوك من السيولة، اقترح البنك المركزي طلبات عروض ذات أجل 6 أشهر بهدف توفير سيولة إضافية بأجل أطول، و ذلك بداية من شهر ديسمبر 2018، والتي بلغ قائمها 1.943 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية.

وقد تم استكمال هذه التدخلات بعمليات مقيضة الصرف بحجم وسطي قدره 2.574,4 مليون دينار مقابل 648,4 مليون دينار فقط في سنة 2017، أي بارتفاع ملحوظ قدره 1.926 مليون دينار بحساب المعدلات، علما وأنه تم إنجاز 13 عملية من هذا النوع طوال السنة وذلك بأجلين اثنين : شهر واحد وثلاثة أشهر. وقد أسفرت هذه العمليات عن إيرادات بعنوان الفوارق الإيجابية بمبلغ 194 مليون دينار مقابل 31,8 مليون دينار في العام السابق.

بيد أن الحجم الوسطي لتدخلات البنك المركزي في السوق النقدية بمبلغ 11.192 مليون دينار لم يكن كافيا لتلبية كامل حاجيات البنوك من السيولة، وقد نتج عن ذلك اللجوء المكثف لتسهيلات القرض لمدة 24 ساعة، التي قفزت بـ 2.509,1 مليون دينار، في المعدل، حيث انتقلت من 700,1 مليون دينار إلى 3.209,2 مليون دينار بين سنة وأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنّ إعادة تمويل البنوك تتمّ مقابل تقديم ضمانات في شكل رقاع خزينة أو ديون جارية، وقد بلغ مجموع كلّ منهما على التوالي، 4.643,5 مليون دينار و 6.357,5 مليون دينار في موفى ديسمبر 2018.

وتجدر الإشارة إلى أنّ جزءاً من قائم التدخل في موقى ديسمبر 2018، تمّ ضمانه من قبل الدولة في حدود مبلغ 258 مليون دينار.

(بالدينار)

2017	2018	الأجال	النسبة %	تسهيلات لمؤسسات القرض مرتبطة بعمليات السياسة النقدية
8.484.000.0000	11.846.000.000			
7.000.000.000	7.000.000.000	2019/01/09	7,05	ضخّ للسيولة عن طريق طلبات العروض
1.484.000.000	2.903.000.000	2019/01/02	7,75	تسهيلات قروض لمدة 24 ساعة
	1.943.000.000	2019/06/12	7,30	عمليات التدخل في السوق النقدية في شكل عمليات إعادة التمويل بأجل 6 أشهر

الإيضاح 7 : سندات مشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة

ينكوّن هذا البند من محفظة السندات المشتراة بصفة باتة في إطار عمليات السوق المفتوحة، وتشتمل حالياً على رقاغ خزينة قابلة للتتظير.

وبغرض تلبية حاجيات البنوك المتزايدة من السيولة، قام البنك المركزي خلال سنة 2018 بعمليات شراء بات لرقاغ الخزينة في إطار السوق المفتوحة، خلال أشهر مارس و سبتمبر و أكتوبر، وبذلك ارتفع رصيد هذا البند إلى 1.659,8 مليون دينار عند إقفال السنة المحاسبية 2018 مقابل 981,5 مليون دينار في سنة 2017 أي بارتفاع محسوس قدره 678,3 مليون دينار.

وفي جانب آخر، شهد هذا البند، في سنة 2018، خروج رقاغ خزينة من المحفظة بسبب حلول أجل استحقاقها خلال شهري جانفي وأكتوبر بمبلغين قدرهما، على التوالي، 117,9 مليون دينار و 174,7 مليون دينار.

عند إقفال حسابات السنة المالية 2018، تم تقييم هذه المحفظة باعتماد منحى سعر الفائدة على الإصدارات السيادية للمركز المالي لتونس الذي كان قد تمّ إطلاقه بصفة رسمية في تاريخ 21 ديسمبر 2017.

تتكوّن محفظة رقاغ الخزينة القابلة للتتظير والمشراة بصفة باتة في إطار عمليات السوق المفتوحة، من الخطوط التالية :

(بالدينار)

2017	2018	
981.528.721	1.659.861.562	سندات مشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة
986.544.233	1 679.404.172	رقاع خزينة قابلة للتنظير بآة الشراء
117.897.142	-	رقاع خزينة قابلة للتنظير 5,3% (جانفي 2018)
174.681.934	-	رقاع خزينة قابلة للتنظير 5,5% (أكتوبر 2018)
161.510.973	161.457.050	رقاع خزينة قابلة للتنظير 5,5% (مارس 2019)
179.347.510	180.269.449	رقاع خزينة قابلة للتنظير 5,5% (فيفري 2020)
202.368.699	203.543.046	رقاع خزينة قابلة للتنظير 5,5% (أكتوبر 2020)
150.737.975	173.792.494	رقاع خزينة قابلة للتنظير 5,75% (جانفي 2021)
-	96.562.263	رقاع خزينة قابلة للتنظير 6% (جوان 2021)
-	39.401.729	رقاع خزينة قابلة للتنظير 6,1% (نوفمبر 2021)
-	181.543.004	رقاع خزينة قابلة للتنظير 6% (فيفري 2022)
-	147.471.951	رقاع خزينة قابلة للتنظير 6,9% (ماي 2022)
-	208.194.719	رقاع خزينة قابلة للتنظير 5,6% (أوت 2022)
-	187.752.514	رقاع خزينة قابلة للتنظير 6% (أفريل 2023)
-	99.415.953	رقاع خزينة قابلة للتنظير 6% (جوان 2023)
(5.015.512)	(19.542.610)	(المذخرات)

الإيضاح 8 : تسبقة للدولة مقابل المساهمة في صندوق النقد

يُسجّل في هذا الباب، كتسبقة للخزينة، المقابل بالدينار للمبالغ المدفوعة بعنوان مساهمة الدولة التونسية في رأس مال صندوق النقد الدولي و صندوق النقد العربي، و ذلك تطبيقاً لأحكام القانون عدد 71 لسنة 1977 المؤرخ في 7 ديسمبر 1977، المُنظم لعلاقة البنك المركزي التونسي مع هاتين المؤسستين الماليّتين.

- صندوق النقد الدولي : تبلغ الحصة الكاملة لمساهمة تونس في رأس مال هذا الصندوق 545,2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، منها 424 مليون مكتتبة بالدينار ومُنزلة في الحساب رقم 1 للصندوق و 121,2 مليون مكتتبة بعملات قابلة للتحويل. ويجدر التذكير أنه، في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص، سجلت حصة تونس في سنة 2016، ارتفاعاً بمبلغ 258,7 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة.

- صندوق النقد العربي : تبلغ الحصة الكاملة لمساهمة تونس في رأس مال هذا الصندوق 19,275 مليون دينار عربي حسابي، منها :

• 7 ملايين دينار عربي حسابي مكتتبة نقدا (6,9 ملايين مكتتبة بعملات قابلة للتحويل و0,1 مليون مكتتب بالعملة المحلية ومنزل في حساب الصندوق المفتوح بالدينار في دفاتر البنك المركزي)،

• 5,85 ملايين دينار عربي حسابي تمثل الحصة المسندة للجمهورية التونسية في إطار تطبيق قرار مجلس المحافظين رقم 3 لسنة 2005، القاضي بتحرير القسط المتبقي من رأس المال عن طريق التحويل من رصيد الاحتياطي العام وتوزيع حصص جديدة على الدول الأعضاء بحسب نسبة مساهمتها في رأس مال الصندوق،

• 6,425 ملايين دينار عربي حسابي تمثل حصّة تونس في الاكتتاب في رفع رأس مال الصندوق في إطار تطبيق قرار مجلس المحافظين رقم 3 لسنة 2013. ونصف المبلغ المذكور تمّ تحريره عن طريق التحويل من رصيد الاحتياطي العام والنصف الآخر يُحرّر نقدا على مدّة خمس سنوات بداية من غرة أبريل 2014. وقد تم تحرير القسط الأخير في شهر أبريل 2018 بمبلغ 642.500 دينار عربي حسابي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الدينار العربي الحسابي يساوي ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة.

وتخضع الحصص المكتتبة بالدينار في رأس مال هذين الصندوقين و المنزلة في حسابيهما المفتوحين في دفاتر البنك المركزي، إلى إعادة تقييم سنوي حسب سعر حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي.

الإيضاح 9 : محفظة المساهمات

يتعلق المبلغ المُسجّل في هذا البند بالأقساط المُحرّرة من مساهمات البنك المركزي التونسي في رأس مال المؤسسات التالية:

نسبة المساهمة بـ %	2017-12-31 بالدينار	*2018-12-31 بالدينار	2017-12-31 الرصيد بالعملة	2018-12-31 الرصيد بالعملة	المؤسسة
4,511	5.819.402 (3.584.000)	6.796.014 (4.244.000)	1.983.571,50 أورو	1.983.571,50 أورو	بنك تونس الخارجي (المدخرات لانخفاض قيمة السندات)
0,007	15.637	18.261	5.330 أورو	5.330 أورو	شركة "سويقت"
2,124	24.545.500	29.966.500	10.000.000 دولار أمريكي	10.000.000 دولار أمريكي	البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير
6,667	6.136.375	14.983.250	2.500.000 دولار أمريكي	5.000.000 دولار أمريكي	البنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية
0,272	5.068.646	6.188.082	2.065.000 دولار أمريكي	2.065.000 دولار أمريكي	برنامج تمويل التجارة البنية العربية
3	105.000	105.000	105.000 دينار تونسي	105.000 دينار تونسي	الشركة المصرفية المشتركة للمقاصة الإلكترونية
50	-	2.500.000	-	2.500.000 دينار تونسي	صندوق ضمان الودائع البنكية
	38.106.560	56.313.107	المجموع		

ويعزى الارتفاع البالغ 18,2 مليون دينار لمجموع هذا البند، بالخصوص، إلى تحرير البنك المركزي التونسي للقسط الثاني من مساهمته في رأس مال البنك المغربي للاستثمار و التجارة الخارجية (2,5 مليون دولار أمريكي) و حصته في رأس مال صندوق ضمان الودائع البنكية (2,5 مليون دينار).

ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أنّ الانخفاض في نسب مساهمة البنك المركزي التونسي في رأس مال كل من بنك تونس الخارجي (التي تراجعته من 5,3% إلى 4,5%) و البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير (التي تراجعته من 2,7% إلى 2,1%)، يعود إلى عدم اكتتاب البنك المركزي التونسي في عمليات الزيادة في رأس مال هاتين المؤسستين المنجزة في سنة 2018.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تطبيقاً لأحكام الفصلين 37 و 97 من نظامه الأساسي، لن يكون للبنك المركزي التونسي أي مساهمة في رأس مال بنك تونس الخارجي بداية من 2019.

* حسب أسعار الصرف السائدة في 31 ديسمبر 2018 :
1 أورو = 3,42615 دت
1 دولار أمريكي = 2,99665 دت

الإيضاح 10: الأصول الثابتة
يبرز الجدول الموالي تفاصيل مكونات الأصول الثابتة كما هي في موفى ديسمبر 2018 (بالدينار) :

القيمة المحاسبية الصافية 2018/12/31	الاستهلاكات					القيمة الخام				السبب
	18/12/31	خروج 2018	مخصصات 2018	التعديلات	17/12/31	18/12/31	خروج 2018	دخول 2018	17/12/31	
1.035.930	6.033.637	-	384.770	-	5.648.867	7.069.567	-	922.966	6.146.601	البرمجيات
44.318	-	-	-	-	-	44.318	-	-	44.318	أصول ثابتة غير مادية أخرى
211.760	-	-	-	-	-	211.760	-	104.678	107.082	تسفيقات على شراء برمجيات
1.292.008	6.033.637	-	384.770	-	5.648.867	7.325.645	-	1.027.644	6.298.001	الأصول الثابتة غير المادية
4.033.518	-	-	-	-	-	4.033.518	-	-	4.033.518	الأراضي
5.207.285	49.870.863	-	1.457.199	-	48.413.664	55.078.148	-	-	55.078.148	البناءات
213.644	932.286	-	96.315	-	835.971	1.145.930	-	85.148	1.060.782	معدات وأثاث مكاتب
850.386	2.790.408	-	195.400	-	2.595.008	3.640.794	-	-	3.640.794	معدات النقل
589.480	9.084.561	-	777.898	-	8.306.663	9.674.041	-	57.797	9.616.244	معدات إعلامية
222.770	262.874	-	124.402	-	138.472	485.644	-	28.881	456.763	معدات الطبع
2.443.875	19.512.227	-	2.311.013	-	17.201.214	21.956.102	-	316.973	21.639.129	معدات الخزينة
1.027.512	2.423.930	-	161.563	-	2.262.367	3.451.442	-	102.354	3.349.088	تهيئة وتجهيز
20.284.140	11.753.318	-	2.897.834	591.941	8.263.543	32.037.458	-	6.251.001	25.786.457	تركيب تجهيزات فنية
287.083	601.487	-	72.215	-	529.272	888.570	-	156.458	732.112	معدات وتجهيزات فنية
654.766	-	-	-	-	-	654.766	-	-	654.766	أعمال فنية وقطع عتيقة
2.504.365	-	-	-	-	-	2.504.365	-	1.345.914	1.158.451	أصول ثابتة مادية في طور الإنشاء
38.318.824	97.231.954	-	8.093.839	591.941	88.546.174	135.550.778	-	8.344.526	127.206.252	الأصول الثابتة المادية
39.610.832	103.265.591	-	8.478.609	591.941	94.195.041	142.876.423	-	9.372.170	133.504.253	المجموع

الإيضاح 11 : مدينون مختلفون

يتضمن هذا البند، بالخصوص، قائم القروض المسندة للأعوان والمُموّلة من احتياطي الصندوق الاجتماعي وكذلك التسبقات المختلفة الممنوحة للأعوان (37,1 مليون دينار مقابل 37,4 مليون دينار في سنة 2017).

الإيضاح 12 : حسابات انتظار و للتسوية (أصول)

يتضمّن هذا البند بالأساس الإيرادات المُستحقة و الحسابات المدينة المختلفة الأخرى. وقد ارتفع، من سنة إلى أخرى، بـ 45,3 مليون دينار و ذلك نتيجة بالخصوص لتطور الإيرادات المُستحقة على عمليات السياسة النقدية بـ 42,8 مليون دينار. وتفصيله كالآتي :

(بالدينار)

التغيرات	*2017	2018	
45.287.420	85.347.284	130.634.704	حسابات انتظار و للتسوية (أصول)
44.604.455	82.768.658	127.373.113	إيرادات مُستحقة وأعباء مسجلة مسبقاً
(883.762)	924.959	41.197	ذهب مُخصص للبيع لحرفيي المصوغ
2.142.595	197	2.142.792	عملت أجنبية قيد الاستخلاص و للتسوية
(575.868)	1.653.470	1.077.602	حسابات مدينة مختلفة أخرى

* وقعت إعادة تصنيف بعض الأرقام المتعلقة بالسنة المحاسبية السابقة لكي يكون تقديمها مطابقاً للطريقة المعتمدة في سنة 2018.

الإيضاح 13 : الأوراق والقطع النقدية في التداول

سجلت الأوراق والقطع النقدية في التداول ارتفاعاً بـ 722,5 مليون دينار أو بنسبة 6,2٪، لتبلغ 12.453,6 مليون دينار مقابل 11.731 مليون دينار في سنة 2017، مع حصة غالبية للأوراق النقدية (97٪)، وتفصيلها كالآتي :

(بالدينار)

التغيرات	2017	2018	
722.540.653	11.731.013.986	12.453.554.639	الأوراق والقطع النقدية في التداول
694.708.820	11.388.998.605	12.083.707.425	الأوراق النقدية
27.831.833	342.015.381	369.847.214	القطع النقدية

وتُفصّل الأوراق والقطع النقدية في التداول حسب الفئة كالاتي :

(بالدينار)

2017	2018	
11.388.998.605	12.083.707.425	أوراق نقدية في التداول
3.240.839.650	2.833.213.800	50 ديناراً
10.057.800	-	30 ديناراً
4.564.633.540	5.961.783.540	20 ديناراً
3.480.994.440	3.216.004.300	10 دنانير
92.473.175	72.705.785	5 دنانير
342.015.381	369.847.214	قطع نقدية في التداول
89.440.360	96.009.735	5 دنانير
16.639.938	26.020.228	2 دينار
135.851.965	140.633.239	1 دينار
44.417.192	49.229.347	500 مليم
6.134.411	7.733.728	200 مليم
28.997.306	29.019.242	100 مليم
8.120.275	8.575.207	50 مليما
7.677.957	7.867.400	20 مليما
2.400.366	2.423.385	10 مليمات
2.202.340	2.202.400	5 مليمات
73.033	73.051	2 مليم
60.238	60.252	1 مليم

الإيضاح 14 : الحساب المركزي للحكومة

يُسجّل تحت هذا البند الرصيد الدائن للحسابات بالعملة الأجنبية أو بالدينار التونسي والذي يحتوي على الموارد المتوفرة لدى الخزينة والمُخوّل لها استعمالها في إطار إدارتها اليومية للسيولة. و يدخل ضمن هذه الفئة من الحسابات الحساب الجاري للخزينة (667,9 مليون دينار) والحساب الخاص المتضمن للموارد المتأتية من القرض الرقاعي بمبلغ 500 مليون أورو المخصّص لدعم ميزانية الدولة، المُصدر بسوق "أورو بوند" بنسبة فائدة 6,75% و بأجل 5 سنوات. وعند إقفال السنة المحاسبية 2018، بلغ الرصيد المتبقي من هذا القرض، الذي لم يقع تحويله بعد إلى الدينار، ما قدره 788 مليون دينار.

(بالدينار)

التغيرات	2017	2018	
326.988.658	1.236.005.217	1 562.993.875	الحساب المركزي للحكومة
201.755.609	466.113.302	667.888 911	الحساب الجاري للخزينة
788.014.500	-	788.014.500	قرض البنك الإفريقي للتنمية بمبلغ 180 مليون أورو برنامج دعم التنمية الجهوية المدمجة
(733.450.000)	733.450.000	-	القرض المجمع من البنوك المحلية بمبلغ 250 مليون أورو
70.648.549	36.441.915	107.090.464	حسابات أخرى

الإيضاح 15 : الحسابات الخاصة للحكومة

يتضمن هذا البند الحسابات بالعملة الأجنبية أو بالدينار التونسي التي لا يمكن استعمال أرصدها من قبل الخزينة في إطار إدارتها اليومية للسيولة. وتشتمل أساسا على حسابات الحكومة الخاصة المحررة بالعملة الأجنبية و المتضمنة للأموال المتأتية من السحوبات من القروض و الهبات الخارجية الممنوحة للدولة أو لمؤسسات عمومية بضمان الدولة والمخصصة لمشاريع معينة (946,1 مليون دينار)، رصيد حسابات القروض الممنونة بالدينار (180,8 مليون دينار)، رصيد الحسابات المختلفة للحكومة (53,9 مليون دينار) و كذلك أرصدة الحسابات المتعلقة بمختلف الصناديق التي يمسكها البنك المركزي لحساب الدولة كصندوق التطوير واللامركزية الصناعية والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى.

(بالدينار)

التغيرات	2017	2018	
(79.774.235)	1.298.385.615	1.218.611.380	الحسابات الخاصة للحكومة
(143.241.905)	1.089.385.568	946.143.663	الحسابات الخاصة للحكومة بالعملة الأجنبية
61.658.046	119.163.144	180.821.190	الحكومة التونسية - حسابات القروض
(9.493.643)	63.372.883	53.879.240	الحكومة التونسية - حسابات مختلفة
			منها :
1.092.528	21.253.212	22.345.740	الآلية الظرفية لمساندة المؤسسات
(10.586.171)	40.937.483	30.351.312	الحساب المركزي لبرنامج المسكن الأول
(4.291.308)	15.416.563	11.125.255	حساب صندوق التطوير واللامركزية الصناعية
15.148.684	6.240.190	21.388.874	حساب الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى
445.891	4.807.267	5.253.158	الحكومة التونسية - حساب الهبات

تفصل الحسابات الخاصة بالعملة الأجنبية كالتالي :

2017		2018		
بالدينار	بالعملة	بالدينار	بالعملة	
1.089.385.568		946.143.663		الحسابات الخاصة بالعملة الأجنبية
955.800.110	325.789.117	816.545.109	238 327.309	الأورو
34.081.380	13.884.981	38.500.825	12 847.955	الدولار الأمريكي
88.593.140	4.067.478.562	77.761.851	2 860 768.962	اليان الياباني
10.910.938		13.335.878		عملات أخرى

وفي جانب آخر، تمثلت تدفقات موارد واستعمالات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية و الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى، المسجلة خلال السنة المحاسبية فيما يلي :

(بالدينار)

حسابات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى		حسابات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية		
2017	2018	2017	2018	
5.146.739	6.240.190	1.808.356	15.416.563	الرصيد الأولي
20.731.451	15.148.684	53.267.196	22.844.875	الموارد
8.000.000	-	49.000.000	20.000.000	اعتمادات الميزانية
12.731.451	15.148.684	4.267.196	2.844.875	استخلاصات
19.638.000	-	39.658.989	27.136.183	الاستعمالات
6.240.190	21.388.874	15.416.563	11.125.255	الرصيد النهائي

الإيضاح 16 : مخصصات حقوق السحب الخاصة

يمثل هذا البند، المقابل لمجموع مبالغ حقوق السحب الخاصة التي مُنحت لتونس، في إطار عمليات مخصصات حقوق السحب الخاصة المنجزة من قبل صندوق النقد الدولي للبلدان الأعضاء. وبلغ مجموع المخصصات 272,8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة¹ في نهاية شهر ديسمبر 2018. وبما أن البنك المركزي مطالب بإرجاع هذا المبلغ للصندوق إذا ما قرر هذا الأخير إلغاء حقوق السحب الخاصة، فإن المخصصات المذكورة تمثل التزاما قائما، غير محدود المدة، تجاه الصندوق.

(بآلاف الوحدات من حقوق السحب الخاصة)

2017	2018	
272.776	272.776	مخصصات حقوق السحب الخاصة
5.880	5.880	مخصصات / جانفي 1970
3.745	3.745	مخصصات / جانفي 1971
5.088	5.088	مخصصات / جانفي 1972
6.552	6.552	مخصصات / جانفي 1979
6.552	6.552	مخصصات / جانفي 1980
6.426	6.426	مخصصات / جانفي 1981
212.385	212.385	مخصصات / أوت 2009
26.148	26.148	مخصصات / سبتمبر 2009

و سُجّلت آخر عملية على مستوى هذا البند في سنة 2009 بمبلغ جملي قدره 238,5 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بمناسبة المخصصات العامة والخاصة التي منحها صندوق النقد الدولي لفائدة الدول الأعضاء.

و يفسّر الارتفاع المسجّل، عند إقفال السنة المحاسبية 2018، بـ 181,7 مليون دينار أو بـ 19,1٪، حصرياً، بارتفاع سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدينار.

¹ - 1 وحدة من حقوق السحب الخاصة = 4,15728 د.ت في 31 ديسمبر 2018.

الإيضاح 17: حسابات جارية بالدينار باسم المنظمات الأجنبية

يُمثل هذا البند أرصدة الحسابات المفتوحة بالدينار باسم المنظمات الأجنبية، و منها بالخصوص صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و البنك الإفريقي للتنمية و صندوق النقد العربي. و تجدر الإشارة إلى أن حسابات صندوق النقد الدولي المفتوحة في دفاتر البنك المركزي تعتبر من أهم مكونات هذا البند، وهي مُفصّلة كالآتي :

(بالدينار)

2017	2018	
1.483.292.852	1.482.759.083	حسابات صندوق النقد الدولي
1.483.276.368	1.482.748.920	صندوق النقد الدولي- الحساب رقم 1
1.401.626.176	1.482.748.920	مساهمة تونس بالدينار في رأس مال الصندوق
81.650.192	-	سحوبات من قروض صندوق النقد الدولي*
16.484	10.163	صندوق النقد الدولي- الحساب رقم 2

* يتعلق الأمر بالمقابل بالدينار للأموال المسحوبة على القرض الائتماني والمخصّصة لدعم ميزان المدفوعات.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ حساب السندات المفتوح في دفاتر البنك المركزي التونسي باسم صندوق النقد الدولي والبالغ رصيده 4.779,8 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2018، مُدرج ضمن جدول التعهدات خارج الموازنة على مستوى البند الفرعي "قروض خارجية أخرى". ويتعلق الرصيد المذكور بالمقابل بالدينار لقرضي صندوق النقد الدولي المتحصل عليهما في إطار القرض الائتماني وآلية التسهيلات الموسعة للقرض والمخصّصين لدعم ميزانية الدولة.

الإيضاح 18: التزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين

يتضمن هذا البند موجودات العملة الأجنبية تحت الطلب للوسطاء المقبولين (4,524 ملايين دينار)، من جهة، و قائم اقتراض البنك المركزي من السوق النقدية بالعملة الأجنبية (2.408,4 مليون دينار)، من جهة أخرى.

تفصّل هذه الالتزامات كما يلي :

*2017		2018		
بالدينار	بالعملة	بالدينار	بالعملة	
3.161.773.298		6.932.889.693		التزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين
1.858.327.471	633.419.957	4.704.751.480	1.373.188.996	الأورو
1.045.964.986	426.133.094	1.832.896.072	611.648.365	الدولار الأمريكي
99.276.193	39.555.183	131.865.523	43.383.239	الفرنك السويسري
64.234.745	19.434.744	91.660.141	24.017.435	الجنيه الأسترليني
23.094.824	35.285.940	38.470.601	48.158.080	الريال السعودي
13.482.259	20.177.434	36.158.120	44.320.384	الدرهم الإماراتي
20.116.349	10.293.641	37.168.334	16.887.021	الدولار الكندي
37.276.471		59.919.422	-	عملات أخرى

* وقعت إعادة تصنيف بعض الأرقام المتعلقة بالسنة المحاسبية السابقة لكي يكون تقديمها مطابقا للطريقة المعتمدة في سنة 2018.

الإيضاح 19 : حسابات غير مقيمين بالعملة الأجنبية

يُسجّل هذا البند الأرصدة الدائنة للحسابات المفتوحة بالعملة الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل باسم بنوك أو مؤسسات غير مقيمة.

الإيضاح 20 : التزامات أخرى بالعملة الأجنبية

يُمثّل المبلغ المُسجّل في هذا البند المقابل بالدينار لمبالغ التزامات البنك المركزي التونسي بالعملة الأجنبية لأجل بعنوان اقتراضات أو ودائع من الخارج، وتفصيله كالتالي:

- 50 مليون دولار أمريكي (149,8 مليون دينار) تُمثّل المبلغ المودع من قبل بنك الجزائر لدى البنك المركزي التونسي بمقتضى الاتفاقية المُبرمة معه في الغرض بتاريخ 28 أبريل 2011،
 - 200 مليون دولار أمريكي (599,3 مليون دينار) تُمثّل المبلغين بقيمة 100 مليون دولار لكل واحد، المودعين من قبل بنك الجزائر لدى البنك المركزي التونسي بمقتضى الاتفاقيتين المُبرمتين في الغرض بتاريخ 04 ماي 2014 و 17 مارس 2015 على التوالي،
 - 3,6 ملايين وحدة حقوق سحب خاصة (15 مليون دينار) تُمثّل القائم المتبقي من قرض تسهيلات الإصلاح الهيكلي الخامس المتحصل عليه من صندوق النقد العربي خلال سنة 2013.
 - 100 مليون أورو (342,6 مليون دينار) تُمثّل قائم القرض الذي يحلّ أجل استحقاقه في تاريخ 16 جانفي 2019، المسند في أكتوبر 2018 مقابل إعادة شراء سندات بالعملة الأجنبية في إطار عملية ثلاثية الأطراف.
- و تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه تمّ خلال سنة 2018، تسديد استحقاقات القرض المتحصل عليه من صندوق النقد العربي في إطار تسهيلات الإصلاح الهيكلي الخامس بمبلغ قدره 7,2 ملايين وحدة حقوق سحب خاصة (26,1 مليون دينار) .

الإيضاح 21 : قيم قيد الاستخلاص

يمثل المبلغ المسجل في هذا البند، الوضعية الدائنة الصافية لحسابات استخلاص القيم بما فيها، بالخصوص، الصكوك والسندات لفائدة الخزينة والتحويلات المأدون بها من قبل مصالح البنك والتي تمرّ عبر المقاصّة الإلكترونية.

الإيضاح 22 : فوارق التحويل وإعادة التقييم

يتضمن هذا البند :

- فائض القيمة الصافي المتراكم بعنوان إعادة تقييم الحسابات بالعملة الأجنبية بمبلغ 2.620 مليون دينار. وتجدر الإشارة إلى أنّ عملية إعادة تقييم الحسابات بالعملة الأجنبية أفرزت في سنة 2018 ناقص قيمة صافيا قدره 148,7 مليون دينار والذي وقع امتصاصه بالكامل من فائض القيمة الصافي المرّحل من سنة 2017 بمبلغ 2.768,7 مليون دينار،
- فائض القيمة الصافي المتراكم بعنوان إعادة التقييم بسعر السوق للموجودات من سبائك الذهب بمبلغ 504,2 مليون دينار منها 416,5 مليون دينار متأتية من سنة 2017،
- فائض القيمة الصافي المتراكم بعنوان إعادة تقييم العمليات مع صندوق النقد الدولي و صندوق النقد العربي في حدود 135,5 مليون دينار منها 95,4 مليون دينار متأتية من سنة 2017.

الإيضاح 23: دانون مختلفون

يتضمن هذا البند، بالخصوص، حسابات الإيداع لأعوان البنك، والمدخرات المخصصة بعنوان منحة الخروج في التقاعد والإجازات خالصة الأجر، والأداءات المقطوعة من المورد لفائدة الدولة، ومبالغ مساهمات التغطية الاجتماعية في انتظار الدفع ومبالغ العُقل التوقيفية وحسابات أخرى باسم هيئات وطنية.

(بالدينار)

التغيرات	2017	2018	
(29.217.891)	131.601.895	102.384.004	دانون مختلفون
2.536.343	18.392.069	20.928.412	حسابات إيداع الأموال (حسابات الأعوان، حساب الودادية (...)
(2.846.767)	11.539.008	8.692.241	مدخرات بعنوان منحة الخروج للتقاعد
131.801	6.346.968	6.478.769	مدخرات للإجازات خالصة الأجر
209.236	2.757.687	2.966.923	الخصم من المورد بعنوان الضريبة، أداء مجمع على القيمة المضافة وضرائب وأداءات أخرى لفائدة الدولة
72.368	1.690.893	1.763.261	مبالغ مساهمات التغطية الاجتماعية في انتظار الدفع
(29.320.872)	90.875.270	61.554.398	دانون مختلفون آخرون
(12.562.062)	34.903.135	22.341.073	منها : عقل توقيفية
(25.437.300)	53.989.077	28.551.777	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
5.980.731	-	5.980.731	صندوق ضمان الودائع البنكية

الإيضاح 24 : حسابات انتظار وللتسوية (خصوم)

يضمّ هذا البند، بالخصوص، المبلغ المقابل لمركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي والمدخرات للمخاطر والأعباء والأعباء للدفع.

(بالدينار)

التغيرات	2017	2018	
63.985.312	495.142.800	559.128.112	حسابات انتظار وللتسوية (خصوم)
23.309.829	400.628.295	423.938.124	مقابل مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
3.345.977	15.041.486	18.387.463	أعباء الموظفين للدفع
1.666.716	10.906.859	12.573.575	أعباء للدفع وإيرادات مختلفة مقبوضة مسبقاً
488.630	2.058.028	2.546.658	مصاريف للدفع ذات طابع خصوصي و استثنائي
225.495	1.429.151	1.654.646	عُملات أجنبية في انتظار التسوية
34.810.000	63.817.110	98.627.110	مدخرات المخاطر والأعباء
138.665	1.261.871	1.400.536	حسابات انتظار وللتسوية أخرى

الإيضاح 25 : الأموال الذاتية

بلغت الأموال الذاتية قبل تخصيص نتيجة السنة المحاسبية 2018، ما قدره 1.028,1 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2018 مُقابل 530,4 مليون دينار في سنة 2017، أي بارتفاع بـ 497,7 مليون دينار أو بنسبة 93,9%، وهي مُفصلة كالآتي :

(بالدينار)

2017	2018	
6.000.000	6.000.000	رأس المال
138.311.580	140.728.867	الاحتياطيات
3.000.000	3.000.000	الاحتياطي القانوني
102.794.668	102.794.668	الاحتياطي الخاص
32.516.912	34.934.199	احتياطي الصندوق الاجتماعي
160.763	77.945	أموال ذاتية أخرى
90.552	-	النتائج المؤجلة
144.562.895	146.806.812	مجموع الأموال الذاتية قبل احتساب نتيجة السنة المحاسبية
385.802.863	881.320.531	نتيجة السنة المحاسبية
<u>530.365.758</u>	<u>1 028.127.343</u>	<u>مجموع الأموال الذاتية قبل التخصيص</u>

وكان مجلس إدارة البنك قد صادق خلال اجتماعه بتاريخ غرة مارس 2018 على توزيع نتيجة السنة المحاسبية 2017 كما يلي :

(بالدينار)

385.802.863	نتيجة السنة المحاسبية
90.552	النتائج المؤجلة
385.893.415	الأرباح للتوزيع
2.000.000	احتياطي الصندوق الاجتماعي
383.893.415	القسط الراجع للدولة

وتمثلت تحركات الأموال الذاتية المسجلة في السنة المحاسبية المقفلة في 31 ديسمبر 2018 فيما يلي :

(بالدينار)

البيانات	الرصيد في 2017/12/31	النتائج المؤجلة	توزيع النتيجة	احتياطي الصندوق الاجتماعي	أموال ذاتية أخرى	نتيجة السنة المحاسبية	الرصيد في 2018/12/31
رأس المال	6.000.000	-	-	-	-	-	6.000.000
الاحتياطي القانوني	3.000.000	-	-	-	-	-	3.000.000
الاحتياطي الخاص	102.794.668	-	-	-	-	-	102.794.668
احتياطي الصندوق الاجتماعي	32.516.912	-	-	2.417.287	-	-	32.934.199
أموال ذاتية أخرى	160.763	-	-	-	(82.818)	-	77.945
النتائج المؤجلة	90.552	(90.552)	-	-	-	-	-
نتيجة السنة المحاسبية	385.802.863	-	(385.802.863)	-	-	881.320.531	881.320.531
مجموع الأموال الذاتية	530.365.758	(90.552)	(385.802.863)	2.417.287	(82.818)	881.320.531	1.028.127.343

أما موارد واستعمالات الصندوق الاجتماعي كما هي في موفى ديسمبر 2018 فكانت كالاتي :

(بالدينار)

التسمية	الرصيد في 2017-12-31	الموارد		الرصيد في 2018/12/31	الاستعمالات
		المخصصات	التسديدات		
الموارد	32.516.912	2.000.000	417.287	-	34.934.199
المخصصات	25.038.126	2.000.000	-	-	27.038.126
فوائد على قروض طويلة الأمد	3.946.160	-	141.641	-	4.087.801
فوائد على قروض متوسطة الأمد	3.532.626	-	275.646	-	3.808.272
الاستعمالات	(31.231.115)	-	13.154.431	(13.080.458)	(31.157.142)
قروض السكن	(13.504.767)	-	4.935.035	(6.211.853)	(14.781.585)
قروض متوسطة الأمد	(9.577.211)	-	2.698.597	(1.332.780)	(8.211.394)
قروض قصيرة الأمد	(8.149.137)	-	5.520.799	(5.535.825)	(8.164.163)
الموارد المتوفرة	1.285.797	2.000.000	13.571.718	(13.080.458)	3.777.057

الإيضاح 26 : التعهدات خارج الموازنة

يشتمل جدول التعهدات خارج الموازنة على :

❖ التعهدات والضمانات المسلمة :

تعهدات الضمان المسلمة في إطار القروض الخارجية :

• قروض رقاعية و قروض خارجية أخرى

هي التعهدات المتعلقة :

- بالقروض الرقاعية المصدرة من قبل البنك المركزي التونسي لحساب الدولة التونسية في الأسواق المالية الأجنبية،

- والقروض الخارجية للدولة، المُتحصل عليها في إطار التعاون الاقتصادي الثنائي، و التي يديرها البنك المركزي لحساب هذه الأخيرة مع إمضائه تعهدات للطرف الأجنبي المتدخل (بنك أجنبي أو مؤسسة مالية)، يلتزم بمقتضاها بخلاص الاستحقاقات المتعلقة بهذه القروض،

- والقروض الخارجية المُبرمة من قبل البنك المركزي والمُحالة إلى الوسطاء المقبولين (وتتعلق تحديدا بالقروض المُبرمة مع برنامج تمويل التجارة العربية البنينية).

كما يتضمن هذا البند أيضا التزامات البنك المركزي التونسي إزاء صندوق النقد الدولي بالنسبة للأجزاء من القروض المتحصل عليه من الصندوق و المخصصة لدعم ميزانية الدولة. ويتعلق الأمر بالقروض الائتماني والقرض المتحصل عليه في إطار آلية التسهيلات الموسعة للقرض، الذي تم بعوانه تحويل ثلاثة أقساط خلال سنة 2018 بمبلغ جملي قدره 1.820,9 مليون دينار.

وتجدر الإشارة، في هذا الإطار، إلى أنّ قائم القروض الرقاعية انتقل من 20.513,7 مليون دينار في ديسمبر 2017 إلى 26.493 مليون دينار في ديسمبر 2018، أي بارتفاع قدره 5.979,3 مليون دينار، يُعزى في جزء كبير منه إلى القرض الرقاعي بمبلغ 500 مليون أورو المُصدر بسوق "أورو بوند" في أكتوبر 2018.

وتعتبر هذه التعهدات تعهدات توقيع (خارج الموازنة) تطبيقا للمبدأ المحاسبي " أفضلية الجوهر على الشكل"، علما و أنّ الالتزامات المالية للبنك المركزي المترتبة عن القروض المشار إليها أعلاه، يقابلها التزام مماثل من قبل الدولة أو الوسيط المقبول بسداد كل الاستحقاقات على القروض المعنية و كذلك كل الأعباء المالية المترتبة عنها.

(بالدينار)

التغيرات	2017	2018	
5.979.303.177	20.513.722.041	26.493.025.218	قروض رقاعية
1.214.356.001	5.250.145.855	6.464.501.856	قروض خارجية أخرى
163.764.069	1.107.216.374	1.270.980.443	قروض خارجية للدولة مُتحصل عليها في إطار التعاون الاقتصادي الثنائي
174.566.099	239.133.078	413.699.177	قروض خارجية مُبرمة من قبل البنك المركزي ومُحالة إلى الوسطاء المقبولين
876.025.833	3.903.796.403	4.779.822.236	قروض صندوق النقد الدولي المخصصة لدعم ميزانية الدولة

التعهدات المسلمة مقابل عمليات إعادة التمويل :

هي التعهدات المسلمة و المُتعلقة بعمليات مقايضة الصرف كأحد أدوات السياسة النقدية التي شرع البنك المركزي في استعمالها بداية من شهر ماي 2015 بهدف تلبية حاجيات البنوك من السيولة.

وفي نهاية شهر ديسمبر 2018، يمثل المبلغ المدرج في هذا البند (2.302,4 مليون دينار) المقابل بالدينار، بتطبيق أسعار الصرف السائدة في تاريخ الإقفال، للعملات الأجنبية المتوقع تسليمها للبنوك عند حلول أجل عمليات مقايضة الصرف التي قام بها البنك خلال أشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر من سنة 2018 بأجل ثلاثة أشهر.

- التعهدات والضمانات المستلمة

■ التعهدات المُستلمة مقابل عمليات إعادة التمويل

هي التعهدات المستلمة من البنوك المشاركة في عمليات مقايضة الصرف والمتكونة، من ناحية، من المبالغ بالدينار للاستلام في تاريخ الأجل (2.280 مليون دينار) ومن ناحية أخرى، من مبالغ الفوارق الإيجابية غير الجارية بعنوان هذه العمليات (25,6 مليون دينار).

■ الضمانات المُستلمة لتغطية عمليات إعادة التمويل

هي الضمانات المُستلمة من قبل البنك المركزي في مقابل عمليات إعادة تمويل البنوك غير تلك المنجزة بواسطة عمليات مقايضة الصرف، وقد بلغ مجموع قيمة هذه الضمانات 11.001 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2018 وهي موزعة إلى ديون جارية ورقاع خزينة قابلة للتنتظير بمبالغ قدرها، على التوالي، 6.357,5 مليون دينار و4.643,5 مليون دينار.

- تعهدات أخرى مُستلمة

هي الضمانات الوقتية والنهائية المستلمة، بالخصوص، من العارضين في إطار طلبات العروض المعلنة من قبل البنك المركزي. وفي نهاية شهر ديسمبر 2018، بلغت قيمة هذه الضمانات 1,2 مليون دينار مقابل 1 مليون دينار في سنة 2017.

■ تعهدات أخرى

هي التعهدات المُتعلقة بالأوراق النقدية التونسية والأجنبية، المحجوزة من قبل السلطات القضائية والمصالح الدبلوماسية والموعدة لدى البنك المركزي التونسي. وفي نهاية شهر ديسمبر 2018، بلغت قيمة هذه الأوراق النقدية 4,8 ملايين دينار مقابل 4 ملايين دينار في سنة 2017.

وتجدر الإشارة إلى أن العمليات التي تكون تسويتها مرتبطة بسياسات البنك لا تُؤخذ بعين الاعتبار إلا عند تحقيقها.

الإيضاح 27 : إيرادات من عمليات التدخل في السوق النقدية

يتضمن هذا البند، أساساً، الفوائد المحصّلة بعنوان تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عن طريق طلبات العروض والتي بلغت 464,1 مليون دينار عند إقفال السنة المحاسبية 2018 مقابل 339,5 مليون دينار في نفس الفترة من السنة السابقة، أي بزيادة قدرها 124,6 مليون دينار أو بنسبة 36,7٪، والتي تعكس تواصل احتداد حاجيات البنوك من السيولة.

كما قام البنك المركزي بعمليات شراء بات لرقاع الخزينة في إطار السوق المفتوحة، أفرزت إيرادات بـ 79,6 مليون دينار في موفى شهر ديسمبر 2018 مقابل 60,8 مليون دينار في السنة السابقة.

من ناحية أخرى، انجرّ عن التشديد الكمي للعمليات الرئيسية لإعادة التمويل الذي شرع فيها البنك المركزي منذ شهر جويلية 2017، إلى لجوء مكثّف من قبل البنوك لعمليات تسهيلات القرض لمدة 24 ساعة، وقد نتج عن ذلك ارتفاع بمبلغ 201,9 مليون دينار للإيرادات المحصّلة من هذه العمليات، التي أفلت السنة المحاسبية بمبلغ 239 مليون دينار مقابل 37,1 مليون دينار فقط في السنة السابقة.

و من جانبها، سجّلت الإيرادات المحصّلة بعنوان الفوارق الإيجابية المتعلقة بعمليات مقايضة الصرف ارتفاعا ملحوظا بـ 162,2 مليون دينار من سنة إلى أخرى، حيث بلغت 194 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2018 مقابل 31,8 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2017.

(بالدينار)

التغيرات	2017	2018	
546.794.250	474.832.989	1.021.627.239	إيرادات عمليات التدخل في السوق النقدية
124.597.757	339.473.986	464.071.743	فوائد التدخل في السوق النقدية في شكل شراء على طلبات العروض
18.804.128	60.759.066	79.563.194	إيرادات على السندات المشتراة بصفة باطة
201.923.979	37.110.111	239.034.090	فوائد على تسهيلات قروض ليوم واحد
162.174.836	31.844.823	194.019.659	الفارق الإيجابي على عمليات مقايضة الصرف
22.727.156	-	22.727.156	فوائد على عمليات التدخل في السوق النقدية في شكل استئمان لرقاع الخزينة لثلاثة أشهر
10.637.925	-	10.637.925	فوائد على عمليات التدخل في السوق النقدية في شكل عمليات إعادة التمويل بأجل 6 أشهر
5.928.469	5.645.003	11.573.472	إيرادات أخرى
930.405	5.627.555	6.557.960	منها فوائد جزائية

الإيضاح 28 : فوائد التوظيفات الآجلة بالعملة الأجنبية

يتضمن هذا البند، بالخصوص، الفوائد المحصّلة على السندات بالعملة الأجنبية والتي بلغت 82,8 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2018 مقابل 108,1 ملايين دينار في السنة الفارطة مسجلة بالتالي تراجعاً بـ 25,3 مليون دينار. وقد خفّت حدّة هذا التراجع و زيادة بفعل الارتفاع الملحوظ للفوائد على الودائع البنكية بالعملة الأجنبية بمبلغ 48,7 مليون دينار، و الذي يعود بالأساس إلى زيادة نسب الفائدة على التوظيفات بالدولار الأمريكي.

وتفصيل هذا البند كالاتي :

(بالدينار)

التغيرات	2017	2018	
27.286.292	138.113.363	165.399.655	فوائد التوظيفات الآجلة بالعملة الأجنبية
(25.278.768)	108.064.643	82.785.875	فوائد على السندات بالعملة الأجنبية
(981.182)	50.598.062	49.616.880	الأورو
(7.337.562)	27.788.791	20.451.229	الدولار أمريكي
(16.815.537)	29.368.489	12.552.952	الجنه الأسترليني
(144.487)	309.301	164.814	اليان الياباني
48.722.012	22.857.595	71.579.607	فوائد على الودائع بالعملة الأجنبية
48.121.949	20.985.834	69.107.783	الدولار أمريكي
551.941	1.155.537	1.707.478	الجنه الأسترليني
31.744	574.606	606.350	الأورو
16.378	141.618	157.996	عملات أخرى
3.843.048	7.191.125	11.034.173	فوائد على الأموال المعهودة للتصرف بالوكالة
3.843.048	7.191.125	11.034.173	الدولار أمريكي

الإيضاح 29 : إيرادات أخرى لعمليات بالعملة الأجنبية

يتكون هذا البند، بالخصوص، من عمولات الصرف المتأتية من الهامش المطبق على أسعار الصرف عند البيع (14,5 مليون دينار). و تفصيله كالتالي :

(بالدينار)

التغيرات	2017	2018	
<u>(36.435.374)</u>	<u>68.867.667</u>	<u>32.432.293</u>	إيرادات أخرى لعمليات بالعملة الأجنبية
194.680	14.318.960	14.513.640	عمولات الصرف المتأتية من الهامش المطبق على أسعار الصرف عند البيع
(38.890.846)	38.890.846	-	أرباح الصرف على العمليات الجارية
(1.764.496)	4.276.188	2.511.692	فوائد على موجودات العملة الأجنبية تحت الطلب
55.736	2.472.150	2.527.886	عمولات على الأوراق الأجنبية لغير المقيمين
72.377	2.904.501	2.976.878	تمديد الانخفاض على السندات بالعملة الأجنبية
2.331.510	2.212.407	4.543.917	عمولات على بيع الأوراق النقدية الأجنبية من قبل البنوك
1.571.776	1.783.825	3.355.601	استرداد مدخرات على الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة
194.244	760.407	954.651	زائد قيمة على الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة
(154.968)	549.296	394.328	استرداد مدخرات على سندات التوظيف بالعملة الأجنبية
(45.387)	699.087	653.700	إيرادات أخرى

الإيضاح 30 : إيرادات العمليات مع المؤسسات الدولية

يتعلق الأمر بالإيرادات المحصلة في إطار العمليات المنجزة مع صندوق النقد الدولي. و قد تضاعفت تقريبا، من سنة إلى أخرى، حيث بلغت 4,6 ملايين دينار في نهاية شهر ديسمبر 2018 مقابل 2,3 مليون دينار في السنة السابقة، نتيجة ارتفاع نسب الفائدة المطبقة من قبل صندوق النقد الدولي. وتفصيلها كالتالي :

(بالدينار)

التغيرات	2017	2018	
<u>2.263.076</u>	<u>2.304.336</u>	<u>4.567.412</u>	إيرادات العمليات مع المؤسسات الدولية
1.963.915	1.916.552	3.880.467	التأجير الموظف على مركز الاحتياطي
295.186	347.443	642.629	فوائد على موجودات حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي
3.975	40.341	44.316	فوائد على التوظيفات بحقوق السحب الخاصة

الإيضاح 31 : إيرادات مختلفة

سجّل هذا البند ارتفاعاً بـ 1,2 مليون دينار أو بنسبة 24,8٪ نتيجة للزيادة المتزامنة لحصّة الأرباح بعنوان مساهمة البنك المركزي التونسي في رأس مال البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير، والمبلغ المتعلّق بباقي الاعتمادات الغير المستعملة من الميزانية.

(بالدينار)

التغيرات	2017	2018	إيرادات مختلفة
1.158.696	4.668.178	5 826.874	
702.898	2.522.386	3 225.284	إيرادات سندات المساهمة
(44.347)	820.712	776.365	مبالغ أعباء مسترجعة
10.495	300.870	311.365	إيرادات خدمات منظومة تحويلات المبالغ الكبرى
653.160	240.351	893.511	إيرادات من باقي اعتمادات غير مستعملة من الميزانية
(471)	25.696	25.225	استرجاعات بعنوان الجرايات التكميلية للتقاعد للمحقين
39.827	12.810	52.637	عمولات بيع الذهب لحرفيي المصوغ
(256.181)	256.181	-	إيرادات صافية من التقويت في أصول ثابتة وأرباح أخرى على عناصر غير متواترة أو استثنائية
53.315	489.172	542.487	إيرادات أخرى

الإيضاح 32 : أعباء عمليات التدخل في السوق النقدية

يتضمن هذا البند، بالأساس، الأعباء على السندات المشتراة بصفة باتة (19,6 مليون دينار) التي ازدادت بـ 12,5 مليون دينار من سنة إلى أخرى، نتيجة لتكوين مدّخرات لانخفاض قيمة هذه السندات بمبلغ 19,5 مليون دينار.

(بالدينار)

التغيرات	2017	2018	أعباء عمليات التدخل في السوق النقدية
12.288.262	7.582.248	19.870.510	
12.547.931	7.084.526	19.632.457	أعباء على السندات المشتراة بصفة باتة
(395.653)	458.986	63.333	فوائد على عمليات تسهيلات الودائع ليوم واحد
135.984	38.736	174.720	أعباء أخرى

الإيضاح 33 : فوائد مدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية

ارتفعت الفوائد المدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية بمبلغ 3 ملايين دينار لتبلغ 29,8 مليون دينار عند إقفال السنة المحاسبية 2018 مقابل 26,8 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2017. ويُعزى هذا الارتفاع في جزء كبير منه إلى الفوائد المدفوعة في إطار التدخل في السوق النقدية بالعملة الأجنبية وبدرجة أقل، إلى ازدياد الفوائد المدينة على العملات تحت الطلب. بيد أنّ حدّة هذا الارتفاع قد خفّت بشكل ملحوظ بفعل عدم التسجيل، في سنة 2018، لفوائد بعنوان ودیعة بنك قطر الوطني بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي التي كان قد حلّ أجل استحقاقها في أبريل 2017.

(بالدينار)

التغيرات	2017	2018	
3.056.700	26.792.399	29.849.099	فوائد مدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية
13.846.040	5.486.989	19.333.029	فوائد التدخل في السوق النقدية بالعملة الأجنبية
(12.844.171)	12.844.171	-	فوائد على الودائع بالعملة الأجنبية
(608.102)	5.253.450	4.645.348	أعباء الفوائد على العملات الأجنبية الموظفة لأجل
2.662.933	3.207.789	5.870.722	فوائد مدينة على العملات تحت الطلب

الإيضاح 34 : أعباء أخرى على العمليات بالعملة الأجنبية

يتضمن هذا البند، بالخصوص، الأعباء المتعلقة بتمديد المنحة على السندات بالعملة الأجنبية (44,8 مليون دينار) وخسائر الصرف على العمليات الجارية (43,7 مليون دينار) و يُفصّل كالاتي :

(بالدينار)

التغيرات	2017	2018	
24.894.564	76 384.576	101.279.140	أعباء أخرى على العمليات بالعملة الأجنبية
(17.874.587)	62 633.379	44.758.792	تمديد المنحة على السندات بالعملة الأجنبية
43.714.718	-	43.714.718	خسائر صرف على العمليات الجارية
(2.339.893)	3 355.601	1.015.708	مخصّصات المدخرات لانخفاض قيمة الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة
3.592.550	2 577.656	6.170.206	ناقص قيمة على الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة
(874.557)	2 392.247	1.517.690	أعباء على السندات ذات عائد سلبي
(924.995)	2 058.491	1.133.496	مخصّصات المدخرات لانخفاض قيمة سندات التوظيف
(22.751)	987.265	964.514	أتعاب بعنوان خدمات تفويض التصرف الخارجي في الاحتياطات
(165.796)	733.942	568.146	أعباء التصرف في السندات بالعملة الأجنبية
414.793	662.268	1.077.061	ناقص القيمة من التفويت في سندات التوظيف
107.819	110.297	218.116	مصاريف مسك الحسابات بالعملة الأجنبية
(814.665)	814.665	-	فوائد على عمليات إعادة الشراء للسندات بالعملة الأجنبية
81.928	58.765	140.693	أعباء أخرى بالعملة الأجنبية

الإيضاح 35 : أعباء العمليات مع المؤسسات الدولية

يتعلق الأمر بالخصوص بالفوائد المدفوعة بعنوان القروض الممنوحة من صندوق النقد الدولي و صندوق النقد العربي و كذلك العمولات المدفوعة على مخصصات حقوق السحب الخاصة. و قد سجلت هذه العمولات من سنة إلى أخرى ارتفاعا بمبلغ 4,9 ملايين دينار نتيجة ارتفاع النسب المطبقة من قبل صندوق النقد الدولي.

من ناحية أخرى، تراجعت الفوائد المدفوعة على استعمالات موارد صندوق النقد الدولي بصفة ملحوظة بـ 2,6 مليون دينار، حيث أقلت السنة المحاسبية بـ 0,5 مليون دينار مقابل 3,1 ملايين دينار في نهاية السنة السابقة، نتيجة لاستكمال تسديد قسط قرض صندوق النقد الدولي المسند للبنك المركزي التونسي في إطار القرض الائتماني المخصّص لدعم ميزان الدفعات.

(بالدينار)

التغيرات	2017	2018	
1.548.314	9.018.750	10 567.064	أعباء العمليات مع المؤسسات الدولية
4.919.974	4.826.590	9 746.564	عمولات صندوق النقد الدولي على مخصصات حقوق السحب الخاصة
(2.560.319)	3.053.445	493.126	فوائد على قروض صندوق النقد الدولي
(811.282)	1.113.207	301.925	فوائد على قروض صندوق النقد العربي
(59)	25.508	25.449	أعباء أخرى

الإيضاح 36 : أعباء الموظفين

بلغت أعباء الموظفين 89 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2018 مقابل 77,9 مليون دينار في موفى ديسمبر 2017 . و تفصيلها كالتالي :

(بالدينار)

التغيرات	2017	2018	
11.137.981	77.908.353	89.046.334	أعباء الموظفين
1.737.029	28.533.515	30.270.544	الأجور وملحقاتها
4.194.524	15.288.276	19.482.800	المنح
5.568.612	32.451.098	38.019.710	أعباء اجتماعية
4.502.800	19.630.000	24.132.800	منها جريات التقاعد التكميلية
(657.466)	657.466	-	مخصصات المدخرات بعنوان منحة الخروج في التقاعد
250.582	553.498	804.080	أعباء التكوين
44.700	424.500	469.200	ضرائب و أداءات و دفعات مماثلة على الرواتب

وتجدر الإشارة إلى أنّ جريات التقاعد التكميلية تسجّل محاسبيا كأعباء عند صرفها للأعوان المتقاعدين.

الإيضاح 37 : الأعباء العامة للاستغلال

بلغت الأعباء العامة للاستغلال 20,8 مليون دينار في موفى ديسمبر 2018 مقابل 18,1 مليون دينار في سنة 2017 وتفصيلها كما يلي :

(بالدينار)

التغيرات	*2017	2018	
2.661.483	18.134.088	20.795.571	الأعباء العامة للاستغلال
562.716	2.970.484	3.533.200	الشراءات
566.081	2.959.118	3.525.199	الشراءات المستهلكة : مواد مستهلكة و لوازم
(3.365)	11.366	8.001	شراء معدات صغيرة
1.625.180	8.106.923	9.732.103	خدمات خارجية
387.277	3.630.257	4.017.534	صيانة و إصلاحات
456.768	2.389.342	2.846.110	نفقات بريدية و نفقات الاتصالات اللاسلكية
105.289	807.427	912.716	منح التأمين
635.565	157.515	793.080	أعباء الإعلانات و النشر و العلاقات العامة
44.666	568.980	613.646	نفقات نقل الأوراق النقدية الأجنبية و المصاريف الجمركية المرتبطة بها
(4.385)	553.402	549.017	أعباء أخرى
484.723	7.015.538	7.500.261	أعباء مختلفة عادية
(11.136)	41.143	30.007	ضرائب و أدايات و دفعات مماثلة دون الرواتب

* وقعت إعادة تصنيف بعض الأرقام المتعلقة بالسنة المحاسبية السابقة لكي يكون تقديمها مطابقا للطريقة المعتمدة في سنة 2018.

الإيضاح 38 : أعباء صنع الأوراق والقطع النقدية

بلغ مجموع الأعباء المتعلقة بصنع الأوراق والقطع النقدية بعنوان البرنامج الذي يمتد إنجازاه على السنوات الثلاث 2017-2019، ما قدره 36,3 مليون دينار عند إقفال حسابات السنة المالية 2018 مقابل 9,9 ملايين دينار في السنة السابقة.

الإيضاح 39 : مخصصات المدخرات للمخاطر والأعباء

بالنظر إلى تعرضه لمخاطر مختلفة و وفقا لمبدأ الحذر، خصّص البنك المركزي التونسي بعنوان سنة 2018 مدخرات للمخاطر و الأعباء بمبلغ جملي قدره 47,8 مليون دينار مقابل 63,4 مليون دينار في السنة الفارطة. و تفصيلها كالآتي:

(بالدينار)

2017	2018	
63.397.329	47.833.000	مخصصات المدخرات للمخاطر و الأعباء
20.000.000	39.000.000	مخصصات المدخرات لتغطية المخاطر التشغيلية
15.000.000	7.700.000	مخصصات المدخرات / عمليات السياسة النقدية
28.374.329	1.103.000	مخصصات المدخرات على ملفات محل نزاع
23.000	30.000	مدخرات أخرى

وتجدر الإشارة إلى أنه بداية من سنة 2017، شرع البنك المركزي التونسي في الرصد التدريجي لمدخرات بعنوان المخاطر التشغيلية، بهدف تغطية مخاطر الخسائر التي قد تنتج عن عدم كفاية أو قصور يُعزى إلى إجراءات البنك وموظفيه و أنظمتهم، أو إلى مخاطر خارجية، وذلك باعتماد مؤشر يستند إلى نسبة 15٪ من معدل النتيجة المالية الصافية للبنك للسنوات الثلاث الأخيرة.

تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2018

السيد رئيس مجلس إدارة
البنك المركزي التونسي

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أوكلت إلينا، قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك المركزي التونسي والتي تشمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2018، وقائمة النتائج للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المتضمنة على ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

تبرز هذه القوائم المالية مجموعا صافيا للموازنة بقيمة 31.353.557 ألف دينار وأموالا ذاتية إيجابية بقيمة 1.028.127 ألف دينار بما في ذلك أرباح السنة المحاسبية البالغة 881.320 ألف دينار.

في رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة لهذا التقرير، صادقة و تعكس صورة مطابقة من كافة النواحي الجوهرية، الوضعية المالية للبنك المركزي التونسي كما هي في 31 ديسمبر 2018، و لنتيجة عملياته للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية مع مراعاة خصوصيات نشاط البنك المركزي.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك المركزي التونسي وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي المطبقة على مراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموماً بالبلاد التونسية مع مراعاة خصوصيات نشاط البنك المركزي وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، يكون مجلس الإدارة المسؤول عن تقييم قدرة البنك المركزي التونسي على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية البنك المركزي التونسي أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مسؤولي الحوكمة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية للبنك المركزي التونسي.

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة

لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهرية ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة. وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك المركزي التونسي.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التأكد من مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهرية مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة البنك المركزي التونسي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهرية، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعماله كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

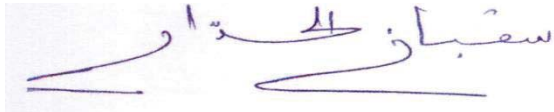
إننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة للبنك المركزي فيما يتعلق بمجال وبرنامج أعمال التدقيق وأمور التدقيق الرئيسية، بما في ذلك أي وجه من أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها.

تونس، في 18 مارس 2019

مراقبا الحسابات

شركة المحاسبة مراد قلاتي وشركاؤه

شركة مكتب سي.أم.سي



توزيع نتيجة السنة المحاسبية 2018

عملا بأحكام الفصل 78 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 والمتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي، صادق مجلس إدارة البنك، خلال اجتماعه بتاريخ 21 مارس 2019، على توزيع نتيجة السنة المحاسبية 2018 كما يلي (بالدينار) :

نتيجة السنة المحاسبية	881.320.531
الاحتياطي الخاص	205.000.000
القسط الراجع للدولة	676.320.531

وينقسم مبلغ 205 ملايين دينار الذي تمّ رسده للاحتياطي الخاص، بغاية دعم الأموال الذاتية للبنك، كما يلي :

- مبلغ 80 مليون دينار لتمويل ميزانية الاستثمار كيفما صادق عليها مجلس إدارة البنك خلال اجتماعه بتاريخ 16 فيفري 2019،
- مبلغ 125 مليون دينار في إطار التكوين التدريجي لاحتياطيات تمكّن من مواجهة التأثيرات المرتبطة بالانتقال إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

